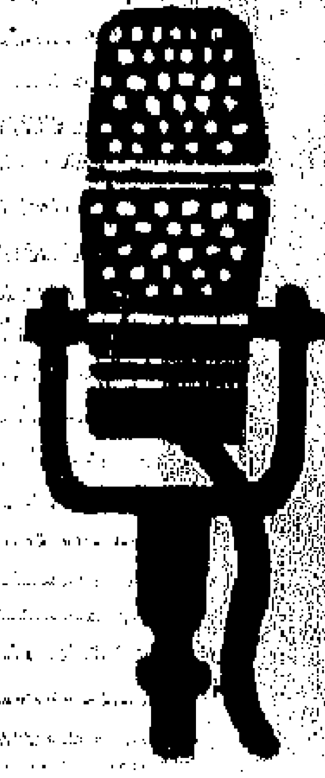


من الشرق والغرب

السياسة

تأليف أرسطوطاليس
ترجمة أحمد لطفي السيد

مختارات الإذاعة والتليفزيون

الناشر
الدار القومية للطباعة والنشر

من الشرق والغرب

السياسة

لأرسطوطاليس

ترجمه من الاغريقية الى الفرنسية وصدره بمقدمة فى علم السياسة ، وعلق على النص تعليقات متتابعة

بارتلمى سانتهيلير

أستاذ الفلسفة الاغريقية فى «كلليج دى فرنس» ثم وزير الخارجية الفرنسية

نقله الى العربية

أحمد لطفى السيد

المقدمة

بارتلمى سانتهيلير

اعلان حقوق الانسان والمواطن هو ملخص العلم السياسى كله ـ منفعة هذا العلم ومنهاجه ـ افلاطون : ان سياسته حقة عظيمة وانها عقلية وتاريخية معا • ضلالاته ـ ارسطوطاليس : منهاجه تاريخى كله تقريبا •• خطؤه وبراعته ـ منتسكيو : منهاجه ادخل ايضا فى باب التاريخ من منهاج ارسطو : روح القوانين • ما فيه من نقص وما فيه من عظمة ـ فولوبيوس ـ شيشرون ـ مكيافلل ـ هبز ـ اسفينوزا ـ روسو ـ الخلاصة : واجبات علم السياسة

الثورة الفرنسية قد أحدثت فى مصائر الجماعات وفى التاريخ عهـدا جديدا . فان اعلان حقوق الانسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة بالقواعد الحقة للنظام الاجتماعى . وقد يمكن أن يقال عليها مع الانصاف انها « قدمت للطبع الانسانى صكوك حقه التى فقـدها فى أكبر جزء من الكرة الارضية » • فان الجمعية التأسيسية ربما بلغت فى عملها فوق ما كانت تقدر بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسى هو حفظ حقوق الانسان التى هى طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها ، تلك هى الاسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات . انها كانت تعتمد أن تقتضى حقوق النوع الانسانى باسم فرنسـا . بل هى فوق ذلك قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم .

لكن السياسة قد استباحت الا تحفل ببيان فلسفى صدر به دسـتور خيالى . فان السياسة وهى مستغرقة فى المنافع وفى مشاغل الساعة لم يكن ليسعها أن تسمو الى المبادىء . ولما أنها لاتفكر الا فى النتائج وعلى الخصوص فى التطبيقات فلم تكن لتلقى بالها دائما الى أن من هذه الحقوق المعترف بها والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضا . فقد

كانت تلك الحقوق هى أسس النظام الجديد بأسره ، والينبوع الفياض الذى منه تخرج وتجرى كل الأنظمة الضرورية لترتيبه وبقائه . وانها هى تلك التى تؤتى الجمعية الفرنسية استعلاء لاجدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التى كانت تقنع بمحاكاتها دون منافستها •

ان السياسة لتقطع قرونا طوالا فى العمل سواء فى أوربا أو فى سائر بقاع الارض قبل أن تستخرج من اعلان تلك الحقوق ما تكن من الثمرات • وان رجال السياسة ، على رغم ما يصطنعونه غالبا من ازدراء هذه النظريات ، لايزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها •

غير أن التاريخ ، الذى يعرف بأى ثمن اشتريت هذه الفتوحات للعقل وللعدل ، هو الأعلم بقيمتها جمعاء . ففى نظره أن اعلان تلك الحقوق هو خلاصة ما تم من الجهود فى مدى أربعين قرنا ، كما أنه يمهد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء • ان الجمعية التأسيسية قد فاقت فى عملها من سبقها من الحكماء لانها استطاعت الانتفاع بدروسهم • فلقد جهلت الجمعيات أزمانا طوالا تلك الاوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم • ولم يطلعهم المقننون عليها الا من وراء غشاء من الغموض ، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائما محيطة بها علما ، كذلك الديانات الاقدس ما يكون لم تستطع أن توجبها ، غير أن جهود الأمم والمقننين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة ، فقد وجدت ، بعد انتظار طويل ، أمة جديرة بأن تفهمها قمنة بأن تستثمرها بأن جمعت بينها . وان الفلسفة التى ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدى للجمعيات لسعيدة بأن تتلقاه تاما من أيدى الجمعية التأسيسية التى انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة • ليس لدى الفلسفة ما تزيده عليه ولا ما تنقصه منه • وانما تلقى بنظرها من قمة هذا الأثر الخالد الى الماضى الذى عاون فى تشييده والى المستقبل الذى لن يزعزع من قواعده شيئا •

وان من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع . فاذا كان حقا أن يكون لطبع الانسان حقوق لا قابلة للنزول عنها فلا ينبغى للانسان البتة أن يفقدها مع الجماعة التى هى غايته الحقة وكماله • ان الجمعية أية

كانت الصورة السياسية التى تلبسها ، أى الحكومة ، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها اياها ، تحترمها وتكفلها أولا فى ذاتها فى جميع النتائج المشروعة التى تستتبعها • وان خير جمعية تكون هى تلك التى تحقق ، على أتم وجه ، التمتع الحر بهذه الحقوق ، وخير حكومة هى تلك التى تعرف أن تنميها وتثبتها فى قلوب المواطنين على أحسن وجه ، وأحذق الساسة هو ذلك الذى يفهمها ويطبقها خير تطبيق . الى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التى أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة. فلأفلاطون وأرسطو طاليس ومنتسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التى طالما استعانوا بقضائها دون أن يقدروا كل مداه ، وان الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء ، ورجال السياسة والمقننون فى كل الازمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامهـا كل فى دوره . ان الطبع الانسانى ، اذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات ، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له ، لأنه هو وحده الذى كان ينبغى أن يكون مطرح نظرهم أجمعين ، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التى ابتلت بها العناية الالهية حكمة الناس وشجاعتهم .

ان الأولى باسترعاء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتى كلها حقيقة باعتراف الانسانية بجميلها هى أعمال الفلاسفة . فانهـا بديا قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة ، وتصيبها الذى هو فى الغالب من الأمر يكون أشد استتارا من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمرة . بل لها فوق ذلك على غيرها جميعا مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال . وان الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعملـه دون أن يعنى بمعرفة المبادىء ولا بتحليلها . بل هو ينصاع الى الشيمة السعيدة بل المعصومة لحكمته ووطنيته . ورجل السياسة أقل تعمقا للمسائل من الشارع . فان المصالح التى يخدمها والشهوات التى يجب عليه التوفيق بينها ، ولو أنه فى الغالب يشاطر فى أمرها ، تزلزل رأيه وتعمى بصره . فهو فى المنازعات اليومية ستلحقه

الحيرة فى أن يقول بأى نور سام ينقاد . زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة فى مجموعات قوانين يضل فيها فكره اذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها . وهدى رجال السياسة ينطفىء نوره غالبا فى سجلات التاريخ وهى أقل من الأخرى محلا للاطمئنان .فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل بقدر مايكونه الانسان عن الضلالات والأوهام . انه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الانسانى وجها لوجه ، ولا شىء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه . فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان . بل لاعليه ألبتة أن يهتم بالاوضاع المادية للجمعية ولا بمختلف الظروف التى لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم ، ولا بالحوادث التى ترقى شأنها أو تؤدى بوجودها . انه لايتجه الا الى العقل وليس عليه الا أن يجنى ما يجيبه به .

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لايخلص ألبتة تماما من تأثير القرن الذى يعيش فيه . وعبثا يحاول التجرد فانه يتصل دائما بزمانه . وان الدولة المثالية التى رسمها أفلاطون لايزال يتنسم فيها ريح السياسة الاغريقية ، كما أن حكومة الفرد التى كان يحلم بها منتسكيو هى نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة فى كل أوربا ، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فانها أيضا مظاهر اجتماعية . وما دراسة الأمم الا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها .

على هذا فالحكم فى أمر الفلاسفة سيكون أيسر وآكد بل أنفع من الحكم فى التشاريع والأمم .

فمن هم اذا ، منذ ألفى عام وأكثر ، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم فى فهم الجمعية واطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية ؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظ المجد بأسمائهم وخلد ذكراهم . فبديا أفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو ، أحدهم منشىء علم الأخلاق والثانى منظم العلم والثالث أحصف مفسر للقوانين . ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة فى قوة العقل وسهولته فولوبيوس وشيشرون فى الزمن القديم ومكيافللى فى

فجر العصور الحديثة وهبز واسفينوزا فى القرن السابع عشر وروسو على عتبة الثورة الفرنسية ، بعضهم لايسأل نظرياته الا التجربة وما يعلم التاريخ، والآخرون لا يأخذونها الا من استنتاجات المنطق . أولئك هم جميعا أوعلى التقريب . وحتى في هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين ، كم منهم من هم أحط درجة فى الفضل وعلى الخصوص فى المنفعة ؟

فى علم السياسة كما فى كل علم آخر لايوجد الا منهجان ممكنان : فاما أن يصدر المرء عن المبادىء العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها ، واما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيرا مناسبا ليضع منها مبادىء . فهناالطبع الانسانى ملحوظا مباشرة على ضوء امتحان يقظ يحمل منه الفيلسوف فى نفسه كل عناصره . وهناك الطبع الانسانى ملحوظا على مسرح أكبر شقة وأشد غموضا يسمى التاريخ . ان تعرف الانسان فى كل ماهو وما يجب أن يكون أو تعرفه فيما قد كان ، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكتاب السياسيون من حيث لايعلمون فى الغالب من أمرهم ، وفى الواقع لايوجد سواهما أبدا . هذان المنهجان ، اذا أجيد فهمها ، مع المزآيا والمضار التى يستدعيانها ، يفسران بجلاء عظمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التى تشوه أجملها وأحقها .

ولقد ثبت أن المنهج العقلى ، فى كل العلوم ، على رغم أخطاره أحسن من التجريبى . فان الانسان وهو ما هو فى عقله آكد منه فى حساسيته ولو أن العقل يضل أحيانا . وفى السياسة تفوق العقل هذا بديهى كل البداهة . ونظرا الى أن الاحداث التى تشتغل بها السياسة هى أحداث انسانية أى ارادية فالعلم فى مكنة ، الى حد ما ، كالانسان نفسه ، من أن يتصرف فيها على مايختار ، وليس عليه ألبتة أن يتحملها كيفما اتفق . فان الانسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذى يتغير ويتحسن ، ويؤيد ذلك على وجه بين تقدم المدنية . واذا لم يكن الاحساس بالحرية الذى لايقاوم يحيا فى الوعى الانسانى ، فان مشهد التاريخ قد يكفى فى اثبات أن الانسان هو حر ما دام أنه يتغير .من أجل ذلك كانت السياسة هى العلم الوحيد الذى

تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلا . لاشك فى أن الأخيلة غير القابلة لتنفيذ ليست جد معقولة فى السياسة ، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلا : فان الناس حتى العمليين منهم ليسوا منها معصومين ، بل قد مارسوها لاعلى أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح . أكثر من هذا أن السعد المفاجيء الذى أوتيه بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولا وقلبوا نظام العالم لم يكن ، على ما يظهر ، الا حلما عجيبا . فلقد قيل ، حتى فى أيامنا هذه ، ان مؤسس الأمبراطورية لم يزد على أن حقق قصة عجيبة تفرد هو وحده بسرها . حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لاجناح على العلم أن يطمح هو أيضا الى تعديلها . يجب عليه أن يحرم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التى لاتكون بعد الا نوعا من السخرية ، ولكنه لاينبغى له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح . ينبغى أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد أن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه فى الناس بل فى مصائرهم ايضا والا صار عقيما . يجب على العلم السياسى ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية .

فاذا كان هناك اذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فانما هو علم الأخلاق بلا جدال . ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لايأبهون لدروس التاريخ وندر ما ينتفعون بتجربة الماضى . والفلاسفة يعلمونه أيضا أحسن من رجال الدولة ، وأكابرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم .

اذا ماذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هى الجمعية وما هى القوانين العامة التى يجب أن تسيرها ؟ شىء واحد . هو أن يعرف الطبع الانسانى . ومتى سبر الغور من سر الانسان ، عرف سر الجماعة التى ليس أفرادها الا أناسا متشابهين جميعا ان لم يكونوا متساوين . ان غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفراده ، لايمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين ، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة ،

وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوى ، طبقة الفلاسفة أحيانا ، ولكنهم ، حتى بمساعدة عبقريتهم ، لم يستنتجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي.

نسائل بديا أفلاطون ، الذى ، بفضل سقراط ، قد علم كثيرا من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيرا فى أمر الانسان : ما هى الجمعية ؟ لو أن فيلسوفا قد عرف أبدا الطبع الانسانى فى كل عظمته وفى شيمته القدسية لكان هو أفلاطون . فلم يكن للفضيلة مرب أشد أثرا ولا أغزر علما منـــه . حتى المسيحية ذاتها جاءت تستنير بمدرسته . ولا أحد قد فهم خيرا منه قانون أدب الانسان ولا تعمق فى تحليل نفسه . لاأحد قد آتى السـلوك العملى للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه . ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة فى أساسها بخطأ كبير موجب للأسف . لاشك فى أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ ، انه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته . لكن أفلاطون كجميـــع مقننى بلاده ، كما هو شأن دساتير اغريقا أجمع ، يقسم الجمعية الى طبقتين : طبقة الاحرار وطبقة العبيد . حق انه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيرا يشبه التقريظ للرق الذى كان يشعر بكراهيته ، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادىء السامية التى كان يعلمها حق العلم والتى كشفت له عنهــا بسيكولوجيا سقراط . انه لم يهدره ألبتة باسم الطبع الانسانى الذى حللته الفليسفة تحليلا ، مع أنه كان لابد له من أن يكون قد سمع لاشكاوى العبيد التى لايقبل فيها العزاء فحسب بل أيضا الاحتجاجات الصريحة التى انتزعتها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه . كان أفلاطون يعلم حق العلم الانسان فى ذاته وفى كل عمومه ، لكنه فى العمل لم يكن ليعترف به الا فى الانسان الحر الذى هو وحده عضو فى المدينة . ومهمـــا أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فان العبد فى نظره ليس جزءا من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الانسانية ، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير « العبودية » ذلك الطابع القدسى الذى قد تلقاه فى حيـــاة أخرى . فان عبد مينون يجيب سقراط كما كان يجيبه رجل حر ، وأن ادكار تلك الحياة السابقة الذى لم تذهب به العبودية ألبتة ليس أقل حدة ولا

أقل ثباتا فى نفسه . حق أن أفلاطـــون قد أراد أن يقصر الرق على زمانه ونصح لمواطنيه الا يتخذوا بعد من بينهم عبيدا ، بل المتوحش وحده انمـــا كان أولى بأن يحمل الأغلال : ضلال جديد يرتكز على وهم قومى ، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدنى لم يكن أشد جرما ولا أشد عماية .

لنسدل ستارا على هذا الجزء من السياسة القديمة . وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التى ليست كلهـــا من عنده . فان الرق كما عرفه قد مكث بعده ألف سنة ، ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف . وقد اجتهد الانجيل فى تلطيفه ولكنه لم يقض عليه . وكان سنكا أشد اقداما من القانون الجديد . فى القرن السادس بعد الميلاد ، أية كانت التغيرات الأساسية التى اعتورت القانون الرومانى ، ظل الرق باقيا بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق تخفف من قســـوته . فلم يلغه جوستنيان ألبتة مع أنه كان يزاول الاصلاح ، حتى بعد ذلك لم يختف الرق الا ليفسح محلا لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظـــام الالتزامى . فلنأسف لضلالة الفلسفة الاغريقيـــة ولكن لاندهش لأمرها . فان الوقت لم يكن قد حان بعد : انما المدنية وحدها هى التى بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتتكهن بها عبقرية الفلاسفة ، لأن مثل هذه الأسرار لايعلمها الا الله .

فلنحتمل اذا أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوهـــا بخطا وئيدة الا بعد ذلك بخمسة عشر قرنا أو عشرين قرنا . ولكن ماهى تلك المدينة كما يتصورها ، مدينته المؤلفة من أناس أحرار ؟ وأى المبادىء آتاها ؟ لتقدم هاهنا أزكى التحيات لأفلاطون ، فانه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدنى قاعدة متينة سوى العدل ، وأن أية دولة لاتعرف أن تقوم عليه هى دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معا . تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذى تلقاها هو نفسه من وعيه، تلك القاعدة التى تعيش فى كل الجماعات ولو أنها فى الغالب مجهولة فيها فى غالب الأحيـــان ، انما هى

ملاذ المظلومين والنذير الأبدى للظالمين • وهى التى آتت القوة السياسية للديانة المسيحية والتى كانت نبراسا لاعضاء الجمعية التأسيسية والتى هي غير قابلة للتقادم كترجمانها المقدس ، أعنى حقوق الانسان ، فلنذكر الفكرة التى أملت كتاب «الجمهورية» والفرصة التى أنتجت هذا الحوار المعدوم النظير يحاور سقراط أصدقاءه فى طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التى اعتاد الناس فيها الشك والبحث . لكن بما أنه على مسرح الوعى مهما كان لألأؤه ربما لاتدرك قسمات العادل والظالم لما هى عليه من رقة ودقة فقد نقل الحكيم بحوثه الى ميدان أوسع . فعمد الى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهورا وأضعف نورا . لكن الى أى دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة ؟ حق أنه لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجا : فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التى تضعها بعيدا عن هذا النموذج الذى يطلبه الفيلسوف . انها دولة مثالية هى التى يمكن أن تقدمه له . ومن هنا كان كتاب «الجمهورية» وكذلك كتاب «القوانين» اللذين بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها الا العدل ينظم منشآتها جميعا كما يبث فيها الاخلاق التى لاشانىء لها .

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل ، فمع أنه لايريد أن يتبع الا العدل والعقل قد أنكر الطبع الانسانى أكثر من مرة . من ذا الذى يستطيع أن ينكر ذلك ؟ غير أن هذا الادراك العام للدولة الذى لاينبغى أن تكون له قاعدة الا العدل والفضيلة أليس هو فى مجموعه مملوءا بالعظمة وبالحق ؟ قد ينخدع الفيلسوف فى تطبيقات هذا المبدأ ، وقد يستنتج منه نتائج كاذبة بل خطرة ، ولكن هذا المبدأ السامى الذى جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق . مجد كبير أن يكون هو أول من أسطع نورا صافيا كهذا . فى أيامنا لامحل للجدال فى قاعدة على هذا القدر من البداهة فى نظر العلم على الأقل ، وان كان الواقع ، حتى فى الجمعيات المنظمة خير نظام ، مازال فيما يظهر بعيدا عن أن يتقبله ويعمل به . لكن فى زمان أفلاطون ، فى وسط تلك الحكومات التى كان أكثرها لايدين الا للمصادفة

والعنف بأصله وبقائه ، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف ، في ظل كثير من البغي وشتى من المظالم ، المبدأ الكفيل بكشفها والذي يظل أبدا دواءللامراض تصيب الجمعيات ؟ أو ليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد الزام الاجتماع المدنى انقانون الذى هو وحده قادر على ايجاد القوة الحقيقية والسعادة للانسان ؟

ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهناك القواعد الثانوية التى يستمسك بها الفيلسوف ، وهى التى ليست أقل مدخلا في باب الحق ولا أقل خصبا .

بديا لن يكون للسلطان في الجمعية من غرض سوى منفعة أولئك الذين يتسلط عليهم ، ولا ينشىء المواطنون الوظائف الا لخدمة جمهور الجماعة ، ليس من فن أيا كان به منفعة خاصة لمن يزاوله ، والفن السياسى في ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة . فالمعمار يبنى الدار والطبيب يؤتى الصحة ورجل السياسة يدير الدولة ، دون أن يكون لاحد من هؤلاء أن يعنى ، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار ، بالاجرة التى تتبع عمله بالضرورة قل أو كثر مقدارها ، والسياسى على الخصوص أقل اهتماما بمنفعته مادامت المهمة التى ائتمن عليها هى أشد نفعا وأعلى مقاما ، انه لايتلقى السلطة أبدا لنفعه الخاص ، بل هو يعانيها واجبا تفرضه عليه فضائله الخاصة التى يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر . لاشك في أن افلاطون كاد لا يكون أقل بعدا عن الواقعيات في زمانه حين كان يطالب الرجال السياسيين بالنزاهة منه وحين كان يطالب بالعدل للمدينة . لاشك في أن الورع حتى في أيامنا ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة ، وأكثرهم مازال بحاجة الى الدروس التى كان يلقيها أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرنا . غير أن القاعدة التى طالب بها السلطان مازالت حقة وان كان في الغالب يتنكر لها الساسة العاميون ، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف . فان نفوس لوقرغس والاسكندر وقيصر وشارلمان ونابليون وأمثالهم لم تكن نفوسا تستأثر بها المنفعة ، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم : أجل يجب أن يعمل السلطان الاجتماعي لمنفعة أولئك الذين آتوه لا لمنفعة أولئك الذين أوتوه . أو بعبارة أخرى ان سيادة الامة ، ذلك المبدأ الاساسى

للدساتير الحرة ، ليست البتة شيئا آخر الا تلك القاعدة ، وقد كانت الجمعية التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العامة انما رتبت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لاولئك الذين ائتمنوا عليها .

من هذا المبدأ الثانى تنتج نتائج عملية فى غاية من الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء . لمن يجب أن يكون السلطان ؟ جواب هذا السؤال لايمكن أن يكون موضع شك ، السلطان لمن هم أحق به . وأيا كان مع ذلك شكل الدولة السياسى ، وأيا كان دستورها ، فالعدل يقضى لامحالة كما تقضى منفعة المجتمع نفسه أن تكون الايدى التى يوكل اليها أمر هذا العبء الخطير هى كذلك الاجدر بحمله . من أجل ذلك كان أفلاطون يحمد الملوكية أحيانا بشرط أن يكون الملك ، هذا الراعى المقدس ، قادرا على أن يرعى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذى وكلت اليه رعايته . ومن أجل ذلك كان أفلاطون ، ليصل الى تحسين حال الجماعة ، قد يقبل حتى النير الوقتى لطاغية مستنير ، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحازمة التى تنقذ الدولة بأن تجدد شبابها ، ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الارستقراطية التى اسمها ، ان لم يك كاذبا ، كفيل بالتبصر وبالفضيلة ، لقد استهزىء بأفلاطون أحيانا اذ أعلن أن الشعوب لاتسعد الا حينما يصير رؤساؤها فلاسفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساءها . لقد ظنوا أن يجدوا فى هذا التقرير ، الذى ليس الا نتيجة لحسن التقدير وللتجربة ، ضربا من مطالبة دافعها الطمع ، أو انه ربما كان ضربا من السذاجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غير المحب الحكمة ، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها على سعادة الافراد ، وفى الحق ليس عند أفلاطون الا حكومة واحدة هى حكومة الاخيار ، هى الارستقراطية[1] على المعنى الحقيقى لهذا الاسم المسعود . أما الأخرى أية كانت فانها لا تكاد تستحق اسم حكومات . لانه ليس من حكومة حقة الا تلك التى فيها تكون

(١) ر . كتاب السياسى لافلاطون ص ٤٥٨ من ترجمة كوزان . وعلى هذا المعنى الافلاطونى يجب أن تفهم كلمة الارستقراطية فى علم السياسة . ولقد خلط منتسكيو كثيرا اذ لم يعن بهذا المعنى واتبع اللغة العامية . فلم يتكلم على الاوليغرشيات ألا تحت اسم الارستقراطيات .

الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها • وان الحوادث ، كما يجلوها التاريخ ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية انفيلسوف ، فلم تكن الأمم لترى على رأسها دائما أولى الرجال بذلك ، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع ليجعل الأهلية وحدها علة الوصـــول الى السلطان كما يريد أفلاطون . وقد يشرف الحكومة النيابيـــة أن تعنى ، بتواليفها الحاذقة ، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى اعطاء السلطان للمواطنين الأكفأ من سواهم لتنفيــذه . اذا فنظرية أفلاطون حقـــة بقدر ماهي نافعة لو أنهامع ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق وأقل ندرة في الوجود •

نتيجة أخرى لها مالما قبلها من الخطر ومن الحكمة • الى أي الأيدى يسلم السلطان ؟ فمهما كانت تلك الايدى نقية وقوية فان التبصر يقضي بأن تتخذ الضمانات من الاخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الانساني ويمد لها في الاعذار . ان الاعين الأبصر ماتكون ليست دائما يقظـة ، بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الاعياء . ومهما تكن الثقة التي يستحقهـــا رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الامر الى الأنظمـة . ان جواذب السلطان أيا كان لاتكاد تقاوم ، ومعاطاة الشئون ، وهي من العجلة والضوضاء على ماهي بالضرورة ، لاتسمح دائما حتى لخير العزائم اسـتقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها . فبقي حينئذ ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء ، أن يحد من غلواء السلطان نفسه . فتأسيس السلطان عـلى مبدأ واحد تعريض له عما قريب لان يجاوز هذا المبدأ حدوده ويغلو في ذلك فيودى به غلوه . لاشبهة في أنه ينبغي دائما أن يكلف الاخيار ادارة المصالح العامة • لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم مهما كان منحط المقام عنهم ، محتفظا دائما بحقوقه مانعا باســـتعماله تلك الحقوق من الافراطات حتى في الخير حيث الفضيلة قد تتخلى عن نفسها الى الافراط . فليس من الحكومات مايقدر له البقاء الا الحكومات المعتدلة ، فقد أهلك الطغيان نفسه في ايران بسبب السلطان الذى ليس له من حدود وفي

الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أتينا حكيمة بعد. هاهنا الحرية التي لاوازع لها قد أنتجت اباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغيانا شنيعا • وبين هذين الافراطين كانت اسبرتة المعتدلة، وعلى هذا كانت هي الحكومة الافضل والاولى بالطمأنينة . غير أن اسبرتة نفسها لم تعرف أن تتجه بهذا المبدأ الخصب الى ما ينبغي من مدى، ومن الممكن افتراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالا منه في حكومة اسبرتة . واذا يبحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة، وربما أنه لم يجدها . لكن أليس مجدا عظيما أنه قد بحث في أمرها ؟ وهذا التوازن الحكيم لعناصر الدولة أليس هو الغرض الذي رمت اليه الجماعات المستنيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن؟ من أين جاء معظم الثورات ان لم يكن من افراط السلطان المسلم لبعض الايدي ؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت في غالب أمرها بأن صارت الطبقات المتازة وشيكا ظالمة بحكم طبائع الاشياء ؟ أو ليست الدساتير الأبقى ماتكون هي التي كان فيها الاعتدال المنصف للسلطان أشد استقرارا سواء أصاب ذلك من ارادة الشارع الحكيمة أم من الاجتماع الفجائي لشتى الظروف أو لم تكن اسبرتة وروما من أكبر الأمثلة على ذلك ؟ وماذا تفعل الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوربا الا أنها تعطي حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد المتينة والفصيحة التي جعلها أفلاطون ركنا للسلطان الذي يريد أن يبقى ويؤدي واجباته الاجتماعية ؟ ولقد أوصى حكماء بعد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقيا قويا يجعله شرعيا ومنظما . لكنه هو وحده الذي فهم هذه الضرورة حق فهمها لانه هو وحده الذي قد عرف الروابط الخفية بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد.

غير أن هذه الضمانة الاولى على قوتها ليست كافية . بل يلزم أن تضاف اليها، مادامت تشمل السلطان كله وتحده من حيث لايشعر، ضمانات أخرى أشد بداهة وان لم تكن أشد حرمة . فان أولئك النواب الذين اليهم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حسابا عما قد استعملوا السلطان فيه . ونظرا الى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا

جميعا على نسب مختلفة فى انتخاب الحكام من الشيوخ والقواد والكهنةالى ضباط البوليس المدنى فان جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا ادارتهم أمام أولئك الذين وكلوا اليهم السلطانواحتملوا أمرهم بطاعتهم اياهم . وهذه الرقابة الشديدة تقع فى أوقات دورية ومتقاربة . ولا بد أن تكون العقوبات التى يجزى بها الذين اقترفوا الآثام معينة من قبل ومطبقة بحسبالاجراءات المبينة بالقانون . ان مسئولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الادارة . ومتى كانت جدية كما ينبغى أن تكون فانها تنفى عن الوظائف العامة تلك الاطماع التبعية التى تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان . زد على هذا أن لهذا النظام مزية امساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة فىآن واحد . متى كان الامر كذلك فانالخشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظةتامة كل دولة لاتكون فيها المسئولية عن السلطان ملحوظة منقبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها ، لاصلاح مجاوزة الحدود القانونية . الى المصادفة والى عنف الثورات ، وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لاينفع التلافى ويلقون عن أنفسهم العبء حينما يبهظهم حمله . لكن الخير هو فى اتقاء الاختلال بالعناية بمراقبته لانه لاتمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة الا بأن يجرح الجسم الاجتماعى جروحا كثيرة كان قليل من التبصر كافيا بغاية السهولة فى اجتنابها .

وذلك أمان أخير من الدولة بأسرها ، ومن شهوات العامة ، كما هو أمان من أخطاء الحكام ، وهو انشاء جمعية خاصة اليها توكل رعاية الدستور وحفظه . مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة دون سواهما ، فهى تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولى الخبرة . ولا يكون لحراس القوانين أولئك الا مهمة واحدة هى منع ماعسى أن يعترى مبدأ الحكومة من صنوف الزيغ السرية التىهى بهذا الوصف مخوفة النتائج التى يمكن أن تعترى مبدأ الحكومة . ليس الامر فقط بصدد الاجراءات التى تضر به مباشرة فان هذه الاجراءات ظاهرة لأعين الناس جميعا ، فكل

المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفضونها ، لكن في الاجراءات والقرارات اليومية ميولا عميقة ونتائج بعيدة لايكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور ، ولا تكفي في أمرها الوطنية ولا الاستقامة ، لان تلك أخطاء قد ترتكبها الوطنية والاستقامة السياسية اذا لم يظهرهما عليها النصح البصير • فيلزم حينئذ أن يقوم بجانب السلطان القائم بالامر اما بواسطة الحكام واما بواسطة الجمعية العامة هيئة في الدولة لاتلي الامور التنفيذية لكنها تحمي مبدأ الدولة الذي هو مصدرالحياة في المدينة بأسرها وتحافظ عليه جدالمحافظة بأن تجنبه التأثيرات التي‌يمكن أن‌تمسه بسوء • حراس القوانين هم السلطان الذي يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين اذ يغلون في أمر النظام الموكول اليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار ليست أقل افسادا •

على هذا فأركان السلطان ، على حسب أفلاطون ، هي أولا العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد ، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسئولية واحترام القانون •

وان سلطانا مكونا على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التي يجب أن يرعاها مع المواطنين ، فبديا كل المواطنين تجمعهم الروابط الإضيق ماتكون والاحسن ماتكون ، وسواء أكانوا حكاما أم محاربين ، صناعا أم زراعا ، فقد نشأوا جميعا من أرض واحدة واتخذوا وطنا « هو أمهم وهو مرضعهم المشتركة ، فيجب عليهم جميعا حمايته من أيهم آجترأعلي مهاجمته ولأنهم جميعا خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضا اخوانا » • (القوانين ك ٣ ص ١٨٧ من ترجمة كوزان) • ان الله في أوامره العالية التي لاندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد . وهذا تميز أول وسام يدعو البعض الى السلطة ويدعو الآخرين الى الطاعة • فالمدينة التي تنظم أمورها على هذه الفروق التي ليست قط من صنعها تكل الى هؤلاء السلطان الذي‌يدبر أمرها ، والى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها والى الزراع القيام بنفقاتها

وتغذيتها • ثم بعد ذلك يمكنها أيضا الى جانب هذه الفروق فى الفضائل التي هى رأس المميزات أن تخصص آخرين لاميزة لهم الا الثروة : تلك هي انصاب السياسى ، الذى ربما لايكون له نصيب من رفعةالاعتبارولوأنه ضرورى • وعلى الرغم من هذه التمايز التى تقررها الجمعية ، بل على الرغم من تلك التى تأمر بها مشيئة الآلهة ، فالمدينة لاتكون الا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بالتراحم الأخوى بينهم • ان الرابطة الاجتماعية انما هى الاخاء • وان أفلاطون الذى يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون ، اذ كان الناس جميعا فى نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحرارا قدكانواأعضاء للمدينة . من هذا التسامح الاجتماعى تنتج نتائج حسنة . فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مخلصة للقوانين التى لم تسن الا للمنفعة العامة • وهذه الطاعة نفسها تصير مقياسا لفضيلتهم المدنية وأول شهادةعلىكفايتهملوظائف الدولة ، ومن ناحية أخرى حكام قوامون على اخوان لهم باسم العدل يستطيعون فى أكثر الحالات ألا يستخدموا الا الاقناع ولطف سلطانه •فان القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر ويقتضى يوضح الأسباب التى عليها قد بنى ، وهو يبتدىء أيضا بالاقناع قبل الاكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيا كان تحرجها العادل لاتطبق أبدا دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالوصايا الشديدة التى تكون قد تقدمت بين يديها من قبل • وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضروريا يصير مشروعا لأنه دائما مرتكز على العدل ، ذلك قانون الدولة الأسمى الذى لايجوز تعدى حدوده •فالسياسى المستنير يلزم اذا المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم • شأنه فى ذلك شأن الطبيب يبرىء المريض الذى يقاوم العلم الخاص بانقاذه•غير أن هذه الأحوال هى من الندرة بمكان ، فان عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التى عليه أداؤها • ان المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة • وقلما يوصف بالكياسة فن أولئك المقننين العاميين الذين لايستعملون أبدا الا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضا

عن هذه الطريقة المزدوجة التى تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم ومتحرج .

ان السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من هذا الطراز مستشعرا احساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة . وان غرض رجل الدولة الذي يفهم نفسه حق فهمها هو جلي غاية الجلاء : انما هو أن يجعل المواطنين بقدراستطاعته مواطنين فضلاء . وان الفضائل التى من واجبه أن يبثها فيهم بالقدوة الحسنة التى يقوم بها وبالنصح لهم انما هى العدل والاعتدال . وقد تكون الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل فى ذاتها ، وان تجربة الأمور،اذا حذق ملاحظتها ، تكون قد علمته أيضا فأحسنت تعليمه ، ولا وسيلة لسلامة الافراد الا بهذا الثمن ، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد منه محلا للشك . وما السبيل الى ذلك الا واضحة وأمينة . ان هذه الفصاحة التى يشيد بذكرها الخطباء السياسيون ، والتى هى قديرة فى الواقع ، ولو أنها فى أكثر الأحوال خطرة وآثمة ، لايمكن أن يكون لها موضوع غير هذا الموضوع . ان رجل الدولة الذى لايعرف ألبتة بادىء بدء أن يتخذ الحق والعدل ناصحين صاحبين وفيين من شأنه أن يرثى له . انه لايرى أنه يضر مصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معا . انه ليس آلا سفسطائيا أسلم أمره الى المصادفات وسوافل الأكاذيب والى الامعان فى اتباع الشهوات والى جميع أخطار الحظوة الشعبية . فالخطيب الحق هو قبل كل شىء ذلك الذى يمكن أن يعرف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون قنصل رومة : « خير قد أوتى حسن البيان » . فالخطيب الذى ينقاد الى قواعد أخرى ربما يرضى طمعه أحيانا ، لكنه تلقاء هذا الأجر المغتصب والمشكوك فى أمره يجد فى طريقه جزاء آخر لايفوته أبدا وهو احتقار القلوب المستنيرة والنفوس الشريفة جمعاء . السياسى الحق يغذى مقاصد مختلفة أيما اختلاف . ولما أنه لم يك فى قلبه النبيل الا منفعة واحدة هى منفعة الفضيلة فانه لايظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها . تكبير حجم المدينة قليلا مايهمه ، ولا يهمه الا كمالها الأخلاقى . ولم يك سقراط ،

حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التى هى، على جلالها، غاية فى البساطة، ليجهل أنه بذلك يثير ابتسام حذاق أهل زمانه • وقد يكون من المحتمل أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا اذا أصغوا الى صوته مصادفة • غير أن سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة فى شهادتها • كيف أن كثيرا من رجال الدولة المشهورين الذين هم، مع كونهم غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين ، قد استخدموا السلطان حتى نقم منهم الشعب الذى كانوا يحكمونه شر انتقام ؟ تميستوقلس قد نفى ، وملتيادس حكم عليه بالسجن ، وسيمون غرب ، وفريقلس جر من تلابيبه الى مجلس الحكم ، وكثير غيرهم • فكيف انخدع هؤلاء جميعا الى هذا الحد عن ذلك العلم الخطير الذى كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه ؟ وعوضا عن أن يجعلوا مواطنيهم أخيارا ، كما كان يجب عليهم ، بل كما كانوا يظنون أنهم يفعلون ، لم يجعلوا منهم الا موجودات مفترسة مستعدة دائما أن ترتد على قادتها وتمزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجميل ولا رحمة ، فى حمأة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التى يجعلها قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض ، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم أمر ترويضها واستئناسها ، ذلك بأن علم السياسة على بساطته وطهارته ، كما يتصوره الحكيم ، هو شىء عزيز ونادر على رغم دروس الأساتذة أجمعين الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم . فليس الا قليل من الرجال فى الدولة ، لايكادون يزيدون على آحاد ، بل ربما رجل واحد ، هم الذين يقدرون على قيادة الأغيار ، لأن قليلا من الناس هم الذين يعرفون أن يقودوا أنفسهم • وفى الحق يجب على السياسى أن يكون فيلسوفا قبل كل شىء أى حكيما بمقدار ما أوتى الانسان أن يكونه ، بمثابرة على جهود طويلة مخلصة • لكن فى الواقع وفى أغلب الأحيان ليس السياسى الا سفسطائيا ، والمواطن النادر ، المواطن الوحيد الذى يمكن أن يقود الدولة الى الخير وينجيها ، ليس فى أغلب الأحيان الا ضحية للشهوات الجامحة التى لايشارك فيها والتى كان يمكنه أن يعدل أمرها فى اخوانه كما عدل مجراها فى نفسه • ان فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على

مايفترضه جهل العامة أو على مايظنه رجال الدولة فى خيلائهـم ، بل أن الدرس الذى كان يلقيه سقراط على تلميذه السيبياد مازال أولى بالساسة أن يتلقوه وأن ينتفعوا به : « يجب قبل كل شىء ياصـديقى أن تفكر فى اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يعنى بنفسه وبما له من الأشياء فحسب بل أيضا بالدولة وبالشؤون التى هى للدولة » . قاعدة عميقة قلما كان يصغى اليها أهل أتينا بلا شك وحتى الآن لايكاد أحد يصغى اليها أيضا .

غير أنه اذا كان السياسى يلقى نصبا من أمر ادارة مواطنيه وتغيير مابهم فلا أقل من أن يجد فى المدينة جزءا يستطيع أن يطبعه على مايبغى ويكون مافيه من أصل صالح نواة لما يكون فى مستقبل الـدولة : ذلك الجزء هـو الطفولة . فبالتربية يكاد المرء يجعل من الانسان مايشاء . لأن التربيـة تعدل كل الخواص التى يجىء بها كل منا عند ولادته تعـديلا جوهريا . ودون أن تتكلم على هذا الأثر الخفى القوى ، فان التربية ان لم تعمل الا لاكتشاف طباع الممتازين وتنميته ، فانها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظمى وأتمت بهذا عينه المشيئة الخفية للعناية الآلهية . ان التربية متى أجادفهمها رجل الدولة الذى يستطيع أن يفسح لتبصره أمدا بعيدا ، تكاد تكون هى النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية . فبفضلها « يصير الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالا ومواطنين أكثر خيرا ممن سبقوهم ، بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولادا يريدون أن يكونوا خيرا من آبائهم » . وتسير الدولة قدما الى الارتقاء فى مدارج السعادة والفضيلة واذا فليس فى الجماعة منفعة واحدة ، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية ولا بأدق العناية من التربية . بين بذاته أن مايجب على السلطان الفطن أن يصوره قبل كل شىء ، هو نفوس مواطنى المسـتقبل . ذلك بأن النفس وحدها هى التى لها ارتباط بالعدل الذى بدونه لايكون الرجل ولا الدولة شيئا مذكورا . غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجمباز) تشـغل فى التربية مركزا عظيما وان يك ثانويا ، لأنها هى التى ينبغى أن تمهد للنفس

الآلة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوى . وفوق ذلك فان التربية تمتد باضطرار لتسع الجنسين جميعا ، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجل شيئا كثيرا ، فايا كان بعد ذلك مايختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضا الى نفس مستهترة وجسم قوى ؟ أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهن من آثر فى قوة اولادهن وعقولهم ؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسى على أكمل مايمكن أن يكونوه . أما فى تربية الشبيبة فينبغى أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة . بل الى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعة المقدسة ، وان الأطفال جميعا ليستحقون على سواء اهتمام الحاكم المكلف تمييز هؤلاء الأشخاص الممتازين ، وهم تلك الطبائع من الذهب التى ستجعلها الفلسفة هى الأحق بالسلطان .

لايكفى مع ذلك أن يباعد بين نفوس الأطفال وبين كل مايمكن أن يلوث طهارتهم ، لاتكفى اضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال ، بل لابد فوق ذلك من أن تنمى فيهم أصول الدين التى أودعها الطبع قلوبهم جميعا والتى منها تظهر الاعتقادات القوية التى تصل بين المرء وبين الله . ان الله هو الأول وهو الوسط وهوالآخر لجميع الكائنات . انه لدى الناس الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء ، وان الايمان بوجوده هو أساس للقوانين . هذه العقائد الكبرى الضرورية التى يجب تثقيف الاولاد بها والتى يبثها الشارع ، ان كان حكيما ، بجميع مالديه من وسائل اللين والقسوة فى أنفس المواطنين ، هذه العقائد بسيطة بقدر ماهى نافعة . وانها لترد الى عقائد ثلاث : وجود الله ورعايته وعدله الذى لايلحقه ميل . بدونها يضل المرء بالمصادفة فى هذه الدنيا اذا أسلم الى النزعات والى غياهب شهواته وجهالته . انه لينكر نفسه مادام لايعرف من أين أتى ولا ماهو المثال الكامل المقدس الذى يجب أن يروض نفسه دائما على الاقتداء به والتوكل عليه . وليس للدولة من قاعدة قارة مادامت لاترتكز الى هذه القاعدة . ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة

ونظامها لايأتي الا من الله الذي هو يتحد به في جوهره الأبدي . فينبغي اذا البدار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدسة في القلوب جميعا . بل القانون نفسه لاينبغي أن يهمل بعد ذلك أن يدعو اليهـا بالاقناع أو القسوة أولئك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم في الصدور لضعف في أنفسهم أو سوء في أخلاقهم . كل تربية ليست دينية ناقصة وباطلة ، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عميا عنها فتلك دولة توشك أن تهلك . ليس الأمر ، كما قد يظن الساسة العاميون ، أن يجدوا في الدين آلات يستخدمونها للحكومة ، كلا انه للجماعات والدول حاجة وأكثر من حاجة ، انه أكثر من ضمانة للنظام ، بيد أنه ذو حدين تبعا لما يستخدم فيه ، الدين قد تولد من التوثب الذي لايقاوم للعقل الانساني . انه في صوره المختلفة للعقل الانساني الترجمان الطبيعي المحض والأعمق ما يكون غورا . ان الانسان يقدس الآلهة كما يحترم أباه ، انه يعبدهم بأنهم الينبوع المقدس لجميع الخيرات ، وعلى الخصوص للفضيلة والعقل ، أو ليس مجرد الجدال في وجود الله يكاد يكون كفرا ؟

الدولة ، كما يفهمها أفلاطون ، هي اذا جماعة من أناس متساوين أحرار ، يجعلون شركة بينهم عملهم وفطنتهم ، وينمون جميعا البذور الالهية التي تنطوي عليها نفس الانسان ، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون ، لبقاء النظام في المدينة ، الحكام المستنيرين أولي الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء ، يخضعون « للقوانين التي ليست الا قواعد العقل ذاته » . طبعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم ، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة .

يكاد يكون غير نافع أن يقول ان الدولة الفلانية التي رتبت لبقاء السلام والاتحاد في داخلها ، لاتبحث عند جيرانها الا عما يشبه حالها من الرغبة في السلام ، على أنها تكون دائما على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير ، ويكون حماتها وهم على استعداد لطول ماتعاطوا من التمرينات الرياضية القاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ماتؤتي الشجاعة والوطنية

مهما كثر عدد أعدائهم . غير أن المدينة لاتجعل من الحرب الغرض الوحيد لهمها كما قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة . « بل تنظم كل ما يختص بالحرب تمهيدا للسلام لا أن تجعل السلام ممهدا للحرب» . وتتقى الخصومات مع الخارج بقدر ماتتقى الثورات الداخلية تقريبا . ولما أنها عازمة على ألا ترتكب أبدا مظالم نحو الأغيار فهى تتفادى من نصف الغرض الذى يحمل الدول فى الغالب على حمل السلاح ، بل ليس عليها الا أن تدفع عن نفسها بكل ما للقضية العادلة من قوةاذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم مالهـــا من الفضائل .

تلك هى القسمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونيـــة . أفليس ملؤها الحق والعظمة والخصب ؟ وهل فى هذه السياسة النبيلة الحكيمة شىء ناب؟ وهل بها من الخيال شىء ؟ وهل هى لايمكن تطبيقها الا علىالمدينةالاغريقية التى فيها ولدت ؟ أو ليس أن نظر الفيلسوف قد امتد الى ماوراء المدينـــة الضيقة التى انحصرت فيها أنظار غيره ؟ انه لم يقتصر على العلم بما كانت الدولة فى جمهوريات اغريقا ، بل هو اذ يسعى لفهم ماهىالدولة فىذاتها، قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة . ولما أن فى هذه المأساة الفسيحةالتى تلعبها الانسانية على ماشاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء الممثـــلين العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا انقطاع نهاية تتباعد دائما أمامهـــم ولو انهم يقتربون منها دائما ، فقد بان أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هـــو الحقيقة بعينها التى تكسبها الجماعات الانسانية شيئا فشيئا والتى تستمتع بهـــا على نسب استنارتها وفضائلها . ألا فليعلم حق العلم أن هذه هى الوجهـــة الكبرى لسياسة أفلاطون . وهذا هو الذى يجعلها خالدةويوصى بها تفكير الحكماء ويوصى بهـــا أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة . يتحـــدث الناس غالبا بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحيانا الى السخـــرية ان التصريح بأن هذه المبادىء العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ماهو حقيقى ولا قابل للتطبيق ليس نقدا للفيلسوف الذى له المجدبأن كانأولمستكشف لها ومعلن اياها ، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هى عندالناس أسماء جوف . انما هو تنكر للطبيعة الانسانية وللتاريخ وللمدنية كل تلك

التى تجد من حيث لا تشعر غالبا فى تحقيق هذا النموذج المقدس . وأن السياسة الحقة هى تلك التى تحسن تحصيله أكثر من غيرها • وان المذاهب الاجتماعية والحكومات انما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه • فان مبادىء حوارى سقراط هى بمجموعها أنقى جميع المبادىء نقاء وأقبلها للتطبيق فى العمل •

حقا يعز علينا أن تتنزل من علياء هذه النظريات التى لاغبار عليها الى هذه التطبيقات التى حاولها الفيلسوف ذاته والتى هيهات أن تنطبق على مقاصده الخاصة : شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد واهدار الملكية والتربية الرجولية لجنس لم يقدر له بالضبط ماقدر للرجل •• الخ كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرنا فتهافتت من ثم بتأثير نقده. ثم كان أن عادت الى الظهور اكثر من مرة تحمل كل مابها من بطلان دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطونى • لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول ان هذه النظريات ليست هى بالضبط سياسة أستاذه • لاشك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ماوجه اليها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطى • ولكن كان خيرا أن تبرز الحقائق الخالدة التى تبررها والتى ، على رأيى، تمحو كل تلك الأخطاء لقد وقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التى رسم أفلاطون لها صورة غير مستقرة ولا تامة ، غير أنه هو نفسه ، وهو لم يزل يلتزم التهكم السقراطى ، قد ابتسم منها أكثر من مرة ، فهو يتكهن بما ستثيره من الاحتجاجات من كل نوع ، وهو يفهمها بلا عناء ، واذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذى يقتفيه ، فهو لايظن كذلك أن الحكومة الجديدة التى يقترحها تحقق ذلك المثال تماما • فالغرض المباشر للجمهورية ليس اذا تلك الحال الواقعة كثيرا أو قليلا أو الممكنة كثيرا أو قليلا التى لايشتغل سقراط بها الاعرضا، بل الموضوع الأول والأساسى للجمهورية هو دراسة العدل معتبرا فى الفرد وفى الدولة ، لاشبهة في أن سقراط يظن أنه أيضا يطبع العدل فى هذه الحكومة المثالية التى يصفها ، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع فى هذا النموذج الذي جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات

أشد زيغاً مما فعل ، والنقطة الوحيدة التي هو فيها واثق من ألا يضل هي طباع العدل وسيادته الاجتماعية . أما تلك النظريات فليست محلا للمناقشة بل هي محل للاعجاب ، واذا أمكن فلتجعل موضعا للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعلت الشعوب التي لم تعرف أن تنفذها .

ومن النافع أن نزيد على هذا أيضا أن أخطاء الفيلسوف كأخطاء النفوس الكبيرة تأتي من الغلو في المبادىء الفاضلة : انها لاتتولد الا من الافراط في الخير .

فاذا كان يريد شيوع الأطيان والأولاد والنســـاء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ مايكون من القواعد ، وقديظهر له أن اخاء المواطنين بعضهم لبعض مزيته عظيمة القدر الى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينـــة الا عائلة بل فردا عظيما واحدا ان استطاعه ، فهو يهدم الطبيعة نفسهـــا ويتنكر لها لأجل أن ينقذ الدولة . فاذا كان يريد اهدار الملكية فذلك على الخصوص في حق المحاربين الذين لايملكون شيئا ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير الا حب الفضيلة والوطن حبا لايشـــبهه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطغون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم .

انه يعلم كل ماتقدر الشجاعة التي تحمي المدينـــة على اذلاله ، انه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل ، وبين القوة التي تكفلها لهم الاسلحة : انه يريد اتقاء الاســـتبداد في جمهورية فيها الحرية الحكيمة المنظمة هي وحدها التي فيهـــا محل عـــلى الدوام .

وأخيرا اذا كان يريد أن يؤتي النساء تربية عسكرية ماكانت بطلات اسبرتة ليحتملنها ، واذا كان يريد ايتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفء لها ، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية في السمو . لقد كانت المرأة منحطة المقـام في زمان أفلاطون ، فلم يكن الحب منصرفا اليها حتى في رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات ، ولأنه يريد أن يرفع

قدرها من هذا الانحطاط ، قد انقاد الى الغلو فى أمرها الى ماوراء كل تقدير وحينما يتيه هكذا أفلاطون فى هذه السبيل فالغرض الذى يرمى اليه دون ان يصيبه لايزال غرضا شريفا ، فانما يرمى الى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء .

تلك هى على التقريب الحقائق الكبرى التى تخلد سياسة أفلاطون، وتلك هى أيضا الضلالات التى تذهب بروائها ، وانما علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلى . فان أفلاطون لم يكد يتجه إلا الى العقل لكشف الاركان الثابتة للسلطان والصور المتغايرة التى يقبلها النظام الاجتماعى .

هذا النمط قد حمله على أن يلاحظ أحداث النفس الانسانية قبل كل شيء ، فلما عرفها حق المعرفة فى الفرد استطاع أن ينقل الى الدولة القسمات الأساسية للصورة التى أظهره عليها علم البسيكولوجيا . وحقا أنه لو كان قد تعمق فى التحليل وأتمه لأدرك فى طبع الانسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان ، وكان قد جنب الخوض فى نظريات لايمكن تأييدها قد رفضها القلب الانسانى قبل أن ترفضها الجمعية .

غير أن هذه الأخطاء ، مهما كان خطرها ، لاينبغى أن تحملنا على الجور فى الحكم ، فقدأفرد أفلاطون بالنقد دون سواه ، وبولغ فى ذلك، وان النقد على حصافته فى استكشاف الشر الذى هو أظهر مايكون قدأخطأ فى اغفال الخير الذى هو ليس أقل ظهورا والذى متى ووزن بذلك الشر رجح عليه .

غير أنه اذا كان النمط العقلى على الخصوص هو الذى يقود أفلاطون، فانه لم يهمل ، كما يظن الرأى العامى ،ذلك النمط الآخر الذى يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضى نظريات ومعلومات أخرى . يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذى به تتكون وبه تحفظ وبه تهلك . فان الصورة التى رسمها للاستبداد وافراطاته فى ايران لامعة بقدر ماهى مضبوطة .وحينما انهارت هذه

الامبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع قام بهـــا فاتح شاب ، دهش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذى تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح . ومن جهة أخرى فان الرسم الذى رسمه أفلاطون للديمقراطية الأثينيـة في البيئة التى كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وان كانت محزنة . انه قد وصف الديماغوجيين الأثينيين وصفا صادقا كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا الصدق قد أظهر العصور المستقبلة على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم في جميع القرون ، وان أفلاطون ، الذى يبحث في جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أى المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أى الحرية التى تقوم على العدل والعقـل ، كان لا يقيم وزنا لهذه الحرية الصاخبة ولا لتلك المســاواة الظالمة اللتين لا تجلبان للدولة سوى الفوضى باباحة كل الافراطات الشعبيـة وبخفض جميع الكفايات السياسية الى مستوى واحد . لقد بصر بالهاوية التى يتردى فيها وطنه الذى « وهو مخمور بهذه الحرية وهـذه المســاواة اللتين كان يسقاهما بأيدى سقاة السوء » كان لا محيص له عن السقوط . ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المريرة أنه كان يقاسى آلام المواطن الذى قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحيق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى . كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأى ضبط قد خط أفلاطون تاريخ « الاتحاد الدورى » وأى درس عظيم استخرجه منه . انما استعار أفلاطون من الأحداث نظريته التى هى في الحق عملية وان لم يعمل بها الا فيمـــا ندر على السلطان المعتـــدل . أو بالأحرى هو قد عـزز تلك النظرية بالأحـداث وأقام بهـا الدليل على صدقهـا ، لانه انما قصد البسيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشـاف نظريته . غير أنه يعرض على نظر الرائين بواسطة صنوف الفساد التى ترددت فيها الحكومات الجائرة ، انها لا تهلك الا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذى قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدى من تلك سبيلا .

ومن التاريخ ممزوجا بالعقل استخرج أيضا أفلاطون هذه النظرية

الأخرى التي وان تكن أقل تعمقا من الأولى فهي أشهر منها ، تلك هي نظرية الحكومات الثلاث . فقد استطاع أن يجد بين تخالف الخلق الأدبي للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون . استطاع ان يعلن الفضائل والرذائل التي ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن في الأفراد . لكن ليس بدراسةالنفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العامللحكومات التي هي ، مع فروق متباينة ، ليست الا ثلاثة أنواع رئيسة : حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية : دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لايفكرون الا في الصالح العام ، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحى به ولاة السلطان للمصالح الخاصة لفرد أو لطبقة أو حتى للأكثرية . فالملوكية حين تنسى واجبها الاجتماعي تنقلب طغيانا والأرستقراطية تصير أو ليغرشية والديمقراطية تسقط في الديماغوجية . وإذ لا تستنطق الا الحوادثلايكون الا في الواقع الا ست حكومات تتقابل ثنتين ثنتين ثلاثتها الخبيثات أكثر شيوعا في الانسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات . هذه النظرية التي هي تاريخية أكثر منها عقلية هي بتمامها من عمل أفلاطون . ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك . بيديه دخلت في العلم الذي تناولها وقررها . ولا تزال فيه الآن كما يثبته مؤلف منتسكيو القيم . لقد جودل أحيانا في ضبط هذا الترتيب وقيل انه لم تكن حكومة قط خالصة على الاطلاق وانه في الواقع لم تكن أبدا حكومة بدون اختلاط مهما كان عنفالمبدأ الذي يحكمها وغلوه. الاعتراض حق . وليس أفلاطون الا آخر من يرفضه . غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التي يدرسها ، ينبغي أن يميزها ويسميها على حسب ماهو أبرز من خصائصها . مثال ذلك هل يمكن أن ينكر ان الديمقراطية كانت السائدة على أتينا وأن اسبرتة جمهورية كما أن رومة كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طرقوينيوس الى أن اغتصب السلطان أول القياصرة ؟ هذه النظرية التي تعين

للأشياء السياسية الاسم والحد المناسبين هي حقة ونافعة للعلم ، وبأفلاطون يتصل نسبها •

اذا فنظرية أفلاطون تستند أيضا الى التاريخ ، وان يك التاريخ ليس لها بأثبت قاعدة ولا بأعمق ينبوع .

الى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن بساطة وحقيقة وعظمة فان لها أيضا محمدة أخرى ليست بأقل لألاء من شأنها أن تعطفنا اليها وان لم تك لتفجأنا . هذه المحمدة العليا هي النزاهة ، فان الانسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصة كلها للخير وانها جمعت بين الطهارة والذكاء . يمكن أن ينبه في نظرياته على أخطاء وغموض ولكن الوعي المتحرج لايفجؤه فيها شيء من سوء النية ولااحساس مريب . ذلك بأن أفلاطون أخلاقي قبل كل شيء ، فهو يعرف أن يلهم الفضيلة لانه ملهم اياها . يعيش المرء معه في جو صاف لاتعيش فيه كل الأرواح بلا شك وان كان ينبغي أن تعيش فيه . ان السياسة التي هي في مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الحذق وما هي فيها الا ضعيفة أو مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادىء في الأمور العملية . فان ضروب مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحيانا الى النظريات فتستدرج للباطل أكابر العقول. ولقد يكون مكيافللي وحده لهذا مثلا لكيلا نخوض في أمر مناقضه الملكي . ولكن حتى بدون التنزل الى هذا الحد فان نظريات ارسطو ونظريات منتسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما بنظريات أفلاطون . ولا شك في أنه ليست عظمة الفطنة هي التي تعوز أحدهما أو الآخر ، لكن لاأحدهما ولا الآخر ، لأسباب مختلفة ، يسبر الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون . فكان نظرهما أقل ثباتا وأقل نقاء وان كان موجها الى الغرض بعينه . فانهما كليهما قد استدرجا أحيانا الى الضلال اما بأن قصد كلاهما اشتغال باله على حوادث ماضية واما مجاراة لأوهام أهل زمانه . أما أفلاطون وهو معتاد الا يسائل

الا العدل فلم يصغ ألبتة الا اليه . ولقد شاء مؤلف غر غياس أن يجعل من السياسة مذهبا للأدب وللفضيلة . فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه . ولم يكن أبدا للظلم والطغيان في المدينة خصم ألد ولا أحصف منه ، واذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفى من الدولة ومن قلب الانسان فلن يكون ذلك أبدا باسم المبادىء والاحساسات التى اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتى لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور [1] .

لكى نمضى من أفلاطون الى تلميذه يجب أن ننزل . فان أرسطو مهما كان عظيما فهيهات ما بينه وبين أستاذه . ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التى تلقاها فى الاقاذيميا فان الروح السقراطية والافلاطونية مازالت تسرى فيه فهو يعرف ما هى الأواصر الضيقة غير القابلة للفساد التى تربط السياسة بعلم الأخلاق ، واذا كان يدرس النظام الاجتماعى بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك ليتم ، كما قال هو نفسه « فلسفة الأشياء الانسانية» لكنه كثيرا ما يعزب نظره عن المبادىء ليتجه الى الحوادث . لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده الى العقل قبل كل شىء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها . فكان يسائل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحقة سواء بسواء . أما أرسطو فانه ، دون أن يهمل العقل ، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئنانا له ، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك الى التاريخ . فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريبا . حق ان المشاهدة وحدها هى التى ينبغى أن تهدى الفلسفة المستبصرة . غير أن الحوادث على نوعين . فنفس الانسان تحوى منها ما هى حقيقية كالتى فى دنيا الخارج ، واذا كانت الأحداث البسيكولوجية يجب أن تحتل مكانا كبيرا فذلك على الخصوص فى علم السياسة حيث لاموضوع لها الا الانسانية . لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البسيكولوجيا مطبقة على السياسة وعرف كيف يمضى مطمئنا من الوعى الملحوظ على المسرح الضيق للفرد الى الوعى

(١) يقرظ شيشرون فى كتابه « الجمهورية ك ٢ ب ٣٠ » تقريظا محكما جمهورية أفلاطون « الذى قصد لا الى أن يرسم نموذجا لدولة يمكن وجودها ، بل الى أن يقرر بطريقة حسية المبادىء السياسية الحقة ».

الملحوظ على المسرح الأوسع للمدينة . لم يحتذ أرسطو هذا المثل على ما به من خصب . بل سواء أنظر الى الحقائق التى أقام عليها البرهان أستاذه باعتبارها مسلمة أم انقاد الى مذهب مخالف فانه لم يعترف دائما بعظم تلك الحقائق ، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعى ، وظن فى غالب الأحيان أن ما قد كان ، هو بالضبط ما يجب أن يكون . وجملة القول أنه اذا كان أفلاطون على الأخص عقليا فان أرسطو قد كان على الأخص تاريخيا . لكن لما أن العباقرة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماما كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماما .

من ثم كانت أفضال أرسطو ، وتبعا لذلك كانت أخطاؤه أيضا . ولو أن الأولى تغمر الأخرى فتكتبها .

فبديا يرجع الى أرسطو المجد فى أنه قد صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية . فان المبادىء بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل ، ولكن كانت فى تلك المحاورات العجيبة ، كما يكون فى المحادثات حتى فى محادثات الرجل الأقوى امتيازا ، على حال اختلاط وتشويش ظاهرى على الأقل ، فجاء أرسطو فرتبها كلها وان لم يك ليسلم بها كلها . فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستتر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيرا جدا فيما يظهر ، فلا تبين الرابطة الخفية التى تجمع أجزاءه الا للأعين البصيرة النقادة ، وهذا هو ضرر الحوار . أما عند ارسطو فالأمر على ضد ذلك ، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج . وقد تكون أحيانا بعض التفاصيل ليست فى موضعها ، وقد تكون بعض الايضاحات ليس لها مايبررها دائما ، وأخرى أوجز مما ينبغى . غير أن الاطار العام على غاية ما يكون من النظام ، وذلك ماالحتفظ به العلم منذ أكثر من ألفى سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به . وحينئذ فان أرسطو قد أسس العلم السياسى بالمعنى الخاص على صورته الحقة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعى وعلم الطبيعة ، وعلى مستوى أقل رفعة من ذاك علم

الخطابة وعلم الشعر وعلم المتيورولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيرا غيرها . فيمكن أن يقال أن أرسطو هو منظم العلم فى الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربى القرون الوسطى ، واذا كان يدين بكثير الى من تقدموه فى معظم أعماله فانه هو وحده الذى عرف أن يشيد آثارا تعليمية منتظمة .

انه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى ، واتبع فى السياسة نمطه العادى كما يسارع الى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه ، وهذا النمط انما هو التحليل . هو لايرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه ، بل هو يقبلها كما هى حسنة التأليف أو قبيحته ، ويبحث فى ماهى عناصرها البسيطة اللاقابلة للتحليل ، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التى تقدمها له المشاهدة . ثم هو ، دون أن يدعى أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام ، يقنع بأن يوضح كيف تتألف فى أغلب شأنها ، واذ ينتفع بالتحقيق الواسع الذى اغترفه من « مجموعة الدساتير » التى جمعها والتى لاتشمل أقل من مائة وخمسين دستورا يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون . لكنه فى هذا الترتيب نفسه لايتمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة . وأخيرا يتوج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التى تهدم المجتمعات أو تصلحها . ولما أن لهذه التغيرات أسبابا مختلفة جد الاختلاف تبعا لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر ، وبيده التاريخ دائما ، ما هى تلك الأسباب الموفورة التى كثر ما تكون مستترة أو ضعيفة ، مستخدما كل حصافته وتجربته الناضجة فى تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة .

واذا ادكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقريته الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية فى ايتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخى المحض . فقد كان أرسطو ابن طبيب « امنتاس الثانى » ملك مقدونيا . نشأ فى ميعة طفولته فى معية ذلك الملك ، ومن ثم بدأت تلك

العلاقات التى جعلته بادىء الأمر رفيق فيلبس فى اللعب ثم صديقا له ثم مربيا لابنه . ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازما لهرمياس طاغية أطرنة فى آسية الصغرى ، فلما دعاه فيلبس لاتمام تربية الاسكندر وجد نفسه وهو فى سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية فى مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلعا على اسرارها : كحرب فيلبس لاغريقيا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التى دمرت امبراطورية الفرس . اذا فقد قضى أرسطو جزءا عظيما من حياته فى معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون . والظاهر أنه لم يبق غريبا عنها ، فقد قيل أن الأثينيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير . وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفا شخصية سياسية . كذلك كان أفلاطون أحيانا وكان قد أوحى الى بعض الشعوب خير ما يكون من المشروعات رفضها دينيس ولم يقدر على تنفيذها ديون . ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان قليل الأثر فى أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير فى أرسطو الذى لم يستطع ، وقد غلا فى تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم رجال الدولة ، أن يسمو الى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضا عن الحكم عليها باسم مبادىء العدل والعقل .

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حادا الى غاية أنه فى علم السياسة كما فى سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانونا صريحا ورفعها بوصاياه وبفعله حتى جعلها منهاجا . وقد خص الكتاب الثانى من السياسة كله بالامتحان النقدى للنظريات السالفة ولأشهر الدساتير . يسائل أرسطو أسلافه ، لاليفندهم ، كما زعم النقاد ولا لكى يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يبرىء نفسه من ذلك ، بل ليجمع مايمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق مجانبا لما فيها من خبيث . كذلك كان الشأن فى مؤلف «مابعدالطبيعة» فان غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض . وكذلك الكتاب الأول من « كتاب النفس » مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القبيل . كذلك فى بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثا

بها هذا الشبه . من أجل ذلك سمي أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة ، وفي أيامنا هذه اذ تعكف انفلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته متبعة قواعده الجليلة بتحرج أكثر من تحرجه .

بين يدى أرسطو ، على حذقهما ، قدأدى النمط التاريخى ، كما هو منتظر ، الى بعض نتائج غير محمودة . فعندما يقصر المرء على دراسة الحوادث ينقاد فى الغالب الى تقريظها ، وعلى هذا المنزلق الذى يقارب الا يقاوم انزلق أرسطو حين عالج الرق . انه لم يدافع عنه دفاعا أعمى ، كما قد كرر ذلك أكثر من مرة ، بل الأمر على الضد ، فان الرق ، كماكان مقررا فى زمانه مؤسسا على العنف ونتيجة للحرب ، ليس فى نظره قابلا للتبرير . فهو يعترف فوق ذلك أن من الارقاء من هم أهل للحرية التى خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيرا من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذى وقتهم المصادفة وحدها اياه . ولكنه اذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلابسه من عدم النظام والظلامات الصارخات التى تلوثه فهو يحاول أن يفسره نظريا ، وهذا التفسير يكاد يكون تقريظا . فهو اذ يغلو فى تقدير الفروق التى بينها أفلاطون فى الطبائع المختلفة للناس والتى هى حقيقية ، لم يقرر فقط ، كما فعل أستاذه ، أن البعض قد جعل للسلطان السياسى والآخرين للطاعة . بل ذهب الى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخرين للرق . فالعبد هو هذا الذى لاينبغى أن يملك نفسه لأنه لايستطيع أن ينقاد بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع الا كما تكون الدواب القوية التى يشركها الانسان فى أعماله ، فهو كمثلها آلة حية ، وما دامت المدينة والعائلة لاتستغنى عن آلات لاصارف لهما عنها فالرق شرعى والرق طبيعى ككسب الأموال الضرورية للمعيشة سواء بسواء . و « آذا كان صيد الحيوانات المتوحشة مباحا فهذا الصيد الآخر الذى يسمى الحرب يجب أن يكون مباحا على سواء ضد هؤلاء الناس الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يرفضون أن يطيعوا » . تلك هى نظرية الرق فى كل ما لها من غور وفى كل ما بها من بطلان . شيء لايقبل التصديق حقا . الفيلسوف نفسه الذى يخط هذه

النظرية البشعة بمثل هذا الدم البارد لايتردد فى أن يسند الى العبيد فضائل كما يسندها الى الرجال الأحرار . فهو يرى جليا أنه يهدم بهذا التسامح الأدبى الفرق الأصلى الـــذى يفرق بين الأولين والآخرين ويبرر الاستبداد والخضوع . لكنه وقد جذبته بداهة الحـوادث يصرح بأن من السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم « أناس وان لهم نصيبهم من العقل » انهم أناس ، ذلك هو السبب الأكبر والأغلب الذى ينبغى أن يناقض به الرق . ولا فائدة فى ابراز سبب آخر ، انه انتهاك لحرمة الانسانية أن يوقع المرء مثيله فى الرق ، بل هـــو كفران بنعمة الله الذى خلق الانسان على شيم لايجوز مطلقا انكارها ولا محوها . وان أرسطو الذى لايخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضا أن العبد هو على الاطلاق مجرد من الارادة كما لو أنالانسان محروم الارادة يظل مع ذلك انسانا ! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود فى الواقع وأنه لايزال موجودا فى أيامنا معأنالطبع الانسانى اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد احتراما عند الشعوب المتمدنة . ومفهوم أن الضرورات الاجتمـــاعية التى يذكرها الفيلسوف ، دون أن يتعمقها مع ذلك ، استطاعت أن تجعل الرق قانونا للأمم العتيقة التى قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذى كان يقول انه شعب الله . ولكن الذى يغمرنا دهشا هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضا خواص الطبع الانسانى لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عبقريتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التى تهدره . ان أفلاطون الذى سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أول من يطالب به بأعلى صوته لم يدخل على الاقل الرق فى جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزراع والصناع القائمين بالأعمال الغليظة مواطنين ولم تكن مصادفة المولد فى حقهم سببا لاستثنائهم ، واذا كان الله قد حباهم ملكات نادرة فان الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهـــم . لم ينقص أفلاطون الا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن فى الدول القائمة فى زمانه . لم يفعل من ذلك شيئا . وليكن هذا هو خطؤه. لكنه بالاقل قد حول أنظاره الحزينة الى الاستعباد كما كان جاريا فى كل

مكان . أما أرسطو فعلى ضد ذلك قد ثبت فيه أنظاره ، لأليبروه ، على حقيقته البغيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتيه نظريا قاعدة ثابتة ويؤتيه بهذا نفسه شيئا من العذر . فان كلمة واحدة تفسر خطأ موجبا للأسف : الرق قد كان أمرا واقعا . وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لايهاجمه .

لكن اذا كان النمط التاريخي قاد أرسطو الى أمثال هذا الزيغ فانه في أكثر الأحيان يقوده الى الحق عندما تكون الحوادث التي يثبتها شرعية مطابقة للعقل . وعلى هذا فلكي يجيد فهم الدولة يدرس أولا المجتمع ليست الدولة الا صورته ويعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الانسان موجود اجتماعي الى أعلى غاية . وهذا الذي ينفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو أقل من انسان . انه بمعزل عن الانسانية « انه بهيمة او اله » . فحينئذ كان انشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلي للنوع الانساني . ان نظرية أرسطو هذه حقة بمقدار ما هي بسيطة . فما هي الا عبارة عن هذا الواقع الأكبر الذي يرينا الناس جماعة في كل مكان . لان المجتمع ، كما يقول أرسطو ، هو غاية الانسان وكماله ، فالانسان يبقى ناقصا أبتر اذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الاحساسات الأدبية التي هي حياته الحقة . حينما يتذكر أن كثيرا من الفلاسفة ابتداء من هبز وروسو قد أنكروا هذه الحقائق الكبرى وشوهوا الانسان بأن جعلوه غير اجتماعي ومستوحش يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها في ظاهر الأمر . ولم تعصم روسو من أن ينخدع أنوار قرن مستنير في حين أن غياهب مدنية أقل تقدما بكثير لم تكن اتضل الفيلسوف القديم ، فيجب الاعتراف بفضل هذا الذي هو أول من بين الحوادث على طباعها الحق .

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو الى استكشاف عظيم ، وان كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذي يشمله ذلك الاستكشاف ، وبقي على رغم مجهوداته عقيما ومجهولا . وهذا الاستكشاف هو الاقتصاد السياسي . فان المجتمع لايتألف فقط من أشخاص بل هو أيضا من أشياء بدونها لابقاء للأشخاص . فاذا أمكن حينئذ ٣

بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملابساتهم ، تأسيس علم ليس شيئا آخر الا علم السياسة وجب أيضا تأسيس علم اخر للاشياء نافع للاخر وليس اقل واقعية منه . كيف تنتج الاشياء ؟ وكيف تتوزع في المجتمع ؟ ما هي قيمة الاشياء ؟ ماذا تضيف المعاوضة الى هذه القيمه ، ؟ ثم بعد المعاوضة التجارة ؟ اي مركز يحله النقد ؟ وما هي الثروة؟ تلك هي المسائل الرئيسة التي يجب ان يتعمقها هذا العلم في جزئه النظرى ، بصرف النظر عن الكلام على تلك المسائل الاخرى التي هي عملية بحتة ، ومثال ذلك مسألة الاحتكارات التي يجب ان يبحثها على السواء . هذا العلم الجديد الذى يفرده أرسطو عن سائر العلوم الاخرى وعن الاقتصاد العائلى الذى هو له جار لصيق ، يسميه أرسطو اسما خاصا قد احتفظ به أحيانا : الكريماتستيكا ، أي علم الثروات .

فاذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسي يحفه موكب الظواهر التي يجب أن يفسرها بل ينظمها اذا استطاع . قديكون من الغلو القول بأن أرسطو قد أسس الاقتصاد السياسي . فان القرن الثامن عشر من حقه أن يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص الى آدم سميث ، ولم يكن هذا الايقوسي الشهير ليستعير شيئا من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه . لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة أن الاقتصاد السياسي بحدوده الحقيقية ، ان لم يكن بكل تفاصيله ، قد كان من عمل أرسطو ، هداه اليه نمطه التاريخي. فاغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعي العظيم ، وان ذلك الفيلسوف لأشد انتباها من أن يرتكب مثل هذا الاغفال . غير أنه لم يزد على أن بين الكريماتستيكا ولم يخصص لها الا بابين من مؤلف يعالج فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى . والآن كيف أن نظرية صريحة وهامة الى هذا القدر تكاد تكون قد مرت دون أن يحس بها ؟ كيف أن الأحداث ذوات الخطر التي لفتت تلك النظرية اليها أنظار الساسة منذ أرسطو الى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درسا مذهبيا ؟ وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يحى أحد ذكرى الفيلسوف الذى هو أول من شرع يفتح بابها ؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل

بالجزء اذ يفكر فى ذات صبغة العلم الذى لايستهوى الا قليلا من العقول، واذ يذكر أن سياسة أرسطو قليلا ماكانت معروفة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى ، وعلى الخصوص اذ يلاحظ أن الظواهر التى يدرسها الاقتصاد السياسى أيا كان شمولها لاتتراءى الا لأعين بصيرة . ومهما يكن من شيء فان الكريما تستيكا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسى لكزنى ولآدم سميث وترغوت باثنين وعشرين قرنا . ربما يظهر أن اسناد هـــذا العلم الى آرسطو قد جاء بعد فوات وقته ، أفليس هو منصفا على الاقل ؟

مزية أخرى تدعو الى نمط أرسطو . ان الفضل يرجع اليه فى أن احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة فى بابها هو وحده الذى نقلها لنا عن دول العصر القديم . لاشك فى أنه لاشيء يعوض خسارة مجموعة الدســاتير . ولكن بدون مساعدة التاريخ التى استخدمها كنا لانزال أقل علما مما نحن بالنظام السياسى لكثير من الشعوب الشهيرة . فمثلا من ذا الذى جعلنا نعرف حكومة قرطاجنة خير المعرفة ؟ شيء غريب ! اننا ندين لمؤلف اغريقى سابق على اسقيفون بأكثر من مائة وخمسين سنة بالمعلومات المضبوطة التــامة عن منافسة رومة . لقد محا المؤرخون الرومان كل الذكريات تقريبا كمـــا استأصل الفاتحون آثار المدينة الخربة. ان مؤدب الاسكندر هو الذى يحفظ سجلات مدينة افريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم المتوحشة التى قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان .

وأخيرا انما النمط التاريخى هو الذى يؤتى الفيلسوف قاعدة مؤلفــه اذ لايمكن أن يقال قاعدة مذهبه . فانه من ملاحظة الظواهر الماضــية ومن أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التى رد اليها الأخرى جميعا . فقد بسط أفلاطون هذا الرأى المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل النفس الانسانية أكثر من عنايته فى ذلك بالأحداث الاجتماعية ، وعلى رغم الصيغ الصريحة الواردة فى « السياسى » فانه يمكن الاعتقاد بأن تلميــذ سقراط قد اغترف من البسيكولوجيا أكثر مما اغترف من التــاريخ . أما أرسطو فانه من أول كلمة ينفى كل لبس . لايوجد الا ثلاث حكومات ممكنة

لأن السلطان لايمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون الا فى يد فرد أو عدة أو فى أيدى الجميع . قاعدة عميقة بينة وان يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن منتسكيو قد انخدع فيها . يسلم أرسطو بصنوف الزيغ الثلاثة التى نبه اليها أفلاطون ويؤتيها أسماء لازالت محتفظة بها الى الآن . الطغيان زيغ للملوكية والأوليغرشية زيغ للأرستقراطية والديماغوجية زيغ للديمقراطية . وهو كأفلاطون أيضا يجعل لفساد الحكومات الثلاث سببا أوحد وهو الاستبدال غير الشرعى لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة . والى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه . لكن هاك الايضاح المنير الذى يسبغه على تلك النظرية الأساسية : انه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التى تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات فى الواقع . فان فروق الملوكية متعددة جدا من الملوكية المطلقة والوراثية الى الملوكية الانتخابية والمؤقتة التى كانت الشعوب الاغريقية تستخدمها فى عهود كثيرة قبل أن يكون لرومة حكامها من كل قنصل وكل دكتاتور . وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تغايرا . يعددها أرسطو بالضبط . وعند كل تغاير جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بالشعب الذى اتخذه منه ويزيد به على ثروة العلم .

لكن هنا يتخلى عنه لحظة نمطه التاريخى . فبعد الملوكية كان ينبغى أن يدرس الارستقراطية . غير أن الارستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبدا فى المجتمعات الانسانية . فعوضا عن أن يؤتى السلطان الأحقين يؤتى الأقوين أو الأغنين فى العادة . وتكاد لاتوجد الارستقراطية ، كما تحددها النظرية ، الا فى الحدود التى يضعها العلم أو فى خيال الفلاسفة . واذا فأرسطو مضطر الى أن يلقى بنفسه فى المثالى تبعا لأفلاطون ويحاول هو أيضا أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لاأقل من كتابين كاملين ، ولا يخفى مافى ذلك من تعسف من ذى عبقرية مثله . ويقارب ألا يكون ثم حاجة الى القول بأن أرسطو فى أجواء رفيعة كهذه لايحلق عاليا ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون ، فان الصورة التى رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التى

طالما عيبت . لا مشاحة فى أن بها قسمات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية . غير أن هذه المدينة التى أسسها أرسطو لم تنل قسطا من الحياة . ليس ذلك لانه اقترح فيها أياما مما لايقبل التطبيق ، بل على الضد من ذلك قد عنى بأن يجمع من الأحداث الواقعية مابدا له انه الأفضل . وحين يتحدث عن أراضى الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسى والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تقريراته من الواقع ويلتزم فى ذلك الحدود الحكيمة . غير أن هذه القطع المجمعة بعناية وانتى كل منها على حدة لاشبهة فى أنه نفيس لاتؤلف كلا منظما تنظيما مذهبيا بعيد الغور مثل مدينة أفلاطون . ليس فى عمل أرسطو شيء مما لايستسيغه الذوق ، ولكنه خلو من الجمال ، خلو من المنفعة تقريبا . كان خيرا له من خطر العثار أن يضل فى سبل أستاذه الخصبة . فان هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هى شاحبة بل ميتة الى حد أنها تكاد تكون غير معروفة . فالكلام عنها يوشك أن يكون استكشافا لها أول مرة ، ولم تلك القرون اللاحقة ظالمة اذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى فى زوايا النسيان .

غير أنه اذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فانها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما تتنزل من العقليات المجردة الى التاريخ ، ولا تقصد الا قصد تعميم الأحداث . ليس من رجل دولة ، مهما كانت لباقته ، الا وجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان فى كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات ، وهو موضوع عالجه بضرب من الامتاع وبنجاح لامثيل له . وان أفلاطون فى هذه النقطة الاخيرة دونه الى ما لا نهاية فى الامور العملية ، وفى هذه المسألة التى كلها تجربة ينخدع سقراط عن نفسه تماما اذ يبحث فى حلها بواسطة البسيكولوجيا كما يعيبه عليه بحق أرسطوطاليس ان نظرية الثورات هى خاتمة سياسة أرسطو كما بين هو ذلك ولا يمكن فى الواقع أن يتصور لها موضع آخر ، فان علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع

والدولة ثم يجتاز بعدذلك كل الاشكال التى تكسوها الدولة، وآخربحوثه انما هو البحث عن الاسباب التى تودى بها والوسائل التى تحفظها . وهنا أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه الى هذا اليوم ، فهو على الاطلاق غير منافس . لاشك فى أن مجموعة الدساتير كانت هيأت له مواد غنية ، وهانحن أولاء لانزال نرى هذا فى المؤلف الذى ليس الا وجيزها فأى مقدار كان فيضها ؟ لكن هاهنا عمل العبقرية ، انما هو أن يجمع فى نظرية مذهبية كل هذه الاحداث التى هى حقا متشابهة فيما بينها ، ولكن التاريخ قدمها مبعثرة لارابطة بينها . رتب أرسطو ، واحدا واحدا ، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصرا على العموميات أوسعها وأضبطها معا . ثم اذ قد عدد هذه الاسباب يبين كيف يعمل كل واحد منها على حسب المبادىء المختلفة للحكومات . وكما أنه كان يعتبر الثورات فى مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها الدقيقة مبرزا دائما سندا لنظرياته حجة الاحداث التاريخية . فكان نظر الفيلسوف نفاذا وحكيما الى حد أنه فى زماننا هذا بعد اضافة ألفى سنة من التجربة وبعد هذه المغايرة اللانهائية للاحداث الجديدة التى زادتها سنو التجارب على تاريخ المجتمعات الانسانية يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو فى هذا الموضوع . ليست واحدة من الظواهر السياسية التى جاءت بعده لاتدخل فى الاطارات التى رسمها من قبل . فليس علينا أن نعصر كثيرا نظرياته لنستخرج منهاما هو كالنبوءات المعصومة . لاشك فى أنه يمكن أن تتلقى دروس نافعة جدا فى دراسة الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التى قد جددت المجتمع الفرنسى فى آخر القرن الثامن عشر . غير أن التعاليم التى استخرجها الفيلسوف من الثورات القديمة لاتزال حقة وحتى الان هو الوحيد الذى جمعتها حكمته. على أن نظرية الثورات لاتزال دائما موضوعا واسعاوشائقا جدا ربما يستهوى يوما ما عبقرية أرسطو ثان . وفى انتظار ذلك اليوم فالى مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها . فعلى رغم الجهود الفكرية لاعمال تفصيلية شهرت مؤلفيها لاتزال المدرسة المشائية هى الوحيدة التى يمكن أن

يدرس فيها أى امرىء شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها .

نظرية أخرى بالغة غاية من الاهمية هى أيضا كلها لفيلسوف اسطاغيرا هى نظرية السلطات الثلاث . يميز أرسطو فى السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل : سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية. يشرح كل واحدة منها على انفراد لكى يبين كم هو ضرورى لحسن النظام أن تكون هذه السلطات متميزا بعضها عن بعض فلا توضع أبدا فى يد واحدة بعينها • وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها الشارع ، اذا كان حكيما ، أهم من العناية بهذه المسألة . ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها . وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغاير لهذه العناصر الثلاثة . وعند أرسطو لاجدال فى أن السلطة التشريعية تتركز فى الجمعية العمومية للمواطنين الذين هم ، فى كل مدائن اغريقا الصغيرات ، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية السهولة . وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطرا بعد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة . يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعا لاختلاف أنواع الحكومات، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذى يخول دخولها . . الخ فى الديموقراطيات وفى الاوليغرشيات بل فى الارستقراطيات والجمهوريات . كذلك قد تثار مسائل لاأقل عددا ولا أقل أهمية فى أمر السلطة التنفيذية . ماهى الوظائف العامة الرئيسة ؟ وكم يجب أن تكون مدتها ؟ والى من يوكل أمرها ؟ وكيف يعينون فيها ؟ وأى الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة ؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات ؟ أليس بعض الوظائف خاصا بالشكل السياسى الفلانى ومضادا للشكل الفلانى الآخر؟ وأخيرا بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقط خاصة : موظفيها وقضائها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخاب أو بالقرعة. وتكاد لاتكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبصار

فان قسمة السلطات لاتزال عندنا وفي سائر الحكومات النيابية مسألة رئيسية كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأياكانت فروق الزمان والظروف السياسية فهاهنا لايزال أرسطو اماما يؤتم به لا للفضول العلمي فحسب بل للاستفادة أيضا .

تحت هذه النظريات الكبرى التي تسبغ على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يغفل امرها وان تك أقل في باب الجوهرية ، بعضها ينبغي أن يكون لها عندنا أثر خاص . يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أسلاف له ينقدها وتارة لمناسبة آرائه الشخصية. مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذي عنى به عند دراسة مذهب أفلاطون. واذ يتكلم على مؤلف فلياس الخلقيدوني يتفحص تلك المسألة الاخرى مسألة المساواة في الاموال التي قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وان لم تكن أدخل في باب العملي . واذ يعرض لافكار ابوادموبس الملطي يتساءل معه الى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد في السياسة نافعا أو ضارا بالدول ، وبأى مقياس يناسب ادخال التعديلات على الدستور . مسألة خطيرة جدا يجب على كل شارع بصير أن يتخذله فيها وضعا وأن يحلها من قبل حتى لايترك أمرها الى مصادفة الثورات . وفي موطن آخر يعالج أرسطو مسألة التغريب اجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الاغريقية ، وفي الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تتذرع به الاكثريات فتصيب منه فائدة كبرى . لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العبقرى في المدينة • حينما يخلق الله بين المجتمع السياسي الذين هم جميعا سواسية واحدا من تلك الشخصيات النادرة التي تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعا ماذا يصنع به ؟ رده الى المستوى العامي ألا يكون اهانة له ؟ « هؤلاء الرجال الاعلون هم آلهة بين الناس ، لم يسن القانون لهم لانهم هم أنفسهم القانون الحي . فاذا قصد الى اخضاعهم للدستور فانهم يجيبون بما أجاب به الاسد على المرسوم الذي أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات : (يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأنياب وبراثن مثل مالنا » . ان نفى عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة ، وهي

قاعدة ضرورية للمدينة ، أمكن أن يكون نافعا للدولة أحيانا . فان أرغوس تلك السفينة العجيبة فى أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعدأن تخففت من ثقل هرقلس بأن تركته على البر. غير أن تلك قسوة ينبغي تركها للخرافة وللدول الفاسدة . ماينبغى أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيسا على المدينة لا لفائدته بل لمنفعتها . فان السلطان اذ يوكل الى مثل الأيدى هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه . لقد زعم أنه قد استكشف فى الاسكندر صورة «هذا الملك الطبيعى» الذى فرضه أرسطو على المدينة وحباءله هـدم المبدأ الاساسى للمجتمع المدنى . لقد أريد أن يرى فى هذا الالماع الموهوم تملقا من المربى لتلميذه الملكى . لم يكن من ذلك شىء . وليس ذلك الا فرضا باطلا وهزؤا ، مادام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر فى حق أبناء الملوك تلك الوراثة التى أجلست الاسكندر على العرش ويبين مافيها من ظلم وأخطار محيقة . وان أرسطو اذ يخول العبقرى وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقا بل كان حكيما بصيرا . ولم يكن مثل فريقلس الذى كاد يكون سيدا للجمهورية قرابة أربعين عاما عنه ببعيد . وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف . فقيصر وكروموبل ونابليون فى عصرنا على ذلك أدلة ساطعة ، فالعبقرى يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطىء الشارع أن يهدده بقانون التغريب الذى لافائدة منه . على أن العبقرى هو أندر وجودا من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضده . وعلى رغم مابه من صنوف البعد عن مستوي العامة فانه على العموم أعم خيرا من أن تهدره الشعوب أبدا عوضا من أن تنتفع بمواهبه . وقد كانت الانسانية على رأى أرسطو ، اذ انها بررت الاغتصاب كلما كان العبقرى هو المغتصب ، لان منفعة العبقرى تتحد فى أغلب الأحيان مع المنفعة العامة . فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها .

أما فى المجرى العادى للأشياء فان أرسطو قلما يكون نصيرا لسلطان الفرد بحيث انه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الاكثريات للسيادة السياسية ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة ، ووازن بين الأدلة التى يمكن أن يقيمها المطالبون بالعروش ، وأصغى الى مطالب الغنى والفقر ، بل الى

مطالب الفضيلة والكفاية . وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم حقيق بديمقراطى فى أيامنا . لا شك فى أن الأفراد فردا فردا فى كتلة العامة ليس لهم من القيمة شيء كبير ، لكنهم بجمعهم لهم قيمة عظمى . «كمثل الطعام تسهم الجماعة فى نفقاته هو دائما أجل قدرا من طعام يقدمه أحدهم » . وذلك كثروة الجماعة التى هى دائما أكبر من ثروة أغنى مواطن ، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء . وذلك أيضا كقوتها التى لاتقاوم فلا يستطيع قوى الرجال أن يقاومها . حكم العامة فى الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين، واذا كان لابد من معمارين للحكم على عمل معمارى فان الذى يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذى يبنيه مافيه من حسن أو غير ملائم . وقد يمكن الحكم على عمل فنى من غير معرفة الفن . كذلك العامة تحكم على وجه يكاد يكون معصوما من الخطأ فى أهلية القضاة الذين تختارهم هى. لانها هى التى يقع عليها فعل السلطان فهى على الخصوص التى تحسن الحكم فيه ، ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الاكثرية ليست الا اضافية ، فان السيادة المطلقة لاتكون الا للقوانين المؤسسة على العقل ، وهذا مذهب أفلاطونى بحت نراه يظهر من جديد فى أيامنا ، وقد اعتنقه كبار العقول فى كل الأزمان لانه هو وحده الحق وهو وحده العملى .

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهى فى الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسى يجب أن تهمنا على الخصوص . وهى نظرية الطبقة الوسطى . لقد جعل أفلاطون فى الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان ، فلما نقل أرسطو هذه القاعدة القوية الى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هى على العموم حد وسط بين افراطين متضادين . وتبعا لهذه النظريات توضع فى السياسة قوة الدولة فى الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع . هؤلاء المواطنون هم خير الكل لانهم أعقلهم . لايصيرهم الفقر الى الانتقاض ولا تدفعهم سكرة الثروة الى محاولات الطمع الأعمى الذى يجعلهم فى صف المنتقضين . انهم يكفلون للمدينة توازنا قويا هادئا يحقق

طمأنينتها وسعادتها . فينبغي أن يقرأ في أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم (ك٦ب١٠) . ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف اذا رأى في أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق في بلد يقطنه أكثر ثمانين أو مائة مرة مما كانت تعد أتيقا ؟ ماذا عسى أن يقول اذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى مايكون يرتكز الى هذه القاعدة الواسعة ؟ كان يريد منذ ألفي سنة أن يؤتيها المدينة التى بدونها تكون دائما على شفا جرف هار ، لقد بقي التمدن بعد اثنين وعشرين قرنا تابعا لرأى الفيلسوف . وانه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئا فشيئا وتنمو بلا انقطاع فى جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التى كان أرسطو يتمناها لدول زمانه بلا جدوى .

الى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها اذ يصحبها دائما ويكون من الظلم أن يسكت عنه. ذلك هو فضل الاسلوب. أسلوب أفلاطون يبقى الى الأبد لايحاكى برشاقته فحسب بل ببساطته وذوق تفاصيله بل أيضا بصورته الروائية الحية التى اكتساها . فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن الفلسفة فى آن واحد . غير أن الحوار لايمكن أن يكون صورة للعلم. واذا كانت هذه الصورة التى كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتى أثنى عليها فى سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فانها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لان شخصية سقراط لن تمثل أبدا فى تاريخ العقل الانسانى .ان أرسطو الذى كثيرا ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقده قد اجتنب أن يحاول استعارة أسلوبه فى مؤلفاته التى وصلت الينا على الأقل واذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذاك . أسلوب أرسطو الذى هو دائما وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جدا التى يعالجها من المنطق الى الشعر الى المتيورولوجيا ، وفى السياسة على الخصوص له كل الصفات التى يقتضيها الموضوع . وحتى هاهنا للايجاز شيء مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها . ولو أن أرسطو لايتكلم بايجاز التوقيعات فان المرء يشعر دائما له بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعا . ومما لاينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة

قد احتفظ ببعض اشعة من النور الافلاطونى نادرا وعلى غير قصد من غير شك . وقليل من قطع الادب الاغريقى مايفوق فى ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التغريب ، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذى يبقى على الزمان أجمل مايكون من هذا القبيل اذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل. فالواجب أن يلح في الاعتداد بمحاسن أسلوب أرسطو . فان كل الكتاب السياسيين لم يصحبهم مثل هذا التوفيق فمثلا أسلوب منتسكيو مهما كان براقا بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام فسبيل أرسطو هى سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائما كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التى رسمها له .

وحينئذ يمكن الجزم بأن أرسطو ، متى استثنيت نظرية الرق ، لم يرتكب خطأ مافى سياسته . فله على ذلك أرفع الثناء . لكن السياسة الافلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى فى الشيوعية ، تظل أرقى منها لامن جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية . فان من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة ويفرغ فى القلوب ذلك اللهب النبيل ، يعمل أكثر بكثير لسعادة الافراد والدول من ذلك الذى يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذى كانوا عليه ويقدر مايرجون فى مستقبلهم على ماقد كان فى ماضيهم ، فان المثل الأعلى وأعنى به العقل لم يشغل ما ينبغى أن يشغل من المحل فى سياسة أرسطو ، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغى .

على بعد الأمد الذى مقداره ألفا سنة توجه الى منتسكيو المدائح والانتقادات أعيانها تقريبا . فان الفكرة التى تدور فى روح القوانين هى أقل غورا من فكرة أرسطو وعلى الخصوص من فكرة أفلاطون . لم يشأ منتسكيو أن يدرس ، مثلهما ، الاجتماع والدولة فى عناصرهما الاصلية وفى كل صورهما ، هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين فى الشعوب المختلفة فى المواد الرئيسة ، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين ؟ موضوع مازال فسيحا يسع من غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع

الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام . غير أن الروح الذى يحرك منتسكيو هو بالتقريب تاريخى محض ، وكان نقصه متناسبا مع قلة مااعتد بالعقل فى علم يجب ان يقدم العقل فيه على كل النظريات أوان يحكم على كل الحوادث . ليس ذلك بأن منتسكيو يجهل النمط الحق أو يستهين به . فانه يعتقد مخلصا أنه أصعد « الى المبادىء التى يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من طبيعة الاشياء » انه يعلم أن الانسان « هذا المخلوقاللين الذى يساير فى المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الاحساس به متى أخفى عنه » . فهو حينئذ يرى واضحا أنه انما ينبغى أن يسأل الطبع الانسانى المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التى تدبر شئون الجمعيات وعن كنه القوانين التى طبقت عليه فى الظروف المختلفة جد الاختلاف . هذا هو النمط الأفلاطونى بل هو نمط أرسطو الى حد ما . غير أن منتسكيو الذى يلمح النور يكاد لايتبعه أبدا ، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتقى ، لاأقول السقطات ، بل الاغلاط الكثيرة فى التفصيل التى انتزعت من مؤلفه جزءا من عظمته ومن فائدته . لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر : «القوانين بمعناها الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين الوضعية فهى وحدها التى كان الأوفق تعريفها . فان الاخرى يس لها أقل محل فى مؤلف فيه القوانين الوحيدة التى هو بصددها هى تلك الاتفاقات المتغيرة التى تبرمها أو تنقضها الارادة الحرة للناس . غير أن منتسكيو يبتدىء بخطأ فى النمط، وكل كتابه الأول الذى يعالج فيه القوانين على العموم هو «من ميتافيزيقية ضعيفة غامضة» كما يعيب عليه فولتير الذى لايريد أن يتبعه فى هذا التيه وهلفسيوس الذى لانتقاداته مسكة من الاحكام لا كما كان ينتظر منه . لاشك فى أن عقل منتسكيو عقل فلسفى ، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درسا كافيا ، وقد استدرجته دراساته التى ألهمته اياها عبقريته والتى فرضتها عليه وظيفته القضائية زمانا طويلا ، فلم يخصص الزمن الضرورى لهذه الدراسات الاخرى الأعمق غورا التى كان

من شأنها أن تكشف له المبادىء الحقة . ومتى وضع مؤلفه ازاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزا كل ماينقصه ، كما يبين أيضا من أين جاءه ذلك النقص الكثير .

ليس من أحد لم يلحظ تشويش « روح القوانين » الفكرة العامة بينة جدا • لكن تنفيذها ليس كذلك ألبتة • فالكتب الكثيرة العدد تتعاقب دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحيانا دون أن يستطيع التمحيص الدقيق أن يجد فيها أية علاقة • وشاهد ذلك الخصوص الكتاب السابع والعشرون والتاسع والعشرون . ومع ذلك فان منتسكيو اذ يختتم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذى كان يبحث جاهدا لبلوغه أو على الاقل غرض الجزء الاخير من أصول القوانين . وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة محفوفة بالاخطار يلمحون البر آخر الامر فيصيحون صيحات الفرح ، هو أيضا يشبه أن يصافح نظام الاقطاعيات كما كانت رفقة اينى فى الزمن الغابر تحيى ايطاليا ، ويغتبط « بأنه أتم كتاب الاقطاعيات الذى بدأه معظم المؤلفين » . ولا يسعنا الا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد القارىء من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يحب هو أيضا أن يرسو على الميناء لكنه يدهش من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل الى أرض جديبة • لقد بدىء ذلك الكتاب ببراعة المطلع ولكن تلك الانهاج الجميلة لم تؤد البتة الى معبد . بين أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن منتسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التى يملكها . اشتغل به عشرين عاما كما يخبرنا هو نفسه • وهذا فى الحق ليس كثيرا على مثل هذا المؤلف • لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضرورى أن يحد بالتحرج وبالنمط الواضح ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدودا ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بحدة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل •

يدين منتسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدى اليهم أحيانا ثناء جميلا ولكن هيهات أن يعلم بالضبط كل مايدين لهم به ، وتحقيقه الذى كثر مايخطىء فيه ليس هاهنا بعد بالغا غاية التمام ، لقد استعار أرسطو كثيرا من

أفلاطون دون أن يذكره في الغالب ، لكنه كان تلميذه ، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضع مؤلف تحقيق . وأما منتسكيو فقد استعار مثـل ذلك من أفلاطون ومن أرسطو واذا لم يكن قد ذكرهما فلانه يجهل في الغـالب الينابيع التي استمد منها ، ينبغي أن يضاف الى ذلك ، على وجه الانصاف ، أنه لم يك ليفهمها حق الفهم ، حق أن المرء ليجد شيئا من التردد عنـدما يصدر مثل هذا الحكم القاسي ، لكن ما للحق من القدسية ماهو أجمـل من حقوق العبقري . وان منتسكيو نفسه ليقر هذه الصراحة •

فلنأخذ مثلا نظرية الحكومات الثلاث • اذ ليس ماهو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب منتسكيو كما قدره المؤلف نفسه • هذه النظرية واضحة تمام الوضوح في أفلاطون ، وانها أوسـع شرحا وأبسط بساطة أيضا في أرسطو الذي جعلها كلحمة لكتابه ونقل هذا المثل الخصب الى خلفائه . هذا لايمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر . في السيادة واحد وعدة والجميع تلك هي الحدود الثلاثة الممكنة دون سواها • ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين ؟ هو يمايز بين حـكومات ثلاث ممايزة يظنه أنه تلقـاها من أيدي التقاليد • لـكنها هي الجمهورية وحكومة الفرد والحكومة المستبدة ، ولا يرى منتسكيو في ذلك مايرتكبه من ضروب النسيان والتخليط . فمبدئيا الحكومة الاستبدادية تلتبس بحـكومة الفرد وسيضـطر منتسكيو نفسه الى الاعتراف به أكثر من مرة (ك ٣ ب ١٠) فالفرد الملك لايختلف عن المستبد الا بمباشرة السلطان وحدها • والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الاغريق فأحسنوا • لكن في الواقع ليستا حكومتين متميزتين • وكثير من الأمثلة يشـهد لنا ، دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص ، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير ، كلما شاءت ذلك ، الى طغيان ، ولا شيء يفصل بينها وبين الاسـتبداد على المعنى الخاص الا أخلاق الشعوب التي تطبق عليها ودرجتها من التنور • ولقد نبه هلفسيوس وفولتير ودستوت دي تراسي على هذا التخطيط الغريب • غير أن له من النتائج ذات الخطر مالم يروه . فهو ليس خطأ ضد النظرية ، بل هو قد جر منتسكيو الى أن يؤتي الاستبداد أهمية مبالغا فيها ، وساسة الاغريق ،

الذين طالما مدحهم بحق ، قد اجتنبوا أن يؤتوا الطغيان مثلها . يلزم بلا شك أن يمتهن الطغيان كماقد فعلوا وكما فعل منتسكيو . ولكن اذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذى اليه يخضع جزء عظيم من الارض فان الشعوب التى تنوء بحمله والتى هو يجردها من كرامتها لاتستحق التفات الفيلسوف. انهم كل المستوحشين تقريبا الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وان مصائرهم، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة ، يجب أن تثير فى أنفسنا الرجفة او الرحمة لكن لانتعلم منها . ومن هنا جاءت فى كتاب منتسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورود والقليلة المتانة متعلقة بمستبدى الشرق . ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التى أقل مايقال عنها انها مشكوك فيها ان لم تكن هزؤا . وكان يجب على منتسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التى قررها أرسطو فى سياسته « ينبغى أن تدرس الطبيعة نامية تبعا لقوانينها المنتظمة لافى الكائنات ذوات المراتب الدنيا » وان هلفسيوس قد كان أحكم وأجدى عمليا من العقل الكبير الذى قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة ويتنكر لها .

لايمايز منتسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد ، بل هو ينسى حكومة ذات مبدأ خاص . لأن التقليد الذى يسلم به والذى يزعم أنه لايغيره لايتكلم الا عن ثلاث حكومات . هذه الحكومة المنسية فى التعداد العام هى الأرستقراطية ، احدى الثلاث التى هى على الأقل ، بسبب الاسم الذى تحمله ، يجب أن تستدعى الفحص الجدى . لكن بما أن الأرستقراطية ، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة فى تاريخ المجتمعات ، تحل مع ذلك منه مكانا كبيرا فى الصورة الفاسدة للأوليغرشية ، فكان على منتسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث ، ليكون دقيقا اذا لم يك منتجا مع نفسه ، أن يحلل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد فى كل نظرياته . فهكذا يبحث فى الأرستقراطية كما يبحث فى الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هى طبيعتها ومبدؤها وقوانينها وفسادها . لاشك فى أن الحدود التى نقلت الى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير . لكن لاينبغى تغييرها الا لتجعل أتم مما كانت . فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعا من الديمقراطية

حتى أن الشعوب تبغضها بغضا منكرا وان معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشية التي هي بلا شك بغيضة عنده فيما يظهر ، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغرشية مازال انتشارها يربي على الأسف لوجودها . فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطي غير الممدوح . ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذي لاتنتفع به الحكومات الخبيثة والذي لايضر الا الحق .

نظرية تكاد تكون لمنتسكيو خاصة وهي نظرية الحكومات الثلاث . انه يميز بين طباع الحكومة الذي يجعلها هي ماهي وبين المبدأ الذي يجعلها تفعل أو المحرك الذي يحركها . وعلى هذا فمبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف ، كما أن طباع الديمقراطية انما هو أن تديرها الأمة أو بجزء منها ، وطباع حكومة الفرد أن يكون لها رئيس واحد سلطانه محدود بالقوانين ، وأخيرا طباع الاستبداد ألا يكون له من قاعدة الا ارادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها .

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى منتسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته . فان نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التي كان يعيش في ظلها اتهاما خطيرا لم يكن المؤلف ليتعمده ، فصرح أنه ما كان يعني بالفضيلة الا الفضيلة السياسية أي حب الوطن والمساواة . ولم يكد هذا التفسير يكون مرضيا . لأن انكار حب الوطن على الدول الملوكية انما هو سبة جديدة يلصقها بها . وان الملك يشبه أن يدعي دائما أن خدمته خدمة للدولة . وكلمة لويس الرابع عشر : « الدولة هي أنا » مهما كان بها من كبرياء هي أيضا تحية لمبدأ الوطنية هذا الذي كان منتسكيو ينازع حكومة الفرد اياه (١) .

لاينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهرا من الحق . ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم ارادة رعاياه في حين

(١) يرجع منتسكيو الى الحق ويناقض نفسه بأن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين ترى أن عليها كل شيء للملك وليس عليها شيء للوطن ك ٨ ف ب ٧ .

أن الملك لايملك الا وفقا لهذه الارادة . ونظرا الى أن العنف المسلح بالقوة يلقي بالضرورة الرعب في القلوب فلم يك منتسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقة عريقة في القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد . في هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد . غير أن الرهبة تكره الناس في الغالب من الأمر على أعمالهم في الحكومات الديمقراطية والملوكيات . وفوق ذلك فان الديمقراطية لاتأبى الشرف والملوكية لاتأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذي يقصرها عليه منتسكيو . فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معا . ذلك مالم ينتبه اليه منتسكيو الا عند ماظن أنه يدرس الملوكية على العموم فلم يدرس منها في الواقع الا ملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر . حتى انه كان للشرف عمل في كثير من الأشياء في عهد هذين الملكين . غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة في ذلك الزمان الذي أخرج فوبان وفابير وكاتينا وفينيلون ومنتوزيي وكثيرا غيرهم . وان الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحيانا المعيات التي رسم منها منتسكيو صورة غير مرضية . وليست المعيات معروفة الا في حكومات الأفراد . غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء . فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة في الدولة الأثر الحاسم الذي كان يسنده اليه منتسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية ، في حين أن العلم لايستمسك الا بما هو جوهري ولا متغير . ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان اذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادىء في الدولة ؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس ، المواطنون ، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العبث ، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة الى فرد كل الاحساسات التي تجعل القوة والسعادة في المدينة ، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالاخلاص الذي لاينبغي الا للوطن وأن يحس الناس بين يدى مستبد هذا الخوف النافع الذي لاينبغي أن يحسه المرء الا بين يدى العدل والفضيلة ، كل هذه الفروض من شأنها أن تدهش لها أرسطو وأفلاطون والا يكون فهمهما اياها الا بشيء من العناء . في الواقع ليس للدولة الا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد الا مبدأ واحد : ذلك هو مبدأ الخير ، مبدأ العدل ، مبدأ العقل الذي

ينبغي أن يخضع له المواطنون والحكام ، الطغاة والرعايا ، واليه يؤدون على الأقل ظاهرا من الاجلال . فلأن يقع مع ذلك في أغلب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوى فعله كله ويستبدل به اجراءات وضعية فذلك ماهو في الواقع أظهر من أن ينكر • لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت الى ذلك الا ليعيبه ، وأن يخشى ، اذا هو وقف ، على جهة المحاباة ، عند تفحص هذه الرذائل السياسية، أن يتنكر للانسانية ويشجع ضلالاتها •

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لاتستحقان التفات الحكيم الى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التي كان ينبغي مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها • فالشرف ، كما يعنيه منتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية : « فان الوهم الذي يقوم بكل شخص وبكل ظرف » قد شارك في تراخي الروابط السياسية وفي افساد العلاقات الحقة بين الملك ورعاياه ، وقامت فجاءة ملوكية محفوفة بمعية مخلصة لكنها عاجزة بمعزل من الأمة التي لم تكن تعرفها والتي لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية • الشرف « بما له من ايثارات وامتياز » كان قد أوجد فراغا فسيحا حوالى الملك، وهذا الجو المفتعل ، الذي لم يكن لسائر الدولة به يدان ، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتنفسونه • واذا كان الشرف مضيعة للملوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد ، لاشك في أنه يفرضه على الاغيار فرضا لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيرا ماوقع في أحبولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثيرين عنده • ولم يك أرسطو ليخدع نفسه البتة حين كان يعلن ، وفاقا للتاريخ ، أن أقل الحكومات ثباتا حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكايده . وأخيرا يبقى مبدأ الفضيلة في الديمقراطية • هذا هو أدخل مايكون في باب الحق • غير أن منتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان لينطبق على الديمقراطية فقط فان الفضيلة السياسية ، أعني حب المواطنين الحكومة التي تدبر شؤونهم ، هي الركن الضروري لبقاء كل الحكومات بلا استثناء ، تلك قاعدة كررها الساسة

الاغريق بكل الصيغ ، حتى ان فولتير [1] بسلامة ذوقه قد أعلنهـا كما أعلنوها ، وهى تدين حتما ، ولو على درجات مختلفة ، الاستبداد ، لأنه لا أحد يحب الظلم ، وتدين الشرف لأن قواعده الدقيقة كثيرا ماتناقض العقل الذى هو وحده خليق بأن يحبه الانسان .

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه هى فى ذاتهـا باطلة كان ينبغى فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست أقل منها بطلانا . فقد كان أفلاطون وأرسطو يجعلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شىء مهما كانت كبيرة . كذلك منتسكيو خصص كتابا من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهرى . ولكن مذهبه قد جره الى أن يضع بادىء بدء قاعدة هى أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة ، ولم يتردد فى أن يستنتج من ذلك أن « هـذه القوانين فى حكومات انفرد ينبغى أن يكون موضوعهـا الشرف ، وفى الجمهـوريات الفضيلة وفى الاستبداد الخوف » . وفى الحق أن منتسكيو قد قال أقوالا ملؤها الدقة والرشاقة على التربية فى الملوكية . وفوق ذلك أنصف تربيـة الفحولة التى فرضتها الدول القديمة على الاولاد . بل أحيانا ، فى اعجابه باغريقا وبرومة ، لم يكن منصفا نحو زمانه الذى على رأيه ماكاد يكون الا « للنفوس الصغيرة » . لكن أليس أنه غلط فى موضوع التربية الشريف هذا ، حين يصوغ فى قالب مبادىء ضرورية ونافعة تلك الضروب من الاسراف الأعمى الذى يفسد التربية ويشوهها ؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق ألف مرة حينما يستغرب أن فى روح القوانين « يعلم مايلزم أن يعمل لتثبيت ماهو شر » . وأنه يستطاع أن يتصور « أن فى مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ماهو الأوفق لتحقيق سعادة الناس » . وعندما درج منتسكيو على هذا المنزلق وصل الى أن يطرى حكومة الجزويت فى باراجواى بأن جعلهم هم وغليوم بن فى مستوى لوقرغس . وقد يصل من هـذا الى أن يوصى بشيوعية الأموال التى اقترحها أفلاطون ، والقضاء على التجارة مع الأجانب

---

(١) يقول منتسكيو فى برسالة الى الاب جوسكو فى اغسطس سنة ١٧٥٢ : « اما فولتير فانه أفطن من أن يسمعنى » فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظات فولتير

وعلى كل علاقة معهم . تلك مطاوعة عمياء للمنطق . وان المبادىء التى تدفع مثل هذا العقل الى أمثال هذه نتائج باطلة أضلته الى هذا المدى .

وهناك خطأ ليس بأقل خطرا وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملأ الكتاب التالى كله ، وهو ان القوانين التى يسنها الشارع فى جميع المواد يجب أن تكون ، كقوانين التربية ، تابعة لمبدأ الحكومة . فالقوانين لأجل أن يجوز تشريعها ينبغى أن تشعر فى الجمهوريات بالفضيلة أى حب المساواة والكفاف ، وفى الملوكيات أن تتعلق بالشرف « ابن النبل وأبيه » وأخيرا فى الدول الاستبدادية وهى فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبدا على الرهبوت . يعلق منتسكيو على كل هذا من الأهمية الى حد أن اعتباراته فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اختص به الديمقراطية والملوكية . ولما أنه لايسع المرء فى مثل هذا السبيل الا العثار فمن هاهنا جاء تصريحه بأنه نصير بيع الوظائف بيع السلع . ولأجل أن يبرر هذا الخرق المحزن بلغ به الحال أن يؤثر رأى سويداس وأنستاس على رأى أفلاطون . يقول «لكن أفلاطون يتحدث عن جمهورية مؤسسة على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية . واذن ففى مثل هذه الحكومة متى دفع العوز والشره بطانة الملك الى بيع الوظائف خلافا للقانون تجىء المصادفة برعايا خير من اختيار الملك » . ومعلوم أى الوظائف يعنى منتسكيو بهذا القول . لم يكن الأمر قاصرا على وظائف الأعباء المالية بل يتعداها الى وظائف القضاء ، ولقد حدا به العرف الجارى الى أنه لايتردد فى أن يقر هذا السحت الشنيع الذى يجر وراءه ماهو أشنع منه . وفى هذا ينبغى الرجوع الى المبادىء التى كان يضعها أرسطو حين كان يعيب بيع الوظائف فى قرطاجنة « طبيعى أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يجهدون فى أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطتها مادامو قد وصلوا الى السلطان بقوة المال . ومن السخف أن يفترض أن رجلا فقيرا لكنه شريف يريد أن يثرى ، وأن رجلا فاسد الخلق اشترى وظيفة بثمن غال لايريد أن يثرى » . فقد كان فلاسفة الاغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر ، ولم يكن تحت أعينهم كثير من المظالم والمخزيات .

ضلالات أخرى تفيض من الينبوع عينه . ذلك أن منتسكيو يطالب ، ولو على استحياء ، بالغاء التعذيب ولا يجرؤ أن يذهب الى أبعد من هذا التصريح « انه بطبعه غير ضروري مادام أن أمة متمدنة جدا وهي الأمة الانجليزية استطاعت أن تقضي عليه دون ضرر » . لكن لما أن القسوة في العقوبات تناسب بالبداهة الحكومة الاستبدادية التي مبدؤها هو الرهبة فقد شاء منتسكيو أن يبقى على التعذيب في هذه الحكومة . انه يجده لها مناسبا، بل يكاد يذهب الى تبرير ماارتكب الاغريق والرومان من الفظائع في العبيد، غير أنه « يسمع صوت الطبع يصيح به » فيقف في هذا السبيل المحزن حيث ساقه اليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكن استطاع أن يقفه .

وعلى أثر ذلك أيضا يضطر منتسكيو اذ يدرس الأسباب التي تفسد المبادىء المختلفة للحكومات الى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بان تصير خيرا مما هي . لكنه يتقهقر أمام هذا التناقض الذي لايمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه الى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوما الى أن يفسد . تناقض يكاد يكون صارخا أيضا . ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أي حكومة هو ذلك الذي يسيرها ، وهاك مبدأ هذه الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذي يقتلها !

وأخيرا فان منتسكيو اذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الروماني يقرر أن الجمهورية انما تكون للدول الصغيرة المساحة ، والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة ، وأن الاستبداد وحده هو الخليق بادارة امبراطورية كبيرة . ويذكر دليلا على ذلك الصين التي كان لايكاد يعرف من أمرها في زمانه الا القليل والتي لاتزال نسيء معرفتها الى اليوم ، كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الاسبانية التي كان فيها الاستبداد أقل ضررا على التحقيق من التعصب الديني ومن الافراط في الخرافات التي حق له أن يتهمها به .

ربما يكون مستطاعا أن ننبه أيضا في مؤلف منتسكيو على ضلالات

أخر أوحت بها اليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات • لكن أليس خيرا من ذلك أن تتجه الى ماهو محل للاعجاب فى روح القوانين ؟ فان هذه المواد الخطيرة التى يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع منتسكيو . بعد النظرية العامة للحكومات يعرض منتسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحرية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدنى والمنزلى والسياسى والموطن والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلط من النور أشعة لألاءة وهو لايستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية ، وكان يعتمد فى درسه على مقننى العصور جميعا وعلى أخلاق الشعوب جميعا وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة ، ان لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشد ماتحمل على قراءته والتفكير فى آرائه • وان منتسكيو الذى دفع فى « الرسائل الفارسية » انتقاده وحبه للمشكلات الى حد الجرأة هو كذلك مجدد فى مؤلفه الكبير وان يك فيه أشد تحفظا وأرزن وقارا • ومع احترامه للدين ، وان كان دائما فى أمره محايدا يشهر بقوة بما ارتكبته الكنيسة من الجور ، فهو يبغى أن يحد من ثروات الكنيسة وينبه الى أخطار الرهبنة والأديرة وعدم فائدتها • وان حملته القلمية البليغة على محكمة التفتيش وفظاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها مابها من التهكم • ولقد أقام نفسه للعقل وللانسانية وليا فى فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النبيلة قد عالجها من الكتاب الا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضربا مما قد أجمعت عليه الفلسفة . انه يكشف لفرنسا أهمية حقها الاقطاعى الذى كان لايكون مفهوما بل كان منسيا . يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذى يشغل بلاشك محلا فى روح القوانين أوسع مما ينبغى لكنه عظيم الفائدة للأمة • وانه يسدى اليها خدمة أكبر اذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هى جارة لها واذ يهيىء صيغة لجميع التأملات الجدية الخصبة لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملوكية الاصلاح السياسى • ان تحليل

الدستور الانجليزى على نحو ماصنع منتسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط • فانه هو نفسه يناقض نظرياته ، وان احدى السلطات الثلاث التى كان الوفاق بينها ، على رأيه ، هو قاعدة الدستور الانجليزى نفسها ، لم تكن تحل فى الواقع منه محلا ما : وهى السلطة القضائية لكن على رغم هذه العيوب فان هذا التحليل الذى هو جديد وقتئذ كان من شأنه أن يلفت العقول جميعا بأن جعل لجميع الآمال اتجاها اجماعيا تقريبا • كان الزمان فى صف منتسكيو • فرنسا لم تستنسخ الدستور الانجليزى لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادىء مشابهة له وان تكن من عناصر لا شبه بينها وبينه • فان ما بالدستور الانجليزى ممايستحق الاعجاب هو شىء من اعتدال السلطان ، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل بأن انتزع منه جميع الافراطات على التقريب ، وبه من العدالة مايرضى جميع المزاعم المشروعة التى تتنازع ادارة المصالح الاجتماعية ، غير أن منتسكيو كان مطواعا أكثر مما ينبغى لذوق الاستشكال وللشذوذ الذى أضله أكثر من مرة بأن زعم أن « الانجليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجودا فى الغابات » هذا الرأى الغريب قد فند ولكنه كثيرا ماتجدد بعد منتسكيو وفى ظل اسمه الكبير • وذلك لايدفع عنه البطلان • فان انجلترا ليست مدينة الا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى فى أن بها شكل دستور سياسى فيه تأتلف كل العناصر الاجتماعية . وتوازن السلطات هذا هو حقا نتيجة التنور والتمدن الى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة ، وهو يتقدم دائما عقل الشعوب بمسافة طويلة ، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية . ولو كان منتسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسعه أن يسند اليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من اسناده الى المتوحشين أصحاب أرمنيوس •

وفى الحق ان أسلوب منتسكيو قد شاطر كثيرا فى نجاحه ، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيرا من العيوب نبه اليها فولتير بذوق معصوم على أنه حاد الاعجاب به وان كان ينقده . وانها فى الواقع لعيوب حقيقية . حق أن المزايا التى تفتديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص فى أن هذا الموضوع الجاف

كثيرا ماقرىء وكثيرا ما أمعن التفكير فيه • وان كلمة مدام دىديفند وان تلك لاذعة هى مع ذلك حقة ، فليس من قارىء ذكى الا رددها والا صدمته هذه النكات التى كان يلزم أن تترك للسان أزبك وهذا التعمل اللغوى الذى يوشك الا يناسب الا معبد جنيد . قد يذكر أن منتسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (الهة الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه الا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه اياها الذى كان يريد أن يفتتح به السفر الثانى من روح القوانين .

فقد كان المؤلف يظن أن « هذا الشذوذ يكون سببا لرواج مؤلف يلزم فيه أكثر من كل شيء آخر التفكير فى صرف ملل القارىء بسبب طول المواد وثقلها » . ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ اذ يقرأ ، لابلا مفاجأة ، فى رأس الكتاب الثالث والعشرين على السكان دعاء ككريس الى زهرة •لاشك فى أن منتسكيو محق فى أن يجعل ، اذا استطاع هذا الموضوع الجاف الذى كان يعالجه ، جذابا سهلا • غير أنه من حسن الذوق أن يضفى على هــذه المواد الخطيرة من الزينة مايلابسها ! نجح فى ذلك أفلاطون • لكن منتسكيو لم يك يكتب حوارا . بل الاطار الذى التزمه لايناسبه ما اتخذ من استباحات لايستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقاره عليهـا • فان أولى صـفات الأسلوب وأشدها لزوما له انما هى أن يكون صالحاللموضوع • وقد وضع أرسطو لهذا نموذجا فاضلا ، وكان يمكن اقتفاء أثره مع تطرية من قسوته شيئا ما •

وان هلفسيوس الذى كانت صداقته به تغلو فى المخاوف كان يخشى أن يكون فى نظر الأجيال المستقبلة « منتسكيو مجردا من لقب الحكيم المقنن فلا يكون بعد الا رجل قضاء نبيلا ألمعيا » وهذا النـاقد النزيه كان يتوجع لمنتسكيو وللانسانية التى كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك • وفولتير وهو أشد نزاحة وأصدق قولا كان يصرح بأن هذا المؤلف « كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف وألمعى ومواطن» • وفى أيامنالايقرأ « روح القوانين» على قدر ماينبغى ، ومع ذلك فان مجد منتسكيو لم يفقد شيئا من لألائه •

لاشك في أن كتابه ليس بعد « مجموعة قوانين للعقل والحرية » كما كان يعلنه بطريق فرنى . ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذى قبل ماذا تقتضى الحرية والعقل ؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان منتسكيو بل فولتير يجسران أن يقولاه بل أن يفكرا فيه . لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء ومن تقدمنا لايزال المحل الذى تبوأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولا به وحده . وليجد المرء شيئا أكبر منه ينبغى أن يصعد الى أزمان أرسطو وأفلاطون . غير أن الينابيع العتيقة مهما غزرت لاتزار الا فى النادر لأنه يلزم لتذوقها ألا يخول فضول العقل الا القليل وأن يؤتى العقل كثيرا ، أى أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يحب أن يكون ، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاخب للتاريخ . وان لدى منتسكيو ، ليبصرنا ويرضينا ، اثنين وعشرين قرنا من التجربة فوق ذلك والامبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية واغارة المتوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة . انه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وأرسطو . فهل كان يعرفهما حق المعرفة ؟ هذا مايجوز الشك فيه أو بعبارة أحسن انه مهما كان علمه لايزال يستطيع أن يتعلم فى مدرسة هذين الأستاذين التى لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيرا . فالذى ينقصه على الخصوص والذى يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال . انه قد غلبت عليه مجاراة عصره فى أوهامه ومجاوزته الحدود المقبولة . ان «مثال الكمال» كما كان يقوله له هلفسيوس فى نصيحته المخلصة الحكيمة «لايزيد فى الحق على أن يسلى معاصرينا بل هو يعلم الشبيبة ويخدم الأجيال المستقبلة » . وكان خليقا بمنتسكيو أن يستشعر مستقبلا كان قريبا جدا ، وماكان عزيزا على عبقريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية التأسيسية واعلان حقوق الانسان بأربعين سنة .

أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسى . غير أنه اذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم فى صفهم من حيث البسطة ومن حيث التعمق فانه ينبغى مع ذلك أن يذكر آحاد ليسوا بقليلى الأهمية مهما يكن مستواهم أحط من المستوى السابق

فيما يظهر . أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها • ففى الزمن القديم ينبغى الوقوف خصوصا على فولوبيوس وشيشرون •

ليس فولوبيوس على التحقيق كاتبا سياسيا . بل هـــو رجل حرب ومؤرخ ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريبا وشهد خراب اغريق التى دافع عنها بوطنية حكيمة ما اجدت عليها • وهو يشهد على الخصـــوص المشهد الهائل للدولة الرومانية التى بعد أن انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطاواسعة وبلا خطر بعدئذ نحو السيادة العالمية ، ولأجل أن يفهم عنــــه قرنه ومايليه سر هذه الاحداث المروعة عول على أن يقص عقبيات الحوادث التى فى مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية الى ســـقراط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الرومانى ملك الدنيا• انه يقيم أعواماطوالافى رومه نفسها مرتبطا ارتباطا أكيدا بآل اسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة ، ويزور الأقاليم الرئيسة فى الدنيا المتمدنة ، مصر وافريقية واسبانيا والغال ، ويعرف أيضا المسرح الذى ستتسلط عليه الدولة الرومانية التى تكفل لها قواها الدافعة النصر الذى لا مفر منه • وحينمـا كان يكتب فولوبيوس كان يسترشد بتجربته فى حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء • فقد باشر بنفسه الحرب وشـــهدها زمنـا طويلا وقد أعاد عقله الذى هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجـال أولى شهرة ونفوذ • من أجل ذلك لم يك ليقنع بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح فى بداءة قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحقـــة للسياسة . فانظر كيف أنه اذ بلغ الكتاب السادس بقطع قصصه ليصـــعد الى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس فى دستور رومة سر تلك الانتصارات الكثيرة •

حلل هذا الدستور بوصفه سياسيا وجنديا ، وهـــذا التحليل المملوء بالحصافة جدير بالاعتبار لذاته أولا ولأنه كان الموحى الى مكيافللى وبوسوى ومنتسكيو ، فلولا فولوبيوس الذى جود مشاهدة ما كان يقصه لتطرق الشك

الى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيدا فى خفايا العظمة الرومانية ، فالفضل لامامهم الذى فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستنتجوا منه دروسا لاينضب معينها .

غير أن تحليل فولوبيوس هذا لايهم التاريخ فحسب بل العلم السياسى ينبغى أن يلقى عليه نظره . فالى العلم مرجع المبادىء التى استنار بها المؤرخ والتى تبين تقدما وتغيرا حقيقين بلفت النظر . لم يقتصر فولوبيوس على ان يمدح دستور رومة بل أعلن أنه أكمل كل ماكان من الدساتير لانه هوالذى جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاه . فالفرس واللقدمونيون والمقدونيون على رغم امتداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لايمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سخروا العالم لأنفسهم . ولكن ما العلة فى فضل هذا الدستور الرومانى ؟ علة واحدة : هى أنه قد جمع وأحكم التأليف بين جميع المبادىء التى اقتصرت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد منها بعينه .

فقد أحكم فيه مزج الملوكية والارستقراطية والديمقراطية الى حدأنه يستحيل القول بأن هذه الدولة ملوكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية . فالقناصل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض فى شؤون الدولة ، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذى جعل للامبراطورية ثباتها وعظمتها . على أنه ليس الى رومة نفسها يرجع فضل هذا النظام الذى صدر عن علم وأجدى عليها فى البقاء والذى عزاه فولوبيوس اليها بل أن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه . فان هذا الرجل العظيم قد وضع دستورا مختلطا لأنه اقتنع بحكمته وبتجارب الماضى بأن « كل شكل بسيط يستند الى مبدء واحد لايقدر له البقاء لانه لايلبث أن يسقط بمافيه من نقص » . (فولوبيوس ك ٦ ، ب ١٠ من ترجمة بوشو) وعلى ذلك كان فولوبيوس نصيرا للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل اذ يطلب هذا المبدأ الجوهرى الى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه الى دروس التاريخ أو الى جمهورية اسبرتة . وحينئذ فقد كان ، قبل فولوبيوس لوقرغس بوصفه مقننا وأفلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين

كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان . وبعـد ذلك كان ششرون صدى فولوبيوس وأفلاطون وأرسطو ، حتى مكيافللى نفسه آثر أن ينحاز الى رأيهم . واليوم بفضل كثير من النصائح وبفضل مجرى العمل فى الحكومات النيابية قد ألقيت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخياليـة الخطرة التى لايمكن تطبيقها ، فى زاوية الاهمال .

ولكن فولوبيوس ، اذ ينوه على غرار ما تصنع الشـــعوب وما توحى أفكار الحكماء بالتأليف العلمى للدستور الرومانى يعتقد أنه يتخذ فى السياسة النمط الوحيد الذى يناسب تطبيقه . قد يقـــال انه لايريد أن يدين بشىء للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشـــاهدة الحوادث . فاذا كان فى بعض الأحيان قد وازن بين امبراطورية الفرس وممالك اسبرتة ومقدونيا وبين جمهورية رومة فذلك بأن هذه الدول ، وان كانت منحطة جدا ، قد عاشت مثلها عيشة واقعية وقوية . غير أنه يلوم نفسه على أنه وقف بنظرة لحظـــة على هذه الجمهورية المثالية التى اقترحها أفلاطون . « ان التجربة لم تثبت حقيقة قيمتها . فاقامة الموازنة بين هذه الجمهورية ، كما قد كانت الى الآن فى الكتب ، وبين جمهوريات رومة ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطـــأ المثال الذى يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء ، ولو كانت التماثيل ، من حيث الفن ، مثارا للاعجاب من كل وجه . ان الموازنة بين شىء غير حى وبين كائنات تتنفس لايمكن أن تكون الا فاسدة وفى غير موضعهـــا » (فولوبيوس ص ٥٢٨ من المرجع السابق) . عـلى هذا لايرى فولوبيوس مايدين به العلم السياسى لأفلاطون . فانه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينـة نسى كل الحقائق العملية التى استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليـل . فيرفض أول وهلة النمط العقلى ليستعيض عنه على وجه الاختصاص بالنمط التاريخى الذى استخدمه من قبل أرسطو لكن بتحفظ أكثر . هذا المثـــل سيكون خطرا . ومنذ زمان فولوبيوس يغتصب التاريخ فى الأغلب من الأمر مكانا ليس له البتة . فالسياسة متصورة على هذا الوضـــع تصير ضربا من التجريبى الذى لن يكون يه من قاعدة سوى النجاح والظفر . ويختفى من نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء ، ومن

ثم يستطيع مكيافللي يوما ما ، مطمئن الضمير وتحت املاء الحوادث ، أن يرسم من أميره صورة شنعاء . هذاالنمط الجديد هو من عمل رجل عمل ، من عمل مؤرخ لم يستبن منذ البداءة كل النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لانه متزمت أو أقل اتفاقا مع منطقه من مقلديه .

على أن فولوبيوس لم يكن أعمى على حماسته ، انه يعلم حق العلم أن « كل ما فى هذه الدنيا محل للتغير وللموت » . انه يعلم أن القانون الذى لامحيد عنه يسير الحكومات كما يسير الأفراد و « الدائرة التى فيها تدور الدساتير » وعلى رأيه كان دستور رومة قد بلغ كماله حتى فى عهد أنيبال . والنضج لايلبث أن يعقبه « الاضمحلال الذى سيبتدىء بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم » . (فولوبيوس . المرجع السابق ص ٥٣٦) . لايجرؤ فولوبيوس أن يطبق مباشرة هذه التكهنات المحزنة التى لامحيص عنها على مدينة آل اسقيفيون ، بل ربما يخشى أن يجرح شعور أصدقائه . غير أن التاريخ الذى لايعرف الرحمة فى تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال فى هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبيوس يصرح بهذه التكهنات المحزنة : «عصابات تتكون ولا يكون بعد الاعداوات واهدارات وتقسيم أرض الى أن تجد العامة ، فى غمرة أحقادها وغيظها ، سيدا تضعه على رأس المملكة ؟ » (المرجع السابق ص ٤٩٥) كان فولوبيوس يكتب قبل سيلا بأربعين سنة تقريبا وقبل قيصر بستين فلم يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذى كان يغلو فى الاعجاب به . لكن لم يقل فى نفسه ، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه اياه ، ان الحرب وهى ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد ، ليست هى الغرض الذى يجب أن ترمى الدولة اليه ، وأن هذا المبدأ المشئوم سيكفر عما قريب عن الروماتيين الانتصارات والثروات التى أصابوها من ورائه .

وعلى هذا فلفولوبيوس نظرية فاضلة ، ثبت دعائمها مثل كبير ، وهى نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه ألبتة ولكنه استخدمه

على قدر الحاجة دون أن يحمله على الإفراطات التي سوف يدفعه اليهـــا آخرون .

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميـذا لفولوبيوس ولأرسطو ولأفلاطون معجبا بهم معا ، يستعير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة تواليفه وعنوانها وأحيانا يستعير منهم مقطوعات بتمامها . لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لايتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب السياسيين ، فهو يذكر غالبا أسلافه بعبارات الثناء التي تبرر تأثره خطاهم . فأخذ عن فولوبيوس اعجابه بدستور رومة ، ويبدو هذا القنصل المشبع بروح الوطنية الصادقة من الحدة في تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوبي الوقور . وعلى غراره يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التي هو مقتنـــع مع ذلك بجمالها بل بفائدتها أكثر مما كان من ذلك الذي هو رجل الحرب. فهو كمثله يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدســـتور الروماني نموذجا حقيقيا وكاملا ينبغي أن تقاس عليه كل الدساتير . كذلك كان نصيرا للدساتير المختلفة ورأيه كرأي فولوبيوس في أن رومة اذا كانت قوية رغدة العيش فذلك لانها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيبا عادلا لكل من المبادىء الثلاثة التي كان انفراد أحدهـــا بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى . فالملوكية والأرستقراطيـــة والديمقراطية تعيش معا في الدستور الروماني الذي كفل للمواطنين المساواة والحرية جميعا . ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسي لرومة فحسب بل هو معجب أيضا بقوانينها التي يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلده وترعى حرمتها . ولا عجب في أن يقتفي شيشرون عن كثب آثار فولوبيوس، فان المحاور الأول في جمهوريته هو اسقيفيون الافريقي الثاني تلميذ ذلك القائد الاغريقي، وترى الروح التاريخي لفولوبيوس ظاهرا في الحديث الذي أثاره ليليوس عن صديقه العظيم . ومع ذلك فان اسقيفيون يظن أنه لايتكلم الا كما يتكلم روماني لأن ذلك العالم الأجنبي الذي يحصـــل شيشرون نظرياته كان يجيد الكلام على رومة كما لو كان أحد أبنائها :

ولقد كان شيشرون يعترف أن له بجانب فولوبيوس ملهما أقـــوى وأعمق وهو أفلاطون . فانه بديا قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسين فى السياسة : الجمهورية والقوانين ، بل استعار منه أيضا صورتهمـــا . وتدل محاوراته ، مصبوبة فى لغة ليست فلسفية ، لاعلى أنه منافس بل أحيانا على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها . بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجوهرية على طبيعة السلطان الاجتماعى وعلى الغرض الذى يرمى اليه هذا السلطان . وأطرى مبدأ العدل اطراء خليقا بأفلاطون . وهذه الدراسات الشريفة ، التى أنشأتها اغريقا من قبل بثلاثة قرون ، على ترتيب الجمعيات ومصيرها ، قد صارت حينئذ لأول مرة معروفة فى رومة ومقدرة فيها برفيع قيمتها . فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته فىالعالمالرومانى وفىالقرون الوسطىولولاه لصعبتمعرفتها وتذوقها. علىأنشيشرونلم يتخذلنفسهمركز المخترع بل اقتصر تواضعه علىأن يكون هو مترجم أفكار غيره. فكانمحله فى تاريخ العلم السياسى كماهو فىسائر الفلسفة محل مترجم ذكى أمين. وفى الحق أن العبقرية الرومانية لم تزد على أن تكون على العموم كذلك . فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن مايصنع هو أن يحصلهما ما دام لايستطيع أن يفوقهما . وحينئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة ، انها ثمينة للغاية فى تاريخ الفلسفة وفى تاريخ القانون الرومـانى . وليســـت على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسى الذى عالجته وان لم تكن زادت عليه. فان الفكرة الرئيسية للجمهورية للقانون هى من فولوبيوس، وطراز الانشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تقريبا هى من أفلاطون وأرسطو وفولوبيوس ، والأسلوب وحده لشيشرون بما فيه من المحسنات التى تميز وتجعل منه كاتبا من أسرة أفلاطون وفولتير معا .

من شيشرون الى مكيافللى لابد من اجتياز خمسة عشر قرنا تقريبا دون أن يلقى مؤلف واحد . فان القرون الوسطى كانت لاتدرس المؤلفات السياسية لافلاطون وأرسطو الا قليلا لانها توشك ألا تنتفع بها . وندر ما كان يفكر فى القوانين الأساسية للمجتمعات فى تلك العهود عهود الفوضى

الأجتماعية . غير أن النظريات التي كانت تظهر وقتئذ في قلة قليلة من العدد كلها مستعارة من السياسة الاغريقية أو منتسبة اليها . فان الكتاب المنسوب كذبا الى القديس توماس (de Regimine principum) و « مسائل بوريدان على سياسة ارسطو » هما كل ما يمكن الاستشهاد به هنا ففيهما أحيانا أفكار جريئة في الحرية السياسية لاتفوقها افكار زماننا . انها اصداء الحرية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها لاتجر البتة الى نتيجة ما . لكن العلم السياسي يجد ايضاحا جديدا وأصيلا بمكيافللي في آخر القرن الخامس عشر وأول القرن السادس عشر . كانت ايطاليا هي مقره لانها الأرض التي كانت تحيا فيها تقاليد السياسة الرومانية وان لقيت فيها فسادا عظيما من جانب البابوات ومن جانب الأمراء الصغار الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة ويوسعونها افسادا .

لقد قيل كل شيء في سياسة مكيافللي البغيضة وصار اسمها وحده ضربا من الخزى عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكا . ولم يكن الأخلاقيون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنها قد ألفت لهم قد نبذوها نبذا. وشرف فريدريك الثاني نفسه بأن فندها أشد من كل أحد سواه . وانها لتستحق هذا المقت الاجماعي ومن المحال على المرء أن يقرها متى تفطن في قراءة كتاب الامير . فكر المؤلف واضح جدا وان اختلفت في أمره التفاسير . انما هي نصائح يسديها الى لورنزو دى مديتشي ويقدم له قواعد « الامير » أنضج ثمرة جناها من تجربته الخاصة ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال . ومكيافللي نفسه هو الذى يقول ذلك في كلمة الاهداء ولا سبيل للخلائف الا تصديقه ، فليس الأمر لهوا عقليا كما قد افترض أحيانا ، بل هي دراسة جدية عميقة وملؤها حصافة نادرة وان يكن الفسوق عن الأدب واضحا فيها . ويظهر أن مكيافللي قد فقد كل تمييز بين الخير والشر : فهو يوصي بالجناية في كل صورها بهدوء الدم البارد . ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأى العامفزعه منهم باعتبارهم أغوالا : انما هو سيزار بورجيا ، وانما هو أبوه الفاسق اسكندر السادس ، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو ،

واوليفيرتو : وانما هو فى العهد القديم اغاتوكل ، كل اولئك اسسماء لسوادماولوثوا بفظائع الغدر او الفواحش الا شد منها شنعة . واذا اتفق أن يوجه مكيافللى اليهم بعض اللوم فيوشك ان يكون ذلك لاعلى الا ثام بل على زلات السلوك ، على هفوات لان هذا العقل الكبير يقيم لها من الوزن ماهو أدخل فى باب الهزؤ . فعندمايتكلم على الدوق دى فلنتنوا يقول بصريح العبارة : « لااستطيع ان اعيب عليه اى نقص بل هو يستحق ان يتخذ ، كما قد فعلت ، مثالا لجميع اولئك الذين لسعد طالعهم او لا سلحة غيرهم ، قد بلغوا عرش الامارة بطموح عظيم ومشروعات اعظم » تلك هى جنايات سيزار برجيا كلها التى حكم بانها خليقة بالتعظيم . غير انه قد اخطا فى حياته خطا واحدا ! هو انه ترك جول الثانى يصعد العرش البابوى ولم يصدر امرا بحرمانه . ليس مكيافللى هو الذى وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من بعده : « هذا اكثر من جناية ، هذا خطا » لكن يرى أن الصيغة ان لم تك من عنده بالضبط . فان الفكرة فكرته وهى فكرة بشعة . بعد أن درس مكيافللى الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصورا للفضائل التى ينبغى أن يتصف بها الأمير ، ويقيس بمقياس غاية فى الضبط ماهو السخاء والتبذير والقسوة والرحمة وحسن النية والمكر ، ويقر الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسم والاغتيال كلما كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة .

والغرض الوحيد هو البقاء فى السلطان بأى ثمن كان وان النجاح ليبرر كل انتهاك للحرمات .

واذا كان مكيافللى يهدر التملق فذلك لانه خطر بستر حقيقة الحال من الشؤون ، لا لأنه يكذب بل لأنه يعمى ويوشك أن يهلك . ولأجل أن توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال انها العبقرية انصرفت الى الشر .

أمران يدهش المرء لهما فى مكيافللى ، أنه استطاع أن يقف ملكات نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته ، وأن عقلا يحسب نفسه وضعيا استطاع أن يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة ، كأن التاريخ لم يعلمه شيئا قط لاهو ولا الضمير . فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سعدوا

لحظة وعما قليل لحقهم أعقاب العادل . هو لا يرى ان السعادة القائمة على الخيانة هي اقرب الاشياء زوالا، وان النجاح الذى يزعم انه يضحي له بكل شيء ، بالانسانية ، بالفضيلة ، بالدين ، لا يشترى بهذا الثمن . هذه السياسة هى حينئذ من السخف بقدر ما هى عليه من البشاعة ، ويمكن الاعتقاد بأن مكيافللي حين يصدع بها تعروه تلك اللوثة وذلك السكر الذى يقترن بالجناية دائما . على انه لا يرى من هو هذا الذى يمكن أن تنفعه هذه التعاليم . فليس بالأشرار حاجة الى ان يعلموا، فشهواتهم الجامحات وفرص الامكان هى معلموهم معدومو النظير . وليس مكيافللي فى ظاهر الأمر هو الذى كون افلنتنوا . قال روسو فى بعض مغالاته فى الاشكال عند ما كان يحصل معنى لباكون : ان «الامير» كان ينبغى أن يكون كتاب الجمهوريين (عقد الاجتماع ك ٣ ب ٦) وان أصدقاء الحرية لم يكونوا لينتظروا هذا الكتاب ليبغضوا الطغاة ويعاقبوهم . فلم يعن « الأمير » على خلاص ايطاليا على رغم أمنيته الوطنية . والرجال الذين يكون لهذا الكتاب أن يتوجه اليهم ويرضيهم هم الاشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم جديرين بدراسة ولا باعجاب .

ليس معنى هذا أن « الأمير » لا يحوى الا هذا السم الزعاف . كلا، فان عقلا حكيما وحازما يستطيع أن يفيد منه كثيرا ، يتعلم منه كل ما تقتضى الشئون من النشاط والعناية والاصرار وكل ما تستطيع ارادة الانسان أن تعارض به صروف القدر . فلا يلزم ذلك الا ابدال الغرض : ضع الخير مكان النجاح فيصبح عدد كثير من نصائح مكيافللي صوابا ونافعا . فانه هو نفسه كان ذا دربة بصيرة بالشئون ، ولما أنه لم يكن قط أميرا كان تبريره الاثم أقل من المزايا التى تجعل الرجل بحق رجل دولة .

عندما يمضى المرء من « الامير » الى مقالاته على عاشورات تيتوس لويوس يشعر بيسر فى التنفس ، يترك سياسة القتلة والغادرين الى سياسة أكبر شعوب الأرض . ولو أن طريقة مكيافللي لم تتغير ولو أن المبادىء توشك أن تكون هى بذاتها فان الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جدا . ولا

عناء في فهم ذلك : فمتى كان الأمر بصدد نجاة رومة ، المدينة الخالدة ، أمكن ان تكون جوامع الكلم في مجلس الشيوخ أحيانا ككلمات الامراء الصغار الذين كان يصنع لنا منهم مكيافللي أشنع الصور . كانت عظمة الغرض وجلاله يبرران الى حد ما الوسائل المناقضة لادب السلوك في اعين أولئك الذين كانوا يستخدمونها . فيمكن ان يقال عند القناصل والدكتاتورين « سلام الشعب يمحو القانون » ولكن هذا لايمكن أن يقال على سيزار برجيا . لاشك في أنه لا يسمح لاحد بانتهاك قوانين الادب ولو كان ذلك لاجل سلامة أمة . فأولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك . غير أن الوطنية تقيم عذرا لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة العاميين . على ضد ذلك أثرة الفرد ومنفعته لم تكونا أبدا الا عللا سافلة لانه ليس ممكنا ، على رغم مايرى مكيافللي ، أن يكون للمرءأغراض نبيلة حينما لايكون الامر الا بصدد ذاته .

لمكيافللي فضلان كبيران في « المقالات » . فبديا تبرز فيها في أمر مواد الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث ، النتائج الطيبة لتجربته الشخصية ونظرات عبقريته في تصريف الشئون . ونظرا الى أن قرارات مجلس الشيوخ والشعب الروماني في كثير من الامر توحى بها احساسات المروءة، ونظرا الى جسامة الحوادث ، كان مكيافللي يضع نفسه بلا عناء في المستوى السامي للبطولة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الاصل المحزن الذي انتزعه من سياسة زمانه يظهر الا من بعد بعيد . وثانيا يفسر حوافز الدولة الرومانية والمعنى الحقيقي للحوادث التاريخية بحصافة عزت عن الشبيه . انه يدين بجزء من غير شك الى فولوبيوس الذي هو أول من ألقى بنظراته العميقة في حناياذلك البناء العجيب . لكن فولوبيوس ان يكن هومخترع هذا النمط فانه لم يطبقه في كل امتداده فان مصائر رومة لم تكن بعد قد تمت حين كان يكتب فولوبيوس، ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال القريب فلم يك أمامه الا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذي كان يتوقعه . لقد كان مكيافللي على علم تام بالحوادث استخرج منها أنفس الدروس . فان التاريخ مفهوما على الوجه الذي كان يفهمه به مدرسة سياسة

تكاد تكون معصومة اذا كان الطهر الأدبى للعقل الذى يدرسه مساويا لنفوذ البصر الذى يشاهده . فلم يكن على منتسكيو أن يفعل كبير شيء بعد سلفيه . فان تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هى ملخص وشرح معا لفولوبيوس ولمكيافيللى فتح فولوبيوس الطريق فاوسعه مكيافللى كثيرا بأن اتخذ «عاشورات تيتوس لويوس» نموذجا له . فلم يكن على منتسكيو بعد الا أن يتبعها كليهما بأن يطبق ، مع تحرج فى النمط وفى الترتيب ، على تاريخ رومة كله النظرات التى كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأى تيتوس لويوس ، على القرون الاولى للجمهورية .

لاشك فى أن مكيافللى وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الرومانى قد أظهر أنه مستقل جدا فى أمر الديانة : فهو يعالجها كما يعالجها رجل سياسى فحسب ولا يتردد فى أن يخضع السلطة الروحية للسلطة الزمنية. ولم يكن لهذه المسألة من الخطر عند الفلاسفة الأقدمين مالها من الخطر فى الأزمان الحديثة . فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لان ذلك لم يوجد قط فى الدولة . فاختصت القرون الوسطى بمشهد هذا الانقسام الفظيع الذى يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها . لكن فى آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستنيرة فى هذه النقطة تضاهى فى استنارتها عقل مكيافللى ، فهو من أوائل من انحازوا الى السلطة السياسية وأيدوا الحق فى حل هذه المسألة. ولم تنخدع الكنيسة فى أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها اليها وأهيبهم عندها . زد على هذا أن مكيافللى كان يعزو الى البابوية تفرق ايطاليا الذى أضربها ضررا بليغا . فان البابوية ، على رأيه ، هى التى أسلمت الوطن المشترك الى اغارة الاجنبى ، ولم يك لوم هذا الوطنى الا حقا مرا ، وكان يظهر استقلاله فى الرأى وقتئذ الحادا ومسبة . ومن هنا كانت النمائم التى لم تنقطع الكنيسة عن الصاقها بذكرى ذلك الذى صدق حكمه عليها ولامها لوم الحر المخوف جانبه .

ان ما هو مثار للاعجاب في مكيافللي بلا قيد هو اسلوبه . ان مقدمته على « العاشورات » لم تكن في الحق مؤلفا حسن التاليف جدا فانها عليلة النظام والنمط العلمي . و « الا مير » عينه ولو انه احسن نظما ليس بمنجاة من كل نقد : لكن اذا كان المجموع ليس مما لاشين به فان التفاصيل قد بلغت درجة الكمال . لكل من افلاطون وارسطو ومنتسكيو وفولوبيوس وشيشرون طريقته وعظمته . ولكن لا سلوب كل منهم عيوبه : فاسلوب افلاطون مع انه معدوم النظير لايمكن ان يكون صورة للعلم . واسلوب أرسطو تعليمي فوق ما ينبغي . واسلوب منتسكيو براق اشد مما ينبغي وليس عليه دائما مسحة الرزانة وفولوبيوس له في غالب امره جفاء الامرة بل جفاف التكلف . واسلوب شيشرون ادبي ورشيق اكثر مما ينبغي . اما مكيافللي فله وحده الا سلوب الحق للسياسة والشئون العامة جمع بين البساطة والاحكام والبيان والايجاز والحركة . انه اشد احتفالا بالا شياء منه بالألفاظ . ورجل الدولة لايستطيع أن يتخذ أسلوبا خيرا منه . فمبادئه لاتساوي شيئا لكن الأسلوب الذي تلبسه حسن جميل .

وان ماينقص مكيافللي على الخصوص هو تلك المعاني العامة، انه يهدرها ليس في النظريات التي لايكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص في العمل، يبغي في رجل الدولة اذكى حقا أن يستلهم الظروف ، ولما أنه يرى دائما في التاريخ النتائج أعيانها تنتج من وسائل متخالفة جد التخالف فهو يرفض كل القواعد الجامدة باعتبارها خطرة . فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وانه ليقيم الدليل بالمثل القارع لاسقيفيون وأنيبال على أن الكيوف الأشد تضادا يمكن أن تأتي بنتائج متماثلة على الاطلاق .

وأية كانت مزايا مكيافللي فان ذلك لايمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العار يبقى باسمه لاحقا . فكيف يسقط مثل هذا العقل في هذه الضلالات المحزنة ؟ كيف أن نظرا صادقا ينكر النور الحق الى هذا المقدار ؟ يمكن أن يكون لذلك سببان : الاول فساد القلب الذي تكون قد أنمته عادة الأعمال والذي كل ما حوله كان يؤتيه المثل الذي لايغالب . والثاني نمطه الذي هو لم يخترعه البتة ولكنه غلا فيه الى النهاية . فان النمط التاريخي

الذي اتخذه افلاطون مع التحفظ كان قد ادى بارسطو الى بعض نتائج غير محمودة . هذه النتائج هي اشد سوءا ايضا في مؤلف فولوبيوس الذي كان يعتقد الكمال في الدستور الروماني . وشيشرون بفضل تحمسه لافلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع انه يقلد فولوبيوس ومنتسكيو اذ يرخي لنفسه العنان في هذا النمط يتعثر اكثر من مرة . وليس لمكيافللي في هذا السبيل من لجام . هو لايريد ان يرجع ولا يامن الا اياه. ولا نه يفسره بحذق عجيب يريد ان يجعل منه المذهب الا على الوحيد . والتاريخ يقدم امثلة بينة التخلف ، واذا كان الوعى لايؤتى المرء ما به من تمييز كان عرضة لا شد العثار . قد يعجب أناس بمثل سيزار برجيا كما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومرك اوريل ، يعبدون الجناية لا نها ظفر ويحتقرون الفضيلة المغلوبة ، ويستخدمون الكذب كما يستخدم بنو الانسان الصدق ، ويتلهون بالغدر وبالفسوق لا ن تاريخ الماضي كثيرا ما يذكر ضروبا من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقير. فالبابا اسكندر السادس هوشخصية تاريخية تمثل ريجولوس أو قيصر سواء بسواء . وما دام قد نجح فهو اعظم منهما . هناك هو الحد الاخير الذي اليه يفضي النمط التاريخي . واذا كان افلاطون كاد يكل كل شيء الى العقل فهو أشرف الكتاب السياسيين . ومكيافللي الذي وكل كل شيء الى التاريخ هو أقلهم أدبا وأكثرهم فسادا، وهذا مثل مخيف ليس لامرئ أن يحاول اتباعه وسيبقى على التحقيق وحيدا وعلى الدوام بغيضا .

في القرن السادس عشر لايعد العلم السياسي كتابا واحدا صالحا . فكتاب بوداين الذي كان له في زمانه اسم كبير ليس الا صدى خافتا للنظريات القديمة ، وينسب نجاحه على الخصوص الى أنه كتب بلغة عامية . وفي القرن التالي ليس بين الفلاسفة الا هبز واسبنوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة . وقد هاب باكون وهو رجل دولة سنين طوالا أن يقرب موضوعا كان يعرفه حق المعرفة . لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه ، فليس للخلف أن يأسف كثيرا لصمته . أما ديكرت فقد امتنع دائما عن أن يعالج السياسة . ليس ذلك بأنه تنقصه الشجاعة حتى تحت حكم

ريشليو ، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد ، وليس لأن قلبه قد برد من لبثه في أرض اجنبية ، لكنه يعيب على « تلك الأمزجة القلقة المخلطة التى لاتعدم ، وهى ليست مهيأة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشئون العامة ، أن يخطر في بالها شيء من الاصلاح الجديد . وربما كان ديكرت يؤثر الا ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذا الجنون . فاذا كان يشرع فى أن يكتب « القواعد التى ينبغى ملاحظتها فى الحياة المدنية فقد لايرى نفسه أقل تبجحا من ذلك الفيلسوف الذى كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة أنيبال » . ومع ذلك هو يرى فى السياسة الاعتماد على التجربة أولى من الاعتماد على العقل « لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصا كاملى العقل وان خير النصائح ليست فى الأغلب من الأمر أسعدها نتيجة » . ومع اجلالنا لديكرت وبرغم الاحترام والاعجاب اللذين تستأهلهما عبقريته الشريفة فان تلك المبادىء ليست خليقة بنفسه الكبيرة . فلم يكن أفلاطون ولا أرسطوولا منتسكيو بعد ذلك رجال دولة أبدا ، ومع ذلك فهم أساتذة العلم . لقد استخرج مكيافللى من مزاولة الاعمال ابشع النظريات التى تخزى ذكراه. فليس اذا ضروريا أن يكون المرء فى الحكومة لأجل أن يجيد الكلام فى السياسةوفىالغالبأنالعمل فى الحكومة منشأنه أن يكون خطرا علىالعالم. فان فولوبيوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم ينعلما منها شيئا كثيرا .

أما سياسة هبز فهى معروفة . هى نظرية للاستبداد وتبرير له . ان هبز ليصدر عن أشد المبادىء بطلانا فى أمر الطبع الانسانى الذى لم يجود ملاحظته ، يستخرج منه مجتمعا مشوها لاتوجد فيه الحرية التى نكرها فى الانسان وأساء التعبير عنها ، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة وبلا حدود . انه يعيب بحدة على أرسطو أنه قرر أن الانسان حيوان اجتماعى . والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم ، اذا صدقنا الفيلسوف الانكليزى لبنى الانسان ، هى حالة حرب . فانما الخوف هو الذى ألف الاجتماع ، وليس الا الخوف هو الذى يحفظه . ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضا قد اجتمعوا ولما أن لهم دائما ميلا الى أن يمزق بعضهم بعضا حتى فى

الحياة الاجتماعية كان السلطان الذى يزعهم ويلزمهم النظام لايمكن الا أن يكون أشد قوة . وكأننا اذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفا بأن يحرس ويقود حيوانات مفترسة . وما نرى الا أن قلب هبز يستحـــق أن يرثى له اذا كان هذا هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته . ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التى حاقت ببـــــلاده وقتئذ . فمن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها ، وواجبه أن يقدرها قدرها ومن الشىء الغريب أن هبز لم يتفهم أحداث زمانه حتى انه لم ير أن الاستبداد الذى طالما نادى به هو وحده الذى سبب كل اضرار الوطن والذى قضى على حياة شارل الاول . كانت انجلترا فى ذلك العهد أكثر بلد حرية فى أوربا وان تكن أشد اضطرابا . وكان أكثر من عرض ينبىء منذ ذلك الوقت بدستور سيجىء عما قريب يحمل السلام والقوة للمجتمـــع الانجليزى ، وقد مات هبز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريبا، تلك الثورة التى لم تك نفسه تحدثه بها .

ولقد شرف هبز عند الناس باستقلاله فى الرأى حين قرر صراحة سيادة السلطة . المدنية على السلطة الدينية . أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هبز فلم يزد به شيئا . فقد كانت هذه المسألة جديدة فى زمن مكيـــافللى ، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير فى القرن السابع عشر بعد انتصـــــار « الاصلاح الدينى » وبعد امثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك . على أن الفضل كان يرجع الى انجلترا أكثر من أى بلد آخر فى صوغ هذه النظرية صوغا دقيقا ما دام أن فى انجلترا وقبل هبز بقرن كان هنرى الثامن هو الاول بين الملوك الذى جمع فى يده بين السلطتين وأقام نفسه بابا لمملكته

لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هبز [1] . فسياسته وأدبه باطلان لانهما يستندان الى ميتافيزيقا وبسيكولوجيا باطلين أيضا ، وتمط هبز عقلى محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه . غير أنه يسىء استيحاء العقل. انه لايعرف أن يدرس النفس الانسانية بالانتباه الكافى وبالضبط المخلص. انه قد جمع من فلسفة باكون أصولا مشئومة شرحها كما كاد يفعل بعـــد

(١) ر . السلسلة الاولى من مؤلفات كوزان ص ٢٤٥ وما بعدها .

ذلك تلامذة لوك وكندياك . فانه قد اســتخرج قبلهم بقرن من مذهب الحس كل النتائج الاجتماعية التي يحويها ، وقد أمكن بدون غلط تاريخى اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسيوس وسان لمبير ، فليعلم أهل هذا المذهب أن مذهب هبز متى قبلت مبادئه متحرج لايقبل التفنيد ، وأن هبز عدو للحرية مبين . فمذهب الحس اذن بين خصلتين فى السياسة فاما ان ينكر مبادئه واما ، اذا أراد أن يكون منتجا ، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة دون أن يستطيع التهرب من أى واحد من افراطاته . بأفلاطون وصــل النمط العقلى الى تأسيس الحرية على قواعد من العدل لاتزعزع والى تحديد السلطات بحدود لاتتجاوز . وبهبز يصل النمط العقلى الى نتائج على نقيض ذلك . لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الانسانى ونكرها هبز كما نكرها أستاذه باكون . وان سياسته التى لاتستخرج من التاريخ الذي يستهين به ولا من البسيكولوجيا التى يهمل أمرها هى سفسطة من منطق يسب سبا فاضحا الطبع الانسانى ، وليس به من الحق ولا من العظمة شيء ما .

كذلك توجه أمثال هذه العيوب الى اسفينوزا . فان مذهبه فى المجتمع هو محصل مذهب هبز تماما ، ولو أنه يصدر عن مبادىء ميتافيزيقية مخالفة على الاطلاق ، فان اسفينوزا لاينكر الحرية فى البسيكولوجيا ولم يك يجدها فى الدولة . والسلطان الذى هو يتخيله وينقله الى المجتمع عوضا عن أن يتركه الى الملك كما كان يصنع هبز هو على السواء استبداد جامح . حال الفطرة هى على رأيه أيضا حالة حرب والصورة التى يتخذها من الانسان فى هذه الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضة . وملاحظة اسفينوزا للأحداث البسيكولوجية أقل أيضا من ملاحظة هبز اذا كان ممكنا . فانسانه الطبيعى هو نوع من الوحش لايميز الخير من الشر لاعقل ولا أدب له . أكثر من ذلك أن انسان اسفينوزا مع ارتقائه الى الحياة المدنية يظل منحطا ميت الوعى فى المجتمع كما هو فى حال الفطرة ، تقوم السلطة العامة عوضا عنه بما يجب عليه هو أن يفعله أو ألا يفعله ، وتقرر على جهة السيادة ماهو العادل وماهو غير العادل ، لأن العقل البليد المواطن لايستطيع

هو وحده أن يعرفه . وبحجة أن انفرد عاجز تلقاء الجماعة يقدمه اسفينوزا، بلا قيد وبلا رحمة ، قربانا للسلطان الذي لايدبر أمر الرعايا الا بالترغيب والترهيب .

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجارى من قبل للحكومات الثلاث . وفى كتابه السياسى الذى لم يستطع اتمامه كان يعول على وضع نظرية الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية ، فلم يتم من ذلك الا الأولين . فالملوكية كما يتخيلها غاية في الغرابة ، تتصرف فى كل شىء فى الدولة وكل شىء ملك لها بما فى ذلك دور المواطنين التى تؤجرها بنقود معدودة . وفوق ذلك للملك مجلس يجدده كل عام « ويكون هو كالحس الخارجى للمدينة التىروحها الملك » . والى جانب هذا المجلس الذى يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفى أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات . وليس للجيش رواتب فى أزمنة السلام وأما فى مدة الحرب فهو يعيش على الأنفال التى ينالها من العدو . وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملوكية التى يحلم بها اسفينوزا ولا فائدة فى ذكرها . لكن ربما كان أغرب من هذا أن اسفينوزا يراها عملية جدا . فملوكيته خير من كل ماقد كان من الملوكيات ، وانها لأعلى علوا من الملوكيات التى تخيلها الفلاسفة . فهو معجب بمؤلفه ، وعلى رغم تواضعه العادى يخصص بابا قائما برأسه ليقيم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظير . حتى أنه يقف أحيانا متهيبا أن يثير ابتسام قرائه ، غير أن هذا الاستبصار نفسه وان يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطر الذى يخشاه الفيلسوف . وان اسفينوزا الذى يزدرى التصور المجرد فى السياسة ولا يريد أن يرجع الا الى التجربة لايرى أنه لايقفو الا أوهاما لاتليق بعبقريته .

حينئذ لم يتقدم العلم السياسى خطوة واحدة فى القرن السابع عشر على يد هبز واسفينوزا أى مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت . بل على الضد قدأضروا بهاذ جعلوه بغيضا تارة وهزؤا تارةأخرى. حتىبوسوى نفسه لميقلهمن هذهالعثرة. فان السياسة المستخرجة منالكتابالمقدسالتى

عيبها فولتير بحق ليست الا نظرية الملوكية المطلقة . وربما لم يفطن بوسوى الى أنه لم يك ليدرس التوراة الا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلوا من الانصاف .

فى القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريبا ظهر عقد الاجتماع فجأة يعطى وجهة جديدة لعلم السياسة . فانه الى روسو لم يكن الا فى حيز النظريات فجعل منه سلاحا للثورة وآلة لها . لم يكن عقدالاجتماع الا رسالةمستخرجة من مؤلف كبير هو «الانظمةالسياسية» فلم يشرح فيها من مذهبه الا معنى واحدا . غير أن هذا المعنى كان أساسيا وان لم يكن كله جديدا ، وهو معنى السيادة . وقد كان أرسطو قدوضعه قبل المواطن الجنيفى بألفى عام وبالاتجاه عينه . وقد كان لوك قد عالجه آنفا فى مؤلف مبين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه . فى محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه مسألة من البساطة بموضع وكادت لاتكون محلا للمناقشة . فان الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التى لاجدال فيها ، وكان من الحرص عليها بحيث أنه لايقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتقى بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التى كان يمكن أن تهدد سلطانه . كان الطاغية يستطيع أن يغتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبدا أن يكون مشروعا . أما سلطان الملوك فى الدول التى كانت قد احتفظت بهم فلم يكن الا نيابة مجردة. فكان الملك هو الحاكم الفرد الذى كانت سلطته ، وقد أقره الرعايا عليها ، يمكن دائما أن تنزع منه . وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولا عن الملوكية ، انه كان ينقلب من ملك الى طاغية ويعرض نفسه لعقاب ندر ماكان آجلا . جرى الامر على خلاف ذلك فى الازمان الحديثة . وتبعا لعلل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقى للسيادة نسيا منسيا . فان الملك لم يك ليتلقى سلطانه الا من الله وحده لايحاسبه عليه أحد أيا كان على ظهر الأرض. هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر من مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندها مثل لابويثى مثلا فانها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ منتسكيو على مناقشتها فضلا عن ابطالها . وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء

لابالكل في جمهورية جنيف الصغيرة ، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب، وكان يفتخر هو نفسه بأنه «عضو من السلطان» . بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتي وعسى أن يكون أيضا بفضل حبه للمشكلات ، قد أيد مذهبا قد كان له في زمانه شيء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق . ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهري الذي بني عليه والذي طالما فند فلم تبق فائدة في الالحاح عليه بالتفنيد من جديد . واني لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانبا نظرية العهد البدائي الذي طالما بحث عنه عبثا روسو .

ان اعلان سيادة الأمة واقامة الدليل عليها في القرن الثامن عشر وفي عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية (les états généraux) بخمس وعشرين سنة انما كان ضربا من الجسارة والتنبؤ . لم يلحظ في بادىء الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادىء الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة . فلم تبلغ درجة أن تكون مذهبا . وهي ولو أنها كان من شأنها أن تكون اعلانا وانذارا للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة ، بل لم تثر مناقشة جدية . فان السلطان المستند الى ماض مقداره أربعة عشر قرنا لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه . والشعب الذي يكاد لايعد مدافعا عنه الا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه . لم يزد عقد الاجتماع روسو مجدا . وغاية ما في الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلا في الاعجاب به وأعداءه قد غلوا في مهاجمته . لكن الاصدقاء والاعداء لم يشك أحدهم في أن مبدأ الثورة وضع آنفا ، وأن نتائجه لامحالة واقعة . حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على السيادة القومية المغتصبة منذ ثلاث سلالات من الملوك ، وحين رتبت على الحق الاجتماعي مناقشاتها الخالدة، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنيانا جديدا للسياسة ــ نال روسو من جديد ، وقد كان منسيا منذ آخرته الغامضة المحزنة ، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له أبدا في حياته وشاطر منتسكيو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عنفا وأقومهم منطقا منحازين الى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلا ان لم يكن أقواهم بصيرة بالأمور منحازين الى أصول القوانين . فكان هؤلاء الأخيرون

يشبهون أن يكونوا هم الذين قد حلوا النظرية . وقد شاءت الجمعية التأسيسية ، ولو أنها غير مؤمنة بمنتسكيو ، أن تستلهم على الخصوص نظرياته ، غير أن عملها الذى كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسيا صورة أخرى لم يستطع أن يعيش الا سنة واحدة . على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثورية لم تضع دليلا للعمل الا النظريات الأصلية لجان جاك . وفى الحق أنها لم تكد تلبث أكثر من الجمعية التأسيسية . وقد اضطرت السيادة القومية التى أتيت من جراء الظروف أكثر مما أتيت من ناحية افراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه الى يدى بطل كان يعترف بالأقل أنه تلقى عنها كل شىء ، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطى الحق لمنتسكيو ، قد استبدل بعد نصف قرن من الاخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستعر شيئا الا من مبدأ روسو .

حينئذ يمكن القول بأن روسو قد كان بشير الثورة وكان له الفخر فى أن شرح المبدأ الذى جعلها مشروعة قوية وباقية . واذا كان مبدأ السيادة القومية لايزال غير منظم بين ظهرانينا فانه منذ الآن لم يعد موضوعا للجدال وينبغى أن تعترف ديمقراطية أيامنا لجان جاك الذى تحسسها قبل وقوعها بقرن تقريبا ولو أنه لم يفهمها دائما حق فهمها .

انه معجب بالديمقراطية أيما اعجاب قال : «لئن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطيا» . وهذا التحمس معقول جدا فعند فيلسوف يعرف للانسان كرامته وطبعه القدسى يجب أن تكون الديمقراطية ، نظريا على الاقل ، الحكومة الوحيدة الشرعية ان لم تك دائما حكومة يمكن تطبيقها عمليا ، غير أن هذا التمجيد لايؤدى الى العمل فى رأى روسو فهو يسارع الى أن يعلن ، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الانسانية « أن حكومة على هذا القدر من الكمال لاتوافق الناس» . (عقد الاجتماع ك٣ب٤) وهذا قيد يحد فى الواقع حدا غريبا من مبدأ السيادة القومية ، وربما كان يكون حكيما على هذا الحساب أن تنزع تماما من علم السياسة ، الذى لاينبغى أن يشتغل

بالاوهام ، نظرية الديمقراطية . حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة الارستقراطية ، وان تلك حكومة الفضيلة هذه ، كما كان يعنى ، كانت أقل امكانا من ديمقراطية جان جاك . غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحيـــة الديمقراطية لشعب من الآلهة لايقنط تماما من صلاحيتها للناس ، فهولايزيد على أن يضع شرطا واحدا هين التحقيق ، فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة الديمقراطية صغيرة جدا حتىيستطيع الشعب فيهاأن يجتمع وان يتمكن كل مواطن من معرفة الآخرين . اذن لايخرج المثل الاعلى لروسو عن نطاق جنيف التى هى على رغم حريتها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقـة نفسها . وان روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التى ولد فيها ، ولا يمكن أن يقال لوطنه ، ولذكريات مطالعاته الاولى . وان جنيف التى يعجب بها ليقابل بها على الخصوص باريس واسبرتة وأتينـــا التى لايعرفهـــا الا من افلوطرخس ، تلك الديمقراطيات التى كانت دائما تحت نظره ، وعلى هـذا المقياس الضيق الناقص يريد ان يحمل سائر الشعوب الاخرى .

بل انه يذهب بعيدا فى هذا السبيل الذى اقتفى اثره فيـــه كثير من الكتابفأضلهمحتىانه جاء يأسفللرقباعتباره قاعدةوركنا ضروريا للمجتمع عند الأقدمين . ومع أن هذه المشكلة فى نظره شنعاء فهو يميلالىالاعتقاد بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاويهم « ربمـــــا لاتتماسك الا بتعمد من الاستعباد» (عقد الاجتماع ك ٣ ب ١٥) .

نتيجة أخرى ليست أقل بطلانا يستنتجها روسو من مبادئه أو بالأولى من أوهامه، هى أن يحظر علىالسيادة القومية كلنوع من النيابة«فىاللحظة التى فيها شعب ينتخب نوابا يصبح غير حر بعد، وغير موجود ، فانمنتخبى الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم ، انهم ليسوا الا مبعوثين فلا يستطيعون ان يقرروا شيئا تقريرا نهائيا» (المرجع السابق) كان هـذا حقا فى أتينا وفى اسبرتة وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفـكر قط فى أن يوكل فى سيادته فى كل الشئون التى كان يمكن ان يقوم بها بنفسه . لكن حتى فى هذه الجمهوريات التى لاتكاد تكون الا فى مدينة واحـــدة كان

لايمكن للشعب ان يعمل كل شيء ، وان الحكام الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه فى كثير من الاحوال مهما يقل روسو .

لكن اذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سعته غير مضبوط بجزئه فى حق الديمقراطيات القديمة ، واذا كان لم يمكن تطبيقه أبداً تطبيقاً تاما فانه يصير باطلا تماما فى حق الديمقراطيات التى كانت عبقرية روسو تتكهن بها والتى كان قلبه الجمهورى يتمناها لشعوب أخر غير شعب جنيف ، وعلى الخصوص فرنسا التى كان المواطن الجنيفى يدين لها بمجده وبأياديه. أفكان محكوما عليها بالملوكية الى الابد؟ واذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوما قريبا ، كما كان يدعوها اليه روسو، فأى شكل من الحكومة تتجه اليه ان لم يكن الى الديمقراطية؟ هذا هو ماكان يشعر به روسو قبل وقوعه : كان يمكن أن يقول لنفسه ان مبدأه المزعوم الذى كان يرفض كل نيابة فى السيادة لم يكن الا ضلالا ، أكان بالمصادفة يفكر فى تقسيم فرنسا الى جمهوريات صغيرة متحدة؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لايكون أى واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أتينا أو لكونيا ؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم ، غير أنه كان يشغل نفسه كثيرا بدراسات الاتحادات ، وهو موضوع جديد ، على مايقول ، ولا شك أن عبقريته المغامرة لم تكن لتتردد فى أن تأتى فيه بالبدع حتى التى هى محل للجدال . (تعليق روسو فى آخر الكتاب الثالث الباب ١٥ من عقد الاجتماع وتعليقات الكونت دانتريج) .

بين اذن أن روسو وهو يدعو الى مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط فى شأنه بما ينبغى أن تؤمن به الامم الحديثة ، ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب . لاشك فى أن للنيابة مساوىء . انها ليست دائما حتى فى أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لارادات من استنابوهم . غير أن النيابة ضرورية ، وليست الحال الراهنة فى السياسة هى وحدها التى تبررها، وما دامت طبيعة الاشياء لم تتغير فلا محيص عن النواب وانهم على العموم خير من الذين انابوهم ، على أن السيادة كما قدرها روسو لاتستنيب بمعنى انها كالحرية ليست قابلة لان يتنزل عنها ، وان الثورات

هنالك دائما لتثبت لمن لايفهم أن الشعوب لاتنزل عن عرشها أبدا ، لكن اهدار النظام النيابى الآن انما هو جحود للاحداث الأبين ماتكون، وارتماء بحجة عدل محال ، فى أضغاث الأحلام واخطر مايكون من الاوهام .

لقد جاء روسو بتمييز عادل جدا ونافع جدا خير مماأتى به أيءامرىء قبله بل بعده أيضا ، وهو التمييز بين السيد وبين الحكومة التى يسميها ايضا الامير ، هذا التمييز أساسى وهو ينتج طبعا من نظريته فى السيادة ، وقد كان فى الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلا : فان الشعب الذى كان هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف ، على أكثر مايكون ، الا بحكام قابلين للعزل ولمدة قصيرة ، فكانت الحكومة والسيادة تتحدان ماكان لاحد أن يميز بينهما ، أما أفلاطون فانه لم يتكلم فى ذلك . وأرسطو على رجاحة عقسله لم يضع لنفسه هذه المسألة الا ليسىء حلها . ومع أنه كان يعرف السيادة الحقيقية، وكان يضعها نظريا فى العقل وعمليا فى الأكثرية، فلم يترددالبتة مع ذلك فى القول بأن الحكومة هى سيدة الدولة (على الخصوص ك ٣ب٤ ف ١) . ومنتسكيو يركب الخطأ عينه فلا شىء فى مؤلفه الكبير يدل على أن عنده الملك الذى يحكم ليس هو السيد الشرعى للدولة ، واما روسو فهو وحده الذى يرى الحق ويعرف أن يبرزه فى بيان لايدع محلا للابهام .. الامير، الحكومة أيا كان شكلها ، بل أحيانا القادرة على كل شىء ، ليست أبدا الا مندوب الشعب ، يعزل بارادته وهو مسئول أمام عدالته التى هى سيدة وان لم تكن معصومة . يقول صريحا «ان الحكومة كانت مندمجة بغير وجه فى السيد الذى ليست هى الا وزيرا له» ، كان يمكن ألا تستساغ هذه النظريات فى عهد لويس الخامس عشر لكنها قد كانت غاية فى الحق، ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفذه فجعلت للملوكية التى كانت تحسب نفسها سيدة مكانا تبعيا صرفا لم يك ليتغير من ذلك الحين . واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هى السيد خطأ لم يعد بعد جائزا حتى عند أشد العقول عماية . فليحتفظ روسو بمجد أنه هو أول من يجلو كل غموض فى هذه النقطة الاساسية .

مزية أخيرة لاينبغي أن تنسى لعقد الاجتماع وان كانت محلا للمبالغة أحيانا ، وهي مزية الاسلوب . حق أن روسو لم يكتب أبدا بما هو أشد قوة وأعدل قصدا ، لكنه لم يستطع أن يتخلص ، حتى في موضوع السياسة من بهرج الأسلوب الذي كان يحمل عليه حتى قصصه، وعلى رغم الضبط العام للمعاني يستروح المرء منه روح البليغ اكثر من روح رجل دولة ، ويرى حينما يقرأ مكيافللي أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشئون العامة وانه اذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لانه تعوزه التجربة . على أن كتابه أحسن تأليفاً في مجموعه من الامير أو «المقالات على العاشورات» لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيثاق يبرز من تحت مظاهر الشظف . وعسير ألا يعرو المرء هذا التردد متى كان لم ير بنفسه الواقعيات التي يتكلم عليها .

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسي أثرا عظيما وان يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة . فلا تزال الديمقراطية التي أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقري نظرية كاملة . وربما يتفق أن تنمو في عدة قرون ويمر بها كثير من المحن قبل أن تتمكن الفلسفة من أن تتلقى من التاريخ مواد كافية لاحسان فهمها .

هانحن أولاء نصل بعقد الاجتماع وبالنظرية الحقة للسيادة الى منتهى غاية الأزمان والعلم . فالذهاب الى ماوراء ذلك مغامرة بالتكهنات التي ربما لايقرها المستقبل . ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن نتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضي المجيد ؟ وما هي الفوائد التي يستطيع اسداءها للمجتمعات في حالة التنور والتمدن الحاضرة ؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك في أمرها أن يذكر التأثير الصادق الذي أثره في مصائر بلدنا «أصول القوانين» و «عقد الاجتماع» بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذي كان لهما في مصائر أوربا المستنيرة أو الخاضعة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية . فلم يكن العلم السياسي ، في العصور القديمة ، أخصب انتاجا ولا أجدى نفعا ولو أنه كان أعظم مما هو

الآن . ففى أيامنا ليس له البتة أن يبطىء فى أعماله التى يعينه عليها تقدم العلوم الاقتصادية ولا ان يشك على الخصوص فى فاعليتها .

فبديا هو منذ الآن واثق أشد الثقة بالنمط الذى يجب أن يتبعه : أخلاقى قبل كل شىء عند أفلاطون وشيشرون ، وتاريخى عند ارسطو ومنتسيكو ، وعملى عند فولوبيوس ومكيافللى ، ومنطقى محض عند هبز واسفينوزا وروسو ، فهو بذلك لشد مايبصر اسبل التى يسلكها للوصول الى الحق والسبل التى يجب أن يجتنبها ليتقى الوقوع فى الضلال . ان دراسة النفس الانسانية هى أولى الدراسات التى ينبغى ان يقوم بها وأهمها جميعا فانه بواسطة البسيكولوجيا يستكشف المبادىء الخفية التى بمساعدتها يمكن أن يفهم بقية تلك الدراسات ويديرها . فان ابسيكولوجيا المنظمة الواسعة المحققة كما ينبغى بعد تعاليمأفلاطون وبعد تعاليمديكرت والمدرسة الايقوسية بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدى الآن الى نتائج معصومة من الخطأ ، فعلى آثار أمثال هؤلاء الأساتذة وبمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ محالا ، فان يك طبع سعيد الطالع يجىء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات العمل ويضيف العبقرية الى سلاسة انقياد يمكن أن يرجى استكشاف وتقدم جديدان . ان معرفة نفس الانسان فى كل عظمتها ، فى كل حوائجها المشروعة ، فى كل واجباتها ، فى كل حقوقها المقدسة غير القابلة للتقادم ، تلك هى الشرط الاول الأعلى الذى يجب على السياسى الحق أن يستوفيه ، فمتى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد ينفعه غيره فى شىء حتى لو أضله عنه فى الحنايا الملتوية التى يضل فيها مثل عبقرية مكيافللى . بدون البسيكولوجيا لاسياسة حقة . بدونها ليس الا الضلالات الشنيعات التى لاعلاج لها . غير أنه لاتكفى معرفة النفس الانسانية فى ذاتها وفى كل كرامة طبعها الشريف فان انسان البسيكولوجيا ليس حيا أو على الاقل ليس فاعلا ، وان الفعل والحياة الخاضعان لضرورات لاصارف عنها كثيرا ما تسقط معهما النفس الانسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل . لاأريد البتة أن أتكلم على الجرائم وانتهاك الحرمات التى يرددها التاريخ . لكن دون أن نخرج عن أنفسنا ودون أن نلجأ الى مثل آخر غير هذا الذى يشعر به كل مناشد ما

يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نصائح عقلنا وأن نطابق بين عيشتنا وبين الهامات ضميرنا . هذا التنافر الذى كثيرا ما يضطرب له الفرد يحدث أشد عنفا وأبقى أمدا فى الشعوب ، فى الانسانية ، والفيلسوف الذى يظن أنه يحقق بلا عناء فى دنيا الخارج كل مالقيه فى دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفا ولكنه خطر . انما دراسة التاريخ هى التى ستقيه اذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما قد فهم قلبه هو وأن يجنى منه الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الخفى المعصوم الذى يتكلم فى صدره اذن فدراسة التاريخ تفيد فى مراقبة البسيكولوجيا وحدها بحدود . فان أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب أن يكون عليه الانسان ، والآخر يكاد يخبره بما كان عليه الانسان خبرا أكيدا أيضا تقريبا وماذا عسى أن يرجى منه على حسب الأزمنة والأمكنة، ليس الغرض أن نحلم للانسان بكمال ممتنع وبسعادة لايستطاع بلوغها ، بل الغرض أن نقوده بالبساطة الى غرض يمكنه أن يبلغه وبطرق فيها يمكن لقدميه الضعيفتين أن تحملاه . وان هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هى مازالت من السعة بحيث لايطيق القيام بها الا العبقريات القوية ، وانها من الجمال بحيث تستهوى أكرم القلوب .

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند الى البسيكولوجيا والتاريخ معا ، يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعا اياهما على قدر مضبوط ، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعته مستعيرا من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع ، ومن المثل الأعلى والممكن ، مجتنبا مافيهما من الخطر سواء أكان خياليا أم تجريبيا . وبكلمة واحدة يعادل بينهما فى توافق علمى خصب . لاشك أن فى هذا مطالبة للفيلسوف السياسى بشىء كثير . وربما كان ذلك خيالا غير قابل للتحقيق من صنف آخر ، لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو ومكيافللى وحتى منتسكيو أيضا فى أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الانسانى . فليس ممتنعا أن يأتى رجل ما سعيد يوما ما يجتمع فيه هو وحده ، وبفضل أسلافه ، كل الخصائص المبعثرة التى جعلتهم محلا لتقدير الناس واعجابهم . ذلك الرجل أيا كان

سيكون له ذلك المجد الذي يحاوله الحكماء ، فالى الآن لايزال ينتظره محل شاغر في تاريخ الفلسفة وفي حسن تقدير الشعوب •

واذا كان بين الامم الحديثة أمة تستطيع أن تدعي بحق حيازة قصب السبق فهي أمتنا . فلها ضمان من ماضيهـــا ولا يزال الى الآن لايرى ماذا تستطيع بقية أوربا أن تضع بجانب منتسيكو وروســـو . فان الارض التي حملتهمـــا كليهما لم تجدب فيما هو الظاهر ويستطاع أن ينتظر منها أن تخرج من الثمرات ماليس أقل جمالا ، سبب آخر أرجح وزنا للرجاء هو حال المجتمع في بلدنا . فنظامه الاجتماعي لايضاهيه في انكمال مثل في بلد آخر وحقوق الطبع الانسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه ، ولم تك النظريات الجوهرية لتصادف حلا أحسن ممـــا كان في فرنسا • وان ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا الى سائر البلاد ، وبمصائرنا ترتبط بجزئها الاكبر مصائر المجتمعات المتمدنة. والفتوحات التي يفتتحها عندنا العلم السياسي هي فتوحات عالمية ، ومن المحال ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلا كبيرا ويعلمه أن يحسن ادراكه وتفسيره الا أن تقف فرنسا في سيرها والا أن تتخلى عن رسالتهـــا التي عينتها لها العناية الالهية فيما يظهر . ففي هذا المشهد أحد اليـنـــابيع التي تستلهم منها فكرة الفيلسوف . فان ديمقراطية أتينا ، على رغم عيوبها ، طالما أضاءت السبيل لأفلاطون الذي كان يراقبها عن كثب ، واذا كان ميكافللي قد عرف حق المعرفة الوسائل العملية في السياسة وهو يفسدها فذلك لانه كان أمامه مثال الجمهوريات الايطالية التي أضلته السبيل ، واذا كانت فرنسا في القرن الثامن عشر قد أنجبت منتسكيو وروســـــو فذلك لان المجتمع الفرنسي كان لايزال خير المجتمعات وأشدها تقدما ، ولو أنه استدعى كثيرا من الاصلاحات . تلك مزية نفيسة لم نفقدها البتة ندعو الله ألا ينزعها منها. فاننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهرة ، أن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التي كانت الى الآن امتيازا لبعض الآحاد . وان حق الانتخاب العام الذي يظهر الفينة بعد الفينة في حوليات التاريخ لم يكن ليراه أحد في أمة كثيرة العدد

كأمتنا ، والنتائج التى جاء بها هى على التقريب كقوى العقل الانسانى فى أنها لاتحصر ولا تعد . ان المجتمعات القديمة كان عليها ان تشفى فى داخلها من علة الرق وكانت الحرية فيها هى الاستثناء . وفى القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الاكبر من جسم الاجتماع ، وحتى اليوم اناس الاحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الاقلون فى اكثر الدول الاوربيــة ، أما فرنسا فليس فيها الا مواطنون ، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققــة للجميع بقدر ماهى جميلة ، وان الامتيازات السياسية التى هى مصــدر كثير من الأحقاد الاجتماعية ، وان كانت هى العرف الجارى فى النظــام أزمانا طوالا ، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسـقط تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة . فان الحرية والمساواة والاخاء لم يكن لها فى أى شعب اكثر مما لها عندنا من الاخــلاص ومن التقدم المتين . مركز ممتاز لفرنسا انها ليس عليها بعد الا أن تحارب الجهل والفقر : هما عدوان وان كانا مخيفين فان قهرهما أيسر من القضاء عــلى أوهام الناس وعلى شهواتهم .

على هذا تستدعى فرنسا دون شك بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها تشييد أثر عظيم للعلم السياسى سيشرفها وينفع الانسانية فى آن واحد ، وان التآليف التى تبتكر فى أيامنا ليس من شأنها أن تؤنسنا من نجاح أحسن . فانه ينبغى الاعتراف بأن أكثرها كان خطرا ولا معنى له وان أكثرها مجلبة للضوضاء أشأمها وأمسخها صورة . وليست الا لعبا يلعبها الخيال فى حــكم الذى يعرف حق المعرفة أوضاع العلم ، انها ليست مؤلفات جدية . ولقــد أعوز أدعياء الاصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذا عظيما . صفتان بدونهما لايقدر على شىء فى هذا المضمار العسير وهما وعى مستنير ودراسات كافية ، وان أكثرهم ليزدرى الطبع الانسانى بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته . أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقا جديدا لانهم لم يـكونوا ليعرفوا مايحويه من فضل ، غير أن هذه النظريات مهما يكن من عــدم استمرائها وبعدها عن المعقول تشهد بغيرة ممدوحة مازال يثيرها الدنو من الغاية التى تزمع بلوغها . وليس ببعيد ذلك اليوم الذى فيه يصبح الناس

جميعا أحرارا لا بالحقوق المكفولةلهم وحدهابل بأنوار العلم وضروب العيشة الراضية ، خطوة واحدة أيضا نلمس بعدها تلك الارض الموعودة لا يحرمنا اياها الاضطرابات المدنية المحزنة ، ولن يمضى القرن الذى سيتلو القرن الحاضر دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها .

لكن ينبغى الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل للوم ومن التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم ، وعوضا عن أن يتنبأ المرء باسم العلم ماذا عسى أن يكون فى زمن بعيد أو قريب ، خير له أن يدرس تحت النظام القاسى للعلم ماهو موجود ويطلب الىالبسيكولوجيا والى التاريخ مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية التى هما وحدهما يؤتياننا اياها فان العلم هو أجمل من الرجاء .

السياسة لأرسطو طاليس

الكتاب الأول

في الاجتماع المدني ـ في الرق ـ في الملكية ـ في السلطة العائلية

الباب الاول

في الدولة · أصل الاجتماع · انه من فعل الطبع ـ عناصر العائلة · الزوج والزوجة ، السيد والعبد ـ القرية مكونة من اجتماع العائلات ـ الدولة مكونة من اجتماع القرى · وانها غاية الاجتماعات الاخرى كلها · الانسان كائن مدني بالطبع ـ سيادة الدولة على الافراد · ضرورة العدل الاجتماعي ·

---

§ ١ ـ كل دولة هي بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لايتألف الا لخير ما دام الناس أيا كانوا لايعملون أبدا شيئا الا وهم يقصدون الى مايظهر لهم أنه خير ، فبين اذن أن كل الاجتماعات ترمي الى خير من نوع ما ، وان أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأخر كلها ، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي ·

---

§ ١ ـ كل دولة الغرض الحق من الاجتماع السياسي معروض هنا على اشد ما يكون من الوضوح · ومن المحال أن يوضع بوضعا أسمى من ذلك · من مبداسام كهذ. يمكن بلا عناء ان تستخرج كل الاركان الحقة الاساسية للجمعيات الانسانية وللحكومات ·على .ن هذه النظرية موجودة فيما سبق عند افلاطون (ر· الجمهورية ك٢ص٨٨ من ترجمة كوزان · ولقد حصلها روسو في عقد «الاجتماع» (ك ١ ب ٦) حيث يقول: «هذا الشخص العام الذي يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة » ـ لخير ما (ر·تفصيل هذا المبدأ فيما بعد في ك٣ ب ٧ ف ١) ـ الدولة · ترجمتها الحرفية «مدينة» وهنا ينبغي .ن يتذكر ان كثرة الدول الاغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة بعينها تحيط بها ضاحية ضيقة ·

§ ٢ ـ فلاوجه اذن لمن قال من المؤلفين أن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لاتمتاز فيما بينها . وذلك يقتضي أن يكون كل الفرق بينها انما هو بالاكثر أو بالاقل لا بالنوع . وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد ، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة ، وعدد أكبر منه أيضا يحكمهم الحاكم أو الملك . وهذا يؤدى الى أن تكون عائلة كبرى هى على الاطلاق مدينة صغرى . يضيف هؤلاء المؤلفون الى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصي ومستقل ، وأن الآخر ، على حد تعاريف علمهم المزعوم ، هو رئيس بالجزء مرءوس بالجزء .

§ ٣ ـ هذه النظرية كلها باطلة ، وسيكفى فى الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادى فى هذه الدراسة ، فهاهنا كما فى كل موطن آخر ينبغى رد المركب الى عناصره غير القابلة للتحليل أعنى الى أصغر أجزاء المجموع .. فبالبحث عما هى العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر . وسنرى كيف أنه يمكن تقرير مبادىء علمية فى المسائل التى تكلمنا عليها آنفا ، فهنا كما فى كل موطن آخر الصعود الى أصل الأشياء وتتبع تشعبها هو الطريق الامين للمشاهدة .

§ ٤ ـ بديا من الضرورى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر. أريد أن أقول اجتماع الجنسين للتناسل . ليس فى هذا شىء من التحكم ففى الانسان كما فى الحيوانات الأخر وفى النباتات نزعة طبيعية الى أن يخلف بعده موجودا على صورته .

---

§ ٢ ـ من المؤلفين . يقصد ارسطو الى افلاطون الذى يقرر هذا الرأى فى السياسى (ص ٣٣٤ ترجمة كوزان) . ولقد كان رأى هبز كرأى افلاطون . فان نظرية الحكومات الابوية ليس لها قاعدة أخرى . ولقد أخطأ روسو اذ يقول (فى بداية الاقتصاد السياسى) أن أرسطو قد خلط أحيانا بين العائلة والمدينة . فالحق أنه كان دائما يفرق بينهما كما يفعل هنا .

§ ٣ ـ منهاجنا العادى ـ (ر . هذه العبارة فى هذا الكتاب الاول ب ٣ ف ١) . فان ارسطو يريد ان يتكلم على المنهاج الذى انتهجه من قبل أى المنهاج التحليلى كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر .

§ ٤ ـ وفى النباتات . أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن أرسطو يسند هذه النزعة الى النباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنسين فى النباتات .

انما الطبيعة وهي ترمي الى البقاء هي التي قد خلقت بعض الكائنات للامرة وبعضها للطاعة ، انما هي التي أرادت ان الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيدا ، كما أن الطبيعة هي أيضا التي أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الاوامر يطيع بوصفه عبدا ، وبهذا تمتزج منفعة السيد ومنفعة العبد .

§ ٥ — فالطبع اذن هو الذي عين المركز الخاص للمرأة والعبد . ذلك أن الطبع ، وليس به مابعمالنا من العجز ، لايصنع شيئا يشبه سكاكين دلف التي صنعوها ، وعنده أن كائنا لايخصص الا لغرض واحد لان الادوات تكون أكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة ، والسبب في ذلك بسيط ،هو ان الطبع لم يجعل بينهم ألبتة من كائن للامرة ، فليس فيهم حقا الا من عبد ومن أمة ، ولم ينخدع الشعراء اذ يقولون :

أجل للاغريق على المتوحش حق الامرة

مادام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبدسيين .

§ ٦ — هذان الاجتماعان الاولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة ، وقد أحسن هيزيود اذ قال في هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

لان الفقير لاعبد له الا الثور ، على هذا اذن فالاجتماع الطبيعي في كل الأزمان انما هو العائلة وقد استطاع خارنداس أن يقول اذ يتكلم على

---

§ ٥ — أجل للاغريقى . هذا البيت مأخوذ من أوريبيد (ايفيجينى) و ر . أيضا السياسى لافلاطون ص ٣٤٦ ترجمة كوزان .

§ ٦ هيزيود . هذا البيت من هيز يود (الاعمال والايام) .

— خارنداس . من قطانية في صقلية . وهو مقنن طوريوم نحو السنة ٢٩ الاولبية أى سنة ٦٦٤ ق.م. وهو يتكلم عليه مرة أخرى في الكتاب الثانى (ب . ٩ . ف ٥ ، ٨) .

افيمينيدس — من كريت . كان قد وضع كتابا على جمهورية كريت ويحتمل ان يكون ارسطو قد اخذ منه كلمة مدينة وانه قد جاء أتينا في السنة ٤٥ .لاوليمبية اي سنة ٦٠٠ ق . م .

أعضائها «انهم كانوا يأكلون على الخوان عينه » ويقول افيمينيدس الكريتي « انهم يصطلون على كانون واحد» .

§ ٧ – ان الاجتماع الاول لعدة عائلات الذى ألف بالنظر الى العلاقات التى ليست يومية انما هو القرية التى يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة ، لان الافراد الذين يعمرون القرية ، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون «قد رضعوا لبن العائلة» انهم أولادهاو «أولاد أولادها». فاذا الدول الاولى قد كانت خاضعة للملوك واذا الامم الكبرى مازالت كذلك الى الآن ، فذلك لان هذه الدول كانت قد تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكي مادام انه في العائلة الاكبر سنا هو ملك حقيقي ، وقد احتذت مستعمرات العائلة من طريق البنوة ذلك المثل الذي ضرب لهم ، واذن فقد حق لهوميروس أن يقول :

كل امرىء على حدة يحكم بوصفه سيداً نساءه وأولاده

والواقع في الاصل أن العائلات المتفردة كانت تحكم انفسها على هذا الوجه . ومن هذا ايضا ذلك الرأى العام الذى يخضع الآلهة للملك منهم . لان الامم جمعاء كانت ولا تزال الى الآن تعترف بالسلطة الملكية . ولم يتخلف الناس أبدا عن أن يسبغوا على الآلهة عاداتهم كما انهم يصورونهم على صورتهم .

§ ٨ – ان اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها انها بلغت حد كفاية نفسها على الاطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها .

على هذا فالدولة تأتى دائما من الطبع، شأنها فى ذلك شأن الاجتماعات الاولى التى الدولة غايتها الاخيرة . لان طبع كل شيء هو بالضبط غايته

---

§ ٧ – الامم الكبرى . (ر. ك ٢ ب ١ ف ٥) . – هوميروس . الاوذيسية . يذكر أرسطو هذا البيت أيضا فى علم الاخلاق ك ١ ب ٤ ويطبقه على السكلوب مردة الاله فولكان . ويذكره ايضا افلاطون هو وما قبله فى القوانين ك٣ ص ١٤١ ترجمة كوزان. والظاهر ان كل فقرة أفلاطون هذه هى التى الهمت أرسطو تلميذه .

§ ٨ – دولة . والترجمة الحرفية «مدينة» .

وان ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التام هي مايقال عليها انها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعنى انسانا أم حصانا أم عائلة . يمكن أن يضاف الى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول الخيرات لها . ولأن يكفي الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معا .

§ ٩ ـ من هذا تنتج هذه النتيجة البينة : أن الدولة هي من عمل الطبع وأن الانسان بالطبع كائن اجتماعى ، وان هذا الذى يبقى متوحشا بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق انسان ساقط أو انسان أسمى من النوع الانسانى ، واليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس :

بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

وان الانسان الذى يكون بطبعه كذلك الذى وصفه الشاعر لايستروح الا الحرب لانه غير كفء لاى اجتماع كجوارح الطير .

§ ١٠ ـ اذا كان الانسان أشد قابلية الى ما لانهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التى تعيش قطعانا فذلك بالبديهة ، كما نبهت اليه كثيرا ، لان الطبع لايفعل شيئا عبثا . وانه ليختص الانسان بالنطق حق أن الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم ، لذلك لم يحرمه الحيوانات الاخرى لان نظام خلقها يذهب الى حد أن تحس هذين الاحساسين وتبثهما بعضها بعضا ، لكن النطق انما يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتبع عن العادل والظالم ، وللانسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات انه وحده يدرك الخير والشر والعادل والظالم وكل الأحاسيس من هذا القبيل التى باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة .

---

§ ٩ـ كان اجتماعى . يعيب هيز على ارسطو هذه العبارة ويحاول أن يطبق مبدأه الكبير أن الخوف هو أصل الجمعية ـ هوميروس . الالياذة . الحادى عشر ٦٣٠ .

§ ١٠ ـ النحل . اتعب هيز نفسه ليبرهن خلافا لارسطو على جميع الفروق بين جماعة النحل وجماعة الناس . ويلتقى فى هذا بأوريجين الذى شد ما عاب على سلز أنه ألحق بالناس النمل والنحل ـ الطبع لايفعل شيئا عبثا . هذا هو مبدأ العلل الغائية التى استخدمها ارسطو استخداما كبيرا . ر. كتاب النفس ك ب ٩ف٦ وكتاب الشباب ب٤ف١ وقد زعم بعض المفسرين خطأ ان شيشرون قد حاكى هذه الفقرة فى القوانين ك١ ب٢٢ .

§ ١١ ـ لايمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد ، لان الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام انه متى فســـد الكل فليس بعد من جزء ، لا أرجل ولا أيدي الا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر ، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لاتبقى يدا على الحقيقة. وان الأشياء لتعرف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها. فمتى انقطع استعدادها الأولى لايمكن أن يقال انها هي أنفسها : انما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير .

§ ١٢ ـ ان مايثبت الضرورة الطبعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه ان لم يسلم به لأمكن الفرد أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل وعن ســـائر الأجزاء كذلك . وان هذا الذي لايستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لايستطيع ألبتة أن يكون عضوا في الدولة .انما هو بهيمة أو اله .

§ ١٣ ـ فالطبع اذن يدفع الناس بغرائزهم الى الاجتماع السياسي .ولقد أسدى أول من رتبه خدمة كبرى لأنه اذا كان الانسان الذي بلغ كمـاله الخاص كله هو أول الحيوانات فانه حقا آخرها أيضا متى حيي بلا قوانين وبلا عدل . والواقع أنه لاشيء أشنع من الظلم المسلح . لكن الانســـان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضـــد شهواته الخبيثة . فبدون الفضيلة يكون هو أكثر مايكون فسادا وافتراسا فليس له الا ثورات الحب والجوع البهيمية . فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العـــادل هو ذلك الذي يرتب الحق .

الباب الثانى

نظرية الرق الطبيعى – آراء مختلفة للرق وعليه ؛ الرأى الشخصى لارسطو – ضرورة الأدوات الاجتماعية : ضرورة الامرة والطاعة وفائدتهما – الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد • الرق الطبيعى ضرورى عادل ونافع : حق الحرب لايمكن ان يكون أساسا للرق • – علم السيد وعلم العبد •

§ ١ – الآن ونحن نعرف وضعا الأجزاء المختلفة التى تتكون منهـا الدولة ينبغى أن نشتغل بديا بالاقتصاد الذى يسير شؤون العائلات مادام أن الدولة مؤلفة من العائلات • عناصر الاقتصاد المنزلى هى على الضبط عناصر العائلة نفسها التى لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفرادا أحرارا • لكن لأجل ادراك ذلك يلزم بديا أن نضع تحت البحث أبسط أجزائهـا ، ونظرا الى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هى السيد والعبد ، والزوج والزوجة ، والأب والأولاد ، لزمت دراسة هذه الصنوف الثـلاثة من الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم ومايجب أن يكون •

§ ٢ – فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية ، لأن اللغة الاغريقية ليس بها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجـل بالمرأة • وأخـيرا كون الأولاد • وهو معنى لايقابله كذلك لفظ خاص • الى هذه العناصر الثلاثة التى عددناها آنفا يمكن أن يضاف رابع يدمجه بعض المؤلفين فى الادارة المنزلية ، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعا منها مهما جدا ، سندرسه أيضا ، وهو مايسمى كسب الأموال •

ولنشتغل أولا بالسيد وبالعبد لكى نعرف معرفة اسـتيعاب الروابط الضرورية التى تربطهما ، ولنرى فى الوقت عينه ألا نستطيع أن نجـد فى هذا الموضوع أفكارا أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم ؟

§ ٣ ـ فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذاالعلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والملك كما ذكرنا بادىء الأمر • وآخرون على ضد ذلك يزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحـده هو الذى يجعل من الناس أحرارا وأرقاء • ولكن الطبع لايجعل فرقا ما بينهم• بل ان الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذى أنتجه •

§ ٤ ـ ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصـــل عن العائلة ، وعلم الحيازة جزء من العلم المنزلى مادام أنه بغير الأشياء التى هى من الضرورة الأولى لايستطيع الناس أن يعيشوا الا سعداء ، ينتج من هذا أنه ، كما أن الفنون الأخرى ، كل فى دائرته ، بها حاجة الى أدوات خاصة للقيـــام بعملها ، كذلك العلم المنزلى ينبغى أن يكون له أدواته على سواء • وان من تلك الأدوات ماهو غير حى ، ومنها ماهو حى • فمثلا صاحب السفينةعنده

§ ٣ـ على ضد ذلك • يلزم من هذا انه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى فى زمن ارسطو • غير أن الزمن الغابر لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أبدوا هذهالمذاهب الانسانية • وفى عهد فريقلس كان فيرقراط الشاعر الفكاهي يأسف فى بيت له روه اثينى ك ٦ ص ٢٦٣ على الزمان الذى لم يكن فيه أرقاء • وفى القطع التى نقلها استيزبى أن فيليمون الشاعر ومترودورس الفيلسوف ، وكلاهما معاصر لارسطو ، يظهر انهما كانا للرق خصمين • فالاول يذكر السيد بأن عبده ، على رغم مركزه التعس ، ما زال انسانا • والآخر مع اعترافه بان العبد ملك ضرورى يقول ان هـــذه الملكية قلقة وغير موافقـة • وطيماوس الطرمنيوس ، وهو معاصر ايضا لارسطو يؤكد ان الرق الذى كان القانون قد حـــرمه زمانا طويلا عند اللقريين والفوقيين لم يكن ليباح الا منذ عهد قريب • ر • أثينى ك ٦ ص ٢٦٣ ، ينبه أثينى أيضا الى أن الارقاء لم يسموا فى أى شعب اغـــريقى باسمهم الحقيقى «عبيد» فهاهنا كانوا يسمون «فنست» (لسكان الاول لتساليا الذين وقعـــوا فى الرق على أثر الغارة الدورية وأتبعوا طبقة الاشراف التساليين الفاتحين ، وكان شأن هؤلاء الارقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن) • وهناك الهيلتيون (أهل مدينة هيلوت الذين هم أول من استعبدهم الشعب اللقدمونى) وفى موضع آخر «الكلاروت» أى سكان ملحقات الدار ••• الخ • ويؤكد كالسطرطوس ، وهو من أقدم مفسرى أرسطوفان أن هذه الصيغة انما وجدت لتلطف ، لفظيا على الاقل ، من الحظ المحزن لاولئك التعساء • وقد كان ذلك أيضا نوعا من الاحتجاج على الرق • ويقول طيوفمف ؛ وهو مؤرخ معـــاصر لارسطو ، أن أهل خيوس هم أول من أدخل فى الاغريق شراء العبيد وان هاتف دلفوس لما علم بهذه الكبيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة • وهذا هنا انما هو احتجاج الهى آخر على سوء استعمال القوة هذا • غير أنه لا يظهر أن الاغريق قد عرفوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا • ينتج من هذا كله أن مبدأ الرق فى القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال • ذلك بأن الحرية هى فى الواقع من الامر أقدم من الاستعباد • ولقد أحس أرسطو نفسه عند موته بالحاجة الى أن يقرر فى وصيته عتق عبيده •

الدفة أداة لا حياة بها وملاح الجؤجؤ أداة حية باعتبار أن العامل ، في الفنون ، أداة حقيقية • وعلى القاعدة عينها يمكن أن يقال ان الملكية ليست الا أداة للمعيشة ، وان الثروة متعددة الأدوات وان العبد ملكية حية ، والعامل بما هو أداة هو أول الأدوات جميعا •

§ ٥ — والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها ، بأمر أمرت به أو أشعرته ، أن تشتغل من تلقاء ذاتها كتماثيل ديدال أو مشاجب فولكان ، « التى كانت تجيء وحدها ، كما يقول الشاعر ، الى جمعيـات الآلهـة » ، ولو كانت الأموام (المكوكات) تنسج وحدها بذواتها ، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسـادة عن العبيـد • فالأدوات بالمعنى الخاص هي اذن أدوات انتاج ، أما الملكية فهي على الضـد من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب • على هذا فالموم ينتج شيئا أزيد مما يستعمل له • لكن كسوة وسريرا لا يؤدي كلاهما الا ذلك الاستعمال نفسه •

§ ٦ — زد على هذا أنه لما أن الانتاج والاستعمال يختلفان بالنـوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتما أن تكون بين الأدوات التى يستخدمانها فرق كذلك • فالعيشة هي الاستعمال وليست انتاج أشياء • وان العبد لا يصلح الا لتيسير أفعال الاستعمال هذه • فينبغي أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى بلفظ الجزء • وان الجزء ليس جزءا لكل فحسب بل هـو أيضا يتعلق على الاطلاق بشيء غير ذاته • كذلك الحال في الملكية فالسـيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلا ، أما العبد فعلى الضـد ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضا يتعلق به على الاطلاق •

---

§ ٥ — تماثيل ديدال • كان حذق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة في تماثيله بان فتح ما بين سيقانها . وازال الالتصـاق بين الاذرع وبين الجسـم الخ • وقد كان ذلك ارتقاء عظيما للفن الاغريقي على الفن المصري • وقد تحدث أفلاطون عن حذق ديدال هـذا في ايثيفرون ج ١ ص ٣٧ • وفي مينون ج ٦ ص ٢٢٣ ترجمة كوزان — فولكان ر • الالياذة النشيد ١٨ البيت ٣٧٦ • — أدوات انتاج ••• ••• استعمال فحسب • هذا التمييز ذكره أرسطو في مواطن مختلفة في علم الاخلاق الى نيقوماخوس في الـكتاب السادس وفي علم الاخلاق الكبير ك ١ وفي الكتاب السادس وفي علم الاخلاق الـكبير ك ١ في كتاب حركة الحيوانات ب ٧ ف ٥

§ ٧ – هذا يوضح جليا ماهو العبد فى ذاته وماذا يمكن أن يكون فان هذا الذى بقانون الطبع لايتعلق بنفسه بل هو مع كونه انسانا يتعلق بآخر هو العبد طبعا . يكون انسان انسان آخر ذلك الذى من حيث هو انسان يصير ملكا ، وان الملك لهو أداة استعمال شخصية تماما .

§ ٨ – ينبغى الآن أن ينظر أيوجد أناسى جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد ألبتة . وفى حق من أيا كان يصير عادلا ونافعا أن يكون عبدا ، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد للطبع . العقل والواقعيات يمكن أن تحل مع اليسر هذه المسائل . فالأمر والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضا شيئان نافعان كل النفع ، بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للامرة ، ولو على درجات وفروق شديدة التخالف بالقياس الى هؤلاء وهؤلاء . فالسلطة تعلو وتتحسن بنسبة مايكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه . انها فى الناس أحسن منها فى الحيوانات لأن كمال العمل هو دائما تابع لكمال العمال . وان عملا يتم فى كل مكان حيث تلتقى الامرة والطاعة .

§ ٩ – هذان العنصران الطاعة والامرة توجدان فى كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة ، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة . هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية . بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى فى الأشياء التى بلا حياة ، مثال ذلك الانسجام فى الأصوات . غير أن هذا ربما يجرنا الى أبعد من موضوعنا .

§ ١٠ – بديا الموجود الحى هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع . تلك هى على الأقل ارادة الطبع التى يهم أن تدرس فى الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا فى الكائنات الدنيا . وان سلطان النفس هذا بين فى الانسان الكامل سليم العقل والبدن وهو وحده الذى ينبغى أن نختبر ذلك فيه . أما فى الفاسدين من الناس أو المستعدين

---

§ ٧ – يصير ملكا . كان العبد متاعا مملوكا الى حد أنه يصلح لان يرهن .

§ ١٠ – ارادة الطبع . اتخذ روسو هذا عنوانا لخطبته فى « اللامساواة » .

للفساد فان الجسم أحيانا يتسلط على النفس ، ذلك بأن نموهم غير المرتب هو على ضد الطبع تماما •

§ ١١ — أكرر أنه ينبغي اذن أن يعرف ، بادىء الأمر ، في الكائن الحي ، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معا • النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده ، والعقل على الغريزة كحاكم ، كملك ، واذن فبديهي انه لا يستطاع انكار أن يكون من الطبيعي ومن الخير للجسم أن يطيع النفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العاقل . وان المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شرا للجميع .

§ ١٢ — والحال كذلك بين الانسان وسائر الحيوانات فان الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة • وأن تكون خاضعة للانسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسه • ومن جهة أخرى فان الرابطة بين الجنسين هي على هذا النحو • فان أحدهما أرقى من الآخر • ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع •

§ ١٣ — ذلك هو أيضا القانون العام الذي يجب ضرورة أن يسود بين الناس • فمتى كان المرء أحط من أمثاله — كما يكون الجسم بالقياس الى النفس والبهيمة الى الانسان • وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن مايمكن أن ينتفع به — كان هو الرقيق بالطبع . وفي حق هؤلاء الناس ، كما هو في حق الموجودات الأخرى التي تكلمنا عليها آنفا يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد • لأن هذا الذي يؤتي نفسه غيره هو رقيق بالطبع ، ومايجعله يؤتي نفسه غيره هو أنه لايستطيع أن يذهب الا الى حد أن يفهم الحق متى أظهره غيره عليه ، لكن لا الى حد أنه

---

§ ١٣ — بين الناس • هذا هو مبدأ الرق عند ارسطو • ويحسن التنبيه الى ان ارسطو هو الفيلسوف الوحيد في الغابرين الذي عني بان يدرك حق الادراك هذا الحدث الكبير الذي هو الرق أي قاعدة الجمعية الاغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية• وفي أيامنا هذه ليس للمدافعين عن الرق من أدلة الا ما قرره الفيلسوف الاغريقي • فان انجلترا بتحريرها زنوج مستعمراتها في سنة ١٨٣٣ انما ضربت الرق ضربة لم يقم من بعدها ابدا • ورجاؤنا ان يقضى على هذا الاعتداء الصارخ في مدى اقل من نصف قرن•

يملكه هو فى نفسه • ان الحيوانات الأخرى لاتستطيع أن تفهم الحق وأنها لتطيع على عماية غرائزها •

§ ١٤ – على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريبا • فإن الأولى والآخرين يساعدوننا بقواهم المادية فى قضاء حاجات المعيشة • والطبع ذاته يريد ذلك مادام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة لأجسام العبيد ، اذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية فى الأعمال الغليظة المجمعية ويخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحنى قوامها المستقيم لتلك الأشغال الشاقة بل يعدهم لوظائف الحياة المدنية فحسب ،تلك الحياة التى تتنازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام •

§ ١٥ – أسلم بأنه كثيرا مايقع نقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم الا الروح• لكن من المحقق أنه اذا كان الناس دائما مختلفين فيما بينهم بظاهرهم الجثمانى كما يكونونه بالقياس الى صور الآلهة فربما يقع الاجماع على أن أقلهم جمالا يجب أن يكونوا للآخرين عبيدا • واذا حق هذا فى القول على الجسم حق من باب أولى فى القول على الروح • غير أن جمال الروح أقل يسرا فى التعرف من الجمال الجثمانى •

ومهما يكن من شيء فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخرين بالطبع عبيد وأن الرق فى حق هؤلاء نافع بمقدار ماهو عادل .

---

§ ١٤ – وبالطبع ذاته • قد نذكر هذه الفكرة ثيغنيس المجارى الذى سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة فى بيتين من جوامع كلمه • على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر مما خدم الاقدمين • فان لون الجلد علامة لا يخدع عنها أحد وهى فى خير بقاع الدنيا الجديدة القاعدة الثابتة التى يأسف لها أرسطو فيما يظهر • ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادىء الغريبة ؛ ولكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ماعدا واحدة منها تقرها وتنفذها • وبديهى أن الفيلسوف الاغريقى أبعد من أن يكون هو وحده نصيرا للرق بل هو لا يرى أن من يهاجمون الرق مبطلون كل البطلان ؛ ومع ذلك فقد يرى فى الكتاب الرابع ب ٩ ف ٩ أن أرسطو كثيرا ما يحض على عتق الارقاء •

§ ١٥ – بالطبع عبيد • لا يرى منتسكيو فى كتابه روح القوانين ك ١٥ ب ٧ أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئه فى الرق • ولكن هل كانت أدلة منتسكيو أشد اقتناعا ؟ وروسو فى عقد الاجتماع ك ١ ب ٢ لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو اذ يظن خطأ أن أرسطو يريد أن يقول فقط أن بعض الناس ولدوا فى الرق •

§ ١٦ ـ على أنه ربما يكون من الصعب انكار أن الرأى المضاد ينطوى هو أيضا على شيء من الحق • ان معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين : يمكن أن يقع المرء فى الرق ويبقى فيه بالقانون ، مادام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب • غير أن كثيرا من أهل العلم بالقانون يتهمون هذا الحق بعدم المشروعية ، كما يتهمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من الشناعة بمكان أن الأقوى لمجرد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف ليجعل من أسيره رعيته وعبده •

§ ١٧ ـ وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء • وعلة هذا التخالف وهذه الأسباب التى احتج لها من طرف ومن آخر هى أن الفضيلة لها ـ متى كانت عندها الوسيلة ـ حق حتى فى استعمال العنف الى حد ما ، وأن النصر يستدعى دائما استعلاء ممدوحا من بعض الوجوه • واذن فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هاهنا لايقع فى حقيقة الأمر الا على أصل الحق ، يضعه بعضهم فى الرعاية والانسانية ويضعه الآخرون فى تسلط الأقوى • غير أن كلا التدليلين المتضادين هو فى ذاته ضعيف وباطل • لأن كليهما يستدرج الى الاعتقاد بأن حق امارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق .

§ ١٨ ـ من الناس من يقرعهم مايظنونه الحق ، وللقانون ظاهر من الحق دائما ، فيقولون ان الرق عادل متى نتج من حدث الحرب • ولكن هذا هو

---

§ ١٦ ـ يمكن أن يقع المرء فى الرق ويبقى فيه ـ بين التعبيرين فرق عظيم فان الاول يدل على الانسان الذى يجب قانونا أن يكون رقيقا بسبب انحطاطه الطبيعى على مذهب أرسطو • والثانى يدل على الرقيق بالفعل سواء أكان مقدرا عليه أن يكونه أم لا بسبب تركيبة ـ اتفاق : يذكر اتينى (ك ٦) عن المؤرخ ارشيماك اتفاقا مشابها لهذا بين جالية من البيوسيين وبين التساليين • أما هبز فانه يرتب الرق على الحرب • وقد كان جرسيوس قد قبل هذا المبدأ الذى قال به كل الكتاب تقريبا الى منتسكيو لانهم كانوا يخولون المنتصر حق الحياة والموت على المهزوم • وعند القدامى وعلى الخصوص فى زمن ارسطو كانت هذه لقاعدة اللاانسانية مسلمة بلا جدال ومطبقة بغاية التحرج • ويمكن ان يعد فى حرب البيلوبونيز أكثر من مائة مثال • فانهم بعد الواقعة كانوا يذبحون دائما الاسرى • (ر • طوسيديد ك ١ به ٣٠ وك ٢ ب ٥ الخ) فقد كان طوسيديد شاهدا لهذه الفظائع وربما كان هو فاعلا لها فانه كان يحكيها بارد الطبع كانما يصف « مناورة » بحرية دون أن يعلق عليها أهمية ما •

التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن أن يكون ظالما ولن يسمى أبدا عبدا ذلك الذى لايستحق أن يكونه • والا فالناس الأشرف مولدا فيما يظهر ربما يصيرون عبيدا ، بل بفعل عبيد أخر ، لأنهم قديكونون قدبيعوا بوصف أنهم أسارى حرب • من أجل ذلك يعنى أنصار هذا الرأى بتطبيق اسم العبيد هذا على المستوحشين فحسب ويأبونه على أمتهم الخاصة . ومرد هذا اذن الى البحث فيما هو الرق الطبيعى • وهذا هو بالضبط ماقد تساءلنا عنه بادىء الأمر •

§ ١٩ – فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيدا أينما كانوا وأن آخرين لايكونونهم فى أى مكان • كذلك الشأن فى الشرف • فان الناس الذين تكلمنا عليهم آنفا يعتقدون أنهم أشراف ، لا فى وطنهم فحسب ، بل فى كل الأماكن . وفى عرفهم أن المستوحشين على ضد ذلك لايمكن أن يكونوا أشرافا الا فى وطنهم ، فهم يفترضون اذن أن الجنس الفلانى هو على سبيل الاطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلانى الآخر لايكونه الا بشرط •

---

§ ١٨ – الاشرف مولدا – يجب التمييز بين شريف المولد أو النبيل وبين الحر فان شريف المولد أو النبيل هو الذى ولد لابوين حرين وله الحق أن يكون مثلهما • وأما «الحر» فلا يدل الا على من هو حر بالفعل أيا كان موضع أبويه • ويفسر هيزشيوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة • اذن فقد يكون المرء حرا دون أن يكون نبيلا والعكس صادق • وأما الانسان غير ذى المولد فهو الانسان الذى ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبدا •وفى اللغة التشريعية للامبراطورية الشرقية يعنى بالتمييز بين الانسان الحر بولادته وبين المعتوق • (ر • ك ٣ ب ٧ ف٧) – انصار هذا الرأى ٧ اظن ارسطو• يعنى أفلاطون حين ينصح للاغريق الا يتخذوا بعد أرقاء من بينهم ، بل من المتوحشين فحسب (الجمهورية ك ٥ ص ٢٩٦ من ترجمة كوزان) • ويجب أن تذكر الاسطورة التى تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع فى الرق بأمر أحد الطغاة •

§ ١٩ – الاشراف والعامة • كلمتا الاشراف والعامة يمكن أن تظهرا جديدتين عند الكلام على الاغريق فى زمن أرسطو لكنهما تحملان تماما فكرة المؤلف • ربما كان اللفظان جديدين لكن المعنى قديم جدا • فان الحرية فى أغريقا كانت تخول شرفا حقيقيا وراثيا وخاصا كما كان الحال فى القرون الوسطى • ويعرف أرسطو نفسه فى ك ٣ ب ١ ف ٧ ماذا يعنى بكلمة شرف • يقول انها أهلية سلالة ، وما أظن الشرف الوراثى يطالب بحق أكثر من هذا ... ويقول أرسطو (ك ٨ ب ١ غ ٣) « أن الشرف ينحصر فى الفضيلة وفى ثراء الاجداد » – ثيوديكت • شاعر تلميذ لارسطو أهدى اليه كتابه « الخطابة »

هيلينة فى شعر ثيوديكت هى التى تصيح !

انى من سلالة الآلهة من كل ناحية

من ذا الذى يجرؤ أن يهيننى باسم أمة

مرد هذا الرأى بالضبط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط الطبيعيين كل الفرق بين الرجل الحر وبين العبد ، والفرق بين الاشراف والعامة . وهذا يستدعى أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون كما أن انسانا ينتج انسانا وحيوانا ينتج حيوانا . غير أن الطبيعة فى الحق تريد فى الغالب أن تفعله دون أن تقدر عليه .

§ ٢٠ - يمكن بالبديهة اذن أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار . ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقى قائما كلما كان نافعا لأحدهما أن يخدم باعتباره عبدا وللآخر أن يحكم باعتباره سيدا . بل يمكن أن يؤيد آخر الأمر أنه عادل وأن كلا يجب عليه ، تبعا لمشيئة الطبيعة ، أن يقوم بالسلطة أو أن يحتملها . وعلى هذا فسلطة السيد على العبد هى كذلك عادلة ونافعة . وهذا لايمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم على الطرفين . ان منفعة الجزء هى منفعة الكل ، ومنفعة الجسم هى منفعة الروح ، وان العبد لهو جزء السيد ، وانه كجزء حى من جسمه وان يكن منفصلا عنه . كذلك بين السيد والعبد ، مادامت الطبيعة هى التى صنعتهما كليهما ، توجد منفعة مشتركة ، ورعاية متبادلة . ويكون الأمر على غير ذلك متى كان القانون ومجرد القوة هما اللذين جعلاهما ماهما أحدها والآخر .

§ ٢١ - هذا يثبت أيضا بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم هما متميزتان ، وأن كل السلطات ، على رغم ماقيل فيها ، لاتندمج فى سلطة

---

§ ٢٠ - يوجد ... عبيد . أكثر المخطوطات بها هذه القضية سالبة لا موجبة : والظاهر بالبداهة ان سياق التدليل يؤكد ايجابها . والقضية التالية لهـا تثبت أن هـذا هو المعنى الحق لهذه الفقرة .

§ ٢١ - فى سلطة واحدة . (ر . ب ١ ف ٢) .

وأحدة . فاحداهما تطبق على الرجال الأحرار ، والأخرى على العبيد بالطبع . احداهما وهي السلطة المنزلية تتعلق بواحد لان كل عائلة يديرها رئيس واحد . والاخرى سلطه الحاكم لاتختص الا برجال أحرار متساوين

§ ٢٢ – يكون المرء سيدا ، ليس البتة لانه يعرف ان يحكم ، بل لان له طبعا ما . ويكون الانسان عبدا او رجلا حرا بمميزات مشابهة لذلك. غير أنه من الممكن ان يطبع السادة على العلم الذى يجب عليهم ان يطبقوه كما يفعل بالأرقاء سواء بسواء . وقد درس علم العبيد فى سرقوسة حيث كانوا ، بمقابل من النقد ، يعلمون الصبيان الارقاء تفاصيل الخدمة المنزلية كلها . وربما يمكن أن يوسع عليهم فى معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن طهو الاطعمة وما شاكل ذلك ، مادام ان هذه الخدمة أسمى فى تقديرها أو أشد ضرورة من سواها . وأنه جريا على المثل « ثمة عبد وعبد وسيد وسيد » .

§ ٢٣ كل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد .

وأما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذى بما هو مالك عبدا أقل فى باب السيادة منه من حيث هو يستخدمهم . هذا العلم فى الحق ، لاهو بالواسع ولا بالرفيع . انه ينحصر فقط فى أن يعرف ماذا يستطيع العبيد أن يحسنوا عمله . من أجل ذلك يترك هذا الشأن الى وكيل متى أمكن المرء أن يوفر على نفسه هذا الهم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة .

علم الكسب ، أعنى الكسب الطبيعي والعادل ، هو مخالف جد المخالفة لهذين العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفا ، ان به شيئا من الحرب وشيئا من الصيد معا .

وانا لن نجاوز الى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد وعلى العبد .

---

٢٢ – سرقوسة ... طهو الاطعمة – كانت سرقوسة مشهورة باجادة الطبخ . – عبد وعبد . هذا مثل مقتبس من فنكراتسست لفليمون . ولقد جمع مللر فى كتابه « الدوريون » ح ٢ ك ١ و٢ و٣ و٤ معلومات قيمة على حال العبيد فى السلالات الدورية . لقد كانت شمائل السلالات الاتينية على العموم أرفق بكثير وأشد انسانية . ففى أتينا كان العبيد يعاملون معاملة خيرا من معاملتهم فى اسبرتة . وقد ذكر غريغريوس فى كتابه على « الخدمة » تفصيلات عجيبة للرق فى الازمان القديمة (ر . منتسكيو ك ١٥ ب ٦ وما بعده) .

الباب الثالث

في الملكية الطبيعية والصناعية – نظرية كسب الاموال . كسب الاموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الاموال وليس عليه أن يخلقها – الطرائق المختلفة للكسب : الزراعة ، الرعي ، صيد البر ، صيد البحر ، السلب الخ الخ ، هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعي – التجارة طريقة كسب ليست طبيعية . القيمة المزدوجة للاشياء : الاستعمال والمعاوضة : ضرورة النقد ونفعه : البيع : شره التجارة التي لا تشبع تحريم الربا .

---

§ ١ – لما أن العبد يكون جزءا من الملكية نعمد ، على حسب منهاجنا العادي ، الى درس الملكية على العموم وكسب الأموال .

المسألة الأولى هي أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلي الا علما واحدا ، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب ؟ فان كان مساعدا له أفهو كفن صنع الموم يخدم فن الحياكة ؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثال ؟ ان خدمات هذين الفنين المساعدين هي في الواقع متميزة . فهناك انما الآلة هي التي تجهز ، وهنا انما هي المادة . وأعني بالمادة الجوهر الذي يصلح لصنع شيء . مثال ذلك الصوف للحائك ، والنحاس للمثال . هذا يدل على أن كسب الأموال لايختلط بادارة المنزل لأن الواحد يستعمل مايقدمه الآخر . وفي الواقع لأي تكون ادارة أموال العائلة ان لم تكن للادارة المنزلية ؟

§ ٢ – يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس الا فرعا من هذه الادارة ، أم هو علم بمعزل ؟ بديااذا كان هذا الذي يعلم هذا العلم يجب أن يعرف أن ينابيع الثروة والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقا . فأولا يمكن أن يتساءل : هل فن الزراعة ، وعلى العموم البحث عن

---

§ ١ – منهاجنا – ر . ما سبق به ١ ف ٣

الأغذية وتحصيلها ، داخل فى كسب الأموال ، أو هو طريقة أخرى للكسب ؟

§ ٣ ـ غير أن أنواع الغذاء مختلفة الى الغاية . ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الانسان ولدى الحيوانات التى لايمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء . وعلى ذلك فهذه الاختلافات هى التى تتغاير بها أصناف معيشة الحيوانات . ففى الحالة الوحشية بعضها يعيش قطيعا وآخر تعيش فى عزلة حسبما تقتضيه منفعة معيشتها ، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كليهما . ولأجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخيرها عينت لها ضربا خاصا من المعيشة . وان حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لاترغب بالغريزة فى غذاء واحد بعينه وأن كلا منهماله أذواق خاصة .

§ ٤ ـ يمكن أن يقال مثل هذا على الناس ، فان طرائق عيشتهم ليست أقل اختلافا . بعضهم رحل فى فراغ مطلق ، لاكد ولا عمل ، يغتذون بلحم الحيوانات التى يربونها . ولأن قطعانهم مضطرة ، لتجد كلأها ، أن تغير دائما مكانها ، فهم أيضا مضطرون الى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرثون حقلا حيا وآخرون يعيشون من الغنيمة ، غير أن غنيمة بعضهم ليست هى غنيمة البعض الآخر . فلهؤلاء السلب ، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شطوط البحيرات والمنافع وشواطىء الأنهار والبحار . وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة . لكن الجزء الاكبر من النوع الانسانى يعيش من زراعة الأرض وثمارها .

§ ٥ ـ فهاك اذن على التقريب طرائق لمعيشة لاحاجة بالانسان فيها لأن

---

§ ٤ ـ السلب . لم يكن قطع الطريق شيئا منكرا فى الازمان الاولى لاغريقا . كما أشار اليه طوسيديد (ك ١ ب ٥) . ففى زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصطنع هذه العادة . ومعلوم أنها قد ظهرت فى القرون الوسطى عند سراة الجمعية وعند سادة أقوياء بل عند الملوك . ويرى هبز انه فى حالة البداوة الاولى كان قطع الطريق أمرا شريفا بقدر ما هو نافع . فان قطع الطريق فى الواقع كان وقتئذ غزوا فرديا مصغرا ، ويسند منتسكيو النهب والسلب الى الحرمان من التجارة (ر . روح القوانين ك ٢٠ ب٢) .

يقدم الاعمله الشخصي ، دون أن يطلب عيشه في المعاوضات أو فيالتجارة : رحال وزراع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر . ومن الشعوب من يعيشون عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعيروا من احداها مايسد نقص الأخرى . فهم رحل نهابون زراع صيادون معا . ومن الشعوب آخرون يسلكون سبيل العيشة الذى تفرضه عليهم الحاجة .

§ ٦ – ان حيازة الأغذية هى كما يرى منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها ، وكذلك بعد تمام نموها . وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج مع الصغير الغذاء الذى يكفيه حتى يصير الى حال يستطيع معها أن يحصله بنفسه . هذا هو شأن الفرسيبار والأوفيبار ، فان الأولى لتحمل مدة زمن مافى أنفسها أغذية صغارها حديثى العهد بالولادة ، وان مايسمى اللبن ليس شيئا آخر .

§ ٧ – وان احراز الأغذية هذا هو على السواء ميسر للحيوانات عندما يتم نموها . فينبغى الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للانسان . فان كانت داجنة فهى تخدمه وتغذيه وان كانت متوحشة فهى تشارك ان لم يكن كلها فجلها فى تغذيته وفى حاجاته المختلفة ، انها تقدم له كسى ومتاعا من صنوف شتى . فاذا كانت الطبيعة اذن لا تخلق شيئا ناقصا ، واذا كانت لا تخلق من شيء عبثا ، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل ذلك للانسان .

§ ٨ – من أجل ذلك كانت الحرب هى أيضا بوجه ما وسيلة طبيعية

---

٦ – فرسيبار . يريد أرسطو ! كما نبه اليه تيرو : أن يتكلم بلا شك على ديدان الحشرات التى بيضها أصغر من أن تراه العين المجردة .

§ ٧ – الطبيعة لا تخلق من شيء عبثا . ذلك هو مبدأ العلل الغائية الذى يغلب استعمال أرسطو اياه (ر . ما سبق فكرة مشابهة ب ١ ف ١٠) .

§ ٨ – خلقو ليطيعوا . يرجع ارسطو يقصد بذلك المتوحشين الذين حظهم عنده هو الرق . فقد قال فيما تقدم ب ١ ف ٥ أن الطبع أراد أن يكون المتوحش والعبد شيئا واحدا . ولا حاجة للقول بان هذه الفقرة طالما كانت موضع التهجم واللوم . ولست اذكر الا جروسيوس اذ يزعم أن ارسطو أراد هنا تمليق الاسكندر وغرامه بالفتح وفى هذا من التقعر فى المصافة فانه لاجل ان يكون لهذا التعييب بعض القيمة ينبغى اثبات أن كتاب « السياسة » قد ظهر قبل موت الاسكندر . وهذا غير محقق .

للكسب ، اذ أنها تشمل هذا الصيد الذي يصطنعه الانسان للوحوش وللأناسي الذين ، وقد خلقوا ليطيعوا ، يمتنعون عن الطاعة ، فتلك حرب قضى الطبع نفسه بمشروعيتها .

فهاك اذن طريقة كسب طبيعية تكون جزءا من الاقتصاد العائلي يجدها حاضرة أو يحصلها ، والا فاته ألبتة ادخار هذه الوسائل التي لاغنى عنها لعيشه والتي بدونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة .

§ ٩ — يمكن أن يقال ان تلك أنفسها هي الثروات الوحيدة الحقيقية . ان مايستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناه كما قد زعم سولون في شعره

يستطيع المرء أن يزيد في ثرواته الى مالانهاية .

فان الأمر على الضد من ذلك ، ففي هذا الموطن يوجد حد كما في سائر الفنون الأخرى ، وفي الواقع ليس البتة من فن لاتكون آلاته محدودة في العدد وفي العظم ، وليست الثروة الا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية .

فبديهي اذن أن وسيلة الكسب الطبيعي واحدة مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول ، وقد رأينا كيف كانت مصادرها .

§ ١٠ — يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذي يسمى على الأخص وبحق كسب الأموال . وفي شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد الى مالا نهاية . والشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو العلة في ألا يرى عادة في هاتين الوسيلتين الا أنهما واحدة وشيء بعينه والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين ، الأولى طبيعية والأخرى لاتأتي من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة . وسنبدأ هنا بدراستها .

§ ١١ — كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقا أساسيا دون أن يكون هذا التعلق على الوجه عينه : أحدهما خاص بالشيء والآخر ليس كذلك فان حذاء يمكن أن يصلح للانتعال أو وسيلة للمعاوضة في آن واحد . وانه

---

§ ١١ — كل ملكية لها استعمالان . يعترف سميث كارسطو بان للاشياء قيمتين : قيمة استعمال وقيمة معاوضة .

ليمكن على الأقل أن يستفاد منه ذلك الاستعمال المزدوج . فان الذى يستعيض بالنقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة ، لأنه لم يكن ألبتة مجعولا للمعاوضة . ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخرى . فان المعاوضة فى الواقع تنطبق عليها جميعا ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة مايربى على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر .

§١٢ ـ واضح كل الوضوح أن البيع فى هذا المعنى ليس مطلقا جزءا من الكسب الطبيعى . ففى الأصل المعاوضة لاتمتد الى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقا فى الاجتماع البدائى ، اجتماع العائلة . لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة . ففى داخل العائلة كل كان مشتركا بين الجميع ، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة فى الأشياء الأقل عددا من الأولى لكنها مختلفة عنها والتى يأخذ كل منها بنصيب تبعا للحاجة . وهذه هى أيضا المعاوضة الوحيدة التى يعرفها كثير من الأمم المتوحشة . فهى لاتذهب الى ما وراء السلع التى لاغنى عنها . وذلك مثلا كنبيذ بقمح . وكذلك الأمر فى سائر الأشياء .

§١٣ ـ هذا النوع من المعاوضة هو طبيعى تماما وليس ، فى الحق ، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر الا التوسل الى سد الحاجات الطبيعية . وهو مع ذلك ما يمكن جعله منطقيا أصل الثروة . وبمقدار ماتغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو باستيراد ما ينقص واصدار ما يزيدعلى

---

§ ١٤ ـ نافعة بذاتها . يضع كوارى فى نصه ؛ وبلا دليل ؛ سلبا فى هذه الجملة يغير معناها تماما . ذلك بان أرسطو قال بعد ذلك (ف ١٦) ان النقد عاجز عن أو يسد آية حاجة من حاجاتنا .

لكنه كان ينبغى ان يلاحظ ان المقصود فى الحالة الاولى الفلزات غير المضروبة وفى الثانية السكة المضروبة التى لا قيمة لها الا فى المعاوضة والتى من حيث هى نقد غير نافعة فى شىء اذ كانت المعاوضة غير جائزة .

وأما ابن رشد الذى ربما لم يكن قرأ سياسة ارسطو فانه يقرر هذه المبادىء على موضوع النقد ومنفعته . ر . شرحه لجمهورية أفلاطون ص ٣٣٦ . ٣٤٥ .

الحاجة قضت الضرورة باستعمال النقد ، مادامت السلع الضرورية صعبة النقلة بأعيانها .

§ ١٤ ـ فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادية للمعيشة . فكانت مثلا من الحديد . ومن الفضة ، ومن أي جوهر آخر مشابه حدد بادىء الأمر حجمه ووزنه ، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة طبع بطابع خاص يدل على قيمته .

§١٥ ـ من النقد الذي نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشـــأ أيضا البيع ، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة للغاية في أصلها ، لـــكن كملت عما قليل بالتجربة التي كشفت ، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء ، عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها .

§١٦ ـ فهاك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعه النقـــد على الخصوص . وأن غرضه الأصلي هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية الأموال . لأنه ينبغي أن يخلق المال والثراء . ذلك أن الناس يضعون في الغالب الثراء في كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع . ومع ذلك فهذا النقد ليس في ذاته الا شيئا تافها على الاطلاق بما أنه لاقيمـــة له الا بالقانون لا بالطبع ، مادام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه يمكن أن يصيره غير ذي قيمة تماما ويجعله عاجزا عن سد أية حاجة من حاجاتنا . والواقع أن انسانا ، على رغم نقوده كلها ، ألا يمكن أن تعوزه أشياء ضرورية كل الضرورة ؟ أو ليست ثروة هزؤا تلك التي لا تمنـــع وفرتها من الموت جوعا ؟ كمثل ميداس في الأساطير اذ جعلته رغبة الحرص أن يستعيض بذهب ما على مائدته من الأطعمة .

§١٧ ـ ذلك ما يجعل العقلاء يتساءلون بحق ، هل السعة وينبـــــوع

---

§ ١٦ ـ ثروة هزؤا . نبه منتسـكيو الى أن الكميات الهـائلة من الذهب التي استخرجت من أمريكا لم تمنع أسبانيا من السقوط في حضيض الفقر الذي جلبته أسباب شتى . (ر . روح القوانين ك ٢١ ب وك ٢٢ ب ١ .

الثروة ليسا البتة فى غير هذا الموضع ؟ والحق أن الثروة والكسب الطبيعيين ، وهما موضوع العلم العائلى ، هما شيء آخر قطعا . التجارة تنتج أموالا لا بطريقة مطلقة ، بل بنقل أشياء قيمة فى ذواتها . وان النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذى تشتغل به التجارة ، لأن النقد هو عنصر معاوضاتها وغايتها . وان الثروة التى تنشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما . فالطب يرمى الى تكثير أشفيته الى اللانهاية . وكمثله جميع الفنون تجعل فى اللانهائى الموضوع الذى تتأثره ، وكلها تعمد اليه بكل قواها . لكن على الأقل الوسائل التى تقودها الى غايتها الخاصة هى محدودة ، بل ان هذه الغاية ذاتها تصلح حدا لكل منها . بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجارى ليست نهايته الغاية التى يسعى اليها مادام أن غايته هى على التحقيق سعة وثراء لا نهاية لهما .

§١٨ ـ لكن اذا كان فن هذه الثروة لاحدود له فان العلم العائلى له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة . فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء ، لها حدود بالضرورة . لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا ضد ذلك . فجميع التجار يرون مضاعفة نقودهم الى غير حد .

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأساس عينه الذى يبحثان عنه وان يكن لمرام مختلفة جدا : أحدهما ذو غرض غير تنمية المال الى ما لا نهاية ، وهذا الكسب الهانىء هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر وهذه المشابهة قد جعلت كثيرا من الناس يعتقدون أن العلم العائلى كان له هذا النحو أيضا . ويعتقدون إعتقادا جازما أن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والاكثار منه الى ما لانهاية .

§١٩ ـ وليصل المرء الى هذا الحد يلزم أن يكون معنيا بالعيش ليس غير ، دون أن يفكر فى أن يعيش كما ينبغى . ولما كانت الرغبة فى الحياة لاحدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب فى الوسائل التى تؤدى الى ارضاء هذه الرغبة . وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضا عن المتع الجثمانية ، ولما أن الملكية تكفل لهم ، فيما يظهر ، هذه المتع اتجهت

عنايات الناس الى جمع المال . ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثانى للكسب الذى أحدث عنه . وبما أن باللذة حاجة الى السعة المفرطة فقد يبحث الناس عن جميع الوسائل التى يمكن أن تحصلها . فمتى لم يجدوها فى أصناف الكسب الطبيعي طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم فى استعمالات لم يقدرها عليها الطبع .

§ ٢٠ – وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التى لاينبغى أن تعطينا الا أمنا حصينا ، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربى ولا فن الطب اللذين ينبغى أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة . ومع ذلك فالناس لايجعلون من كل هذه المهن الا مسألة مالية كما لو كانت هذه هى غايتهم الخاصة ، وأن كل ما فيها يجب أن يرمى الى بلوغ هذه الغاية .

هاك اذن ما كان على أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة فقد أبنت ماهى تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية. أما فن الثروة الحقة والضرورية فقد أبنت أنه مخالف كل المخالفة . وأنه لم يكن الا الاقتصاد الطبعى الذى يعنى بالمعيشة ليس غير . وهو فن لا نهائيا كالآخر بل له على ضد ذلك حدود وضعية .

§ ٢١ – هذا يوضح تمام الايضاح مسألة كنا وضعناها فى البداية لانفسنا ، وهى أن نعلم أكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا ؟ حق أنه يلزم دائما افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل . على هذا فالسياسة لاتخلق الناس ، بل تأخذهم كما تعطينا اياهم الطبيعة فتتصرف فيهم ، وعلى هذا النحو انما الطبيعة هى التى عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو من البحر أو من أى مصدر آخر ، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف فى هذه الهبات كما ينبغى أن يفعل . فالحائك لايخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه ، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لايمكن أن يصلح .

§ ٢٢ – ربما يمكن أن يتساءل أيضا لماذا يبقى الطب غريبا عن رئيس

العائلة فى حين أن كسب الخيرات جزء من ادارة العائلة ومع أن أعضاءها بحاجة الى الصحة بمقدار حاجاتهم الى الغذاء أو الى أى شيء آخر ضرورى للحياة . هاك سبب ذلك : اذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغل بصحة مرءوسيهم من جهة ، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لابهم . كما أن أموال العائلة ، الى حد ما ، تتعلق برئيسها والى حد ما لاتتعلق به ، بل الطبيعة هى التى عليها تقديمها . أكرر أن على الطبيعة دون سواها أن تعطى المادة الأولى . على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذى تخلقه . والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذى يؤتيه الحياة . لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مادة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها .

٢٣ ـ ولما كان كسب الأموال مزدوجا كما قد رأينا ، أى انها تجارية وعائلية معا ، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق ، وتلك محقورة بحق أيضا باعتبارها ليست طبعية ولا ناتجة الا من نقل السلع ، كان حقا استنكار

§ ٢٣ ـ محقورة بحق أيضا . شرح أفلاطون بما هو أشد وضوحا وأكثر اعتدالا من ارسطو اسباب احتقار التجارة :ر. لقوانين ك١١ ص ٢٩٢ من ترجمة كوزان . ومنذ عهد أرسطو كرر هذا المعنى الف مرة . ر . « مبلى » كتاب .لتشريع ك ٢ . ولقد خص منتسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير الكتاب العشرين والواحد والعشرين . ففى أولهما عالج روح التجارة . ويظهر لى أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص . وفى الازمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة خسيسة . وأنها لم تبتدىء تكسب الاحترام الا فى عهد الجمهوريات الايطالية وعند ازدهار فلورنسا والبندقية . ينبغى أن يلتفت الى نظرية أرسطو فى الكسب الطبيعى والكسب المتصنع جد الالتفات وان تعتبر .نها احدى المحاولات الاولى للاقتصاد السياسى . فان الازمان القديمة لم تنقل الينا شيئا تاما مثلها فى هذا الصدد . ر . مؤلف هيرين الذى عالج التجارة عند الاغريق ومؤلف بوخ وعلى الاقتصاد السياسى عند الاتينيين . وقد زعم منتسكيو (ك ٢١ ٢ ٢٠) أن نظريات أرسطو هذه على الربا وعلى القرض بالفائدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى . واظن أن منتسكيو يغلو فى تأثير رأى الفيلسوف الاغريقى .فان كتاب السياسة لم يعرف الا فى وسط القرن الثالث عشر ولم يكن ليقرأه أحد الا بعض المفكرين المعتزلين فى الصوامع . ولقد كان للانجيل اذ لعن أربابه الاعمال أثر أعظم من أرسطو فى اضطهادات اليهود الذين كانوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى .

من عدد ما من الأعضاء فحسب . بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع ! الربا لأنه طريقة كسب تولدت من النقد نفسه ومانعة اياه من التخصص الذى من أجله كان قد خلق . النقد لاينبغى أن يصلح الا للمعاوضة والربح الذى ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذى تطلقه عليه اللغة الاغريقية . فالآباء هنا هم على الاطلاق أشباه الأولاد . والفائدة هى نقد تولد عن نقد ، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع .

الباب الرابع

اعتبارات عملية فى كسب الاموال : الثروة الطبيعية : الثروة الصناعية : استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة · المؤلفون الذين كتبوا فى هذه المواد · شاريس الباروسى وأبللودور اللمنوسى — نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة ، نظريات طاليس · الاحتكارات التى يتعاطاها الافراد والدول ·

---

§ ١ — من العلم الذى أفضنا فيه قدر الكفاية ننتقل الآن الى اعتبارات عملية . فى كل الموضوعات التى هى مثل هذا للنظرية ميدان طليق ، لكن للعمل ضروراته .

ان الفروع العملية للثروة تنحصر فى تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانها واستخدامها . بأن يعرف مثلا كيف يعنى المرء بتربية الخيل أو بتربية البقر أو الغنم أو بأى نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التى يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها اختيار الأنواع الاربى ربحا على حسب الأصقاع ، لأن كلها لاتنجح على السواء فى أى مكان . العمل ينحصر أيضا فى معرفة الزراعة والأراضى التى يجب أن تخلى من غرس الأشجار والأراضى التى تصلح للانبات ، ويتجه أخيرا بعناية الى النحل وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التى يمكن أن تنتج بعض الغلات .

§ ٢ — تلك هى العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص .

أما الثروة التى تنتجها المعاوضة فعنصرها الأصلى انما هو التجارة التى تنقسم الى ثلاثة فروع متباينة الأمن متباينة الربح : تجارة بالبحر وتجارة بالبر ، وبيع فى متجر . ثم يأتى فى المحل الثانى القرض بالفائدة وأخيرا الأجرة التى يمكن أن تطبق على أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم الا سواعدهم ·

وثم أيضا نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين

ثروة المعاوضة بها من احداهما ومن الأخرى وآتية من محاصيل الأرض التي وان لم تكن ثمارا فهي ليست أقل نفعا . ذلك هو استغلال الغابات واستغلال المناجم التي تتعدد أقسامها كتعدد الفلزات نفسها المستخرجة من باطن الأرض .

§ ٣ — حسبنا هذه العموميات . وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة نافعة للمهن التي تخصها . أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون الا مملة . من بين المهن أرفعها هي تلك التي انالها متا للمصادفة . وأشدها آلية تلك التي تشوه الجسم أكثر من الأخرى ، وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر من سواها ، وأخيرا أحطها هي التي تستدعي من الفهم ومن الكفاية أقل ما يكون .

§ ٤ — على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة . فمثلا شاريس الباروسي وأبللودور اللمنوسي قد اشتغلا بزراعة الحقول وبالغابات . وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات أخر ينبغي أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها . ويحسن هؤلاء صنعا أيضا لو جمعوا التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس الى الثروة . كل هذه المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول اليها كل في دوره .

§ ٥ — وسأقص ما روى عن طاليس الملطي . انما هي نظرية رابحة جعل منها تشريف له بسبب حكمته من غير شك ، غير أن كل الناس بها جدير . ان معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول القادم للزيتون سيكون موفورا ، ومن أجل أن يجيب على ما يعير به من فقره الذي لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم النقد القليل الذي كان يملكه في تقديم عرابين لاستئجار كل معاصر ملطية وشيوز ، استأجرها بأجر بخس لفقدان أي مزايد آخر . فلما حان الوقت وان المعاصر لمطلوبة فجاءة من قبل كثرة من الزراع أجرها بالأجر الذي شاءه . وكان الربح عظيما ، فأثبت

---

§ ٤ — شاريس الباروسي وأبللودور من لمنوس كانا معاصرين لارسطو .

طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاءوا يعرفون بأيسر ما يكون أن يغتنموا وان لم يكن ذلك من همهم .

§ ٦ ــ لقد اتخذ ذلك شاهدا كبيرا على كيس طاليس . غير أنى أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم فى مكنة من أن يتخذوا لأنفسهم احتكارا . بل ان من الممالك عند الحاجة للمال من قد اتجهت الى هذا المصدر واتخذت احتكارا عاما لجميع البيوع .

§ ٧ ــ ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل الودائع التى لديه فى شراء حديد المصانع كلها ، ثم حين كان التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذى يبيعهم اياه ، ومن غير أن يفرط فى زيادة الأثمان قد كسب ضعفى ما أنفق ، أى مائة فى الخمسين من الطالنطن .

§ ٨ ــ وقد علم بذلك دينوس فنفاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير ، وقد أذن للمضارب بأن يحمل معه ثروته . هذه المضاربة مع ذلك هى فى حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها . فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكارا . ان المغامرات من هذا القبيل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول . فان كثيرا من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هذه الطرائق لتثرى . بل يمكن أن يقال ان كثيرا من الحاكمين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذى يجب أن يعنوا بالاشتغال به .

---

§ ٨ ــ دينوس القديم الذى حكم من سنة ٤٠٦ الى ٣٦٧ قبل الميلاد ــ حتى لرؤساء الدول . كل الحكومات الحديثة تقريبا هى من رأى أرسطو وتجعل الاحتكار جزءا من مواردها .

الباب الخامس

في لسلطة اعائلية : علاقات الزوج بالزوجة : والواله بالاولاد ـ الفضـــائل الخاصـة والعامة للعبد وللمرأة وللاولاد • التباين العميق بين الرجل والمرأة : خطأ سقراط : عمال غرغياس الممدوحة ـ خصائص العامل ـ أهمية تربية النساء وتربية الاولاد •

---

§ ١ ـ قلنا ان ادارة العائلة ترتكز على ثلاثة ضروب من السـلطات : سلطة السيد التي تكلمنا عليها فيما سبق ، وسلطة الأب ، وسلطة الزوج . المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصا أحرارا على سـواء ، لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة ، جمهورية في حق الأولى وملوكية في حق الآخرين . فالرجل ، ما عدا استثناءات مضادة للطبع ، هو الذي يأمر دون المرأة ، كما أن الكائن الأكبر والأكمل هـو الذي يتأمر على الأصغر والأنقص .

§ ٢ ـ في الدستور الجمهوري يمضي المرء عادة بين تنـاوب الطاعة والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب أن يكونوا عنده بالطبع متسـاوين ومتشابهين في كل شيء . وهذا لايمنع أن يبحـث في التمييز بين مركز الرئيس ومركز المرءوس مادام قائما بواسطة أية علامة خارجية ، بواسطة وظائف ، بواسطة تشاريف . وهذا هو أيضا ما كان يراه أمازيس اذ كان يقص قصة طسته . فعلاقة الرجل بالمرأة تبقى دائما هي كما قلت آنفـا سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماما . ان العطـف

---

§ ٢ ـ في الدستور الجمهوري • كل هذه الجملة ربما تكون مقحمة فيمايظهر ـ أمازيس الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الايجاز • وقد روى هيرودوت هذا المعنى الذي يشير اليه ارسطو • ان أمازيس اتخذ من طست من الذهب كان معدا لغسل أرجل مؤاكليه تمثالا لاله لم يلبث أن عبده المصريون • ثم دعا أمازيس أعيانهم وقص عليهم قصة ذلك الوعاء • وزاد عليها انه هو نفسه قبل ان يكون ملكا لم يكن الا مواطنا خامل الذكر ؛ ولكنه بعد أن استوى على عرش الملك صار مستحقا لاحترام رعاياه أو تحياتهم •

والسن يؤتيان الوالدين السلطان كما يؤتاه الملوك . واذ يدعو هو ميروس المشترى .

الأب الخالد للناس وللالهة

كان على حق أن يضيف اليه ايضا أنه ملكهم ، لأن ملكا ينبغى أن يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس واحد : وتلك هى على الضبط علاقة الأسن بمن هو أصغر منه والوالد بولده .

§ ٣ ـ لا حاجة الى القول أنه ينبغى فى ادارة الناس بذل عناية أكبر بكثير من العناية بالأشياء اللاحية ، وفى تكميل الأولين بذل عناية أكبر من تكميل الأخر التى تكون الثروة ، بل عناية اكبر بكثير فى ادارة الاحرار منها فى ادارة العبيد . المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد انما هى أن يعلم أينتظر منه ، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم ، فضيلة كالحكمة والشجاعة والعدالة ... الخ أم يمكن أن لايكون له أهلية أخرى غير خدماته الجثمانية المحضة ؟ هناك شك فى كلتا الناحيتين . لو افترضت هذه الفضائل للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم وبين الأحرار ؟ ولو منعوا اياها لا يكون الأمر أقل سخفا ، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل .

§ ٤ ـ والمسألة هى تقريبا بعينها فى حق المرأة والولد . ما هى فضائلهما الخاصة ؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل ؟ والولد أيمكن أن يكون حكيما فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك ؟ وبوجه عام الكائن الذى خلقه الطبع ليأمر والكائن الذى جعل ليطيع أينبغى لهما أن يحوز كلاهما الفضائل عينها أم لهما فضائل متباينة ؟ اذا كان كلاهما له أهلية مساوية على الاطلاق فمن أين يأتى أن أحدهما ينبغى أن يأمر والآخر أن يطيع أبدا ؟ ليس هنا ألبتة اختلاف ممكن من الأكثر الى الأقل : فان السلطة والطاعة تختلفان بالنوع ، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أى فرق من هذا القبيل .

---

§ ٢ ـ هوميروس (الالياذة ـ ١ ـ ٥٤٤)

§ ٥ ــ فاقتضاء فضائل من أحدهما وعدم اقتضائها من الآخر البتة يكون أمرا أشد غرابة أيضا . اذا كان الكائن الذى يتسلط ليس به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط ؟ واذا كان الكائن الذى يطيع مجردا من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع ؟ فبما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته . هناك اذن ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التى قدر الطبع عليها الطاعة . ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح . ففيها جعل الطبع جزءين متميزين : أحدهما ليأمر والآخر ليطيع . وخصائصهما بينة الاختلاف . أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم اياه .

§ ٦ ــ هذه العلاقة تنسحب بالبديهية على سائر الكائنات ، ففى أكثرها عددا جعلت الطبيعة السلطان والطاعة . اذن يتسلط الرجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد . ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة فى جميع هذه الكائنات ، لكنها فيها على درجات مختلفة جدا . فالعبد مجرد على الاطلاق من الارادة ، والمرأة لها ارادة لكن فى درجة أدنى ، والولد ليس له الا ارادة ناقصة .

§ ٧ ــ والأمر بالضرورة كذلك فى الفضائل الخلقية . يجب أن تفترض فى جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية لمقدور كل منهم ليس غير . فالكائن الذى يأمر يجب أن يكون له الفضيلة الخلقية فى كل كمالها . فان عمله هو على الاطلاق عمل المهندس المعمار الذى يأمر . والمهندس هنا هو العقل . أما الآخرون فينبغى الا يكون لهم من الفضائل الا بحسب الوظائف التى يشغلونها .

§ ٨ ــ فلنعترف اذن بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم آنفا لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية ، غير أن حكمة الرجل ليست هى حكمة المرأة،

---

§ ٥ ــ قلنا فيما سبق ــ ر . ما سبق ب ٢ ف ١٠

§ ٨ ــ سقراط . يشرح افلاطون هذا المذهب فى الجمهورية ك ٥ ص ٢٣٦ وفى مينون ايضا ترجمة كوزان .

وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل ما لها منهما ، كما كان يظن سقراط ، وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة الأخرى طاعة محضة . وكذلك أقول على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل فى باب الحق حين يعنى المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل . وانه ليخدع المرء نفسه اذ يقول ، مقتصرا على العموميات : ان «الفضيلة هى استعداد حسن للنفس» ومزاولة الحكمة ، أو أن يكرر أى تعبير آخر مبهم كهذا . وانى أفضل كثيرا على أشباه هذه الحدود منهاج أولئك الذين هم ، مثل غرغياس ، يشتغلون بتفضيل الفضائل جميعها . اذن فالملخص أن هذا الذى يقوله الشاعر فى احدى خصائص المرأة :

صمت متواضع ، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق فى جميع الخصائص الأخر ، فان مثل هذا التحفظ لا يليق برجل .

§ ٩ – وبما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بالبديهية أن الفضيلة لاتتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف الى الكائن التام الذى يسيره . والأمر هو كذلك بعينه بين السيد والعبد . قد قررنا أن منفعة العبد كانت تنطبق على حاجات المعيشة ، فالفضيلة لن تكون اذن ضرورية له الا على نسبة ضيقة جدا . فلن يكون له منها الا ما يلزم لكيلا يهمل ألبتة أعماله بعدم القناعة أو بالكسل .

§ ١٠ – لكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال : ان العمال أيضا يجب أن يكون لهم من الفضيلة ما دام أن عدم القناعة يصدهم عن أعمالهم ؟ لكن أليس هاهنا ألبتة تغاير عظيم ؟ فالعبد يشاركنا فى معيشتنا ، والعامل على الضد يعيش بعيدا عنا ولا ينبغى أن يكون له من الفضيلة الا بمقدار ما له من رق ، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود . والطبع ينشئ الرق ولا ينشىء السكاف أو أى عامل أخر .

– التفصيل . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٧ .
– صمت متواضع . هذا البيت مأخوذ من قصة اجاكس لسوفكلس وهو البيت ٢٩١

§ ١١ ـ فيلزم اذن الاعتراف بأن السيد هو للعبد مصدر الفضيلة التى هى خاصة به ، وان لم يكن عليه ، بما هو سيد ، أن يؤتيه معرفة أشغاله . لذلك يكون من الخطا ان بعض الاشخاص يأبون على العبيد كل عقل ولا يريدون أبدا أن يعطوهم الا أوامر ، بل ينبغى على ضد ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضا . على أنى أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد .

أما فيما يختص بالزواج والزوجة ، وبالوالد والأولاد ، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم ، فان الروابط التى تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التى يطلبونها على أنها محمودة أو يجتنبونها لأنها مذمومة فتلك هى أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها فى الدراسات السياسية .

§ ١٢ ـ والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون الى العائلة كما تمت العائلة الى الدولة . وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع ، فينبغى اذن أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسى اذا كان يعنى حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسنى السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون . هذا هو اذن موضوع من الأهمية بمكان ، لأن النساء يؤلفن النصف من الاشخاص الأحرار . وان الأولاد هم الذين يكونون يوما أعضاء الدولة .

بعد هذا الذى قلناه آنفا على هذه المسائل كلها ، وفى نيتنا أن نعالج فى موضع آخر المسائل التى يبقى علينا ايضاحها ، فاننا نختم هنا هذه المناقشة التى يظهر لنا أننا استوعبناها ، ونمضى الى موضوع آخر ، أى الى الفحص عن الآراء التى ارتئيت فى أحسن شكل للحكومة .

---

§ ١١ ـ أن يعطوهم الا أوامر ـ يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذى أيد هذا الرأى . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٨١ من ترجمة كوزان ـ فى الدراسات السياسية . ومهما يكن مما يقول شنيدر فان أرسطو أراد أن يقول بالبساطة أنه يلزم فى تأليف السياسة أن تعالج علاقات الوالد بأولاده والزوج بزوجه ، ولكنه لا يعد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص . ومع ذلك فان ما قاله آنفا على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقوله فى موضوع التربية هو كاف فى هذه المسألة . ولا نظننا نأسف لأى جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شنيدر وكما افترضه من قبله كثير من المفسرين . وينبغى أن يضاف الى هذا أن هذا الموضوع قد عالجه أرسطو طويلا فى الاقتصاد فى الكتاب الاول الذى يعترف النقاد بأنه هو وحده الحق ، وربما كان يريد المؤلف أن يحيل هذه المناقشة عليه .

الكتاب الثانى

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون : نقد نظرياته فى شيوعية النساء والاولاد ـ الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون هى خيال وهى لا تقوى الدولة بل تفسدها : مواطن الابهام فى مناقشة افلاطون : عدم اكتراث الشركاء فى شأن الملكيات الشائعة بينهم : استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التى تربطهم : أخطار الجهالة التى يرادون عليها فى هذا الصدد : جنايات ضد الطبع : عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشئون بعض ـ ابطال هذا المذهب على الاطلاق .

§ ١ ـ لما أن غرضنا هو البحث ، بين الاجتماعات السياسية كلها ، عن أيها ينبغى أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم ، علينا أن ندرس معا نظام الدول التى نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون ، والدساتير التى تخيلها بعض الفلاسفة ، واقفين عند أشهرها ليس غير وبهذا نكشف عما ينطوى عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق ، ونبين فى الوقت عينه أننا اذا كنا نطلب نظاما سياسيا مختلفا عن كل أولئك فلسنا مدفوعين الى هذا البحث برغبة صلفة فى المباهاة بعقلنا ، بل يدفعنا الى البحث ما فى الدساتير الموجودة من عيوب .

§ ٢ ـ نقرر بادىء بدء هذا المبدأ الذى ينبغى طبعا أن يكون نقطة بداية السير فى هذه الدراسة ، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة

§ ٢ ـ وحدة المكان ـ ان البحث الذى سيجريه أرسطو هنا فى مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق فهمه الا اذا كان تحت نظر القارىء نص أفلاطون نفسه . ولذلك أدعو القارىء الى الرجوع الى هذا النص فى الترجمة الرشيقة المضبوطة التى وضعها كوزان . وفيما يتعلق بالنص الاغريقى الى طبعة بيكر .

اما أن تشمل كل شيء ، واما ألا تشمل شيئا ، واما أن تشمل بعض الأشياء دون البعض الآخر . أما أن الشيوعية السياسية لاتشمل شيئا ما فذلك شيء ممتنع بالبداهة ما دام أن الدولة هي اجتماع ، خصوصا أن الموطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائعا ، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها .

واني أسائل ، فيما يتعلق بالأشياء التي فيها الشيوعية اختيارية أيكون خيرا أن تعم جميع الأشياء بلا استثناء في الدولة المنتظمة التي نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها ؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون في جمهوريته ، وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة . أسائل اذن : هل الحالة الحاضرة أفضل ؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا ؟

§ ٣ — ان الشيوعية في النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر . وان الأسباب التي أوردها سقراط لأجل أن يبررها ، هي فيما يظهر ، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته . أكثر من ذلك أنها غير قابلة للائتلاف مع الغاية نفسها التي عينها أفلاطون لكل دولة على الاقل بالشكل الذي قدمها به . فأما طرائق حل هذا التناقض فانه قد توقف عن أن يقول فيها شيئا . أعني هذه الوحدة الكاملة للمدينة التي هي بالاضافة اليها أولى الخيرات . لان هذا هو فرض سقراط .

§ ٤ — غير أنه بديهي مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التي بولغ فيها شيئا تبيد جمعاء • طبيعي أن المدينة كثرة عظمى فاذاعمدت الى الوحدة صارت من مدينة الى عائلة ومن عائلة الى فرد . لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضا من العائلة • حينئذ لو كان من الممكن تحقيق

وقد جدد بعض الكتاب في أيامنا هذه المناقشة فيما يتعلق بالشيوع • ان هذه المسألة لجد خطيرة ولو أنها غير جديدة • وأن أجمل عبقريتين في الفلسفة القديمة قد أثارها على مشهد من اغريقا كلها منذ واحد وعشرين قرنا ، كان فيها مذهب الشيوعية هو الخاسر •

هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه والا انعدمت المدينة . غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب ، بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع: اذ العناصر التي تكونها ليست متشابهة انها ليست كمحالفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك متماثلا تمام التماثل . ان محالفة هي كالميزان ترجح فيه دائما الكفة الأكثر حملا .

§ ٥ – بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة ، مهما كثر عددهم ، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قرى . بل منعزلين على سنن الأركاديين . ان الوحدة لا تنتج الا من عناصر من أنواع مختلفة ، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة ، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق ، هو سلام الدولة . أنه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم ، لأنه اذا كانوا كلهم لايمكن أن يكونوا في الحكم في وقت واحد فلا أقل من أن يمروا به جميعا سواء من سنة الى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أي نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم الى الحكم بلا استثناء . وعلى هذا فالذين يعملون في الجلد أو في الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل الاتؤدى على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدى أنفسها على الدوام .

---

§ ٥ – مدينة ... أمة . يرى هاهنا بغاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة . فالمدينة هي الدولة ، هي الجمعية المدنية التي نظمتها كل القوانين الضرورية لاتساقها ولبقائها . أما الامة فهي اللفيف أو اجتماع أناس في هيئة اجتماعا مجردا عن تشريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية تربطهم سياسيا بعضهم ببعض . فالامة هي أصل للمدينة . فان اجتماع الناس هو الفعل الاول المتقدم الزمان . ولا يجيء الدستور السياسي الا بعد ذلك . ر . ك ١ ب ١ ف ٧ – الاركاديين . بقي الاركاديون في وسط فيلوفونيز على حالة البداوة لم يكونوا مدنا ولا قرى . وقد ذهب عبثا مشروعان شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي . وهما أولا جهد ليكوميد في الاولمبية الاولى بعد المائة والثاني جهد ايفامينونداس فان هذا القائد الطيبي قد رجع الى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كمثله أن ينتخب الاركاديون نوابا عنهم عدتهم عشرة آلاف الى ميغالوبوليس المدينة المحصنة التي كان قد أقامها على حدود لاقونيا . فلما مات ايفامينونداس في السنة الثالثة من الاولمبية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الاركاديون الى أكواخهم المنعزل بعضها عن بعض . (ديودور الصقلي ج ٢ ص ٣٧٢ و ٣٨٣ و ٤٠١) . وقد زدت هاهنا في عبارة النص لزيادة الايضاح – في كتاب الاخلاق . هذه الفقرة موجودة في علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٥

§ ٦ – ومع ذلك فان الاستقرار الحاضر لهـــذه المهن على التحقيق أفضل ، وفي الاجتماع السياسي استقرار السلطة أبدا ، اذا كان ممكنا ،ليس أقل من ذلك تفضيلا . لكن حيث يكون غير قابل للائتلاف مع المســـاواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين ، وحيث يكون ، فوق ذلك ، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد – يلزم على الأقل أن يحاكي هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التي نزل عنها اشخاص متساوون لأشخاص متساوين كما نزل عنها لهم أنفسهم بادىء الأمر . وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع في دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلا آخر ، بل يمكن في كل مرة يصل المرء فيها الى الوظائف العامة ، أن يمتد هـــذا التناوب الى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك .

§ ٧ – يمكن أن يستنتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعـــد من أن تكون ما قد جعلوها أحيانا وأن ما يؤتوننا اياه بوصـــف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شيء هو بالضبط ما يكفل بقاءه .

ومن جهة نظر أخرى، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيدا إياها بعد . فان عائلة أقدر على كفاية نفســـها من فرد والدولة في ذلك أولى من العائلة ، ما دام في الواقع أن الدولة لاتوجد على التحقيق الا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفي نفسها كل حاجاتها . فاذا كانت حينئذ الكفاية هي أقصى ما يرغب فيه فان وحدة أقل انحصارا ستكون أفضل من وحدة أدخل في باب التوحد .

٨ – غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التي يظن أنها هي أولى المنافع لاتنتج هي أيضا ، كما يؤكدون لنا ، من اجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشيء بعينه حين يتحدثون عنه : « هذا لي أو ليس لي » وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة ، ان صدق فيها قول سقراط ، فان لفظ « جميع » له هاهنا معنى مزدوج ، فاذا طبق على الأفراد مأخوذين على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر مما يطلب لأن كل واحد سيقول اذ يتكلم

§ ٨ – سقراط . ر . جمهورية أفلاطون ك ٥ ص ٢٨٠ ترجمة كوزاو .

عن الولد بعينه وعن المرأة بعينها : « ذلك هو ولدي وتلك هي امرأتي وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعاء .

§ ٩ ـ غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لايناسب بعد الأفراد المنعزلين ، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينة .

وكذلك الملكية لاتتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالاجمال . فلفظ جميع هو اذن ابهام واضح : فان « جميع » على معناه المزدوج يدل على الواحد كما يدل على الآخر بالسواء ، يدل على الشفع كما يدل على الوتر . وهذا لايدع أن يدخل في مناقشة سقراط براهين قابلة للمنازعة . ان اتفاق جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئا واحداً هو اذن من ناحية جميل جدا ان شئت لكنه ممتنع ، ومن ناحية أخرى لايثبت شيئا أقل من الاجماع .

§ ١٠ ـ للمذهب المقترح محذور آخر ، هو أنه يحمل على سوء العناية بالملكيات الشائعة . فكل امرىء يفكر على حدة في منافعه الخاصة ، وأقل من ذلك بكثير في المنافع العامة الا فيما يمسه منها شخصيا : أما فيما وراء ذلك فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين . الشأن في هذا كالشأن في الخدمة المنزلية التي هي في الغالب أقل احسانا متى قام بها عدد أكثر من الخدم .

§ ١١ ـ اذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون الى كل واحد من أهلها ، لاعلى أنهم ولدوا له ، بل على أنهم مولودون جميعا دون أن يقدر أحد على أن يميز هؤلاء من هؤلاء ، فجميع أهل المدينة على السواء لايعنون بهؤلاء الأولاد . فكل واحد سيقول على ولد نجح « هذا ابني » فان لم ينجح سيقال عليه ، أيا كان مع ذلك أهله الذين اليهم يرجع أصله ، على حسب رقم قيده: « هذا ابني أو ابن أي رجل آخر » . وتكون الروايات عينها والشكوك عينها

§ ١١ ـ رقم قيده . لا شك في أن أرسطو يفترض أن الابوة ، في مذهب أفلاطون ، يمكن تعيينها بتاريخ ولادة المولود . وهذا في الواقع هو ما حاول افلاطون أن يقرره بتقديرات معقدة ليست قاطعة في الموضوع . ر . الجمهورية . ك ٥ ص ٢٧٥ من ترجمة كوزان .

في حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من الآلاف ، ما دام انه سيكون ممتنعا على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد عاش بعد ولادته ؟ . .

§ ١٢ — أفخير أن يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة الآلاف من الأولاد حين يتحدث عن أيهم « هذا ابنى » أم العرف الجارى الآن هو الأفضل ؟ . الآن يدعو المرء ولدا ابنه وآخر أخاه أو ابن عمه لحا أو رفيقه في بطن ورفيقة فى قبيلة على حسب الروابط العائلية بالدم أو المصاهرة أو الصداقة المعقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آبائهم الأولين . فلأ يكن الا ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابنا على طريقة سقراط . .

§ ١٣ — ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عليهم في اخوتهم وفى أولادهم وفى آبائهم وأمهاتهم . بل حسبهم أن يتعارفوا فيما بينهم معرفة لاتقبل الشك من وجوه الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم . يذكر المؤلفون الذين كتبوا سياحاتهم حول الأرض أحداثا متشابهة . فعند بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك في النساء ، توزع الأولاد تبعا للمشابهة، بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلا الخيل والبقر ، بعضها ينتج صغارا مشابهة تمام الشبه للذكر . وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالعادلة .

§ ١٤ — ولن يكون أيسر فى هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات أخر

---

§ ١٢ — البطون — البطن كان فى آتينا جزءا من القبيلة .

§ ١٣ — يشبه عليهم . والواقع أن افلاطون قد اتخذ أشد الحيطة فى أن الامهات أنفسهن لا يستطعن تعرف أولادهن . (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٥ وما بعدها) الاشتراك في النساء المراد هنا هم الغارامنت سناكنو لوبيا العليا فان فمفنيوس ميلا يسند اليهم هذه العادة . ويزعم هيرودوت (ملفومين ب ١٨٠) أن الشركة فى النساء كانت قائمة عند الاوزيين وهم قبيلة فى لوبيا على شاطىء بحيرة تريتون. ويزعم ديوددور الصقلى (جـ ١ ص ١٦٥) أن النساء كن مشتركات عند الطروغلوريين ، ولم يكن الا الملك وحده هو الذى له امرأة خاصة . ويؤكد نقولا الدمشقى أن النساء والاموال كن على المشاع عند السيتيين . وان النساء كن شركة عند الليبورنيين وأن الاولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة فى سن الخامسة . ويؤكد البارون مكفنهوزن فى مؤلف ذكره شنيدر أن الزافروفز وهم قبيلة روسية تسكن عند مصيب بورستين قد احتفظوا بعادة الشركة فى النساء — حجر فرسال . يروى أرسطو هذا الحادث فى تاريخ الحيوانات ك ٧ ب ٦ .

كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ماهو أشد خطرا فى حق أب أو أم أو أقارب أدنين منه فى حق الأجانب ، ومع ذلك هى أكثر وقوعا بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التى تجمع بينهم . متى عرف الناس بعضهم بعضا أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التى تصير ممتنعة حين لايعرف بعضهم بعضا .

§ ١٥ – ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق الا ارتكاب الشهوة الجسدية ، وأن لهم الحب نفسه والتبسط فى المغازلة التى هى حقا شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لاتذهب الى ما وراء الحب . وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغى ، دون أن تعلق ، فيما يظهر ، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أبا وابنا أو اخوة يسلمون أنفسهم الى مثل هذه الشهوات .

اذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزراع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة ، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق فى هذ الطبقة التى ينبغى ألا تفكر الا فى أن تطيع لا فى أن تحاول القيام بالثورات .

§ ١٦ – وعلى العموم فان قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التى ينبغى أن تأتى بها القوانين التى أحسن تشريعها ، وبالعلة التى أوحت الى سقراط نظرياته على النساء والاولاد . وفى نظرنا أن الخير الأعلى للدولة انما هو اتحاد أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدنى . ولم يخطىء سقراط فى أن يشيد بوحدة الدولة التى يظهر لنا ، وهو نفسه يعترف

---

§ ١٥ – التبسط فى المغازلة (الجمهورية ك ٣ ص ١٦٢ ترجمة كوزان) . – اللذة أشد حدة . (الجمهورية ك ٣ ص ١٩٢) حيث يرى أن أرسطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذى لم يقل ذلك كله بهذا الضبط .

§ ١٦ – اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . لقد حفظ لنا أتينى (ص ٥٦١) فى هذا المعنى الذى يعرضه ارسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيتى مؤسس مذهب الرواقيين وهى : « العشق هو الاله الذى يساعد على ضمان سلام الدولة » .

بذلك ، أنها ليست الا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم . قال فان أرسطو فى مناقشته فى أمر الحب : ان الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة فى أن نصب وجودنا فى وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجودا واحدا بعينه .

§ ١٧ – وها هنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو احداهمـــا بالأقل تنعدم . وفى الدولة الأمر على ضد ذلك ، حيث تسود هذه الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة ، فالولد فيها لايفكر أقل تفكير فى البحث عن أبيه ولا الوالد فى البحث عن ولده . فكما أن الطعم الحلو لقطرات من العسل يفنى فى كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذى تولده هذه الأسماء الأعز ما تكون تنعدم فى دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد فى الوالد ولا الوالد فى الولد ولا الأولاد فى اخوتهم .

للانسان باعثان كبيران للرحمة والمحبة ، وهما الملكية والعواطف . وإنه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر فى جمهورية أفلاطـون . وان معاوضة الأولاد التى تقع عقب ولادتهم من أيدى الحراث والصـــناع آبائهم الى أيدى رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد فى التنفيذ مصاعب كثيرة . فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم الى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم والى من هم يعطونهم ؟ . وانمـــا هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التى تكلمت عليها فيمـــا سبق : انتهاك الحرمات ، وأصناف الحب الآثم والقتل ، كل تلك التى لاتستطيع بعد أواصر القرابة أن تحمى منها مادام الأولاد الذين نقلوا الى طبقات أخـــرى من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا اخوة ، وان الأولاد الذين دخلوا فى طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحللين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة .

غير أنى أقف هاهنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد .

– أرسطوفان . فى المائدة لافلاطون ص ٢٧١ وما بعدها .

§ ١٧ – على التكافؤ . ر . الجمهورية آخر الكتاب الثالث ص ١٨٨ وأول الخامس ص ٢٥١ وما بعدها . والظاهر أن تحليل أرسطو غاية فى الضبط .

الباب الثانى

تتبع البحث فى جمهورية أفلاطون . انتقاد نظرياته فى شيوعية الاموال . الصعوبات العامة التى تتولد من الشيوعيات أيا كانت . العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن ، الى حد ما ، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيرا منها . أهمية الاحساس بالملكية . مذهب أفلاطون ليس له الا ظاهر خلاب . أنه غير قابل للعمل به ، وليس له من المزايا ما يراه المؤلف . بعض انتقادات للوضع الاستثنائى للجنود واستقرار مناصب الحكام .

---

§ ١ – المسألة الأولى التى تعرض بعد هذه انما هى معرفة ماذا يجب أن يكون ، فى أحسن دستور للدولة،نظام الملكية . وهل يلزم قبول شيوعية الأموال أو رفضها . على أنه من المستطاع أن يبحث هذا الموضوع مستقبلا عما أمكن تقريره فى شأن النساء والأولاد . وانى مع الاحتفاظ فى شأنهم بالوضع الحالى للاشياء والتقسيم المقبول لدى جميع الناس ، أسائل فيما يخص الملكية : أينبغى أن تشمل الشيوعية الأعيان أم الثمرة فحسب ؟ وعلى هذا هل ينبغى أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم ، أو على ضد ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغى أن تقسم ثمراتهما بين الأفراد ، وهو نوع من الشيوعية يؤكدون أنه موجود أيضا عند بعض الشعوب المتوحشة ؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة فى المشاع ؟

§ ٢ – اذا أسلمت الزراعة الى أيد أجنبية فالمسألة غير تماما وحلها أسهل سهولة . لكن اذا كان أهل المدينة يعملون بأشخاصهم لأنفسهم ،كانت المسألة أشد تعقدا وحيرة . فان العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيرا اذ يعملون قليلا ، تثار عليهم ثائرة أولئك الذين يؤتون قليلا اذ هم يعملون كثيرا .

§ ٣ – ان روابط العيش والاشتراك فى المنافع بين الناس هى على المعلوم من الصعوبة بموضع . لكنها أشد من ذلك بكثير فى الأمر الذى يشغلنا هاهنا . فلينظر المرء الى مرافقات السياحة فحسب حيث الحادث العرضى المحض والأتفه ما يكون يكفى لاثارة الخلاف ، أو لسنا على الخصوص فى شأن خدمنا نغضب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفى كل الآنات ؟ .

§ ٤ – الى هذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضا محذورات ليست أقل خطرا . وانى لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملا بالاداب العامة ومستندا الى قوانين حسنة . انه يجمع بين مزايا النظامين الآخرين أعنى نظام الشيوعية والحيازة على جهة الاختصاص . وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهى باقية كما هى فردية . فان الاستغلالات بما هى منفصلة تمام الانفصال لاتوجد شيئا من المشاجرات ، بل هى تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية ، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما فى المثل : « بين الأصدقاء كل شىء شائع » .

§ ٥ – وحتى اليوم توجد فى بعض المدائن آثار لهذا المذهب تثبت جليا أنه ليس بممتنع ، وعلى الخصوص فى الدول المنظمة تنظيما حسنا اما أن يوجد بجزئه واما أنه ممكن أن يكمل بسهولة . فان المواطنين مع أنهم يملكون شخصيا ينزلون لأصدقائهم عن بعض الأشياء أو يرخصون لهم فى الانتفاع بها على الشيوع . ففى لقدمونيا لكل منهم أن يستخدم عبيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكا خاصا له ، وهذه الشيوعية تتسع حتى الى أزواد السياحة متى فوجىء أحدهم بالحاجة اليها فى الحقول .

فمن البين اذن أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذى يصيرها شائعة ، وان لفت العقول الى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمقنن .

§ ٦ — وبالجملة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوى عليه معنى الملكية والاحساس بها من اللذة . فان حب الذات الذى ينطوى عليه كل منا ليس ألبتة شعورا مستنكرا ، بل هو احساس طبيعى محض ، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الأثرة التى ليست بعد ذلك الاحساس ذاته بل هى ليست منه الا افراطا اثما كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعى ، كما يقال عند جميع الناس أن يحبوا المال . وانه لحسن جميل الافضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم . وليس الا الملكية الفردية هى التى تكفل لنا هذه السعادة .

§ ٧ — يفسد ذلك الاحساس من يعمد الى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة ، كما أنه يودى أيضا بكل فرصة لتعاطى فضيلتين أخريين ، احداهما العفة لأنه من الفضيلة احترام امرأة الغير بدافع الحكمة ، والأخرى السخاء الذى لا يمكن أن يتمشى الا مع الملكية ، لأن المواطن فى هذه الجمهورية لايستطيع أبدا أن يظهر أنه جواد وأن يقوم بأى عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لايمكن أن تكون الا بأن يستخدم المرء ما يملك.

§ ٨ — وانى لأعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهرا خلابا من محبة الانسانية . فانه أول وهلة يسحر اللب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذى يجب فيما يظهر أن يوحى به الى أهل المدينة أجمعين ، خصوصا حين يقصد الى انتقاد عيوب الدساتير الحالية واسنادها كلها الى أن الملكية ليست شائعة : مثال ذلك الخصومات التى تتولد من العقود ، والادانات المترتبة على شهادات الزور ، وصنوف التزلف الوضيع للأغنياء ، وكل الأشياء التى تمت ، لا الى الحيازة الشخصية للأموال ألبتة ، بل الى فساد أخلاق الناس .

§ ٩ — وفى الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع فى أكثر أحوالهم من الخصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الانفراد ؟

---

§ ٦ — حب الذات . هذا المدح لحب الذات هو أيضا عند أفلاطون فى القوانين ك ٥ ص ٢٦٥ من ترجمة كوزان .

§ ٨ — الخصومات . ر . أفلاطون . الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

ثم ان عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم من هذه المنازعات في الشركات هو أقل بكثير متى ووزن الحائزين للملكيات الفردية . ومن جهة أخرى يحق لاتعداد الشرور فحسب بل ايضا المنافع التى تبيدها الشيوعية . ففي الشيوعية لا تطاق المعيشة فيما يظهر لى . ان خطأ سقراط يجيء من بطلان المبدأ الذى صدر عنه . لاشك فى أن الدولة والعائلة ينبغى أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة ألبتة . فان بهذه الوحدة التى ذهب بها الى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد ، فان بقيت فمركزها موجب للحسرة . لأنها تكون دائما على شفا جرف من العدم . كالشأن فيمن يتصدى لتأليف لحن بنغمة واحدة ووزن بايقاع واحد .

§ ١٠ – انما هو بالتربية يكون رد الدولة التى هى متعددة التركيب كما سبق لى أن قلته الى الاشتراكية والى الوحدة . وانه ليدهشنى أن يتصور المرء لمجرد ادخال التربية فى الدولة ، وبواسطتها تكون السعادة ، أن يستطاع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلا من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين . بل كان يمكن أن يرى فى لقدمونيا وفى كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة .

كذلك لا يستطاع ألا يعتد بهذا التسلسل الطويل للزمان والسنين التى فيها مثل هذا المذهب ما كان ليبقى من غير شك مجهولا ان كان صالحا ، بل يمكن أن يقال فى هذا الباب ان كل ذلك قد تناوله التصور . ولكن من الأفكار ما لم يكن أن يتخذ ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة .

§ ١١ – ان هذا الذى نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رئيت حكومة مشابهة لها فى الواقع . انها قد لايستطاع انشاؤها الا على هذا الشرط : أن تقتسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا الى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل . وحينئذ كل هذا

---

§ ١٠ – كما سبق لى أن قلته – ر ٠ ب ١ ف ٤ ٠

التشريع لن يؤدى الا الى حظر الزراعة على أهل الحرب . وهذا هو بالضبط مايطلب اللقدمونيون عمله فى أيامنا هذه . أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة ، وقد يكون صعبا علينا كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال . ومع ذلك فكتلة المدينة ستتألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء ، أما الحراث مثلا فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة ؟ ونساؤهم وأولادهم هل يكونون أو لا يكونون على الشيوع ؟ .

§ ١٢ – اذا كانت قواعد الشيوعية وهى أنفسها للجميع فأين يكون الفرق بين أهل الحرث وأهل الحرب ؟ وأين يكون كفاءالطاعة التى تجب على الاولين للآخرين . بل من سيعلمهم أن يطيعوا ؟ الا أن يتخذ فى حقهم طريقة الكريتيين الذين لا يمنعون عبيدهم الا شيئين : اصطناع الالعاب الرياضية واحراز الاسلحة . فاذا كانت هذه النقط مرتبة هنا كما هى فى الدول الأخرى ، فماذا تصير من ثم الشيوعية ؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام فى الدولة دولتان متعاديتان، لانه يكون قد اتخذ من الزراع ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام .

§ ١٣ – أما عن المنازعات والقضايا والغيوب الأخرى التى ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فانى أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء فى جمهوريته . يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم ألبتة فى جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الاسواق والمرافق الاخرى التى تستوى وهذه فى قلة الاهمية ، ومع ذلك فهو لايؤتى التربية الا أهل الحرب .

ومن جهة أخرى يترك للحراث ملكية الارض بشرط أن يؤدوا غلاتها ، لكنه يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأنفة على أشد من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين .

---

§ ١٣ – الهيلوت والفنست ٩ كان الفنست عبيدا للتساليين وربما كانوا عبيدا للمقدونيين. ر . ما سبق ك ١ ب ٢ ف ٣ والتعليق .

§ ١٤ – على أن سقراط لم يقل شيئا على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها . كذلك لم يقل شيئا ألبتة على عدة أشياء غيرها تتصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع . وانه ليس أيسر ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكى تتمكن شيوعية المحاربين من البقاء الى جانبها ، لنفرض أن فى طبقة الزراع تقع الشيوعية فى النساء مع القسمة فى الاموال : فمن سيكون مكلفا الادارة كما أن الازواج مكلفون الزراعة ؟ ومن يكون مكلفا اياهـا مع التسليم فى حق الزراع بشيوعية النساء والاموال على سواء ؟

§ ١٥ – الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات الى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الاطلاق هى وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلى

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتى أيضا بكثير من المخاطر انه يريدها مستديمة . وهذا وحده كاف ليسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصا على كرامتهم ، ومن باب أولى بين أولى النزعة الى الحرب أذكياء القلوب . غير أن هذه الاستدامة هى لاغنى عنهـا فى نظرية سقراط : « الله يصب الذهب ليس البتة تارة فى نفس البعض وتارة فى نفس البعض الآخر ، بل دائما فى النفوس أعيانها» . وهكذا يؤيد سقراط أنه فى لحظة الولادة عينها يصب الله من الذهب فى نفس هؤلاء ومن الفضة فى نفس أولئك ، ومن النحاس ومن الحديد فى نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صناعا وزراعا .

§ ١٥ – عن شبه لهذا بين الحيوانات . (الجمهورية ص ٢٥٥) . والواقع أن أفلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جميع أعمالهم ومهنهم لان كلبات الراعى تحرس القطيع كما تحرسه الكلاب سواء بسواء – أنه يريدها مستديمة ، أفلاطون دون أن يقول صراحة أن السلطات يجب أن تكون دائمة ، ويؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الامر والسلطان (الجمهورية ك ٣ ص ١٨٧) .

§ ١٦ ـ ومهما حرم اللذات كلها على جنده فانه هو مع ذلك يزعم أن واجب المشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء ، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن تكون سعيدة حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم ان لم يكن كلهم محرومين السعادة ، ذلك بأن السعادة لاتشبه الأعداد الزوجية التى فيها المجموع يمكن أن يكون له من الخاصة ماليس لأى واحد من أجزائه . فى معرض السعادة الامر على غير ذلك . واذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن اذن يمكن أن يتطاول الى أن يكون سعيدا ؟ ليس ألبتة فى ظاهر الامر أن يكونه الصناع ولا كتلة العمال المقيدين بالاشغال الميكانيكية .

تلك هى بعض أضرار الجمهورية التى يطريها سقراط . وقد أستطيع أن أعين أيضا أكثر من واحد ليس أقل خطرا .

---

§ ١٦ ـ حرم اللذات كلها على جنده (الجمهورية ك ٣ ص ١٩١وما بعدها) . لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض (الجمهورية ك ٥ ص ٢٨٨) .وفوق ذلك فانه يخضع الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللاسباب عينها (الجمهورية ك ٧ ص ٧٥) . وفى كل هذه المناقشة على شيوع الاموال والنساء لم يستطع أحد أنصار أفلاطون حدة التردد فى الاعتراف بأن الحق الصريح انما هو فى جانب ناقده . لكن ينبغى أن يزاد على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة أستاذه حق درسها وان تكن فى الواقع مضادة لافكاره ، فانه كثيرا ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون الا على طبقة المحاربين . ؟ ن . فيما سيلى ب ٣ ف ١ . والتعليق .

الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لافلاطون ــ العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية ــ انتقادات مختلفة : عدد المحاربين أكثر مما يلزم ، ولا شيء قد أعد للحرب الخارجية : حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة . اغفال فيما يختص بعدد الاولاد . فيدون لم يرتكب هذا هذا الغموض . الطابع العام للدستور المعروض فى القوانين هو على الاخص أولغيرشى كما تبينه طريقة انتخاب الحكام .

---

§ ١ ــ توجد المبادىء أنفسها فى كتاب القوانين المؤلف فيما بعد . من أجل ذلك اقتصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذى يعرضه فيه أفلاطون .

فى كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط الا فى قليل جدا من المسائل كشيوع الاطفال والنساء ، وطريقة تطبيق هذا المذهب ، والملكية وتنظيم الحكومة . وفيه يقسم كتلة السكان الى طبقتين : الزراع من جهة ، ومن جهة أخرى الحربيون ومنهم تتألف طبقة ثالثة تتداول الرأى فى شئون الدولة وتدبيرها وبيدها السلطة العليا . قد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يقبلوا فى مراكز السلطان . وعلى نسبة ما ، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماما . وهل لهم حق احراز الأسلحة وأن يشاركوا فى البعوث الحربية . وفى مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغى أن يصحبن المحاربين الى القتال ، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاه الرجال .

---

§ ١ ــ فى كتابه القوانين . وضع أفلاطون هذا الكتاب فى شيخوخته . فمبادئه فيه أدخل فى باب الحقيقى والوضعى منها فى الجمهورية . ر . ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين . على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذى أتى به هنا أرسطو غير كاف . فانه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والاساسى الذى هو موضوع العدل . أن أعداء المشائية قد اشتدوا فى اتهام أرسطو بانه طاب له أن يمسخ آراء أستاذه . وهذا لا شك غلو . غير أنه لا يكون المرء منصفا يلزمه الاعتراف بانه لم يكن يكن متحرجا فى هذا العرض ر . ما يلى فى هذا الباب ف ٣ و٨ وما فيهما من عدم الضبط وقلة الانصاف فى النقد .

وبقية الكتاب مملوءة اما باستطرادات واما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين

§ ٢ - فى القوانين الامر بالعكس . لايكاد يجد المرء الا نصوصا تشريعية . وفيه كان سقراط بين الدقة فى أمر الدستور . لكنه مع ذلك اذ يريد أن يجعل الدستور الذى يعرضه قابلا للتطبيق على الدول على العموم يرتد خطوة فخطوة الى مشروعه الاول ، فاذا استثنيت منه شيوعية النساء والأولاد فالشبه تام بين جمهوريتيه . فالتربية واعفاء المحاربين من الاعمال الغليظة للجماعة والموائد العامة ، كل أولئك متشابه فيهما ، بيد أنه يوسع فى الثانية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين من ألف الى خمسة آلاف .

§ ٣ - لاشك فى أن محاورات سقراط جليلة جدا جمعت الى رشاقة الأسلوب أصالة المعانى وسعة الخيال . وربما كان عسيرا أن يكون كل مافيها حقا على السواء . وحينئذ فليحذر المرء أن ينخدع بها ، فانه لا يلزم أقل من سهول بابل أو أى سهل آخر فسيح الارجاء لاجل هذا الجمع الكثير الذى يجب أن يغذى خمسة آلاف متعطل فضلا عن جمع كثيف آخر من النساء والخدم من كل صنف . لا شك فى أن المرء حر فى أن يخلق مايشاء من الفروض ، غير أنه لاينبغى أن يدفع بها الى الممتنع .

§ ٤ - يقرر سقراط أن فى أمر التشريع شيئين لاينبغى أن يصرف عنهما النظر : الارض والناس ، وكان يستطيع أيضا أن يضيف اليهما الدول المجاورة ، الا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسى خارجى . وفى

---

§ ٢ - حتى تشمل النساء . ر . القوانين ك ٦ ص ٣٦٩ من ترجمة كوزان - خمسة آلاف . يقول أفلاطون خمسة آلاف وأربعون وهو عدد قابل للقسمة على ثانى عشر لانه يعلق اهمية على ذلك (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨)

§ ٣ - سهول بابل . نقد أرسطو هنا ليس عادلا فيما يظهر . فان اسبرته دون ان يكون بها سهول فسيحة كسهول بابل كانت تمون حتى عشرة آلاف جندى فارغين كجنود أفلاطون : . وقد أشار الى ذلك أرسطو نفسه فى ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وقد لاحظ شلوسر المترجم الالمانى على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة .

§ ٤ - الدول المجاورة . لقد مس أفلاطون هذا الموضوع بغاية الايجاز . (للقوانين ك ٥ ص ٢٦١ و٢٧٧ من ترجمة كوزان) .

حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة ، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب ، بل لاجل أن تعمل أيضا في الخارج . مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هي حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضا معرفة كيف تصير الدولة مهيبة في نفوس الأعداء ، لاحين يغيرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلوا عنها أيضا .

§ ٥ – أما الحدود المعينة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح . يقول : « ان الملكية يجب أن تذهب الى حد أن تسد حاجات عيشة قانعة » مريدا بهذا أن يعبر عن هذا الذي يعني عادة بعيشة راضية تعبيرا له حقا معنى أوسع بكثير . فان عيشة قانعة يمكن أن تكون شاقة جدا . فلو قال : « قانعة وسمحة » لكان هذا حدا أحسن بكثير . فان فقد أحد هذين القيدين وقع المرء اما في الزخرف واما في الالم ، وان استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى ، فلا يستطاع أن يسند اليه رفق ولا شجاعة ولكن يمكن أن يسند اليه الاعتدال والسماحة ، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن ان يظهرا في التصرف في الثروة بالضرورة .

§ ٦ – باطل أيضا أن يذهب الى غاية تقسيم الاموال الى أجزاء متساوية وألا يقرر شيء في عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم الى المصادفة اعتمادا على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافيء عدد الولادات أيا كان ، بحجة أن هذا التوازن في الحال الراهنة للأشياء يأتي بطبعه فيما يظهر ، وهيهات أن يكون هذا التقريب مضبوطا ، ففي مدائننا لا أحد في حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الاولاد أيا كان عددهم . فمع التسليم ، على ضد ذلك ، بأن تكون على الشيوع فان جميع الاولاد الزائدين قليلا أو كثيرا في العدد لن يملكوا شيئا على الاطلاق .

---

§ ٦ – عدد المواطنين . يقرر أفلاطون صريحا أن عدد الدور والانصبة من الارض لا يتجاوز أبدا خمسة آلاف وأربعين كعدد المحاربين . أما عدد الاولاد فانه لم يحدده ، لكن يرى ذلك من الوسائل التي يعرضها للحد منه حين يصير أكثر مما ينبغي . (القوانين ك ٥ ص ٢٧٨ و ٢٨٤ وما يليها . ور . فيما سيأتي ب ٤ ف٣) .

§ ٧ ـ وان أقوم طريقة هي تحديدالسكان لاتحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لايجاوز بأن يعنى معا بتحديده وبالنسب الاحتمـــالية للاولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات . أما الاتكال على المصادفة ، كما فى أكثر الدول ، فيكون سببا لابد لفاقـــة جمهورية سقراط ، والفاقة تولـــــــد المنازعات الداخلية والجنايات . واتقاء لهذه الاخطاء كان فيدون الكورنتى أحد المقننين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتا حتى متى كانت الانصباء الاولية كلها غير متساوية فى القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط ، على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشـــخصى فى هذا الموضوع .

§ ٨ ـ وقد أغفل أيضا فى كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين وبين المحكومين . واختصرسقراط على القول بأن نسبة الاولين للآخرين كنسبة اللحمة للسدى المصنوعين كليهما من صنفين من الصوف . ومن جهة أخرى مادام يسمح بتكاثر الاموال المنقولة الى خمسة أضعاف فلماذا لاتترك أيضا سعة للاموال الثابتة . فى أمر فصل المساكن ينبغى الالتفات الى ماعساه يكون من خطأ فى مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلى . فان سقراط لا يعطى مواطنيه أقل من مسكنين منعزلين تماما ، وانه لعسير جدا أن يمون المرء مسكنين .

---

§ ٧ ـ فيدون . ظاهر من ألواح أرندل أن فيدون هذا كان يعيش فى آخر القرن التاسع قبل المسيح أى قبل لوقرغس بنحو ٥٠ سنة . وان أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أرغوس ك ٥ ب ٨ ف ٤ . وقد التبس على بعض المفسرين احـــدهما بالآخر ـ فيما بعد . ر ك ٤ ب ٥ ف ١ و ب ٩ ف ٧ و ١٤ ف ١٠ .

§ ٨ للسدى . ر . القوانين لافلاطون ك ٥ ب ٢٧١ ، ور . السياسى ص ٤٧٨ ـ الى خمسة أضعاف . يقول أفلاطون أربعة أضعاف . (القوانين ت ٥ ، ب ٢٩٤) ـ مسكنين . ر . القوانين ك ٥ ص ٢٩٧ . حيث يقول أفلاطون صراحة : (مسكنين » يزعم شامبانى وثوروت أن أرسطو وقع هنا فى الخطأ نفسه الذى يعيبه على أفلاطون . ك ٦ ب ٩ ف ٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن تحدث عن نصيبين من الارض بجوار المدينة وعلى الحدود . أما أفلاطون فانه يتحدث عن المساكن والمنشآت .

§ ٩ ـ مذهب سقراط السياسي في مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليغرشية ،انما هو حكومة وسط تسمى جمهورية مادامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون الاسلحة ، فاذا كان يريد من هذا الدستور انه الأكثر شيوعا في الدول الموجودة فربما كان غير مخطىء . لكنه يكون مخطئا اذ يظن انه يلي مباشرة الدستور الفاضل ، بل كثير من النـــاس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا ، أو أى دستور آخر أدخل في باب الارستقراطية .

§ ١٠ ـ يزعم بعض المؤلفين ان الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخر كلها ، وبهذه المثابة يطرون دستورا لقدمونيا حيث تأتلف العناصر الثلاثة للأوليغرشية والملوكية والديمقراطية احداها ممثلة بالملوك والاخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائما من صفوف الشعب ، على أن آخرين يرون في الحكام عنصر الطغيان ويجدون عنصر الديمقراطية في الموائد العامة والنظام اليومي للمدينة .

§ ١١ ـ في كتاب القوانين يدعى انه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديماغوجية ومن الطغيان ـ صورتان من الحكومة يحق للمرء استنكارها جميعا أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم ، فحق للمرء أن يقبل تأليفا أوسع فان خير دستور هو ذلك الذى يجمع الأكثر من العناصر المختلفة ، ليس

---

§ ٩ ـ مذهب سقراط السياسي ... جمهورية . يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة جوتلنج أن مذهب أفلاطون أولى به أن يكون ملكيا من أن يكون جمهوريا . ر . ما سيلي من هذا الباب ف ١١ . وفكرة أفلاطون نفسه أن مذهبه ارستقراطي . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ . بل أحيانا يذهب الى أن يماثل بين الملكية وبين الأرستقراطية ر . الجمهورية ك ٩ ص ١٩٥ ، ٢٢٣ من ترجمة كوزان .

§ ١٠ ـ بعض المؤلفين . يذكر استوبى فقرة من أرخيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صرحة . وقد كان أرخيتاس معاصرا لارسطو ولا شك فى أنه يعينه بقومه ببعض المؤلفين . ـ دستور لقدمونيا . راجع في الباب السادس من هـــا الكتاب تحليل جمهورية أسبرتة ـ من صفوف الشعب . الشعب يدل ها هنا لا على الشعب بالمعنى الذى نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الاخيرة من بين المواطنين ، من بين الاسبرتيين

§ ١١ ـ فى كتاب القوانين . (القوانين ك ٣ ب ١٧٨) وفى الجمهورية يميل أفلاطون ميلا واضحا الى الارستقراطية التى هى عنده حكومة الاخيار . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٧ .

بمذهب سقراط شيء من الملوكية ، انه ليس الا أوليغرشيا وديمقراطيا ، أو بالأحرى أن به ميلا بارزا للأوليغرشية ، كما تثبته طريقة ترتيب حكامها . فترك الاختيار للحظ بين مرشحين منتخبين هو من أمر الاوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سواء بسواء . لكن الفرض الواجب على الاغنياء أن يأتوا الى انجمعيات ويعينوا فيها السلطات ويملأوا كل الوظائف السياسية مع اعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشى . ونظام أوليغرشى أيضا أن يراد تقليد السلطة على الخصوص للاغنياء ، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأيهم أعلى نصيبا من الثروة .

§ ١٢ ـ كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لايقل عن أن يكون أوليغرشيا . فان كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكام من الطبقة الاولى فى الثروة ثم يعينوا منهم عدد مساويا من الطبقة الثانية ، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة ، غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة والرابعة أحرارا فى ألا يصوتوا ، وفى انتخابات النصيب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت اجباريا الا على مواطنى الطبقتين الأوليين . وأخيرا يريد سقراط أن يقسم كل المنتخبين فى كل طبقة من الأنصبة على عدد مساو ، هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدون النصاب الأوفر ، لان كثيرا من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لانهم غير ملزمين به .

§ ١٣ ـ فليس هذا البتة اذن دستورا فيه يمتزج عنصر الملوكية

---

§ ١٢ ـ مجلس الشيوخ . ر . القوانين لافلاطون ك ٦ ص ٣١٥ وهنا على الخصوص أنصح للقارىء الذى يريد أو يفهم حق الفهم هذه الفقرة أن يكون نص أفلاطون عينه تحت نظره . فان أرسطو لا يحصل منه هنا الا خلاصة وجيزة جدا وغير بينة . ولا شك فى أن هذه الخلاصة كانت كافية فى زمانه فان مؤلفات أفلاطون كانت بين أيدى المعاصرين كلهم ومذهبه معروف غاية المعرفة . فلم يكن ثم من حاجة الا الى الاشارة اليه فى بعض كلمات . وهذا هو عذر أرسطو فى ذلك الايجاز .

§ ١٣ ـ فيمابعد . ر . ك ٦ ب ٥ ف ٤ وما بعدها .

وعنصر الديمقراطية ، وفيما قلته آنفا مايقنع بذلك. ويمكن الاطمئنان لهذا عندما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور . غير أنى أضيف فقط هاهنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المنتخبين . فانه يكفى حينئذ أن بعض المواطنين ، حتى لو قل عددهم . يريدون أن يتفقوا كى يستطيعوا على الدوام التصرف فى الانتخابات .

وهنا أتم ملاحظاتى على المذهب المبسوط فى كتاب القوانين .

الباب الرابع

يحث الدستور الذى اقترحه فلياس الخلقيدونى : مساواة الاموال : أهمية هذا القانون السياسى : مساواة الاموال تستتبع مساواة التربية : مكان النقص فى هذا المبدأ · لم يقل فلياس شيئا عن علاقات مدينته بالدول المجاورة . يجب أن تشمل مساواة الاموال حتى المنقولات وألا تقصر ألبتة على الاموال الثابتة · تنظيم فلياس للصناع ·

---

§ ١ ـ توجد أيضا دساتير أخر منسوبة اما الى مجرد أفراد لا غير واما الى فلاسفة والى رجال دولة ، ولا واحد منها الا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها فى الحاضر قربا أشد من جمهوريتى سقراط ، ولا واحد منهم ، ان لم يكن اياه ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شيوعية النساء والأولاد والموائد للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية عند كثير من الناس النقطة الاصلية يظهر أنها تنظيم الملكية ، المصدر الوحيد للثورات فى رأيهم ، وان فلياس الخلقيدونى منقادا الى هذه الفكرة أول من قرر مبدئيا أن المساواة فى الثروة بين أهل المدينة أمر لابد منه .

§ ٢ ـ وعنده يشبه أن يكون سهلا تقريرها مقترنا فى الزمان بوقت تأسيس الدولة ، ومع أنه يكون أقل سهولة ادخاله فى الدول المنظمة منذ زمان طويل فانه يمكن مع ذلك ، على رأيه ، تحصيله سريعا بالزام الاغنياء

---

§ ١ ـ فلياس · لا يعرف فلياس هذا الا عن قول أرسطو فى هذا الباب · وقد قرأ أرتين « القرطاجى » بدلا من « الخلقيدونى » · وهذا خطأ شاع كثيرا ، والظاهر أن كوراى يؤيده هنا · ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس قرطاجيا ما دام تحليل الدستور القرطاجى مبسوطا فى هذا الكتاب فى الباب الثامن · وأما مللرفيسميه فى فقرة أرسطو هذه فليكس ولاشك فى أن هذا خطأ مطبعى ·ر· أيضا فى هذا الباب ف ٤ ـ مساواة الثروة · يرى فى كتاب مللر أى مركز لهام المساواة فى الاموال قد كان فى التشريع النورى ·

§ ٢ ـ مهورا لبناتهم · يعيب منتسكيو قانون فلياس هذا ر · روح القوانين ك ٥ ب ٥ ـ خمسية الضعاف · وما سبق ب ٣ ف ٨ ·

أن يعطوا مهورا لبناتهم دون بنيهم ، والزام الفقراء بأن يتقبلوها دون أن يعطوها وقد قلت فيما سبق أن أفلاطون فى كتاب القوانين كان يجيز انماء الثروات الى حد معين كان لايمكن أن يجاوز عند أى شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة .

§ ٣ — ينبغى ألا تنسى ، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل ، نقطة أغفلها فلياس وافلاطون وهى انه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم ايضا تعيين عدد الاولاد . فاذا كان عدد الاولاد ليس بعد متناسبا مع الملكية ، فسوف تتعدى عماقريب حدود القانون . وحتى دون ان يذهب الى هذا الحد فان من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من السعة الى الفاقة بحجة أنه سيكون شيا صعبا فى هذه الحالة أنهم لايرغبون البتة فى اثارة الثورات .

§ ٤ — ولقد كان تأثير مساواة الاموال فى الاجتماع السياسى مفهوما لدى بعض المقننين القدماء . وشاهد ذلك سولون فى قوانينه . وشاهده القانون الذى حرم حيازة الاراضى الى غير حد ، وفقا للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشريعة لوكريس على المرء أن يبيع ماله الا فى حال كارثة ثبت أمرها تمام الثبوت ، أو أن بعضها يأمر أيضا بامساك الأنصبة الأولى. وان الغاء قانون من هذا القبيل فى لوقادة صير دستورها ديمقراطيا على وجه تام ، لانه من ثم يصل المرء الى مناصب الحكم بدون قيود النصاب التى كانت مقررة لزوما فيما سبق .

§ ٥ — غير أن هذه المساواة نفسها ، متى افترضت مقررة ، لا تمنع أن يكون الحد القانونى للثروات اما أوسع مما ينبغى وهو مايجلب فى المدينة الترف والرخاوة واما أضيق مما ينبغى وهو مايجلب العسر بين

---

§ ٤ — سولون . هذا يوهم ، كما نبه اليه تورو أن فلياس متاخر عن سولون . وبارتيلمى فى « قائمة الرجال المشهورين » يجعله معاصرا لارسطو ولا أدرى حجته فى ذلك — شريعة لوكريس . يرى « هين » أن الامر هنا بصدد اللوكريين الايفيزفيرين فى اغريقا الكبرى — لوقادة . نزلة من كورنته أنشئت فى عهد الطاغية بيرياندر ولا يعرف من دستورها الا ما يقوله هنا ارسطو .

أهل المدينة . اذن ليس حسب المقنن أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي ان يؤتيها نسبا عادلة . لذلك لم يكن المقنن قد صنع شيئا الا اذا كان قد وجد هذا المقياس الكامل لجميع اهل المدينة ، فان النقطة المهمة هي ان يسوى بين الشهوات أولى من ان يسوى بين الملكيات . وتلك المساواة لاتنتج الا من التربية المنظمة بالقوانين الطيبة .

§ ٦ — ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا بان هذا بالضبط هو الذي قد قاله هو نفسه ، لان قواعد كل دولة في نظره هي المساواة في الثروة والمساواة في التربية . غير أن هذه التربية ماذا ستكون ؟ ذلك هو الذي ينبغي أن يقال . ليس شيئا أن توحد التربية وأن تكون هي عينها للجميع. فقد تكون واحدة تماما وهي بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لايخرجون منها الا بشره لايشبع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معا .

§ ٧ — زد على هذا أن الثورات تتولد من عدم المساواة في التشاريف كما تتولد من عدم المساواة في الثروات سواء بسواء ، وهنا تكون الفروق بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير . فان العامة تثور لعدم المساواة في الثروات ، والخاصة تغضب من المساواة في توزيع التشاريف ، وتلك هي كلمة الشاعر :

ماذا ؟ أيكون الجبان والشجاع متساوين في التقدير ؟

ذلك بأن الناس مدفوعون الى الجناية ليس فقط بالحاجة الى الضروري التي يعتمد فلياس في تلطيفها على مساواة الاموال ، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التي تمنع رجلا أن يسلب آخر ثيابه لكيلا يموت من البرد أو من الجوع . بل هم مدفوعون أيضا بالحاجة الى اشباع رغباتهم في الاستمتاع فاذا كانت هذه الرغبات مشوشة سعى الناس الى الجناية لشفاء العلة التي

§ ٧ — ماذا ؟ أيكون الجبان : هذا البيت مأخوذ بتحريف خفيف عن الالياذة • الانشودة التاسعة •

تعذيبهم . أزيد عليه كذلك أنهم ينغمسون فى الجناية لا لهذا السبب وحده بل أيضا للسبب البسيط الا يكدر عليهم فى استمتاعهم اذا حملتهم اليها أهواؤهم .

§ ٨ – لهذه الشرور الثلاثة ماذا سيكون العلاج ؟ فبدءا الملكية ، أياكان حدها من الرقة ، وعادة العمل ثم الاعتدال ، ثم فى حق هذا الذى يريد أن يجد السعادة فى ذاته ، لن يطلب الدواء البتة الا فى الفلسفة ، ذلك بأن اللذات التى هى مخالفة للذاته لايمكن أن يستغنى فيها عن توسط الناس . انما هى الفضلة لا الحاجة هى التى تحمل على ارتكاب الجنايات الكبرى . لايغتصب أحد الطغيان لاجل أن يقى نفسه عدم اعتدال الهواء ، وبالسبب عينه خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لصا بل لقاتل الطاغية على هذا فالعلاج السياسى الذى عرضه فليـــــاس لن يكون أمانا الا من الجنايات قليلة الاهمية .

§ ٩ – ومن جهة أخرى فان نظم فلياس تكاد لاتتعلق الا بالنظام العام والسعادة الداخليين ، وكان ينبغى أن يقرر نظاما للعلاقات مع الشـــعوب المجاورة والأجنبية . الدولة اذن فى حاجة بالضرورة لتنظيم حربى لم يقل عليه فلياس كلمة واحدة . كذلك ارتكب اغفالا مشابها فى حق الماليات العامة ، انها يجب أن تسد لا الحاجات الداخلية فحسب ، بل ينبغى أن تكفى لتجنيب الاخطار من الخارج . على ذلك لاينبغى أن تكون وفرتها مغرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك الذين هم أضعف من أن يصدوا اعتداء ، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام بحرب حتى ضد عدو مساو فى القوى وفى العدد .

§ ١٠ – وقد ألقى فلياس هذا الموضوع فى طى السكوت . لكنه يلزم

---

§ ١٠ – أوبول . كان أوبول سـيد أطرنة وهى مدينة من ميزيا قدام لسبوس وضع يده عليها بعد ذلك عبده هرمياس . وقد كان هرمياس صديقا لارسطو الذى لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ الى ٣٤٣ كما قيل .ر. ديوجين اللايرثى « حياة أرسطو طاليس » . وقد كان أوتوفرادات مرزيانا للنديا ووقع حصار أطرنة سنة ٣٦٢ فى آخر عهد أرتكزرسى منيمون . وعلى قول تيوقريطس يكون أرسطو قد شاد قبرا عظيما لهرمياس ولاوبول .

الاقتناع بأن سعة الموارد هي في السياسة نقطة مهمة. وان الحد الحقيقي انما هو ان الفاتح ربما لايجد البته تعويضا من الحرب في ثروة ما فتحه ، وانها لاتستطيع ان تؤدى حتى الى أعداء أشد فقرا ما قد كلفهم الفتح . فلما جاء أوتوفرادات ووضع الحصار امام اطرنة نصح له أوبول ان يقدر الزمن والمال الذي سينفقهما في فتح البلد وأن يعد بالجلاء عن اطرنة حالا مقابل تعويض قليل جدا ، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار .

§ ١١ — أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقا في اتقاء المنازعات الداخلية . بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمناى عن الخطأ لكن جل الرجال المبرزين يغضبهم ان ليس لهم الا النصيب العامي. وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة . زد على ذلك أن شره الناس غير قابل لان يشبع . فهم في بادىء الأمر يقنعون بفلسين ، فمتى كان لهم من ذلك رأس مال نمت حاجهم بلا انقطاع حتى لاتعرف مناهم بعد حدودا ، ومع أن طبيعة الحرص هي بالضبط ألا يكون لها من حدود ، فان أكثر الناس لايحيون الا لاشباعها .

§ ١٢ — اذن فالخير هو أن نصعد الى مبدأ هذا الفسوق عن القصد، فعوضا عن تسوية الثروات يجب احسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار . والوسيلة الحقة أن يوضع هؤلاء موضعا فيه لايستطيعون لقلتهم أن يضروا دون أن يكبتوا .

ولقد أخطأ فلياس أيضا اذ يعنى على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الاراضي التي اقتصر عليها . لان الثروة تشمل أيضا العبيد والقطعان ، والنقد ، وكل هذه الممتلكات التي تسمى منقولة . ان قانون المساواة

---

§ ١١ — فلسين • ظن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك الى مرتب القضاة في أتينا فانه كان بادىء الامر فلسا ثم صار فلسين ثم رفعه فريقلس الى ثلاثة • وقد كان أرسطو فان قد نبه الى ذلك كما قد فعل الفيلسوف ر • كتاب جمعية النساء ، وراجع أيضا في هذا التفصيل بوخ (الاقتصاد السياسى للاتينيين ك ٢ ب ١٩ ص ٢٢٨ من الطبعة الالمانية وص ٢٧٣ من الترجمة الفرنسية) •

ينبغي أن يسع كل هذه الأشياء، أو على الأقل ينبغي أن تكون هذه مقيدة بحدود منتظمة والا لايشرع شيء على الاطلاق يختص بالملكية .

§ ١٣ – والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظا فيه الا دولة قليلة السعة مادام أن جميع الصناع فيها يجب أن يكونوا ملكا للدولة دون أن يؤلفوا فيها طبقة تابعة لاهل المدينة . واذا كان العمال المكلفون جميع الأعمال مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لاهل ايفيدمن أو التي قررها ديوفنت لعمال اتينا .

وحسبنا ماقلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيوبه .

---

§ ١٣ – ايفيدمن . هي التي سميت بعد ذلك ديراخيوم وهي الان دورازو على البحر الادرياتيكي وهي نزلة من كرسير ومن كورنت أسست في الالمبية الثامنة والثلاثين. ولا يعرف بعد شيء عن هذا القانون الذي يتكلم عليه أرسطو . ر . مللر في الدوريين ج ١ ص ١١٨ و ج ٢ ص ٢٧ . ور . أيضا ك ٨ ب ١ ف ٦ من هـذا الكتاب الذي ترجمه ، اذ يتكلم أرسطو أيضا على ايفيد من ، والكتاب الثالث ب ١١ ف ١ .

وقد كان ديوفنت رئيس جمهورية أتينا في الاولمبية السادسة والتسعين ؛ ٣٩٤ قبل الميلاد . والذي يقوله عليه أرسطو ليس معروفا الا من قوله (ر. مللر في كتاب الدوريين ج ٢ص ٢٧) .

الباب الخامس

بحث الدستور الذى تخيله أبوداموس الملطى • تحليل هـذا الدستور : تقسيم الملكيات : محكمة الاستئناف العليا • جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية • تربية أيتام المقاتلة • فقد تقسيم الطبقات والملكية • نقد المذهب الذى اقترحه أبوداموس للتصويت لمحكمة الاستئناف • مسألة التجديد فى مادة السياسة • لا ينبغى تشجيع التجديدات خشية اضعاف احترام القانون •

---

§ ١ — أما أبوداموس الملطى ابن أورفون فهو نفسه الذى اخترع تقسيم المدائن الى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد فى بيرة وهو الذى كان فى طريقة معيشته كلها مفرط الترف ، اذ يعجبه أن يتحدى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زينته ، يلبس فى الصيف كما فى الشتاء ، حللا تجمع على السواء بين الدفء والبساطة ، وكان يدعى أنه لا يجهل شيئا فى الطبيعة بأسرها . وانه هو أيضا أول من جازف ، مع انه لم يسبق له مشاطرة فى الاعمال السياسية ، بأن ينشر شيئا عن خير شكل للحكومة

§ ٢ — جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات ثلاث : صناع وزراع وحماة المدينة الحاملين للأسلحة . وكان

---

§ ١ — أبوداموس الملطى • يظهر أن أبوداموس الذى يتكلم عليه أرسطو أيضا فى ك ٤ ب ١٠ ف ٤ قد كان معمارا حاذقا • فهو أول من تصور أن تقسم المدائن الى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب فى بيره وفى مدينة رودس كما كانت عليه من الحال فى زمن استرابون • وكان أبوداموس يعيش فى عهد حرب البلوبونيز • وفى بيره شارع مسمى باسمه (ر• اكسينوفون ك ٢ ب ٤) •

وقد نقل استوبى قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف الابو داموس الفيثاغورى فى «الجمهورية» • وهذه القطعة مكتوبة بالدورى • وان مدينة ملطية ولو أنها فى يونية كانت نزلة كريتية • ومن الراجح أن يكون أبو داموس استوبى هو عينه أبوداموس الذى يتكلم عليه ارسطو هنا •

§ ٢ — موزعين على طبقات ثلاث • ليست تلك هى الاقسام الثلاثة فى القطعة التى ذكرها استوبى • فان أبوداموس فيها يقسم جمهوريته الى ثلاث طبقات مختلفة • « أقول ان المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة أنصباء : أحدها يجب أن يتكون من الاموال المملوكة على الشيوع للمواطنين الفضلاء الذين يديرون الدولة • والثانى يجب أن يكون نصيب المحاربين الذين

يجعل من أرض الوطن ثلاثة أنصباء : أحدها مقدس والآخر عام والثالث مملوك ملكا فرديا . فالذى كان مخصصا للنفقات القانونية لعبادة الآلهة كان هو النصيب المقدس . والذى كان مخصصا لرزق أهل الحرب هو النصيب العام . والذى كان مملوكا للزراع هو النصيب الفردى . وكان يرى أن القوانين هى أيضا يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع، لان الاحداث القضائية على رأيه لايمكن أن تتولد الا من ثلاثة أشياء : الاهانة والضرر والقتل .

§ ٣ – كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع اليها استئناف كل الأقضية التى يشبه أن يكون قد أسىء الحكم فيها . وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم اليها الانتخاب . أما شكل الأحكام فان ابوداموس كان يرفض التصويت بالحصى . بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب فيها اذا كان يدين على وجه الاطلاق ، ويدعها خلوا اذا كان يبرىء عن ذلك الوجه بعينه . ويبين فيها الاسباب اذا برأ أو أدان بالجزء فقط . وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة فى الغالب على الحنث اذا صوتوا بطريقة مطلقة فى أحد الوجهين أو فى الآخر .

§ ٤ – وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة عامة ، ويكفل تربية الاولاد الذين خلفهم من ماتوا فى الحروب من الجند المقاتلة بجعلها على نفقة الدولة . وهو على جهة الاختصاص صاحب

يحمون الدولة بقوتهم . والثالث يجب ان يخصص لانتاج جميع الاشياء الضرورية لرفاهية المدينة . وأسمى الطبقة الاولى طبقة الشيوخ ، والثانية طبقة حماة الدولة ، والثالثة طبقة الصناع » .

وان موريت ليتهم أرسطو بسوء القصد فى حق ابوداموس . ولكن فتوريو يفند موريت ويؤكد أن الامر فيما يتعلق بما جاء فى أرسطو وما جاء فى استوبى انما هو بصدد كاتبين مختلفين . والذى يظهر لى راجحا أن أرسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل فى نقل عبارة أفلاطون ب ٣ ف ٨ من هذا الكتاب .

§ ٤ – أما اليوم فان أثينا . لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الاثينى . لكنه كان قبل لسنة ٤٣٩ ما دام أن فى هذا التاريخ ابن فريقس المحاربين الذين قتلوا فى حرب سماموس والذين قد تبنت الدولة أولادهم . فان فريقلس يذكر بهذا القانون فى الخطبة التى يسندها اليه طوسيديد (ك ٢ ب ٤٦ سنة ٤٣١ أول سنة فى حرب البلوبونيز (.

هذا التشريع الأخير . أما اليوم فان أتينا ودولا أخرى عندها مثل هذا القانون . دبل الحكام كان يجب أن ينتخبهم الشعب .والشعب ، عند ابوداموس ، يتكون من الطبقات الثلاث للدولة . ومتى عينوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة ، وعلى الشئون الخارجية والوصاية على الأيتام

تلك هى على التقريب كل النصوص الأساسية لدستور ابوداموس.

§ ٥ ــ بديا يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة فى ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراع والصناع والمقاتلة بنصيب مساو فى الحكم ، والأول بدون أسلحة والثوانى بدون أسلحة وبدون أراض اى على التقريب عبيد للوائت المسلحين . زد على هذا أن من الممتنع أن يستطيع الجميع الدخول فى توزيع الوظائف العامة . يلزم بالضرورة ان يؤخذ من طبقة الجند القواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء . لكن اذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل اليها ؟ •

§ ٦ ــ فاذا اعترض بأن طبقة الجند ستكون أشد قوة من الأخريين فأننا ننبه بادىء الرأى الى أن الامر ليس سهلا ، لأنهم لن يكونوا كثيرى العدد ، ولكن اذا كانوا أشد قوة ، فمن ثم مافائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقا سياسية ويجعلوا أربابا لتعيين الحكام ؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراع فى جمهورية ابوداموس ؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لاغنى عنهم كما فى كل موطن آخر ، ويستطيعون فيها كما فى الدول الاخرى أن يعيشوا من مهنتهم . أما المزارعون فانهم فى حالة مايكلفون انتاج مايعيش به الجند يمكن بحق أن يتخذمنهم أعضاء للدولة ، وهاهنا على ضد ذلك ، انهم أصحاب الاراضى التى يملكونها خالصة لهم ولا يزرعونها الا لفائدتهم •

§ ٧ ــ اذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الاراضى العامة المعينة لرزقهم فلا تكون طبقة المقاتلة بعد شيئا آخر غير طبقة الزراع . ومع ذلك يزعم الشارع أنه ميزهم . فاذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزراع

يملكون عقارات ملكا خالصا ، فهؤلاء المواطنون يؤلفون فى الدولة طبقـة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدســتور . فاذا وكل الى الأهالى أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الاسرتين ، وفى هذه الحالة لماذا لايعطى ، منذ البداية ، للزراع المساحة عينها من الارض التي تكفي لعيشتهم هم وللرزق الذي يقدمونه للمقاتلة ؟

كل هذه النقط جد محيرة في دستور ابوداموس .

§ ٨ ـ وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالاحكام من حيث انه اذ يبيح للقضاة تجزئة أحكامهم عوضا عن أن يصدروها بطريقـــة مطلقة ، ينزل بهم الى مستوى المحكمين لا غير . هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولا حتى متى كثر عدد القضاة ، فى أحكام التحكيم التى يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها ، وليس مقبولا فى حق المحاكم . وكثرة المشرعين عنوا عنوا عناية كبرى بأن يحرموا فيها كل اتصال بين القضاة .

§ ٩ ـ ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضى فى قضيةمدنية بمبلغ ليس مساويا بالتمام للمبلغ الذى يطلبه المدعى ؟ المدعى يطلب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل ، هذا بخمســة وذلك بأربعة ، وهذه الخلافات تحدث بلا شك ، وأخيرا بعضهم يحـكم بالمبلغ بتمامه وآخرون يرفضونه ، فكيف يمكن الجمع بين هذه الاصوات ! وعلى الاقل فى حكم البراءة أو الادانة المطلقة القاضى لايتعرض ألبتـة للحنث مادامت الدعوى قد كانت رفعت على وجـه مطلق . والبراءة تعنى لا أن المدعى لاشيء له بل تعني أن ليس له عشرون مينا . انما يكون الحنث فى التصويت على العشرين مينا حينما لايعتقد القاضى بضميره انها واجبـة على المدعى عليه .

§ ١٠ ـ وأما الجوائز المكفولة لاولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطرا وان يكن ظاهره جذابا ،

انه سيكون مصدر دسائس بل ثورات ، وهنا يمس ابوداموس مسألة أخرى ، موضوعا آخر تماما : أيكون من منفعة الدول أو ضد منفعتها أن تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيرا منها ؟ فاذا قرر أن فائدتها في عدم تغييرها فانه لن يستطاع قبول مشروع أبوداموس من غير بحث دقيق . لأن مواطنا يمكن أن يقترح ابطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك خير عام .

§ ١١ ـ وما دمنا أشرنا الى هذه المسألة نظن واجبا علينا أن ندخل في بعض ايضاحات أتم ، لأني أكرر أنها موضع خلاف شديد ، وربما يمكن أيضا أن يفضل مذهب التجديد . التجديد قد أفاد العلوم جميعها ، أفاد الطب الذي ألقى عنه علاجاته العتيقة ، أفاد الرياضة البدنية ، وعلى العموم أفاد كل الفنون التي تعالجها الملكات الانسانية ، وكما أن السياسة أيضا يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فمن الواضح أن يكون المبدأ بعينه قابلا للانطباق عليها بالضرورة .

§ ١٢ يمكن أن يضاف الى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأي . لقد كان آباؤنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع . كان الاغريق زمانا طويلا لايمشون الا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضا ، والقليل من القوانين العتيقة التي بقيت لنا هو من السذاجة في حد لايقبل التصديق . ففي كيوم مثلا كان قانون القتل يعتبر المتهم جانيا عندما يقدم الذي يتهمه عددا من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل المجني عليه الأقربين، وواجب الانسانية على العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب . كان آباؤنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلفوا عن طامة

---

§١٢ ـ يمشون الامسلحين . طوسيديد ك١ب٥ قدوصف هذه العادات القديمة للاغريق كيوم أو كيمي مدينة من ايوليدة في آسيا الصغرى . ر مللر «الدوريون ج٢ص٢٢٠ وما بعدها» ور . ايضا ك ٨ب٤ .

ـ طامة كبرى . يفترض ارسطو هنا متابعا القدامى ان النوع الانساني بقي عائشا بعد الطامات التي صابت الارض . ولقد ابان العلم الحديث ان الانسان لم يكن ليشهد تلك الانقلابات . ولم يوجد الا بعدها بزمان طويل . (ر . أفلاطون . القوانين ك٣ص١٣٥ . والمتيزولوجيا لارسطو ك١ب١٤ . ور أيضا كوفي . محاضرته في تقلبات الكرة الارضية) .

كبرى ربما يشبهون العامة والجهلاء في أيامنا ، وهذا هو بالأقل المعنى الذي تعطينا الأساطير اياه من أمر المردة أبناء الأرض . فيكون من السخف المبين الاستمساك برأى هؤلاء الناس . زد على هذا أن العقل يهدينا الى أن القوانين المكتوبة ينبغي أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحول . والسياسة كسائر العلوم الأخرى لايمكن أن تضبط جميع التفاصيل . والقانون يجب على الاطلاق أن يكون نصه بوجه عام في حين أن الاحداث الانسانية تقع كلها على حالات خاصة . والنتيجة الضرورية لهذا هي أنه في بعض الأحقاب يلزم تغيير بعض القوانين .

§ ١٣ ـ لكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لايستطاع هاهنا اشتراط المبالغة في التدبر . فاذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فمن البين أنه لاجتناب العادة السوأى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة ، ينبغي التسامح في بعض نبوات التشريع والحكومة . فربما كان التجديد أقل في فائدته مما تكون عادة العصيان في خطرها .

§ ١٤ ـ بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة . وان التجديد في القوانين هو شيء آخر عما هو في الفنون . فان القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة ، والعادة لاتتم الا بالزمان وبالسنين بحيث ان الخفة في استبدال قوانين جديدة بالقوانين الموجودة انما هي اضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء . أكثر من هذا أنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضا أن يتساءل هل في كل دولة يكون البادئون بالقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض ؟ لان هذين مذهبان متخالفان تمام التخالف : غير أننا نقتصر هنا على هذه الاعتبارات التي سترد في موضع آخر .

---

§ ١٣ ـ جهة نظر أخرى . يرى في هذه المناقشة الخاصة بمزايا التجديد في السياسة ومضاره المنهج المعتاد لارسطو . فانه يعرض دائما وجهى المسألة ولكنه يخطىء احيانا في انه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع ماله من الاهمية .

الباب السادس

بحث دستور للقدمونيا • نقد نظام الرق في اسبرتة • نقص التشريع اللقدموني في أمر النساء • عدم التناسب الكبير في ملكيات الاراضي المسبب على قلة تدبر الشارع • النتائج الوخيمة • قحط الرجال • عيوب نظام القضاة • عيوب نظام مجلس الشيوخ • عيوب نظام الملوكية • النظام الفاسد للموائد العامة • امراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغي – اسبرتة على حسب نقد افلاطون ثم ترب الا للفضيلة الحربية • النظام الفاسد للمالية العامة •

---

§ ١ – يمكن فيما يتعلق بدستورى لقدمونيا وكريت أن يضع المرءلنفسه مسألتين تنطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأُخر • الأُولى هى معرفة ماهى المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس الى مثال الدستور الفاضل • والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورهما الخاص وطبيعته تناقض ؟

§ ٢ – فى دولة ذات دستور حسن لاينبغى أن يشتغل الأهلون بالضروريات الأُولى للمعيشة • وتلك نقطة هى موضع اتفاق الناس جميعا وطريقة التنفيذ وحدها هى التى تقترن بها الصعوبات • فلقد كان استعباد

---

§ ١ – وكريت •ر• فيما سيأتى ب٧ تحليل الدستور الكريتى – بمثال الدستور الفاضل • ر • أول الكتاب الرابع •

§ ٢ – بالضروريات الاولى للمعيشة • يقرر أرسطو مبدئيا ضرورة الفراغ للمواطنين وهذا رأى يتفق تماما مع نظام الجمعية العتيقة ولكنه يكون محلا للمناقشة اذا طبق على زماننا• وفى الحق انه متى أراد المرء أن يشتغل كما ينبغى بالمسائل العامة لا يبغى له أن يشتغل كثيرا بمسائله الخاصة • لئن كان هذا هو كل ما اراد ارسطو فالنظرية صادقة • غير ان هذا المبدأ الذى أسىء فهمه قد نحت عنه نتائج خطيرة هى الرق فى الازمان القديمة وامتيازات الاشراف فى الجمعيات الحديثة • ر • فيما يتعلق بضرورة الفراغ للمواطنين قوانين افلاطون ك٨ص١٣٤ – استعباد أهل تساليا للفنست • يروى آتينى (ك٦ص٢٦٣ عن أرشيماك المؤرخ المتأخر عن ارسطو أصل الرق عند اهل تساليا فان الفنست كانوا يسمون قبلا منست وهم جالية من أهل طيبة استعبدوا أنفسهم لاهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وان يزرعوا لهم ارضهم فى مقابل خرج جعلوه للملاك • يقول ارشيماك «ان كثرة من الفنست كانوا أغنى من سادتهم» • ر • الدوريون لاوتو مللر ج ٢ص٦٦ وما بعدها وعن الهيلوتيين ص ٣٣ •

أهل تساليا للفنست خطرا عليهم أكثر من مرة كما كان استعباد الاسبرتيين للهيلوتيين • فان أولئك أعداء أبدا يتربصون الفرصة بلا انقطاع لينتفعوا من أية مصيبة تحل •

§ ٣ — أما كريت فلم تكن أبدا لتخشى مايشبه ذلك. وعلة هذا على الراجح أن الدول المختلفة التى تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضا لم تكن أبدا التؤتى الثورة تعضيدا كان يمكن أن يتحول ضدها أنفسها مادام أنها جميعا كان لها موال من المنطقة المعتدلة • وأما لقدمونيا فعلى الضد من ذلك لم يكن لها من حواليها الا أعداء كمسينيا وأرغوليدا وأركاديا . وأول ثورة للعبيد عند التساليين قد ثارت بمناسبة حربهم مع الآشيين والبرهبس والمجتيزيين وهى الشعوب المتاخمة لهم •

§ ٤ — ان تكن نقطة تستدعى عناية شاقة فهى على التحقيق السلوك الذى ينبغى التزامه فى حق الأرقاء • فانهم اذا عوملوا بالرفق صاروا وقحاء لايلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم • واذا عوملوا بالقسوة تآمروا عليهم وأبغضوهم . وبين أن المسألة لايحسن حلها متى كان المرء لايعرف أن يثير فى قلوب عبيده الا هذه الاحساسات •

§ ٥ — ان تفريط القوانين اللقدمونية فيما يتعلق بالنساء هو فى أنه مضاد لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معا. الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا العائلة يؤلفان أيضا على مايقال جزأى الدولة . هنا الرجال وهناك النساء بحيث أنه حيثما يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال ان نصف الدولة بلا قانون • يمكن أن يرى هذا فى اسبرته ، فان الشارع اذ

---

§ ٣ — موال من المنطقة المعتدلة • آثرت ان استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة الذى استعمله عدة من المترجمين • فان هذا الاستخدام هو وحده القابل لان يفهم عند من لا يعرفون اللغة الاغريقية • ان موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبيد بالمعنى الخاص • فانهم كانوا أولى أن يكونوا ملكا للارض من ان يكونوا ملكا للانسان ، وبهذا المعنى يقتربون كثيرا من موالى القرون الوسطى • — ارغوليدا • . لارغوليديون كانوا فى الشمال الشرقى من لقونيا والمسينيون فى الغرب ولاركاديون فى الشمال الغربى ، وكانت لقونيا تجاور البحر من كل ناحية — البرهبس • ر • فى أمر البرهبس والمجتيزيين المللر ١ ص ٣٥ و ٢٥٨ •

يطالب جميع أعضاء جمهوريته بالاعتدال والحزم قد نجح فيما يخص الرجال نجاحا مشرفا • لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتى يمضين حياتهن فى صنوف سوء السلوك وافراطات الزينة •

§ ٦ ــ والنتيجة الضرورية هى فى نظام كهذا أن يتخذ المال مكانة من قمة الشرف ، وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها تتسلط عليها النساء ، وهذا هو الميل العادى للاجناس الفتية الحربية • على أنى استثنى من ذلك السلتيين وبعض الأمم الذين ، كما يقال ، يشرفون جهرة خب الذكران • وانها لفكرة حقة فكرة الأساطير التى هى أول من تصور قربان مارس والزهرة • لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم الى حب أحد الجنسين أو الآخر •

§ ٧ ــ ولم يخلص اللقدموتيون من هذا الوضع العام ، وطوال مابقى سلطانهم حكمت النساء فى مسائل شتى • واذا لا فرق بين أن يحكم النساء شخصيا وبين أن يكون أولئك الذين يحكمون منقادين لهن ، فالنتيجة دائما هى بعينها • فبالجرأة التى لانفع فيها ألبتة فى الظروف العادية للحياة ، والتى تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن اىقدمونيات ، فى حالات الخطر أقل اضرارا بأزواجهن • وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة • فانهن وهن غير نافعات ، شأنهن فى كل موطن ، قد أحدثن فى المدينة من الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهم •

§ ٨ ــ على أنه ليس من غير علة أن أهملت فى لقدمونيا ، من الأصل ، تربية النساء • فان الرجال بلبثهم زمنا طويلا فى الخارج مدة حروبهم مع أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا ومسينيا ، أعدتهم عيشة المعسكرات ، وهى مدرسة لكثير من الفضائل ، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للاصلاح التشريعى •

---

§ ٧ ــ غارة طيبة • اغارة ايبامينينداس فى لقونيا ترجع الى السنة الرابعة من الاولمب الثانية بعد المائة اى سنة ٣٦٧ قبل الميلاد • وان اكسينوفون فى ك٦ب٥ف٢٨ وافلوطرخس ب ٣ يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء اسبرتة • ر • فيما يلى ك ٤ ب ١٠ ف٥•

أما النساء فان لوقرغس ، بعد أن شرع ، على مايقال ، في اخضاعهن للقوانين ، اضطر الى أن يذعن لمقاومتهن وأن يدع مشروعاته .

§ ٩ ـ وحينئذ فايا كان نفوذهن فيما بعد فاليهن وحدهن يجب أن يعزى ذلك النقص في الدستور . على أن بحوثنا موضوعها ليس الثناء والللوم لأي كان ، بل هو بحث مزايا الحكومات وعيوبها . ولقد أكرر مع ذلك أن فساد النساء فوق أنه هو بذاته نقيصة في الدولة فانه يحمل المواطنين على حب الثراء حبا جما .

§ ١٠ ـ عيب آخر يمكن أن يضاف الى العيوب التي نبهنا عليها آنفا في دستور لقدمونيا ، وهو عدم تناسب الملكيات : فبعضهم يملك أموالا وسيعة جدا والآخرون يكاد لايكون لهم شيء . والأرض في أيدي بعض الافراد . وهنا العيب عيب القانون نفسه . فان التشريع قد علق بحق نوعا من العار على شراء تركة وبيعها ، ولكنه رخص للمالك في التصرف في ماله تصرفا تحكيما اما بالهبة واما بالوصاية . ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر هي بعينها .

§ ١١ ـ زد عليه أن خمسي الأراضي ملك لنساء لأن عددا كبيرا منهن ظللن الوارثات الوحيدات ، أو أنهن قد أوتين مهورا من الضخامة بمكان . ولقد كان الأفضل اما الغاء عرف المهور تماما واما تحديدها بمقدار ضئيل جدا أو على الأقل بخس . وفي اسبرتة على الضد من ذلك يمكن المرء أن يزوج من شاء وارثته الوحيدة واذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان للوصي الخيرة في تزويج قاصرته ، وينتج منه أن بلدا جديرا بأن يقدم ألفا

---

§ ١٠ ـ التشريع . هذا القانون ليس للوقرغس بل هو لبطل تسمى ايفتيادس . وقال افلوطرخس في حياة اجيس ب٥ لقد عنى كيراجيوس في الكتاب الثالث من مؤلفه في الجمهورية اللقدمونية بجمع سائر قوانين اسبرتة في جميع الاسفار القديمة .

§ ١١ ـ ثلاثين ألفا . وفي احدى المخطوطات على الهامش ثلاثة الاف . وهذا بلا شك هو العدد الحق كما يثبته ماسيلي . ـ ألف مقاتل . لقد قسم لوقرغس الاراضي الى تسعة الاف نصيب . وهذا يثبت أن اسبرتة كانت في ذلك الحين تسعة الاف رب عائلة وتسعة الاف محارب . وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عددهم في خمسمائة سنة ثمانية اتساع . ر. ما سبق ب٣ ف٣ .

وخمسمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لايكون له الا ألف مقاتل •

§ ١٢ ــ قد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون فى هذا الصدد،فان الدولة لم تستطع أن تطيق بائقة ما • انما هو القحط فى الرجال هو الذى قتلها ، يؤكدون أنه فى عهد الملوك الأول ، اتقاء لهذا الضرر الخطير التى تستتبعه حروب طويلة ، قد منح حق المدينة لأجانب ، ويقال ان الاسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريبا • لتكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة، هذا لايهم • والخير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها بجعل الثروات متساوية •

§ ١٣ ــ غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين • فان الشارع يقصد انماء عدد الاسبرتيين قد فعل كل شىء ليدفع المواطنين الى التكاثر بقدر مايستطيعون • فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس ، والمواطن الذى له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة • وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه ــ بزيادة عدد السكان فى حين أن قسمة الأرض باقية على حالها ــ لايزيد الأمر على الاكثار من عدد أهل الشقاء •

§ ١٤ ــ كذلك كان نظام الايفور (البطون) فاسدا أيضا • فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فانهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للاسبرتيين • من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت الى أناس بائسين يبيعون ذممهم بسبب بؤسهم • وربما أمكن أن نذكر

§ ١٢ ــ بائقة وحيدة • هى واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد.

§ ١٤ ــ نظام الايفور (البطون) • وهو نوع من القضاء واسبرتة ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمذهبه السياسى • وقد خصص مللر لهذا القضاء بابا كاملا • فقس أسس هذا النظام الملك تيوفنف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريبا ر • ك٨ب٩ف١ من هذا المؤلف • غير أن الايفور (البطون) لم يكن لها بادىء الامر من السلطان ماتم لها بعد ذلك منه • ويزعم هيرودوت أن الايفور قد رتبها لوقرغس نفسه •

ــ الموائد العامة - ليس يعرف الحدث التاريخى الذى يشير اليه ارسطو هنا • فان اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان اندروس • ويقول ارسطو نفسه فيما بعد فى هذا الكتاب ب ٧ ف ٣ أن هذا اللفظ الذى يدل على الموائد العامة هو لفظ من اللغة القديمة

منهم أمثلة قديمة ، غير أن ماحدث فى أيامنا لمناسبة المواتدالعامة(الاندريس) خسبنا اثباتا . فان بعض الرجال الذين أغروا بالمال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ماكان فى استطاعتهم • ان سلطة البطون غير المحدودة والتى يمكن أن تسمى طغيانا قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين وعلى هذا فقد أصيب الدستور اصابة مزدوجة واضطرت الأومتقراطية الى أن تخلى مكانها للديمقراطية •

§ ١٥ ــ ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتى الحكومة شيئا من الاستقرار • فان الشعب يلبث هادئا حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى • وهذه النتيجة ، سواء أكان الشارع هو الذى رتبها أم كانت المصادفة هى التى أتت بها ، ليست على ذلك الا نافعة للمدينة •ان الدولة لايمكن أن تجدمن سلام الا فى توافق أهلها على أن يريدوا لهـــا الوجود والبقاء ، وان هذا هـــو مايصادف فى اسبرتة • الملوكية راضـــية بالاختصاصات التى أسندت اليها ، والطبقة العالية ، بكراسى مجلس الشيوخ الذى دخوله ثمن للفضيلة ، وأخيرا سواد الاسبرتيين بالايفورية التى ترتكز على الانتخاب العام •

§ ١٦ ــ غير أنه اذا كان من الموافق أن يوكل الى الانتخاب العام اختيار الايفور كان من اللازم أيضا ايجاد طريقة انتخاب أقل تفاهة من الطريقـــة الحالية • ومن جهة أخرى بما أن الايفور ، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد خمولا ، يقضون نهائيا فى القضايا المهمة ، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر الى تحكمهم ، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين

---

§ ١٥ ــ الشعب يلبث هادئا • ر • ما سبق من هذا الكتاب ب ٣ ف١٠ •

§ ١٦ــ أقل تفاهة • لاشك فى ان طريقة الانتخاب لتلك الايفوريات كانت هى طريقـة انتخاب الشيوخ • وقد وصف انتخاب الشيوخ أفلوطرخس فى «حياة لوقرغس» ب ٢٦ فقال: كان المرشحون يحضرون كل بدوره امام الشعب الذى يهتف باصوات تختلف قوة وضعفا على حسب أنه يقر الترشيح او يرفضه • والحـــكام قائمون فى بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسمعوا الهتافات دون أن يروا المرشحين فكانوا يعلنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له اشد ، وكان اعلانهم هذا هو قرار الانتخاب • وقد اشـــار طوسيديدالى هذا التقليد •رك١ب٨٧فقال : ان الاسبرتيين ينتخبون بالهتاف لا بالتصويت

وضعية • وأخيرا فان أخلاق الايفور أنفسها ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وان سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالاولى أن يوسم بأنه مفرط في القسوة • من أجل ذلك لم يك بالايفور من الشجاعة مابه يخضعون له بل ينتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية الى اللذائذ جمعاء •

§ ١٧ ـ كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جدا من أن يكون كاملا • انه مؤلف من رجال في سن ناضجة ، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلية والفضيلة • وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانة للدولة • لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها ، ذلك نظام منفعته متنازع فيها • لأن العقل كالجسم له شيخوخته ، والخطر أكبر اذ تكون تربية الشيوخ لاتمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب في فضيلتهم •

§ ١٨ ـ فقد رئي رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل الى الرشوة ويضحون للمحسوبية بمنافع الدولة • من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجعلوا غير مسئولين كما هو شأنهم في اسبرتة • وقد يخطيء من يظن أن اشراف الايفور ضمانة لمسئولية القضاة أجمعين • ان في هذا ايتاء للايفور من السلطة أكثر مما ينبغي ، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصي بالمسئولية • يلزم أن نضيف الى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله تافه أيضا كانتخاب الايفور ولا يستطاع أن يقار المواطن الذي هو كفء لأن يدعى الى وظيفة عامة على أن يجيء فيطلبها بشخصه • لأنه متى كان المرء كفئا للقضاء وجب عليه أن يشغل وظائفه سواء أراد أم لم يرد •

§ ١٩ ـ لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله • فانه اذ يثير طمع المواطنين يشرع في اختيار الشيوخ • لأن المرء لايطلب

---

§ ١٧ ـ مجلس الشيوخ • انشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوقرغس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ او ٣٠ • وكان يجب ان تكون سن كل منهم ستين سنة • ر • كرباجيوس ك٢ • ب٢ ينبغي ان يفرق بين السناتو وبين الجيروزي فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية الى اجل مسمى ويكثر فيه التجديد واما الجيروزي فهو مجلس الشيوخ لارستقراطية منتخب طوال الحياة في الغالب او الى امد بعيد •

أبدا أن يكون قاضيا ألا يعامل الطمع ، ومع ذلك فان أكثر الجنايات العمدية بين الناس ليس لها مصدر آخر غير الطمع والحرص .

§ ٢٠ ـ أما الملوكية فانى سأبحث فى موطن آخر هل هى نظام وخيم أو مفيـــد للدول . لكن من المحقق أن النظام الذى اتخذته واحتفظت به فى لقدمونيا لايساوى الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين . والشارع نفسه قد يئس من فضيلتهم ، وقوانينه تثبت أنه يرتاب فى نزاهتهم . من أجل ذلك ضم اليهم اللقدمونيون فى التجريدات الحربية أعداء شخصيين لهم . وكان تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة انقاذ الدولة .

§ ٢١ ـ كذلك الموائد العامة التى يسمونها فيديتى ، كانت سيئة النظام، والعيب فى ذلك هو على مؤسسها . فان نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق الدولة كما فى كريت . أما فى لقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك، فكل امرىء يجب أن يحمل اليها نصيبه المقرر بالقــانون ولو أن الفقر المفرط لبعض الأهالى لايسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة . واذا فقد ذهب سدى قصــد الشارع . انه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاما شعبيا فلم يحقق من ذلك شيئا . أن الأشد فقرا لم يستطيعوا أن يشتركوا فى هذه الموائد، ومع ذلك منذ زمان بعيد لايكسب الحق السياسى الا على هذا الشرط . وانه لمفقود عند هذا الذى ليس بحال يحتمل معها ذلك العبء .

§ ٢٢ ـ وانه لمن العدل أن يعاب القانون الخـــاص بأمراء البحر . فانه مصدر للمنازعات ، انما هو انشاء بجانب الملوك لملوكية أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البرى .

---

§ ٢٠ ـ فى موطن آخر . ك٣ ب ١٠ و١١ . ـ واحتفظت . معلوم ان ملكى اسبرتة كانا ينصبان على ترتيب الاكبر فالاكبر من فرعى أسرة الهيرقليين بعد أن افتتح الدوريون ثانيــة بيلو بونيز فى القرن الثانى عشر قبل الميلاد . ـ أعداء شخصيين . آكسينوفون . جمهورية لقدمونيا ب ١٣ ف ٥ .

§ ٢٢ ـ مدى الحياة . لم تكن امارة الاسطول فقط الى مدى الحياة مادام هناك قانون صريح كان يمنع ان تكون هذه الامارة مرتين لشخص واحد .

§ ٢٣ ــ يمكن أن يوجه الى مذهب الشارع كله اللوم الذى وجهه اليه أفلاطون من قبل فى قوانينه ، فانه يرمى فحسب الى تنمية فضيلة واحدةوهى الغناء الحربى وانى لا أجادل فى فائدة الغناء الحربى للوصول الى التسلط . غير أن لقدمونيا ثبتت طوال الزمن الذى عانت فيه الحرب ، وقد ذهبت بها قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام ، ولم تكن لتقبل أبدا علـى رياضات أعلى من رياضات القتـــال . وهاك خطأ ليس أقل خطرا وهو أن أن الاسبرتيين ــ مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هىثمنالفضيلة لاثمن الجبن ، وتلك فكرة أدخل مايكون فى باب العدل ــ ذهبوا فى ذلك الى أن يضعوا الفتوحاتأسمى بكثير من الفضيلة نفســـها . وهـــذا أقل استحقاقا للثناء .

§ ٢٤ ــ كل مايتعلق بالمالية العامة فهو فى حكومة اسبرتة فاسد جدا . فان الدولة ، مع أنها معرضة لحروب تستدعى نفقـات باهظة ، ليس لهـــا خزانة . زد على هذا أن الضرائب العامةتكادتكون لاشىء . فبما أنالأرض كلها تقريبا مملوكة للاسبرتيين فهم لايكادون يعنون بتحصيل الضرائب . وهاهنا قد خدع الشارع تماما عن المنفعة العامة ، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالى من النشرة بموضع .

تلك هى الانتقادات الرئيسية التى يمكن توجيهها الى دستورلقدمونيا. وبها أختم ملاحظاتى .

الباب السابع

بحث الدستور الكريتى • علاقاته بالدستور اللقدمونى الذى هو مع ذلك ارقى منه • وضع كريت العجيب • الموالى • الكسموس • مجلس الشيوخ • ترتيب الموائد العامة أحسن في كريت منه في سبرطة • الاخلاق الرذيلة للكريتيين التى رخصها الشارع • فوضى الحكومة الكريتية •

---

§ ١ – للدستور الكريتى صلات بالدستور الاسبرتى ، يساويه في بعض نقط قليلة الأهمية ، ولكنه في جملته أقل منه رقيا بكثير • والسبب في هذا بسيط : يؤكدون ، والأمر محتمل جدا ، أن لقدمونيا نقلت عن كريت قوانينها كلها تقريبا • ومعلوم أن الأشياء القديمة هى فى العادة أقل كمالا من التى تلتها • حينما أخذ لوقرغس ، بعد وصاية شاريلاوس ، أن يسيح يقال انه أقام فى كريت زمانا طويلا حيث كان يجد شعبا من جنس شعبه لأن الليقطيين كانوا جالية من لقومونيا ، فلما وصلوا الى كريت اتخذوا أنظمة المحتلين الأولين ، وكان موالى الجزيرة لايزالون يدينون بقوانين مينوس الذى يعتبر أول شارع لهم •

§ ٢ – وان كريت بسبب وضعها الطبيعى تشبه أن تكون منتدبة للتسلط على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطىء البحار حيث تمتد هذه الجزيرة الكبرى • فمن ناحية تكاد تتصل ببيلوبونيز ، ومن الأخرى بآسيا نحو طريوب وجزيرة رودس ، من أجل ذلك بسط مينوس ملكه على البحر وعلى جميع الجزر المحيطة التى فتحها أو استعمرها ، وكذلك مد من فتوحاته الى صقلية حيث مات بأقرب من كاميك •

---

§ ١ – نقلت عن كريت • كان الاقدمون على العموم على هذا الرأى ، غير ان فولوبيوس دون ان يفند ارسطو ، وظاهر انه لم يدرس كتابه ، ليس على هذا الرأى ، ولا يجد تشابها بين حكومة كريت وحكومة اسبرتة • ك٦ •

§ ٢ – طريوب • مدينة فى قارية بآسيا الصغرى •

§ ٣ ــ وهناك بعض المشابهات بين دستور الكريتيين وبين دستور اللقدمونيين . هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد ، وأولئك بواسطة الموالي الذين هم تبع للأرض . والموائد العامة قائمة عند الشعبين، ويجب أن يضاف الى هذا أنه في سالف الزمان كان أهل اسبرتة لا يسمون أنفسهم فيديتس بل أندريس كما في كريت ، وهذا دليل مبين على أنهم جاءوا منها . أما في الحكومة فان القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون بسلطة مماثلة لسلطة الايفور ، بهذا الفارق الوحيد أن الايفور عددهم خمسة والكوسموس عشرة . والجيرونت الذين يكونون مجلس الشيوخ في كريت هم على الاطلاق جيرونت اسبرتة . وفي الأصل كان للكريتيين ملوكية أسقطوها فيما بعد . وقيادة الجيوش هي اليوم موكولة الى الكوسموس . وأخيرا كل الاهالي بلا استثناء لهم أصوات في الجمعية العمومية التي ينحصر سلطانها في التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس دون أن تمتد الى شيء آخر .

§ ٤ ــ نظام الموائد العامة هو في كريت أحسن منه في لقدمونيا فان كل أحد في اسبرتة يجب أن يقدم نصيبه المجدد بالقانون والا حرم حقوقه السياسية كما قلت آنفا . أما في كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيوعية . فمن الثمرات التي تجنى ومن القطعان التي تربى ، سواء أكانت للدولة أم كانت ناتجة من الأتاوات التي يؤديها الموالي ، يجعل نصيبان أحدهما لعبادة الآلهة وللموظفين العموميين ، والآخر للموائد العامة التي يغتذى بها على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال .

§ ٥ ــ ان نظرات الشارع صادقة في فوائد القناعة ، وفي عزل النساء اللائي يخشى من خصب اسالهن ، ولكنه قرر اتيان الذكران بعضهم بعضا

§ ٣ ــ يسميهم ... كوسموس (يطلق على رؤساء الحكام في مدن كريت) . يظن سملت كروا أن ارسطو يسند الى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع (حكومات الاقطاع القديمة) .

§ ٥ ــ اتيان الذكران . وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة الممقوتة قد صارت مشروعة بالقوانين في أمريقا . وكان الرأي العام في عهد ارسطو جاريا على أن الكريتيين هم أوله

وهذا نظام سنبحث فيما بعد عن قيمته حسن هو أم قبيح • واقتصر على القول هاهنا بأن نظام الموائد العـــامة فى كريت هو بالبـــداهة أحسن منـــه فى اسبرته •

§ ٦ ـ نظام الكوسموس هو أيضا أحط قدرا من نظام الايفور اذا كان هذا ممكنا • فان فيه عيوبه كلها مادام الكوسموس هم على السواء أناس من مستوى عامى • لكن ليس له فى كريت المزايا التى حصلت عليها منه اسبرتة. ففى لقدمونيا الميزة التى تؤتى الشعب هذا القضاء الأعلى الذى يعينه الانتخاب العام تحبب اليه الدستور ، أما فى كريت فالأمر على الضد حيث الكوسموس يتخذون من بعض العائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعا • وفوق ذلك يجب أن يكون المرء قد كان فى الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس الشيوخ • وهذا النظام الأخير به من العيوب ما بنظام لقدمونيا • فان عدم المسئولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغـــاية • وهاهنا يبرز محظور ترك الأحكام القضائية الى تحكم الشيوخ دون أن يقيدوا بقيود القوانين المكتوبة . وان سكينة الشعب المبعد عن هذا القضاء لا تثبت صلاح الدستور • فان الكوسموس ليس لهم كما للايفور فرصة أن يكسبهم المتقاضون ، فانه لا أحد فى جزيرتهم يجىء ليشترى ضمائرهم •

من ابتدع هذه لبدعة ر • القوانين لافلاطون ك ٨ ص ٠ ١١ وكتاب هيرقليدس الضنتى ٥٠٨ • ويؤخذ أفلاطون فى مؤلفه القوانين ك ١ ص ٣٣ أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جتيميد ليتخذوا منها عذرا الهيا لاشباع شهوتهم الشائنة • ويزعم مفسر اخيليوس أن لاوس أبا أوديب هو أول اغريقى قارف هذه الفعلة الشنعاء وأن موته ومصائب قومه انما كانت جزء لجنايته • وأما سقراط فانه حرم بتاتا على تلاميذه مغازلة الذكران ر • مللر ج ٢ ص ٢٩٢ وما بعدها • وجرجوار فى كتابه «الاستخدام» ص ٩ قد جمع فى هذا الموضوع كل الاحداث التى تلفت النظر كان هذا الذوق فى القدم خاصا بالرجال الاحرار ممنوعا على العبيد • وقد فخر ايشين فى خطابه ضد تيمرك بأن به هذا الميل •

اضيف الى ذلك اتماما لهذا الموضوع الكريه ان أفلاطون فى جمهوريته ك ٥ ص ٢٠٣ قد أباح للمقاتلة ، جزاء عظيما لشجاعتهم ، تعشق رفقائهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم القانون أن يتقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب • ولكنه لا يظهر مع ذلك ، على رأى سقراط ، أن تذهب هذه المغازلات الى ماوراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حدته • على أن لافلاطون طائفة من الكلم تحرم قطعا هذه الفاحشة ر • القوانين ك ٨ ص ١١٠ • واكسينوفون (جمهورية اسبرطة ب ٤) •

ـــ فيما بعد • ر • ك ٤ ب ١٤ الفقرة الاخيرة •

§ ٧ ــ من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة تناقض جميع مبادىء الحكم وماهى الا قسوة منكرة • يعزل الكوسموس غالبا بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يشورون عليهم • على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاءوا • ولكن في هذا الصدد ينبغي الرجوع الى القانون عوضا عن الهوى الشخصي ، ذلك بأن القانون ليس الا قاعدة مكفولة التنفيذ • ولكن ماهو أيضا أشد ضررا بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متمالئون فيما بينهم باسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التى تهددهم • وبفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة الا ظلها • يسودها البغى وحده • العصاة على الدوام يدعون الأمة وأصدقاءهم الى حمل السلاح ويؤمرون عليهم رئيسا ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات •

§ ٨ ــ فبماذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء المؤقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الاطلاق ؟ ان دولة مضطربة على هذا النحو هى غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يغزوها • أكرر أن وضع كريت وحده هو الذى نجاها الى الآن • فقد قام بعدها مقام القوانين التى فى غيرها تهدر دم الأجانب • وهذا هو أيضا الذى أمسك الموالى على القيام بالواجب على حين أن العبيد يثورون فى أكثر الأحيان . الكريتيون لم يبسطوا ألبتة سلطانهم فى الخارج •

وقد أظهرت الحرب الخارجية التى شبت عندهم حديثا ضعف نظمهم اظهارا تاما •

حسبنا ماقد قلنا على حكومة كريت •

---

§ ٨ ــ الحرب الخارجية • من دواعى الاسف أننا لا نعرف بالضبط الى أية حرب يشير أرسطو فى هذه الفترة • فلو عرفناها لعلمنا الوقت الذى كتب فيه أرسطو كتاب السياسة ؛ ما دامت تلك الحرب حديثة حين كان يكتبه • ان هذا التحليل لجمهورية كريت هو أتم ما قد وصل الينا من تاريخ القدماء •

البـاب الثامن

بحث دستور قرطاجنة • صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة • المشابهات بين دستور قرطاجنة ودستور اسبرطة • عيوب الدستور القرطاجنى • المحاكم التى لها من السلطان أكثر مما ينبغى • التقدير الغالى للثروة فيها • والجمع بين الوظائف • ليس الدستور القرطاجنى من القوة بحيث تستطيع الحكومة ان تتحمل النازلة •

---

§ ١ ـ كان لقرطاجنة أيضا فيما يظهر دستور حسن أوفى من دستور الدول الأخرى فى كثير من النقط ، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا • تلك الحكومات الثلاث لكريت واسبرتة وقرطاجنة بينها مناسبات كبرى وهى أرقى بكثير من جميع الحكومات المعروفة • القرطاجنيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة ، والذى يثبت حكمة دستورهم هو أنه، على رغم ماخولت الأمة من نصيب فى الحكم ، لم يرالبتة فى قرطاجنة تغير فى الحكم ولم يكن بها لاثورة ولا طاغية . وذلك شيء حقيق بلفت النظر .

§ ٢ ـ وسأذكر بعض المشابهات بين اسبرتة وقرطاجنة • فالموائد العامة للجمعيات السياسية تشبه الفيديتى اللقدمونية ، فان المائة والأربعة تقوم مقام الايفور • غير أن القضاء القرطاجنى يحصل فى أن أعضـــاءه عوضا عن أن يستلوا من الطبقات الخاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال • والملوك ومجلس الشيوخ تتقارب كثيرا فى الدستورين ، غير أن قرطاجنة أشد تبصرا ، فلا تطلب ملوكها فى عائلة وحيدة • وانها لاتتخذهم كذلك من جميع العائلات بلا استثناء ، بل هى تكل الأمر الى الانتخاب لا الى السن لتجيء للسلطان

---

§ ٢ ـ للجمعيات السياسية • لا يعرف شيء عن هذه الجمعيات السياسية ويرى كلوج بحق أن الموائد العامة كانت غير ممكنة فى مدينة عدتها سبعمائة الف نفس كقرطاجنة • ويرى تيتليف أن هذه الموائد كانت من غير شك مآدب يقيمها عظماء المواطنين لاشياعهم • ـ المائة والاربعة • ويوصى كلوج وهيرن بألا يلتبس المائة والاربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم أرسطو فيما بعد فى الفقرة الرابعة • ويزعم كوتلنج ص ٤٨٥ أن الطائفتين هما شيء واحد بعينه فى الحكم • وان أرسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسة آلاف وأربعين اذ يتكلم عن جند أفلاطون • وهذا أيضا محتمل •

رجالالأهلية والاستحقاق • ان الملوك وبيدهم من السلطة أوسعها ، يكون الخطر منهم بينا متى كانوا رجالا من غير أهل البصر • وقد أتوا فيماسبق بلقدمونيا شرا كثيرا •

§ ٣ – ان صنوف الانحراف في المبادىء التي ذكرناها وانتقدناها غالبا هي عامة في جميع الحكومات التي درسناها الى الآن . وان دستور قرطاجنة كجميع الدساتير التي قاعدتها ارستقراطية وجمهورية معا يميل تارة نحو الديماغوجية وتارة نحو الأوليغرشية • مثال ذلك الملوكية ومجلس الشيوخ عندما يجمعان على رأى يستطيعان أن يظهرا الشعب على بعض الأقضية ويستران عن علمه البعض الآخر • ولا حق للشعب في أن يحكم في القضايا الا في حال الخلاف • لكن متى رفعت القضية الى الشعب يمكنه لا أن يطلب عرض أسباب القضاة فحسب بل له أيضا أن يحكم فيها نهائيا • وكل مواطن يستطيع أن يتكلم في الموضوع للمناقشة • وهذا امتياز كان يطلب بلا جدوى في الجمهوريات الأخرى •

§ ٤ – ومن الجهة الأخرى أن يترك للبنتارشي المكلفين بطائفة من الأشياء المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم في أن يعينوا أولى الولايات جميعا ، وهي ولاية المائة ، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع الوظائف مادام أولو البنتارشي متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجرد مرشحين له لايزالون أيضا من القوة والنفوذ بمكان . وتلك أنظمة أوليغرشية . انما هو من وجه آخر نظام أرستقراطى نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة بالقرعة • واذا أنا أجد هذا الميل بعينه في بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة الذين يحكمون في كل نوع من الأقضية دون أن يكون لهم ، كما في لقدمونيا ، اختصاصات خاصة •

§ ٥ – اذا كانت حكومة قرطاجنة تتحلل على الخصوص من الأرستقراطية الى الأوليغرشية . فينبغي أن تكون علة ذلك في رأى يشبه أن يكون مقبولا فيها على العموم : أنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن

---

§ ٣ – صنوف الانحراف في المبادىء • و • فيما سوف يجىء ك٣ب٥ف٣ ، ٤

توكل لا الى أناس ممتازين فحسب بل أيضا الى أثرياء ، وان مواطنا فقيرا لايمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة . فاذا كان حينئـــذ الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليغرشي ، والاختيار بحسب الأهلية هو مبدأ أرستقراطي ، فحكومة قرطاجنة تؤلف صنفا ثالثا مادام أنه يعنى فيهـا بهذين الشرطين معا ، خصوصا في انتخاب الحكام الأعلين . وفي انتخاب الملوك والقواد .

§ ٦ - وان هذه الاستحالة للمبدأ الأرستقراطي هي عيب ينبغي أن يسند الى الشارع نفسه . فان احدى عناياته الأولى يجب أن تكون ، منذ الأصل ، بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشد امتيازا ، وأن يعمل على ألا يكون الفقر ضارا باعتبارهم ، سواء من حيث هم قضاة أو من حيث هم أفراد ، ولكن اذا وجب الاعتراف بأن الثروة تستحق الالتفات بسبب الفراغ الذي تؤتيـه فليس بأقل خطرا أن تجعل قابلة للرشا الوظائف العليا كوظائف الملك والقائد ، وان قانونا من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية ، ويشرب الجمهورية بتمامها حب الذهب .

§ ٧ - ان رأى أعاظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الأخر الذين هم دائما على استعداد لاتباعهم ، واذا ففي كل موطن لايكون الاستحقاق فيـه أشد احتراما مما عداه لايمكن أن يوجد من دستور أرستقراطي متين حقا . من الطبيعي أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يعتادون أن يعوضوا أنفسـهم منها متى كانوا قد بلغوا السلطان بقوة المال ، ومن السخف أن يفترض أنه اذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب في الاثراء فان رجلا فاسد الخلق اشترى غاليا وظيفة لايرغب فيه . الوظائف العامة يجب أن يولاها الأكثر كفاية ، غير أن الشارع اذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للمواطنين الممتازين فانه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام .

§ ٨ - يمكن أن يوجه اللوم أيضا الى الجمع بين الوظائف الذي يعتبر في قرطاجنة شرفا كبيرا ، فان الانسان لايستطيع أن يقوم حق القيام الا بشيء واحد في آن واحد . وان واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف وألا يكلف

فردا واحدا بعينه أن يعمل فى الموسيقى وفى الأحذية • حينما لاتكون الدولة ضيقة أشدمماينبغى ، يكون من المطابق للمبدأ الجمهورى والديمقراطى ان يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام • لأنه بهذا تحصل حينئذ ، كما قلنا ، هذه المنفعة المزدوجة : أنه كلماكانت ادارة الاعمال بعدد أكثر كانت أحسن ادارة وأسرع • يمكن التحقق من صدق هذا فى أعمال الحرب وفى أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة أو من سلطة •

§ ٩ – وان قرطاجنة تتقى أخطار حكومتها الأوليغرشية بأن تغنى على الدوام جزءا من الشعب الذى يبعث به الى المدن المستعمرة • وتلك وسيلة لتطهير الدولة وتماسكها • ولكنها حينئذ لاتدين بسكينتها الى المصادفة بل كان من حكمة الشارع أن يحققها لها • من أجل ذلك فى حالة النوازل اذا قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فان القوانين لاتقدم أية وسيلة لتعيد الى الدولة السلام الداخلى •

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقا ، دستور اسبرته ، وكريت ، وقرطاجنة •

---

§ ٩ – أن يحققها لها • قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجنة وعلى الخصوص مؤلف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الاوحد فى الزمان القديم الذى بسط وصف حكومة قرطاجنة • فان الحقد الرومانى كان أعمق من أن يكتفى بابادة قرطاجنة حتى أطلالها من على ظهر الارض بل أتى أكثر من هذا اذ أبى على التاريخ أن يحتفظ الا باندحارها بالهزيمة • وقد أطاعه التاريخ الى حد أن البحث اللغوى لم يوفق على صبره وحصافته الى أن يسلبه الا نتفا غامضة وناقصة • ويكاد لا يبقى للاجيال التالية عن قرطاجنة الا ما أراد الفاتحون لهم أن يعلموه • وانا لا نعرف انتقاما ذهب الى أبعد من هذه الحدود •

الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقننين مختلفين ـ سولون • الروح الحقيقى لاصلاحاته ـ زالوكوس ، خارنداس ، اونوماكريط فيلولاوس ، مقنن ثيبة ، قانون خارنداس ضد شهود الزور ، دراكون ؛ فتاكوس ، اندروداماس ـ خاتمة البحث فى الاعمال السالفة •

§ ١ ـ من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ماهو خير دستور بعض لم يمارسوا الأعمال العامة على أى وجه ولم يكونوا الا مجرد مواطنين • وقد ذكرنا كل ماكان يستحق الالتفات من أعمالهم • وآخرون كانوا شارعين إما لبلادهم واما لشعوب أجنبية ، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاما • من بين هؤلاء بعضهم لم يضعوا الا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضا ممالك • فلوقرغس وسولون مثلا قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات •

§ ٢ ـ لقد بحثت فيما مر دستور لقدمونيا • أما سولون فانه شارع عظيم فى نظر بعض الأشخاص الذين يسندون اليه أنه قضى على كل سلطان للأوليغرشية ، وأنهى استعباد الشعب ، وكون الديمقراطية الوطنية ،بتوازن صادق للأنظمة التى هى أوليغرشية فى مجلس الشيوخ ، أرستقراطية فى انتخاب الحكام ، ديمقراطية فى ترتيب المحاكم • غير أنه محقق فيما يظهر أن سولون قد احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ماوجدهما عليه • وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع الأهالى •

§ ٣ ـ وانما هو على هذا الوجه عيب عليه أن قد قضى على سلطة مجلس الشيوخ وسلطة الحكام المنتخبين بأن جعل الهيئة المعينة بالقرعة هى السيدة

---

§ ١ ـ خير دستور • فى عبارة النص : على ما هو الدستور :

§ ٢ ـ استعباد الشعب • قد يظهر من الصورة المرسومة على البابة الملكى والتى كانت باقية فى زمن بوزنياس (أتيقا ب ٣ ص ١٨) أن الديموقراطية الاتينية كانت ترى نفسها مدينة لثيسيوس بقدر ما هى مدينة لسولون • وقد مات سولون فى نحو السنة ٥٥٩ قبل الميلاد وسنه وقتئذ اربع وثمانون سنة •

العليا للدولة • فلما وضع هذا القانون أنتج تمليق الشعب كما يملق الطاغية أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها فى أيامنا هذه •

وأما ايفيالت فانه قد بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضا فريقلس الذى ذهب الى أن قرر راتبا للقضاة • وحذا حذوهما كل ديماغوجى ذهب بالديمقراطية إلى الحد الذى نراها عليه الآن • ولكن لايظهر أن هذا كان هو القصد الأولى لسولون • وهذه التغييرات المتعاقبة أولى بها أن تكون عرضية بحتة •

§ ٤ ـ وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحرى فى الحرب الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال الى ديماغوجيين مرتشين • غير أن سولون لم يكن آتى الشعب الاقسط الامندوحة عنه للسلطان ، أعنى اختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حسابا • لأنه بدون هاتين السلطتين تكون الأمة اما مستعبدة واما عاصية . غير أن كل الادارات كان سولون قد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء ، أولئك الذين يبلغ دخلهم خمسمائة ميديمنه ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الثالثة المؤلفة من الفرسان • أما الرابعة وهى فرقة المأجورين فلم يكن لها سبب الى أية وظيفة عامة •

§ ٥ ـ وزالوكوس قد سن قوانين للوكريين الايبزيفيريين ، وخارنداس القطنى لمدينته الأصلية ولجميع المستعمرات التى أسستها خالسيس فى ايطاليا وفى صقلية • والى هذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكريت وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح • ومع أنه لوكرى فانه قد تعلم

---

§ ٣ ـ ايفيالت • ديماغوجى استصدر مرسوما ضد سلطات المحكمة فى السنة الاولى من الاولمب المتمم للثمانين ٤٦٢ قبل الميلاد • وقد عمل أعداؤه على قتله • (ر • ديودور الصقلى ج ٢ ص ٥٩) •

§ ٤ المؤلفة من الفرسان • يلاحظ ها هنا أن أرسطو وضع الفرسان فى الصف الثالث ويضعهم المؤلفون الآخرون فى الصف الثانى • ر • بوخ • الاقتصاد السياسى للاثينيين ج ١ ص ٣٠٤ •

§ ٥ ـ زالوكوس • لا يعرف بالضبط فى أى زمان كان زالوكوس • ويقال عادة انه كان فى القرن الثامن قبل الميلاد •

فى كريت اذ ذهب اليها ليتعلم فن الفراسة . ويزيدون على ذلك انه كان صديقا لطاليس الذى كان لوقرغس وزالوكوس تلميذين له ، كما كان خارنداس تلميذا لزالوكوس ، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن تختلط فى الأزمان تخليطا غريبا .

§ ٦ — كان فيلولاوس الكورنتى مقنن ثيبة ، وكان من عائلة الباشيين ، وحين كان محبوبه ديوكليس الظافر فى الالعاب الأولمبية مضطرا الى الفرار من وطنه ليتخلص من شهوته الآثمة لأمه هلسيون احتجب فيلولاوس فى ثيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما . ويرى الناس الى هذه الساعة قبريهما على وضع بحيث ان من أحدهما ترى أرض كورنته التى لايمكن أن ترى من القبر الآخر .

§ ٧ — واذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس هما اللذين أوصيا بما ذكر فى وصيتهما : الأول كرها لنفيه كان لايريد أن يتسلط من قبره النظر على سهل كورنته . والثانى على ضد ذلك كان يرغب فيه . تلك هى قصة اقامتهما فى ثيبة . من بين القوانين التى سنها فيلولاوس لهذه المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد والتى لاتزال تسمى فيها القوانين الأساسية . وان مايسند اليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائما عدد الأنصباء ولو بالتوريث غير قابل للتغيير .

§ ٨ — وليس لخارنداس شىء خاص الا قانونه ضد شهادات الزور ، نوع من الجريمة هو أول من اشتغل به ، ولكن قوانينه لما بها من ضبط وحسن بيان ترفعه على المقننين حتى فى أيامنا . وان مساواة الثروات هى المبدأ الذى اختص فالياس بتنميته . والمبادىء الخاصة بأفلاطون هى شيوعية النساء والأولاد والأموال والموائد العامة للنساء . ومن أعماله أيضا القانون الذى سنه ضد السكر ، والقانون الذى يؤتى الرجال القنع رياسة المآدب ،

---

§ ٦ — فيلولاوس . يضعه مللر فى الاولمب الثامن عشر أى سنة ٧٣٠ ق . م : — الباشيين . العائلة الملوكية فى كورنته وهى من نسل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل سنة فى عدة عصور .

والقانون الذى يوجب فى التربية العسكرية تمرين اليدين على السواء حتى لاتظل احداهما غير نافعة ولتكون اليدان جميعا عاملتين على السواء •

§ ٩ ــ ودراكون سن أيضا قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من قبل ، وليس بهذه القوانين شيء خاص ولا خالد الا القسوة المتناهية وتغليظ العقوبات • وبيتاكوس سن قوانين لكنه لم ينشيء حكومة ، وله نص خاص به هو ذلك النص الذى يعاقب عقابا مضاعفا على الخطايا التى ترتكب أثناء السكر •

ونظرا الى أن الجرائم أكثر وقوعا فى هذه الحالة منها فى حالة الصحو فانه للصالح العام قد آثر تغليظ العقوبة على الرأفة التى يستحقها رجل أخذ منه النبيذ . أندروداماس الريجيومى ، شارع شالسيس فى تراقيا ، قد خلف قوانين على القتل وعلى البنات المنفردات بالميراث ، ولكنه ربما لايمكن مع ذلك أن يذكر له أى نظام يسند اليه على وجه الخصوص •

تلك هى الاعتبارات التى أوحى الينا بها بحث الدساتير الموجودة والدساتير التى تخيلها بعض الكتاب •

---

§ ٩ ــ دراكون • الذى عدل عن بعض قوانين صولون • ــ بيتاكوس • الميتليني أحد السبعة الحكماء وكان معاصرا لسولون •

الـكتاب الثالث

الدولة والمواطن ـ نظرية الحكومات والسيادة ـ فى الملوكية

البـاب الأول

الدولة والمواطن : الشروط الضرورية للمواطن : الاقامة غير كافية : الطابع المميز للمواطن انما هو المشاركة فى وظائف القاضى والحاكم : هذا الحد العام يتغير تبعا للحكومات وينطبق على الخصوص على المواطن فى الديمقراطية : عدم كفاية الحدود العادية ـ فى ثبـات الدولة أو تغيرها فى علاقاتها بالمواطنين ـ وحدة الارض لا تكون وحـدة الدولة ـ الدولة تتغير بتغير الدستور عينه .

---

§ ١ ـ حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعهـا الخاص فأولى المسائل هى العلم بماذا يعنى بالدولة . فى اللغة العامية ، هذه الكلمة شديدة الالتباس . فالفعل الفلانى يصدر من الدولة فى رأى البعض وهو فى رأى الآخرين ليس الا فعل أقلية أوليغرشية أو طاغية . ومـع ذلك فالرجـل السياسى والمقنن انما يقصدان فى أعمالهما الى الدولة ليس غير . والحكومة ليست الا نظاما ما مفروضا على جميع أعضاء الدولة .

§ ٢ ـ لكن الدولة بما هى ، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة ، ليست الا اجتماع عناصر ، فينبغى بالبداهة أن يتساءل بادىء الأمر ماهو المواطن مادام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة. وعلى ذلك لنبحث أولا من الذى يسمى مواطنا وماذا يعنى هـذا الاسم ؟ فتلك مسألة مختلف فيها غالبا وهيهات أن يقع الرأى فيها بالاجماع ، فلان بمـا هـو مواطن فى الديمقراطيـة ينقطع غالبـا عن أن يكونه فى دولة أوليغرشية .

§ ٣ ـ ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لايكونونهم الا بسبب عرضى كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم .

لايكون المرء مواطنا بمحل الاقامة وحده ، لأن محل الاقامة يملكه أيضا الأجانب المقيمون والعبيد . كذلك لايكون المرء مواطنا بمجرد حق المداعاة لدى القضاء مدعيا أو مدعى عليه . لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية . فمحل الاقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين . وكل مافي الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع القاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلا أن يختاروا كفيلا ، وهذا تضييق في الحق الذي يخولونه .

§ ٤ — والأولاد الذين لم يبلغوا سن القيد المدنى ، والشيوخ الذين حذفت أسماؤهم منه ، هم فى وضع متشابه تقريبا : فان هؤلاء وهؤلاء هم على التحقيق مواطنون ، ولكنه لايمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الأطلاق ، وينبغي أن يضاف الى أولئك أنهم مواطنون ناقصون والى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون . وليختر من شاء أى تعبير فلا أهمية للألفاظ ، بل انه ليفهم بلا عناء ما هي فكرتى . وان ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجردا عن كل النقائص التى نبهنا عليها آنفا . ومازالت الصعاب بأعيانها وما يزال حل المسألة هو هو فى حق المواطنين الموصومين بالعار والمنفيين .

ان السيما المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم انما هى التمتع بوظائف القاضى والحاكم . ومع ذلك فان وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة مؤقتة بحيث لايشغلها الفرد بعينه مرتين أبدا ، أو محدودة تبعا لأى شكل آخر ، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضى وعضو الجمعية العمومية .

§ ٥ — وربما يجحد أن تلك ادارات حقيقية وأنها تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها ، لكنه قد يظهر لنا هزؤا ألا يخول سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة . على أنى لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية . بل هذا هو أيضا مسألة ألفاظ . فان اللغة ليس بها أبدا حد جامع للتعبير عن معنى القاضى وعضو الجمعية العمومية . وانى أتخذ لتعيين هذا المعنى

§ ٤ — القيد المدنى . فى الدفتر العام المسمى فى آتينا « لكسيارشيك » .

لفظ « الادارة العامة » فأسمي مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون به • وإن حد المواطن هذا أولى من سواه بالانطباق على أولئك الذين يوصفون عادة بهذا الوصف •

§ ٦ — ومع ذلك يلزم ألا يعزب عن النظر أن فى كل نظم الأشياء تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولا والآخر ثانيا وهلم جرا وألا يوجد بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة فى الطبيعة الأصلية لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة الا بالواسطة • كذلك الدساتير تبين لنا متخالفة فى أنواعها ، هذه فى الصف الأخير ، وتلك فى الصف الاول، مادام أنه لابد من وضع الدساتير الباطلة والفاسدة بعد تلك التى احتفظت بكل صفائها • وسأقول فيما بعد ماذا أعنى بدستور فاسد • ومن ثم يتغير المواطن بالضرورة من دستور الى آخر • فالمواطن كما قد حددناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية .

§ ٧ — هذا لايعنى أنه لايمكن أن يكونه أيضا فى غيرها ، لكنه لايكونه بالضرورة . من الدساتير مالا يعترف بالشعب ، وعوضا عن الجمعية العمومية يكون مجلس الشيوخ ، ووظائف القضاة تسند الى هيئات خاصات كما فى لقدمونيا حيث الايفور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونت يفصلون فى قضايا القتل وحيث القضايا الأخرى يمكن أن تكون من اختصاص محاكم مختلفة ، وكما فى قرطاجنة حيث بعض ادارات لها الميزة الخاصة باصدار جميع الأحكام .

§ ٨ — ينبغي أن يكون حدنا للمواطن معدلا على هذا الوجه • فى أي موضع آخر غير الديمقراطية لايوجد الحق العام وغير المحدود فى أن يكون المرء عضوا فى الجمعية العمومية وفى أن يكون قاضيا • بل على نقيض ذلك تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق على بعضها أهلية المداولة فى أعمال الدولة وأهلية القضاء ، وهذه الأهلية عينها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها • حينئذ بدهي أن المواطن هو الفرد الذى يمكن أن يكون له فى الجمعية

العمومية وفى المحكمة صوت فى المداولة أيا كان مع ذلك شكل الدولة التى هو عضو فيها • وأعنى وضعيا بالدولة لفيفا من أناس من هذا القبيل يملك كل مايلزم لسد حاجات المعيشة •

§ ٩ — فى اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة ، وأحد هذين الشرطين لايكفى • قد يذهب بعضهم بالتحرج الى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك • غير أنه من هذا التعريف الذى يظن به أنه بسيط بقدر ماهو جمهورى تنشأ صعوبة أخرى، وهى أن يعلم هل كان الجد الثالث أو الرابع مواطنا • من أجل ذلك كان غرغياس الليونتيومى مازجا الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطنى لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم الا هذا المنسج ، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخزاف قدرا • وعندنا المسألة تكون من البساطة بمكان • انهم كانوا مواطنين اذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة فى تعريفنا ، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هى شرط لايمكن عقلا أن يطلب من الساكنين الأول ، المؤسسين للمدينة •

§ ١٠ — وقد يكون مشكوكا فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم يصيروا مواطنين الا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطغاة من أثينا اذ أدخل فى القبائل زمرا من الأجانب والعبيد المقيمين • فى حق هؤلاء المسألة الحقة هى أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل • حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضا هل يكون المرء مواطنا حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوى الخطأ المبين• لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رقوا الى الوظائف العامة بغير حق وفى أعيننا أنهم قضاة وان كانوا قضاة بغير حق • فالمواطن عندنا هو فرد مخول سلطة ما ، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطنا كما

---

§ — غرغياس • من ليونتيوم سفسطائى مشهور معاصر لفريقلس ، وهو الذى اتخذ أفلاطون اسمه لمحاورته المشهورة •.

§ ١٠ — كلستين • هو الذى رتب قبائل أثينا عشر قبائل بدلا من أربع فى نحو الاولمب الثامن والستين أى سنة ٥٠٨ ق • م

قلنا حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كلستين كانوا كذلك في الواقع . الواقع .

أما مسألة العدل والظلم فانها تتعلق بالمسألة التي وضعناها بادىء الأمر . هل الفعل الفلاني صادر من الدولة أو ليس صادرا منها ؟ وهذا مايحمل على الشك في كثير من الحالات . وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية الأوليغرشية أو الطغيان يظن كثير من الناس أنه يجب التنكر للمعاهدات القائمة بحجة إنها لم تعقدها الدولة بل عقدها الطاغية . لا حاجة الى ذكر كثير من الاستشهادات من هذا القبيل التي تستند كلها الى هذا المبدا أن الحكومة لم تكن الا نوعا من البغي لانسب بينه وبين المنفعة العامة .

§ ١١ ـ اذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها هي أيضا عهود الدولة كعهود الأوليغرشية والطغيان . والصعوبة الحقة هاهنا تنحصر في تعرف متى يمكن أن يقول ان الحكومة تبقى هي بعينها أو أنها تصير غير ماقد كانت . وانه لبحث سطحي للمسألة أن يقصر الاعتبار فيه على المحل أو على الأفراد. ولأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منعزل وأن يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء في مكان وأولئك في مكان آخر . فالمسألة على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان . وان المدلولات المختلفة لكلمة مدينة تكفي بلا عناء لحل المسألة .

§ ١٢ ـ لكن بماذا تتعرف شخصية المدنية متى كان المحل يبقى على الدوام مشغولا بالسكان ؟ فليست الأسوار في الواقع هي التي ترتب هذه الوحدة . لأنه ربما يكون من الممكن في الواقع احاطة بيلوبونيز كلها بسور . وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل في دائرتها أمة من أن تمثل مدينة . وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت في يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك . على أننا سنجد الفرصة في موطن آخر لعلاج هذه المسئلة علاجا نافعا . فان سعة المدينة

§ ١٢ ـ ثلاثة أيام . الامر هنا بصدد فتح قيروش لبابل لا الاسكندر كما ظن بعض المفسرين .

أمر لاينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسائل نفسه : أخير للدولة أن تكون ذات مدينة واحدة أم عدة مدائن ؟ .

§ ١٣ – لنسلم بأن الموطن عينه لايزال يسكنه الأفراد أنفسهم ومن ثم أمكن ، مادام جنس السكان باقيا بعينه ، أن يجزم بأن الدولة هي هي بعينها ، على رغم التداول المستمر في الوفيات والمواليد كما يسلم المرء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجرى بلا انقطاع ، أم ينبغى أن يدعى أن الناس فقط يبقون بذواتهم لكن الدولة تتغير ؟ والواقع أنه مادامت الدولة نوعا من الاجتماع ، أى اجتماع أناس خاضعين لدستور ما فاذا تغير هذا الدستور وتعدلت صورته فينتج ضرورة أن الدولة لاتبقى هي ماهي ، والشأن في هذا كالشأن في الجوقة التي تظهر على التبادل في الملهاة وفي المأساة فهي متغيرة في نظرنا مع أنها في الغالب تتألف من الممثلين أنفسهم .

§ ١٤ – هذا التنبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام آخر اعتبر متغيرا متى تغير نوع تأليفه . والشأن في هذا كالشأن في اللحن حيث الأصوات أنفسها تعطى تارة المذهب الدوري وتارة أخرى المذهب الفريجي . اذا كان هذا حقا فانما يكون المرجع على الخصوص الى الدستور للحكم على ذاتية الدولة . ومع ذلك قد يتفق أن تقبل تسميته مخالفة مع بقاء الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم ، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها الأولى برغم التغير التام للأفراد .

تلك هي مع ذلك مسألة أخرى ، أن يعلم هل يوافق ، بعد ثورة ، أن توفى العهود المبرمة أو أن تنقض ؟

الفصل الثاني

فضيلة المواطن لا تلتبس تماما بفضيلة الفرد على حدة ، المواطن له دائما رابطة بالدولة ، فضيلة • الفرد هي مطلقة وليس لهما روابط خارجية تقيدها • هاتان الفضيلتان لا تلتبسان حتى في الجمهورية الفاضلة • انهما لا تجتمعان الا في الحاكم الحقيقي بالامرة • الخصائص المختلفة التي تقتضيها الامرة والطاعة ولو ان المواطن الطيب يجب أن يعرف على السواء أن يطيع وان يأمر • الفضيلة الخاصة للامرة انما هي التبصر •

---

§ ١ ـ مسألة تتبع تلك المسألة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين فضيلة الفرد على حدةوفضيلةالمواطنأو هما تختلفان احداهما عنالأخرى • لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بديا أن نحدد في أنفسنا معنى فضيلة المواطن •

المواطن كالملاح هو عضو جماعة . ففي السفينة ، مع أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جذافا والآخر ربانا ، وهذا مساعدا وذاك مكلفا عملا آخر ، بين برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص فضيلة خاصة لكل منهم انهم جميعا يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسعى كل واحد منهم اليها على السواء •

§ ٢ ـ أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماما . فعلى رغم اختلاف وظائفهم سلامة الجماعة هي عملهم المشترك . والجماعة هنا هي الدولة . ففضيلة المواطن تتعلق اذا بالدولة دون سواها • لكن نظرا الى أن الدولة تكتسي صورا متعددة فبين أن فضيلة المواطن في كمالها لايمكن أن تكون واحدة . فان الفضيلة التي تجعل المرء خيرا هي على الضد واحدة ومطلقة ، ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة أخرى غير فضيلة الفرد على حدة .

§ ٣ ـ يمكن أيضا أن تعالج هذه المسألة من جهـــة نظر أخرى تتعلق بفحص الجمهورية الفاضلة . اذا كان من الممتنع فى الواقـع ألا تتألف أعضاء الدولة الا من أناس أخيار ، واذا كان كل واحد منهم مـــع ذلك يجب أن يقوم فيها بالوظائف التى توكل اليه خير قيام فذلك يقتضى حتما فضيلة ما . ولما أنه ليس أقل امتناعا أن يكون الســـكان أجمعون يعملون جميعا على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بألا يمكن أن يوجد تماثل بين الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة . فى الجمهورية الفاضلة الفضيلة المدنية يجب أن تعم الجميع مادام أنها الركن الضرورى لكمال المدينـــة ، لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميع فضيلة الرجل على حـدة الا متى سلم بأن المواطنين أجمعين فى هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن يكونوا أخيارا .

§ ٤ ـ أكثر من هذا : الدولة تتألف من عناصر متباينة ، وكما أن الموجود الحى يتكون أصلا من نفس ومن جسم ، وكما أن النفس تتألف من العقل ومن الغريزة ، وأن العائلة من الزوج والزوجة ، والملكية من السيد ومن العبد ، كذلك كل هذه العناصر توجد فى الدولة تصحبها أيضا عناصر أخر ليست أقل تغايرا . وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة فى الجوقات حيث عمل أحدهم رئيسى والآخر تبعى .

§ ٥ ـ فحق اذا أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا متماثلتين اطلاقا اذن من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن الطيب والرجل الطيب ؟ لقد قلته : انما هـــو الحاكم الحقيق بالامرة التى يقوم بها والذى هو فاضل وكيس معا . لأن الكياسة ليست أقل لزوما من الفضيلة لرجل الدولة . من أجل ذلك قيـــل انه ينبغى أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة . وفى الواقع نحن نرى أبنـــاء الملوك يتعلمون على الأخص العـدالة والسياسة . حتى ان أوريبيد نفســه حين يقول :

لاتلك المواهب الفارغة التى هى غير نافعة للدولة يظهر انه يعتقد أنه يمكن تعليم الامرة .

§ ٦ - اذا كانت فضيلة الحاكم الطيب مماثلة لفضيلة الرجل الخير ، واذا كان المرء لا يزال مواطنا حتى مع طاعته لرئيس فان فضيلة المواطن على العموم لا يمكن أن تكون من ثم مماثلة على الاطلاق لفضيلة الرجل الخير . بل تكون فقط فضيلة مواطن ما ، مادامت فضيلة المواطنين ليست البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذى يحكمهم . وتلك كانت بلا شك فكرة جازون حينما كان يقول : « فليمت بؤسا اذا كان ينقطع عن أن يكون ملكا ما دام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد » .

§ ٧ - على أن هذا لا يمنع احترام الناس الى أعلى درجات الاحترام لتلك الملكة التى بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء . فبهذا الكمال المزدوج للامرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن . لكن اذا كانت الامرة يجب أن تكون حظ الرجل الخير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الامرة هما الملكتان الضروريتان للمواطن ففى الحق لا يمكن أن يقال انهما تكونان خليقتين بالتساوى فى الثناء . ينبغى التسليم بهاتين النقطتين : بديا أن الانسان الذى يطيع وذلك الذى يأمر لا ينبغى أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها . وثانيا أن المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى . وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعوتين

§ ٨ - هناك سلطة السيد وانها كما قد قررنا ليست مضافة إلا الى حاجات العيش اللاتى لا صارف عنها . انها لا تقتضى أن يكون الانسان المتسلط قادرا على أن يعمل هو بنفسه . بل هى تقتضى بالحرى أن يعرف أن يستخدم أولئك الذين يطيعونه : والباقى يتعلق بالعبد ، وأعنى بالباقى القوة الضرورية بالخدمة

---

§ ٦ جازون • هو بلا شك جازون الذى استشهد أرسطو بكلمته الحكيمة (الخطابة ك ٢ ب ٨) وقد كان طاغية فيرس فى تساليا وقد قتل فى السنة الثالثة من الاولمب ١٠٢ أى ٣٧٥ قبل الميلاد فى الوقت الذى كان يضمر لاغريقا التى أضعفتها الحروب الداخلية ذلك المشروع الذى نجح فولوبيوس المقدونى فى تنفيذه (ر • ديودور الصقلى م ١٥ ص ٣٧٥) •

المنزلية كلها . وأن صنوف العبيد هي أيضا متعددة تعدد الصناعات المختلفة . ويمكن أن يجرى مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليه اسمهم يعيشون من عمل أيديهم . وينبغي أن يعد في العمال اليدويين كل عمال الصناعات الآلية . ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعد العمال عن الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها الا عند افراطات الديمقراطية .

§ ٩ ــ لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بالمواطن الطيب الى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة، الا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعا شخصيا . في الدولة ليس الأمر بصدد سيد أو عبد فليس فيها الا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين بالمولد . واذا فتلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادىء الأمر كما أن المرء يتعلم امرة كتيبة بأن يكون مجرد فارس : ويتعلم أن يكون قائدا بأن ينفذ أوامر قائد ، وأن يقود سرية من الرجالة أو فرقة من الجند بأن يخدم جنديا في هذه أو في تلك . واذا فعلى هذا المعنى يكون من الحق أن نؤيد أن المدرسة الوحيدة الحقة للامرة هي الطاعة .

§ ١٠ ــ ليس أقل مدخلا في باب الحق أن أهلية الامرة وأهلية الطاعة مختلفتان جدا وان كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين علم الطاعة والامرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار . انهما يجب أن يعرفهما أيضا الرجل الخير . واذا كانت حكمة الامرة وعدالتهما هنا غير حكمة الطاعة وعدالتها مادام المواطن لايزال حرا حتى متى يطيع فان فضائل المواطن ، حكمته مثلا ، لايمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها . انهن يجب أن تتغير أنواعهن تبعا لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر ، وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماما عند المرأة عنهما عند الرجل . فان رجلا ليجبن اذا لم يكن لديه من الاقدام الا مثل ما للمرأة ، وان امرأة لتعد ثرثارة اذا لم يكن لديها من التحفظ الا بمقدار مايجب أن يكون عليه الرجل

الذى يعرف السلوك فى الحياة ، وعلى هذا ففى العائلة وظائف الرجل ووظائف المرأة شد ماتكون على طرفى التقابل باعتبار أن واجب أحدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ .

§ ١١ – أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالامرة فهى التبصر ، وأما سائر ماسواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرون . التبصر ليس البتة فضيلة الرعية ، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هى ثقة عادلة بالرئيس . والمواطن الذى يطيع هو كصانع الزمارات، والمواطن الذى يأمر كالفنان الذي يستخدم الآلة .

هذه المناقشة موضوعها اذا هو أن نبين الى أى حد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين ، وفى أى شىء تلتبسان وفي أى تتباعدان كلتاهما عن الاخرى .

الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وجاتمتها . العمال لا يمكن أن يكونوا مواطنين فى دولة حسنة الدستور . استثناءات مختلفة لهذا المبدأ : مركز العمال فى الارستقراطيات والاليغرشيات . الضرورات التى ينبغى أن تخضع لها الدول أحيانا ـ الحد الاخير للمواطن.

---

§ ١ ـ تبقى مسألة فى أمر المواطن لاتزال للحل. ألا يكون المرء مواطنا حقيقة الا بما يمكنه أن يدخل بنصيب فى السلطة ، أم أنه لاينبغى أن يوضع الصناع فى صف المواطنين ؟ اذا أعطى هذا الوصف حتى الى الافراد المبعدين عن السلطة العامة فمن ثم لايكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذان أضفناهما اليه مادام يعد الصانع مواطنا . لكن اذا منع الصناع هذا الوصف فماذا يكون محلهم فى المدينة ؟ انهم ليسوا على التحقيق من طبقة الاجانب ولا من طبقة أولى محل الاقامة . فى الحق يمكن أن يقال لاشىء من ذلك محل للاستغراب لأن العبيد أو العتقاء ليسوا كذلك من الطبقات التى ذكرناها آنفا .

§ ٢ ـ لكن من الحق أنه لاينبغى أن يرفع الى صف المواطنين كل الافراد الذين هم مع ذلك تحتاج اليهم الدولة بالضرورة . فالاطفال ليسوا مواطنين كالرجال ، فهؤلاء مواطنون على وجه الاطلاق ، وأولئك يكونونهم بالرجاء انهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون ، وفى بعض الدول فيما مضى كان العمال كلهم اما عبيدا واما أجانب وفى أكثر الدول لايزال الحال كذلك الى اليوم . غير أن الدستور الكامل لايقبل الصانع أبدا فى عداد

---

§ ٢ ـ الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدا . كل هذه النظرية التى يبين عليها الان أنها باطلة انما هى نتيجة المبادىء التى قررت فيما مر والتى موضوعها توفير الفراغ للمواطنين . (ر . ك ٢ ب ٦ ف ٢) . والآن طبقة العمال التى تقابل الصناع عند الفيلسوف الاغريقى كلها مبعدة بالفعل عن كل مشاركة فى الوظائف العامة وفى الحقوق السياسية وان يكن لها بالقانون جواز الوصول اليها .

المواطنين . فاذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعنى بها لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئا الا أنهم أحرار ، لكن ينبغى أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا .

§ ٣ — فمن يعمل فى الاشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير . ويكفى أقل التفات الى هذه الأشياء لتكون المسألة بينة خير بيان متى وضعت على هذا الوضع . وفى الواقع بما أن الدساتير متخالفة فأنواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة وهذا حق على الخصوص فى أمر المواطن من حيث هو رعية . وبالنتيجة فى الدستور الفلانى العامل والاجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين . وفى دستور آخر لايمكن أن يكوناه على أى وجه ، مثال ذلك الدولة التى نسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه الى الفضيلة والاعتبار لان تعلم الفضيلة لايتفق وعيشة الصانع والعامل .

§ ٤ — وفى الأوليغرشيات الأجير لايمكن أن يكون مواطنا لان باب الوصول الى مراكز الحكم ليس مفتوحا الا لأولى النصاب العالى ، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكبر الصناع يصلون الى الثروة . وفى ثيبة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكثر من عشر سنين . وكل الحكومات على التقريب قد دعت الاجانب الى صف المواطنين وفى بعض الديمقراطيات الحق السياسى يمكن أن يكتسب من جهة الام .

§ ٥ — وعلى هذا النحو شرعت فى أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح . غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هى التى حملت على سلوك هذه

---

§ ٥ — القحط فى الرجال . يجب ان يذكر أن قلة الرجال هى التى قضت على الجمهوريات القديمة . وكان هذا الظهور فى اسبرتة على الخصوص ر . ك ٢ ب ٦ ف ١٢ . وان دول العهد القديم لم يكن لديهم الا واحدة من وسائل العيشة وهى الانغماس فى الرق فاستحبوا الموت على الحياة . ولم يكن الا اغارة البرابرة هى التى أفضت الى هذه النتيجة الكبرى فى الغرب .

الطريقة . وكل هذه القوانين ليس لها مصدر الا القحط في الرجال . وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولا المواطنون المولودون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير . وأخيرا لايقبل الا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين .

٦٤ – بين اذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين ، وهذا الذي يكون مواطنا تماما هو الذي له نصيب في السلطات العامة . واذ يقول هو ميروس على لسان أخيل :

أو أعامل أنا معاملة الاجنبي

فذلك لأنه في نظره أن المرء أجنبي في المدينة حين لايشارك بنصيب في الوظائف العامة ، وفي كل مكان حيث يعني بستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط انما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم في المدينة الا محل اقامة .

وعلى ذلك فالمناقشة السابقة كلها قد أبانت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تتماثلان وكيف تختلفان ، وقد وضحنا أن في الدولة الفلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا الا واحدا وانهما في الدولة الفلانية الأخرى يختلفان . وأخيرا ان الناس ليسوا مواطنين كلهم غيرأن هذا الوصف يضاف فقط الى الرجل السياسي الذي هو سيد أو الذي يمكن أن يكون سيدا ، اما شخصيا واما مع غيره قادر على الاشتغال بالمصالح العامة .

الباب الرابع

تقسيم الحكومات والدساتير ـ المعنى العام للدولة وغرضها : حب الانسان الغريزى للحياة وللجماعة : السلطة فى الجماعة السياسية يجب دائما ان تكون دائما لخير المحكومين. هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات الى حكومات للصالح العام وهى خيرها والى حكومات للصوالح الخاصة وتلك هى الحكومات الفاسدة نقيضات الاخرى .

---

§ ١ ـ متى تقررت هذه الأصول فأول مسألة تليها هى هذه : هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير سياسية ؟ واذا كانت عدة فما هو طبعها وعددها والفروق بينها ؟ الدستور هو هذا الذى يعين فى الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التى لها السيادة ، وسيادة الدولة انما هى فى كل مكان للحكومة : والحكومة هى الدستور نفسه . نوضح هذا : مثلا فى الديمقراطيات السيادة للامة وفى الأوليغرشيات على ضد ذلك إنما هى لأقلية مؤلفة من الأغنياء . ومن أجل ذلك يقال ان دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة فى أصولها . ونطبق هذه التمايز على جميع الحكومات الاخرى .

§ ٢ ـ يلزم بديا أن نذكر هنا ماهو الغرض الذى نعنيه للدولة ، وماهى ضروب الخلاف التى عرفناها للسلطات سواء ماينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة . فى بداية هذا الكتاب قلنا اذ نتكلم على الادارة المنزلية وعلى سلطة السيد ان الانسان هو بطبعه كائن اجتماعى ، وأعنى بذلك أن الناس حتى من غير أية حاجة الى التعاون المتبادل ترغب رغبة لاتقهر فى عيشة الجماعة .

§ ٣ ـ وهذا لايمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة فى تحصيل حظه الفردى من السعادة التى ينبغى أن يلقاها . هذا هو على

---

§ ٢ ـ فى بداية هذا الكتاب . (ر . ك ١ ب ٢ ف ١٠ وب ٣ ف ١) .

التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدته ، لكنهم يجتمعون أيضا على الاقل من أجل سعادة العيش وحدها ، وان حب الحياة هذا لهو بلا شك أحد كمالات الانسانية . يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لايجد فيها شيئا أكثر من العيشة ، الا أن يكون مبلغ الشرور التى تسببها يجعلها فى الحق لاتطاق . فانظر فى الواقع الى أى درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة ، وان الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعا وحلاوة لايمكن التعبير عنها .

§ ٤ – على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التى نريد أن نتكلم عليها هنا : وسنعالج منها فى فرص شتى فى مؤلفاتنا التى للنشر الثقافى . مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هى التى تعين للسيد وللعبد المستوى الذى يشغلانه كلاهما فان سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعهاالعرضى مصلحة العبد لان العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد .

§ ٥ – سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التى سميناها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لهاأو على الاكثرمصلحة مشتركة بينهم وبين من يدير أمورهم . ومع أنها فى ذاتها على الخصوص فى مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن ، كما فى كثير من الفنون الأخرى كالطب والالعاب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوى الى منفعة الذى يحكم . فمعلم الالعاب الرياضية يمكن أن يختلط بالشبان الذين يمرنهم كما أن الربان فى السفينة هو دائما أحد ركابها . غرض معلم الالعاب الرياضية كغرض الربان انماهو خير الذين يليان أمرهم . فاذا كان أحدهما أو الاخر يختلط بمرءوسيه فانهما لايأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة الا عرضا أحدهما باعتباره ملاحا ليس غير والآخر تلميذا برغم كونه معلما .

---

§ ٤ – مؤلفاتنا التى للنشر الثقافى . معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم الى نوعين : الاول هو أقل تعمقا موجه الى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الاشد تفوقا . وبين من هذه الفقرة أن كتاب السياسة هو من النوع الثانى من المؤلفات التى كانت تسمى أيضا مؤلفات فلسفية (ر . ك ٣ ب ٧ ف ١) .

§ ٦ – وفي السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة فلكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره . بديا وهذا شيء طبيعي محض أن الجميع يرون هذا التناوب شرعيا تماما ويقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا في مصالحه، لكن فيما بعد قد توحي المزايا التي تؤتيها السلطة وادارة المرافق العامة الى جميع الرجال الرغبة في أن يبقوا في الوظيفة أبدا ولو أن استمرار الامرة كان مستطيعا وحده بلا تخلف أن يشفي مرضا يصيبهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الإحتفاظ بهذه الامرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها .

§ ٧ – فبديهي اذا أن الدساتير كلها التي تقصد الى المنفعة العامة هي صالحة لانها تورع في اقامة العدل . وكل الدساتير التي تقصد الى المنفعة الشخصية للحاكمين وهي فاسدة القواعد ليست الا فسادا للدساتير الصالحة فانها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست الا جماعة أناس أحرار .

بعد المبادىء التي وضعناها آنفا نستطيع أن نبحث في عدد الدساتير وطبعها ونشتغل بادىء الامر بالدساتير الصالحة ، ومتى تمت هذه فسوف تعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة .

---

§ ٧ – فبديهي أذا . هذ. المبدأ العظيم لا جدال فيه ، وان افلاطون قد بينه خير بيان . ونري ارسطو هاهنا امينا على تعاليم استاذه (. ر . القوانين ك ٩ .الجمهورية ك ٥) .

الباب الخامس

تقسيم الحكومات : حكومات صالحة ، ملوكية ، أرستقراطية ، جمهورية ـ حكومات فاسدة : طغيان ، اوليغرشية ، ديماغوجية ـ الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند الا الى فروض لا الى الواقع ـ الخلاف بين الاغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين ـ هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون الا الى جزء من الحق ـ الاصل المضبوط والاساسي للمدينة وللاجتماع السياسي اللذين يرميان على الخصوص الى فضيلة الجماعات وسعادتهم لا الى المعيشة المشتركة فحسب ـ الحل العام للنزاع بين الثروة والفقر •

---

§ ١ ـ بما أن الحكومة والدستور شيء واحد ، وبما أن الحكومة لها الولاية العليا على المدينة ، ينبغي على الاطلاق أن يكون ذو الولاية هذا اما فردا واحدا واما اقلية واما المواطنين كافة . متى كان حكم الفرد أو الاقلية أو الاكثرية منصرفا الى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة . وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الاقلية أم منفعة السواد فالدستور ينحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم : اما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقا واما أنهم ، اذا كانوا هم ، ينبغي أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة •

---

§ ١ـ فردا واحدا • اظن انه من غير الممكن ان يكون للتقسيم العلمي للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه • ولم يعترف منتسكيو الا بالحدين الاولين واحد او عدة ولم يقبل الحد الثالث • ر • روح القوانين ك ١ ب ٣ •

ان تقسيم الحكومات الى ملوكية وأوليغرشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو • بل هو مبسوط فى حوار أوتنيس والمتآمرين الفرس بعد قتل المجوس • ر • هيرودوت• طالية ب٨٠ وما بعده • وان افلاطون يقبل ايضا هذا التقسيم للحكومات • ر • الجمهورية ك ١ ب ٢٨ من ترجمة كوزان والسياسى ص ٤٢٧ من ترجمته ايضا • ولكن لارسطو الفضل بانه هو أول من بوب هذا التقسيم المشهور فى زمانه وأوضحه خير ايضاح • وعليه كان ترتيب كتاب السياسة • وقد اتخذ اسفينوزا ومنتسكيو هذا النمط اولهما فى كتابة اللاهوت السياسى والثانى فى كتابة روح القوانين • وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذى سار عليه زمانا طويلا فى الماضى ولن يغيره فى المستقبل • ر• ميكافيللى فى مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ١٢ و ر • روسو فى عقد الاجتماع ك ٣ ب ٣ و ١٠ •

ـ متصرفا الى المنفعة العامة • ر • روسو فى عقد الاجتماع ك ٢ ب ٦ •

§ ٢ ـ متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهى تسمى عادة ملوكية . وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية ، بشرط ألا ترد الى فرد واحد ارستقراطية ، وسميت كذلك اما لان السلطة هى فى أيدى الأخيار واما لان السلطة لاموضوع لهـا الا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة . وأخيرا حين تحكم الاكثرية ولا غرض لها الا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هى التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى جمهورية .

§ ٣ ـ هذه الفروق فى التسمية حقة تماما . فان فضيلة عليا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية . لكن الاكثرية لايمكن أن تختص بفضيلة خاصة الا الفضيلة الحربية التى تظهر على الخصوص فى الجماهير : والدليل على ذلك أنه فى حكومة الاكثرية الجزء الأقوى فى الدولة هو الجزء الحربى، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون .

§ ٤ ـ وصنوف الزيغ لهذه الحكومات هى : الطغيان للملوكية والاولينغرشية للارستقراطية والديماغوجية للجمهورية . فالطغيان ملوكية لا موضوع لها الا المنفعة الشخصية للملك ، والأولينغرشية لاموضوع لها الا المنفعة الخاصة للأغنياء . والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء . ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر فى الصالح العام .

ـ رف عن غرضه . قد استمسكت بالمحافظة على قوة النص الاغريقى . وقبله ترجمت هذه العبارة بكلمة « فاسد » وهى أقل ضبطا وان كانت صحيحة . وفى هذه النظرية التى تقسم الحكومات الى نوعين حكومات للمنفعة العامة وحكومات للمنفعة الخاصة قد تقدم أفلاطون أرسطو بأن أثبت أن السلطان لا ينبغى أن يعمل الا لمنفعة الرعايا . ر . الجمهورية ك ١ ص ٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان .

§ ٤ ـ صنوف الزيغ . رأى هبز بحق فى (Imperium ب٧ف٣) ان هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيغ منشؤها البغض والاحتقار ولكنها لا تدل على حكومات ذات مبادىء مختلفة . وهذا هو بالضبط ما عناه ارسطو اذ يعبر بكلمة « الزيغ » . على ان هبز يبين تماما أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما الا بالعرف أما منتسكيو فقد هاب أن يفصل فى المسألة فصلا بينا فأرهق نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد فى أن يجعل حدا لا يقره العلم بين الملوكية والاستبداد . وقد نبه فولتير فى الملاحظة الرابعة من تفسيره الى هذه الحيرة التى انتابت منتسكيو وزاد على ذلك بحسن ذوقه المألوف : « الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من الشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر » . ر . أيضا الملاحظة الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير .

ينبغي أن نقف لحظات لنبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث لأن المسألة فيها مافيها من الصعوبات . فاذا نظر الى الامور فلسفيا ولم يرد الاقتصار على ماهو الواقع وجب أيا كان النمط الذى يسار عليه الا يغفل أى تفصيل وألا يهمل بل لابد من ايضاح التفاصيل كلها غاية ايضاح .

§ ٥ ــ الطغيان ، كما قلت انفا ، هو حكومة فرد يلي على وجه السيادة أمر الجماعة السياسية ، والاوليغرشية هى الولاية السياسية للاغنياء ، والديماغوجية على ضد ذلك ولاية الفقراء من دون الاغنياء . هناك اعتراض اول على التعريف نفسه . اذا كانت الاكثرية صاحبة الولاية على الدولة هى مؤلفة من أغنياء وكانت حكومة الاكثرية تسمى الديماغوجية ، وعلى وجه

أما فولو بيوس الذى لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فانه يتخذ للحكومات تقسيما أقل احكاما : « ملوكية وأرستقراطية وديمقراطية » التى تفسد الى « حكومة فرد وأوليغرشية وأوكلوكراطية » (ر . ك ٦) . و ر . أيضا أفلاطون : الجمهورية ك ٨ ص ١٢٦ ــ ١٢٨ .

ــ الديماغوجية . قد حصلت كلمة « ديمقراطية » بكلمة ديماغوجية فى كل موطن تخذ فيه أرسطو « ديمقراطية » على المعنى السيء كما فعل ها هنا . ان كلمة ديمقراطية قد خلصت فى ايامنا هذه من كل معنى شائن ولم تكن لتؤدى فكرة الفيلسوف هنا . وقد لاحظ افلاطون بحق ان فى لغة العلم السياسى كلمة «ديمقراطية» كان لها اطلاقان ولم يكن محل لتمييزها فى هذا المقام كما هو الشأن فى الحكومات الاخرى . ر . السياسى ص ٤٢٨ و٢٥٨ . وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائما بكلمة « الشعب » عن الطبقة الاشد فقرا والاكثر عددا فى هيئة المواطنين السياسية . فكلما وجدت كلمة « الشعب » فى هذه الترجمة فانما تدل لا على مجموع الامة ولا على كثرتها التى تشمل أيضا العبيد . بل تدل فقط على الطبقة الدنيا من الهيئة السياسية وهى التى كان لها الغلب فى أثينا ولكن فى اكثر الجمهوريات الاغريقية لم تشغل تلك الطبقة الا مركزا ثانويا . ر . ما سبق ك٢ ب ا ف ٣ و٤ وك ٣ ب ٣ ف ١ و٢ . وفى السياسى ص ٤٢٨ و٤٥٣ من ترجمة كوزان قد أثبت أفلاطون بالضبط هذه التقاسيم التى يقسمها هنا أرسطو ... وفى القوانين تكلم أفلاطون أيضا على الثلاث الحكومات الرديئة التى يسميها بهذه الاسماء التى وضعها أرسطو هنا . وفى القوانين ك ٨ ص ١٠٠ يصرح بانها أقل من أن تكون حكومات بل هى «اجزاء منظمة» ، فى موطن آخر يعترف باربع حكومات «الجمهورية . ك ٨ ص ١٢٦» بل خمسة « فى ص ١٢٧ » يضعها كذلك على ترتيب استحقاقها الارستقراطية والتيمقراطية والاوليغرشية والديمقراطية والطغيان . وعلى هذا يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن أستاذه هذه النظرية الاساسية . وأما مكيافلى فان كمال الحكومة عنده ينحصر فى اجتماع هذه العناصر الثلاثة وائتلافها الملوكى والارستقراطى والديمقراطى . وان روما على رأيه لم تؤت عظمتها الا بأنها منذ البداية قد ألفت بين هذه العناصر المختلفة . ر . مقالته على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ .

التقابل اذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الأقلية بالنسبة الى الأغنياء هم مع ذلك بتفوقهم فى القوة أولى بالولاية فى الدولة ، واذا كانت حكومة الأقلية ينبغى أن تسمى الأوليغرشية ، فان التعاريف التى وفيناها آنفا تصير غير مضبوطة .

§ ٦ – لايمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معانى الغنى والأقلية ومعانى الفقر والأكثرية وبأن يختص باسم الأوليغرشية الحكومة التى فيها الاغنياء بأقليتهم يشغلون الوظائف وباسم الديماغوجية الدولة التى فيها الفقراء بأكثريتهم هم ولاة الامر . لانه كيف ترتب صورتا الدستور اللتان افترضناهما آنفا : احداهما حيث الأغنياء يكونون الأكثرية والأخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاة الدولة ؟ اذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية .

§ ٧ – غير أن العقل يهدى قدر الكفاية الى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيئان عرضيان محضا ، هذه فى الأوليغرشيات وتلك فى الديمقراطيات . ذلك بأن الاغنياء يؤلفون الأقلية فى كل مكان كما أن الفقراء يؤلفون الاكثرية فى كل مكان . وعلى ذلك فالفروق المبينة فيما سبق ليس لها فى الحق وجود البتة . وان مايميز تمييزا أصليا الديمقراطية من الأوليغرشية انما هو الفقر والغنى . وفى كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فتلك هى الأوليغرشية وفى كل مكان حيث تكون للفقراء فتلك هى الديماغوجية . لكنى أكرر أنه ليس أقل مدخلا فى باب الحق أن الاغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية . فان الثراء ليس الا لبعض الافراد ولكن الحرية هى للجميع . وتلك هى بالجملة أسباب الشقاق السياسى بين الاغنياء وبين الفقراء .

§ ٨ – لننظر بادىء الأمر ماهى من الجهتين الحدود التى تعين للأوليغرشية وللديماغوجية وهذا الذى يسمى الحق فى احداهما وفى الأخرى . ان الفريقين يقتضيان على السواء حقا ماهو واقعى الزاما . لكن فى الواقع عدالتهما لاتتمشى الا الى نقطة ما . فليس مايقرره هؤلاء أو هؤلاء

هو ذلك الحق المطلق . وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق عام ولاشك في انها كذلك لافي حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط . والامر كذلك في عدم المساواة : انه على التحقيق حق لا بالقياس الى الجميع ولكن في حق افراد غير متساوين فيما بينهم . فاذا صرف النظر عن الافراد فيه شك المرء ان يحكم حكما ضالا . ذلك بأن القضاة هم قضاة وخصوم معا . وعادة يكون المرء قاضي سوء في قضيته الخاصة .

§ ٩ – بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضا على الاشياء كما هو على الاشخاص كما قلت ذلك في علم الاخلاق فانه يمكن الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشيء ، لكن لايمكن البتة الموافقة عليها في حق الاشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة . وأكرر أن مرجع ذلك الى أن المرء يسيء الحكم متى كان له فائدة منه . لان هؤلاء وأولئك يعبرون عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق ، فمن ناحية هؤلاء بما هم أعلون في نقطة أي في الثروة مثلا يحسبون أنفسهم أعلين في كل شيء . ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون في نقطة أي في الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الاطلاق. وينسى الفريقان أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسي .

§ ١٠ – اذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف في الواقع الا لغرض الثروات . فان نصب الشركاء فيها يكون في الدولة على النسبة المستقيمة لملكياتهم ، وان أنصار الأوليغرشية يكونون حينئذ على حق مبين . لأنه لن يكون عادلا أن الشريك الذي لم يؤد في الشركة الا سهما من مائة يكون نصيبه مثل نصيب الذي يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول مساهمة أو على المكاسب اللاحقة .

§ ١١ – غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها

---

§ ٩ – في علم الاخلاق . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك٥ب٦ .

§ ١١– ليكوفرون . ورد هذا الاسم في كتاب الخطابة ك ٣ ب٣ و ١١ ولا ينبغي ان يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم الذي هو متأخر عن الاول بنحو نصف قرن .

وحسب بل سعادتهم وفضيلتهم . والا لامكن أن تنشــأ بين أرقاء أو بين كائنات آخر غير الناس ممن لايبلغون مع ذلك تأليفها البتة بما أنهم غير اهل للسعادة وللاختيار الحر . الجماعة السياسية ليست البتة موضوعها الوحيــد معاهدة هجومية ودفاعية بين الافراد ولا علاقاتهم التعاونية ، ولا الخدم التى يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر التيرونيون والقرطاجنيون وكل الشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين فى دولة واحدة بعينهــا بسبب اتفاقاتهم على الصادرات وعلى الامن الفردى وعلى أحــوال الحرب المشتركة ، على أن لكل منهم حكاما مستقلين دون أن يكون لهم وال عــام لجميع هذه العلاقات لايعنيهم من أمر أخلاق محالفيهم شيئا أيا كان مبلغ من تشملهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق ، لايرعون الا أن يقى بعضهم بعضا أى خسارة لفريق أو لآخر . لكن لما كان على الخصوص أمر الفضيلة والفساد السياسيين هو الذى يهم أولئك الذين ينظرون فى القوانين الصالحة كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون فى المحل الاول من عناية الدولة التى تستأهل بحق هذا الاسم والتى ليست دولة بالاسم فحسب ، والا لكان الاجتماع السياسى كمحالفة عسكرية لشعوب متباعدة لاتكاد تميز فيها وحدة المكان ، والقانون من ثم يكون اتفاقا مجردا وكما قال ليكوفرون السفسطائى: «انه ليس الا كفالة للحقوق الفردية دون أن يكون له أى سلطان على أخلاق المواطنين وعدالتهم الشخصية» .

§ ١٢ – ودليل ذلك هين . أن يجمع فى الذهن بين هـــذه الاوطان المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورنته فلا ينتج على التحقيق البتة من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى بفرض أن أولئك الذين تحويهم قد عقدوا بينهم عقود الأنكحة تلك الروابط التى تعتبر روابط أســاسية للجماعة المدنية . أو فليفرض أيضا أناس منعزل بعضهم عن بعض ومع ذلك هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم ، ويفترض أن لهم قوانين عامة عــلى العدل المتبادل الذى تجب مراعاته فى علاقات التجارة بما أن بعضهم تجارون

§ ١٢ – ميجاروكورنته . تقع ميجار على مائتين وعشر غلوات أو ثمانية فراســخ من كورنتة .

والآخرين زارعون وسكافون الخ وعددهم عشرة آلاف مثلا . فاذا كانت علاقاتهم لاتذهب الى أبعد من المعاوضات اليومية والمحالفة فى حالة الحرب فذلك لايبلغ أيضا أن يكون مدينة البتة .

§ ١٣ ـ ولماذا ؟ هاهنا مع ذلك لايقال ان روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاقة . ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لايرى أحد الدولة الا فى بيته الخاص حيث الاجتماع ليس الا حلفا على العسف فلا مدينة البتة لانه اذا ألقى النظر اليها عن كثب فعلاقات الاجتماع ليست الا علاقات أفراد منعزلين . حينئذ يكون من البين أن المدينة لاتنحصر فى الاشتراك فى محل الاقامة ولا فى كفالة الحقوق الفردية ولا فى علاقات التجارة والمعاوضة . ان هذه الشروط الاولية لامندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لاتزال غير موجودة . المدينة هى اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفى نفسها بنفسها .

§ ١٤ ـ على أنه لايمكن بلوغ مثل هذه النتيجة بدون الاشتراك فى محل الاقامة وبدون مساعدة المصاهرات . وهذا هو الذى ولد فى الدول روابط العائلة وبطون القبائل والقرابين العامة والاعياد التى تجمع بين المواطنين . ان ينبوع هذه النظم انما هو الرعاية وهو احساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة فى ظل الاشتراك العام . فغاية الدولة انما هى سعادة المواطنين وكل هذه النظم لاترمى الا الى تحقيقها . فالدولة ليست الا اجتماعا فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى ينبغى أن تجد كل ضروب النمو وكل تيسير للعيشة ، أكرر انى أعنى عيشة فاضلة ورغدة . على هذا فالاجتماع السياسى اذا موضوعه حقا هو فضيلة الافراد وسعادتهم لامجرد العيشة المشتركة فقط

§ ١٥ ـ أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للمجتمع أكثر مايكون ، أولئك لهم فى الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساوونهم

أو يزيدون عليهم فى الحرية أو فى المولد هم مع ذلك أقل منهم فى الفضيلة السياسية أعنى نصيبا أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالا ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية .

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الاغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة فى أمر السلطة لم يبلغوا هؤلاء وهؤلاء الا جزءا من الحق ومن العدل .

الباب السادس

في السيادة . حكومة الدولة يمكن ان تكون ظالمة غاية الظلم . المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللاقلية . ادلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية ، وتعديد الاشياء التي يمكن ان تنطبق عليها : دفوع لهذه الادلة ورد على هذه الدفوع . السيادة يجب ان تختص بها على قدر الامكان القوانين المبنية على العقل : العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور.

---

§ ١ ــ تلك نظرية صعبة أن يعلم الى من تسند السيادة في الدولة ذلك انما يكون اما الى السواد واما الى الأغنياء واما الى الاخيار واما الى فرد واحد أسمى بمؤهلاته ، واما الى طاغية . وان الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب . اذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية الى أن يتقاسموا أموال الاغنياء فلن يكون ذلك ظلما مادام السيد بماله من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلما . فماذا يكون اذا الظلم الصارخ ؟ لكن اذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقاسمت من جديد أموال الاقلية فبديهي أن تتدهور الدولة . ومع ذلك لاتسقط الفضيلة البتة صاحبها ، ولم يكن العدل البتة سما للدولة . ذلك القانون المزعوم لايمكن اذا أن يكون على التحقيق الا ظلما صارخا .

§ ٢ ــ على المبدأ عينه كل مايكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلا هو يستخدم القوة لانه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الاغنياء . هل السلطان يختص به الأقلية بحكم القانون أى الاغنياء ؟ لكنهم اذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أى اذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلا ؟ واذا يكون أمر الاخرين كذلك سواء بسواء . على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر الا جرائم ومظالم .

§ ٣ ــ هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنون المتازون ؟ وحينئذ فذلك اسقاط لجميع الطبقات الاخرى المبعدة عن

الوظائف العامة . ذلك بأن الوظائف العامة هى تشاريف حقة ، واستدامة السلطان فى أيدى بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعا . أيكون خيرا من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أى رجل أعلى ؟ لكن فى هذا غلو فى مبدأ الأوليغرشية ، وابعاد لأكثرية أكبر أيضا عن مراكز الحكم. يمكن أن يضاف الى هذا انه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائما محل لآلاف الشهوات التى تضطرب فى كل نفس انسانية . أفيقال ان القانون هو اذا السيد ؟ أم يقال ان اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغرشية أو الديمقراطية ؟ كلا ان المحذورات أعيانها التىأبناها آنفا مازالت باقية .

§ ٤ ــ غير أننا فى موضع آخر سنعود الى هذه الموضوعات المختلفة .

اسناد السيادة الى الجمهور بدل أن تسند الى الرجال الممتازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلا للمسألة عادلا وحقا ، ولو أنهلايذلل كذلك هذه الصعوبات . يجوز فى الحق أن يقبل أن الأكثرية التى كل عضو منها على حدة ليس رجلا نابها هى مع ذلك فوق الرجال المتفوقين ، ان لم يكن فرديا ، فعلى الأقل فى المجموع ، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد . فى هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة ، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال انهم يكونون رجلا واحدا له أيد وأرجل وحواس لاعدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك . وحينئذ فالعامة تحكم أحكاما ممتعة على تواليف الموسيقى والشعر . هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكمعلى مجموع التأليف .

§ ٥ ــ الرجل الممتاز مأخوذا فردا يختلف عنالسواد كما يقال انالجمال يختلف عن القبح ، وكما أن لوح الرسم الفنى يختلف عن الحقيقة بأنه

§ ٤ ــ فى موضع آخر سنعود . ر . من هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ . ــ كل عضو فيها على حدة . عرض هنا أرسطو لحقوق الاكثرية على مقتضى العقل كما ينبغى أن يصنع ديمقراطى فى أيامنا هذه . أما منتسكيو فانه يرى الامة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمة . ولو كانت موصوفة بحسن التمييز . وهذا هو الذى جعله يؤثر الحكومة النيابية . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ وك ١١ ب ٦ .

يجمع فى جسم واحد قسمات جميلة مبعثرة هنا وهناك : وهذا لايمنع أنه بتحليل الاشياء لايستطاع ايجاد ماهو أحسن أيضا من اللوح الفنى وأن فلانا يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلانا الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم ، لاأجزم أن يكون ذاك ، فى كل لفيف من انبساس ، أى فى كل اجتماع كبير ، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين ، وفى الحق يمكن أن يقال بالاولى دون خوف الخطأ انه فى أكثر من حالة يكون فرق من هذا القبيل ممتنعا . لانه حينئذ يمكن أن تنسحب المقارنة حتى على الحيوانات • وانى لأتساءل فى أى شيء يختلف بعض الناس عن الحيوانات ؟ لكن هذه الدعوى اذا قصرت على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماما .

§ ٦ ــ هذه الاعتبارات تجيب عن مسألتنا الاولى عن السيد وعن هذه المسألة التى هى مرتبطة بها ارتباطا وثيقا . على أى الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين ؟ أعنى أى بكتلة المواطنين أولى الثروة والاهلية العاديتين • من الخطر أن يوكل اليهم الولايات المهمة : لانهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون فى بعض الاحوال ويخطئون فى بعض آخر • واقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمن : فان دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتما فى داخلها أعداء بهذا القدر • غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى فى الأمور العامة وحق الحكم فى القضايا •

§ ٧ ــ من أجل ذلك خولهم سولون وبعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعوهم الوظائف الفردية . انهم حينما يجتمعون فكتلتهم تحس الاشياء دائما بذكاء كاف ، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة ، كما أن الاغذية غير المختارة متى أضيفت الى الاغذية المختارة أعطت

§ ٧ ــ المراقبة : يرى فى الاقتصاد السياسى للاثينيين لبوخ ك ٢ ب ٨ وما بعده مقدار اهتمام الاثينيين بمراقبة الحسابات وفحص المصروفات العامة • ر • من سفر السياسة هذا ك ٧ ب ٥ •

بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدى . غير أن الافراد على حدتهم ليسوا اقل قصورا عن اهلية الحكم .

§ ٨ ـ يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسى بدفع أول ويتساءل : متى كان الامر بصدد الحكم على قيمة علاج طبى ألا ينبغى استدعاء ذلك الذى يكون عند الحاجة قادرا على شفاء المريض من الالم الذى يعانيه حالا . أعنى الطبيب وأضيف الى هذا أن ذلك التدليل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخر وعلى جميع الاحوال التى تشغل التجربة فيها المقام الاول . فاذا كان الطبيب اذا قضاته الطبعيون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك فى كل شىء آخر، يعنى بالطبيب هذا الذى ينفذ الوصفة وهذا الذى يأمر بها والرجل الذى قد تعلم العلم . كل الفنون يمكن أن يقال ان لها كما للطب أقساما مشابهة . وان حق الحكم ليسند الى العلم النظرى كما يسند الى المعرفة العملية .

§ ٩ ـ انتخاب الحكام الموكل أمره الى الجمهور يمكن أن يطعن فيه بهذه الطريقة فان هؤلاء الذين يعلمون علم شىء هم وحدهم على بينة من أن يحسنوا الانتخاب . فان المهندس هو الذى يختار المهندسين والملاح الملاحين لأنه اذا كان فى بعض الأشياء وفى بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من غير أن يتعلم فانه حتما لايعمل أحسن من الرجال المختصين . وعلى هذا فللسبب عينه لاينبغى أن يترك الى الجمهور حق اختيار الحكام ولا حق محاسبتهم على عملهم .

§ ١٠ ـ لكن ربما يكون هذا الدفع عدلا للأسباب التى بينتها فيما سبق الا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط . ان الجمهور فرادى لايحسنون الحكم كما يحسنه العلماء ، أوافق على هذا ، لكنهم وبجمعهم اما أن يفوقهم أو أن يساووهم . لأسباب شتى ليس الفنان هو القاضى الأفضل ولا الأوحد فى كل الأحوال التى فيها يمكن امرءا أن يتذوق

---

§ ١٠ ـ ان يفوقوهم : يرى مكيافيللى رأى أرسطو تماما من حيث الاهلية السياسية للاكثرية فى انتخاب الحكام . ر . مقالته على تيت ليف ك ٣ ب ٣٤ ويشاطرهما منتسكيو هذا الرأى . ر . روح القوانين ك ٢ ب ٢ . ـ بيتا مثلا . يرى فى جمهورية افلاطون ك١٠ ص ٢٥٠ من ترجمة كوزان معان تطابق هذه تمام المطابقة .

تاج الفنان دون العلم بفنه . وان بيتا مثلا ، يمكن أن يقدره ذلك الذى قد بناه ، ولكن يقدره خيرا من ذلك هذا الذى يسكنه وهذا هو رئيس العائلة. كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من النجار . وان الطاعم لا الطاهى هو الذى يقدر قيمة الوليمة .

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الاول .

§ ١١ – وهاك دفعا ثانيا يرتبط به . سيقال ان السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذى الاهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين . لاشىء أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذى يؤتيه كثير من الدول ، كما قد قلت ، الطبقات الدنيا فتنفذه على وجه السيادة فى الجمعية العمومية . ان هذه الجمعيــة ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن ، وفى الوقت عينه يقتضى لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جدا .

§ ١٢ – ليس رد هذا الدفع الثانى بأصعب هاهنا من السابق ، وربمـــا كانت الامور لاتزال على ماهى عليه . فليس الفرد سواء أكان قاضيا أم شيخا أم عضوا فى الجمعية العمومية هو الذى له الحكم المبرم . انما هى المحكمة، انما هو مجلس الشيوخ ،انما هو الشعب اذ الفرد ليس الا جزءا ضئيلا فى اختصاصه الثلاثى بوصف أنه شيخ وقاض وعضو فى الجمعية العمومية ، فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لانه هو الذى يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة . وان النصاب الذى تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذى يملكه الأفراد الاقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة .

§ ١٣ – على أنى لن أذهب الى أبعد من ذلك فى هذا الموضوع ، أما فى المسألة الاولى التى وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البينة التى تنتج من

---

§ ١٣ – المؤسسة على العقـــل . او بعبارة اخرى سلطان العقـــل . يقول افلاطون الذى اخذ منه ارسطو بعض هذه النظريات خـــلاف ذلك ويؤثر ســـلطان الرئيس المستنير على سلطان القانون . ر . السياسى ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان .

مناقشتنا هى أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل ، وأن ولى الامر واحد اكان أو متعددا لاينبغى أن يكون سيدا الا حيث لايوجد نص فى القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات فى اللوائح العامة . لم نقل بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسألتنا الاولى كلها معلقة . وحسبى أن أقول ان القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون طيبة أو خبيثة ، عادلة أو ظالمة على حسب ماتكون تلك الحكومات . وبديهى أن القوانين يجب أن يكون مرجعها الى الحكومة . ومتى سلم بهذا لايكون أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة فى الحكومات الصالحة وسيئة فى الحكومات الفاسدة .

الباب السابع

لاجل ان يعرف الى من تسند السيادة لا يمكن الاعتمـاد الا على المـزايا السياسية حقا لا على مزايا ايا كانت كالنيابة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة • عدم كفاية المزاعم المانعة • المساواة هى على العموم الغرض الذى يجب على الشارع ان ينتويه للتوفيق بين تلك المزاعم •

---

§ ١ ــ العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خيرما • واول الخيرات يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم انما هوالسياسة. فالخير فى السياسة انما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة . يرى على وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وها هنا الرأى العامى موافق الى حد ما للمبادئ الفلسفية التى بها وضعنا علم الاخلاق • ثم ان الاتفاق واقع على طبيعة العدل وعلى الافراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن تسود بين المتساوين بالضرورة ، فيبقى على أى نطبق المساواة وعلى أى نطبق عدم المساواة : تلك مسائل صعبة هى التى تكون الفلسفة السياسية .

§ ٢ ــ ربما يقال انه لاينبغى أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوق الرجال فى كل نوع من أنواع الاهلية حتى لو لم يكن بينهم أى فرق فيما وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه . وأن الحقوق والاعتبار يجب أن تختلف متى اختلفت الافراد . لكن اذا كان هذا المبدأ حقا فحتى حسن الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى أيا كانت يمكن اذا أن تعطى حق الافضلية للسلطة السياسية . أليس الضلال هنا واضحا ؟ فأى قياس اتخذ من العلوم الاخرى ومن الفنون الاخرى يثبت ذلك قدر الكفاية. فاذا وزعت زمارات على فنانين متساوين بينهم من حيث انهم مشتغلون بفن واحد فلن يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولدا مادام أن شرفهم لايجعلهم أحذق زمرا بالزمارة . لكنه ينبغى أن تعطى الآلة الأكمل للفنـــان الذى يعرف أن يستخدمها على أكمل وجه .

§ ٣ ـ اذا كان هذا التدليل لايزال غير بين فليذهب به الى أبعد من ذلك أن يكون رجل ممتاز جدا فى فن انزمر اقل امتيازا من ذلك بالمولد او بالحسن ـ ومع أن هذين الامتيازين ماخوذين على حدتهما أفضل بكثير ، ان شئت ، من حدق فنان ، وان منافسيه من جهة هاتين المزيتين : النبل والجمال يفضلونه اكثر من فضله عليهم بعتباره فنانا ـ فانى أقرر انه مازال أحق بأن يعطى الآلة الممتازة ، والا للزم ان يكون العزف بالموسيقى يستفيد كثيرا من علو النسب والحظوة ، غير ان هذه المزايا لايمكن أن تفيده أية فائدة .

§ ٤ ـ بمتابعة هذا التدليل الكاذب يجوز أن تدخل مزية كيفما اتفق فى أن توازن باخرى : فمن اجل ان قامة الرجل الفلانى تزيد بسطة على قامة فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هى أن القامة يمكن أن توازن بالثروة وبالحرية . فاذا وضعت القامة على العموم فوق الفضيلة بكثير من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته ، جاز من ثم أن توضع الاشياء المتغايرة فى مستوى واحد بعينه ، لانه اذا كانت القامة على درجة مايمكن أن تفوق المزية الاخرى على درجة ما فمن الواضح انه قد يكفى تنسيب الدرجات للوصول الى المساواة المطلقة .

§ ٥ ـ لكن مادام هاهنا استحالة أصيلة فيكون من البين أنه لايمكن الزعم ، فى أمر الحقوق السياسية ، بأن توزع السلطة تبعا لكل نوع من أنواع عدم المساواة . فلان يكون البعض أخف فى الجرى والآخرون أثقل فذاك ليس سببا فى السياسة لان يكون للاولين أكثر من الآخرين . فانما هو فى الالعاب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها . وهاهنا لاينبغى بالضرورة أن يوضع فى الموازنة الا الاشياء التى تدخل بنصيب فى تكوين الدولة . من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد وللحرية وللثروة لان الافراد الاحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب

§ ٥ ـ النصاب القانونى . ر . بوخ ك٣ ب٢ من الاقتصاد السياسى للاثينيين . فقد كان النصاب هو صاقى الدخل الذى على حسبه يقع ترتيب المواطنين ، غير أن اليونانيين لم يعرفوا أبدا نظام الضرائب المنتظمة الثابتة .

القانوني هم أعضاء الدولة . ولن تكون دولة قط اذا كان الكل فقراء ولا اذا كان الكل ارقاء .

§ ٦ — لكن لابد من أن يضاف الى هذه العناصر الاولى عنصران آخران العدل والكفاية الحربية اللذان لايمكن أن تستغنى عنهما الدولة . لانه اذا كانت تلك العناصر ضرورية فى تاليف الدولة فالآخران ضروريان لرغدها كل هذه العناصر او على الاقل اكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة . لكن على الاخص كما قلته آنفا واكرره انما هو الى العلم والى الفضيلة تسند سعادتها .

§ ٧ — اكثر من ذلك بما أن المساواة واللامساواة التامتين هما ظالمتان بين افراد ليسوا متساوين عموما او لامتساوين فيما بينهم الا فى نقطةواحدة فجميع الحكومات التى فيها المساواة واللامساواة قارتان على قواعد من هذا القبيل حكومات فاسدة بالضرورة . وقد قلنا ايضا فيما مر ان جميع المواطنين محقون فى ان يحسبوا لهم حقوقا ولكنهم جميعا مخطئون فى ان يحسبوا لهم حقوقا مطلقة : الاغنياء بأنهم يملكون نصيبا عظيما من الارض المشتركة للمدينة وان لهم عادة حسابا أكبر فى المعاوضات التجارية ، والاشراف والرجال الاحرار ، وهما طبقتان متجاورتان ، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة ، وأن النبل مقدر تقديرا فى جميع الشعوب ، وفوق ذلك بأن الذرارى الفاضلة يجب فى ظاهر الامر أن يكون لها فضائل أجدادها ، لان الشرف ليس الا أهلية للسلالة .

§ ٨ — وفى الحق أن الفضيلة على رأينا لها أن ترفع الصوت بحق أيضا فالفضيلة الاجتماعية هى العدل وكل الأخريات لاتجىء بالضرورة الانتائج لها . وأخيرا فللأكثرية أيضا مطالب تعارض بها مطالب الاقلية ، لان الأكثرية ، مأخوذة فى مجموعها هى أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل .

---

§ ٧ — الاشراف والرجال الاحرار • يرى ها هنا الفرق بينا بين هاتين الكلمتين (ك ١ ب ٢ ف ١٧

§ ٩ ـ فلنفرض فى دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون ، أشراف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الاخرى كثرة لها أن تؤتى حقوقا سياسية ، أيمكن القول بلا تردد الى من تسند السيادة ؟ أم الشك لايزال ممكنا ؟ فى كل واحد من الدساتير التى عددناها فيما مر مسألة معرفة من له الولاية لايمكن أن تكون مسألة مادام الفرق بين أولى الولاية يرتكز بالضبط على مسألة السيد . فهاهنا السيادة للأغنياء وهناك للمواطنين الممتازين وهلم جرا. فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الاوضاع المختلفة تلتقى معا فى المدينة .

§ ١٠ ـ بفرض أن أقلية الاخيار ضعيفة للغاية فماذا يمكن أن يقنن فى حقها ؟ أينظر الى انها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفى لحكم الدولة او أن تكون هى وحدها مدينة تامة ؟ لكن حينئذ يجىء اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أدلة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقا لثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم . فباتباع المبدأ الذى يدعونه لانفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها الى الفرد الذى يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين . كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لايتحدون الا بحريتهم.

§ ١١ ـ كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الارستقراطية التى تؤسس على الفضيلة . لانه اذا كان المواطن الفلانى أكبر فضلا من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جدا فالمبدأ عينه يؤتيه السيادة . كذلك الاعتراض نفسه أيضا ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للاقلية لانه اذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عددا مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة .

§ ١٢ ـ كل هذا يثبت جليا ، فيما يظهر ، أنه ليس عدل تام فى أية واحدة من الميزات التى باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان وباستعباد الآخرين . فان الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون

---

§ ٩ ـ فيما مر ٠ راجع فيما سبق التقسيم النظرى للثلاث الحكومات ب٥ف٣و٥

بالسلطة إعتمادا على أهليتهم أو على تروتهم وتقدم لذلك أسبابا مقنعة . لاشيء يمنع فى الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الاقلية لافرادى بل بجمعها . وهذا نفسه يدفع اعتراضا يقدم ويكرر غالبا على أنه خطير للغاية : يتساءل هل فى الحالة التى فرضناها يجب على الشارع الذى يريد أن يشرع قوانين عادلة ان ينظر الى منفعة الجميع أو الى منفعة المواطنين الممتازين . العـدل هنا انما هو المساواة ، ومساواة العدل هذه ترد الى المنفعة العامة للدولة بقدر ماترد الى المنفعة الفردية للمواطنين . والمواطن على العموم هو الفرد الذى له نصيب فى السلطة وفى الطاعة العامتين ، بما أن مركز المواطن متغـير تبعا للدستور . وفى الجمهورية الفاضلة انما الفرد هو الذى يستطيع ويريد طوعا أن يطيع وأن يأمر دواليك تبعا لقواعد الفضيلة .

الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الاعلى : أصل التغريب وتبريره · التغريب فى الحكومات من كل نوع غير ممكن فى المدينة الفاضلة · الدولة يجب أن تخضع للرجل الاعلى · تعظيم العبقرية ·

---

§ ١ – اذا كان فى الدولة فرد او عدة افراد وهم مع ذلك أقل عددا من ان يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة ، بهم من رفعة الاهليـــة مالايجوز ان توازن به اهلية سائر المواطنين جميعا ، وكان النفوذ السياسى لذلك الشخص الفريد أو لاولئك الاشخاص اكبر من ان يقاس اليه فاولئك الرجال لا يمكن أن ينطووا فى جملة المدينـــة . انه يكون من الاهانة أن يردوا الى المساواة العامة متى كانت أهليتهم واهميتهم السياسية تضعهم فوق المقارنة تماما . أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز أن يقال عليهم انهم آلهة بين الناس .

§ ٢ – وهاك دليلا جديدا على أن القانون لا ينبغى ضرورة أن يطبق الا على أفراد متساوين بالمولد وبالملكات . غير أن القانون لم يشرع قـــط لهؤلاء الناس الأفذاذ . انهم هم أنفسهم القـــانون . ومن السخرية أن

---

§ ١ – فى الدولة فرد · فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة أنأرسطو قد كان نصيرا للطغيان · وهذه ضلال يدفعه هذا المؤلف برمته متى أحسنت قراءته · فان أرســطو ها هنا يحتفظ باستثناء للعبقرى · وفى هذا توافق البشرية جميعا رأى الفيلسوف الذى شد ما يعرفها حق المعرفة · فان البشرية قد خضعت طواعية لقيصر وكرمويل ونابليون ، فهى تجيز الاغتصاب للعبقرى وقد أفادت من هذه الاجازة · ولم يقل أرسطو شيئاغــير ذلك · ر · فيما يلى فى هذا الباب ف ٨ وفى بـ ١١ ف ١٢ وفى ك ٤ ب ٨ ف ١ ·

وانى أرد القارىء الى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التى هى ظالمة فيما أرى · على أن أفلاطون قد قرر من قبل تلميذه ما يشبه هذه النظريات · ر · السياسى ص ٤٥٥ من ترجمة كوزان ·

§ ٢ – أنتيستين · هو أتينى تلميذ سقراط « لما طالب الارانب بالمساواة بـــين الحيوانات قالت لها الاسود : ينبغى ان تؤيد امثال هـــذه المزاعم بمخالب كمخالبنـــا وانياب كأنيابنا » · ر · ايزوب الكورايى ص ٢٢٥

يحاول اخضاعهم للدستور ، لأنهم يستطيعون أن يجيبوا على ذلك بما أجاب به الأسود على القرار الذى قررته جمعية الأرانب فى أمر المساواة العامة للحيوانات على ما حكاه أنتيستين . وهذا هو أصل التغريب فى الدول الديمقراطية التى هى أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة . فمتى فضل مواطن فى مرأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكثرة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفى لمدة تختلف فى طولها قلة أو كثرة .

§ ٣ ـ وفى الاساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أى سبب آخر يحملهم على أن يتركوا هرقلس . فان السفينة أرغو لا تريد أن تحمله لأنه أثقل كثيرا من سائر رفقائه . من أجل ذلك يخطىء من يلوم على وجه الاطلاق الطغيان ويزرى على النصيحة التى أسداها بيريندر الى طرازيبول : فانه اقتصر فى اجابة الذى كان قد جاء ليسأله النصح على أن يسوى كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التى تفوق الأخر طولا . فلم يفهم الرسول شيئا من علة هذا الفعل ، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء .

§ ٤ ـ هذا الاجراء ليس نافعا للطغاة فحسب ، فانهم ليسوا هم وحدهم الذين يستخدمونه ، بل هو يستخدم بنجاح فى الأوليغرشيات وفى الديمقراطيات . ان التغريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج أنفسها فانه يقف بالابعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم .

يطبق هذا المبدأ السياسى على دول وعلى شعوب بأسرها اذا كان هذا

---

§ ٣ ـ أرغو . فى محاذاة أفيتى فى تساليا تكلمت هذه السفينة العجيبة وصرحت بانها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه . ر . أبللودور ك ١ ب ٩ ف ١٩ وشول من أفللينيوس البيت ١٢٠١ من الاغنية الاولى ـ بيريندر . يذكر ارسطو بهذا الحادث فى ك ٨ ب ٨ ف ٧ ويزعم هيرودوت خلافا لذلك أن طرازيبول هو الذى أسدى هذه النصيحة الرمزية الى بيريندر . ر . تريسيخور ب٩٢ . فى أمر بيريندر راجع ك ٨ ب ٩ ف ٢ و٢٢ . وقد كان طرازيبول طاغية لملطية نحو السنة ٦٠٠ ق . م .

§ ٤ ـ سلوك الأتينيين . يرى فى تاريخ طوسيديد عشرون مثلا على قسوة الأتينيين فى سلوكهم مع حلفائهم . ينبغى أن يراجع على الخصوص ما يختص بميتلين فى ذلك الكتاب ك ٣ ب ٣٦ وما بعده .

مقدورا عليه . يرى . ذلك في سلوك الاثينيين نحو السميين والشيوزيين والسبيين . فمنذ ان تايد سلطانهم لم يلبثوا ان اضعفوا رعاياهم على رغم المعـــاهدت . وملك الفرس قد عاقب اكثر من مرة الميديين والبابليين وشعوبا اخر لايزالون يعتزون بذكريات سلطانهم العتيق .

§ ٥ — هذه المسالة تهم جميع الحكومات بلا استثناء حتى الصالحـات منها . الحكومات الفاسدة تستخدم هده الوسائل لمنفعة شخصية ، ولـكن هده الوسائل تستخدم على السواء في الحكومه المؤسسة على المنفعة العامة يمكن ان يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الاخـــرى ومن الفنون الاخرى . الرسام لايدع البتة في لوحـــه رجلا تزيد على النسب المعينة للاجزاء الاخرى للصورة ولو كانت هذه الرجل أجمل من سائر الاعضاء . والسفان لا يقبل كذلك دفة او اية قطعة اخرى من قطع السفينة اذا كانت غير متناسبة مع غيرها ، ورئيس جوقة الموسيقى لايقبل في مجمع النغم صوتا أقوى ولا اجمل من الاصوات التي تؤلف موسيقى الجوقة .

§ ٦ — واذا فلا شيء يمنع الملوك من أن يلفوا أنفسهم على وفاق مـع الممالك التي يلون أمورها اذا كانوا في الواقع لا يلجأون الى هذا التغريب الا اذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو في منفعة الدولة .

على هذا فمبادىء التغريب الذي يصيب أولى الأقدار العليا المعترف بها ليست مجردة عن كل عدالة سياسية . لا شك في أن الأمر المفضل هو أن المدينة ، بفضل وضع الشارع في بادىء الأمر ، يجوز أن تستغني عن هذا الدواء . لكن اذا كان الشارع قد تلقى عن غيره دفة الدولة فيمكنه عنـد الحاجة أن يلجأ الى هذه الوسيلة من وسائل الاصلاح . على أن هذه الوسيلة لم تستعمل الى الآن على هذا النحو من الاستعمـــال : فانه لم يعين أقل

ملك الفرس . ر . هيرودوت فيما يتعلق بثورة البابليين والميديين على دارا وما انزله بهم من العقوبات .

عناية في وسيلة التغريب بالمنفعة الحقة للجمهورية بل العامل فيها هو روح الحزبية .

وفى الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب للمنفعة الخاصة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق .

§ ٧ — فى المدينة الفاضلة تكون المسألة فى غاية الصعوبة . فان التفوق فى أى أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعا للحيرة ، لكن ما العمل فى أمر التفوق فى الاهلية ؟ . حق أنه لا يقال انه ينبغى أن ينفى أو يطرد المواطن الذى يمتاز بالكفاية . كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن الى الطاعة لأن المطالبة بالاشـــتراك فى السلطة تقتضى أن يكون « للمشترى » نفسه سيد . فالأمر الوحيد الذى يجب طبعا على جميـــع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكا عليهم طوال حياته .

البـــــاب التاسع

نظرية الملوكية • فائدة هذا الشكل للحكومة او اخطاره • خمسة انواع مختلفة للملوكية التي يجب ان تكون شرعية دائما • النوع الاول لا يكاد يكون الا قيادة مـدى الحياة • الثاني ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطاته غير المحددة • الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التي يرضاها الشعب الى اجل طويل او قصير • والرابع هو ملوكية ازمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع • والخامس هو النوع الذي فيه يكون للملك ولاية السلطان جميعا ويـكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها •

---

§ ١ – تفضى بنا الايضاحات السابقة الى دراسة الملوكية التى رتبناهـا ضمن الحكومات الصالحة . هل ينبغى أو لا ينبغى فى المدينـة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون فى منفعة الدولة أن يليها ملك ؟ ألا توجـد حكومة أفضل من هذه الحكومة التى اذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى ؟ تلك هى المسائل التى علينا بحثها . لكن لنبحث بادىء الأمر هل الملوكية بسيطة ، أو هل هى لا تنقسم الى أنواع مختلفة ؟

§ ٢ – من الميسور أن يعترف بتعددها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة فى جميع الدول . فالملوكية فى حـكومة اسبرتة هى أدخلها فى باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السـيادة . فالملك يتصرف تصرفا تاما فى شيئين اثنين فقط : فى الشؤون العسكرية التى يديرها حينمـا يكون خارجا عن حدود المملكة والشؤون الدينية . فالملوكية على هذا المعنى ليست فى الحق الا قيادة ثابتة أسندت اليها السلطات العليا . فليس لهـا البتة حق الحياة والموت الا فى حالة واحدة كان يحتفظ بهـا القدماء فى التجريدات العسكرية ، واذ يستحر القتال . نأخذ ذلك عن هوميروس ،

---

§ ٢ – ادخلها فى باب الشرعية • او بعبارة اخرى الملوكية الدسـتورية • ر • ماسيلى ب ١١ ف ١ •

فان أغا ممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزراية ، لكن حينمـــا يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تتمشى الى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر :

من أجده حينئذ على مقربة من سفننا ألقى به جزاء جبنه الى الكلاب وعتاق الطير لأن لى الحق فى القتل .

§ ٣ ـ هذاالنوع الأول من الملوكية ليس اذا الا قيادة مدى الحياة ، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب .

بعد هذا أضع نوعا آخر من الملوكية وهو الذى يوجد مقررا عنـد بعض الشعوب المتوحشة . لهذه الملوكية على العموم السلطات عينها التى للطغيان تقريبا ولو أنها شرعية ووراثية . ان شعوبا يدفعها روح طبيعى من العبودية وهى استعداد أبرز بروزا عند المتوحشين منه عند الاغريق وفى الأسيويين منه عند الأوربيين ، ان هذه الشعوب تطيق نير الاستبدآد بلا مشقة وبلا تذمر . من أجل ذلك كانت الملوكيات التى تبهظ تلك الشعوب حكومات طغاة ، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القـــانون ومن الوراثة .

§ ٤ ـ ومن أجل ذلك أيضا كان الحرس الذى يحف بهؤلاء الملوك ملوكيا حقا ، لا حرسا كحرس الطغاة . انما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن ملك . أما الطاغية فانه لا يأمن على سلامته الا الأجـــانب . ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وارادية ، وأما هنا فهى طاعة قهرية . أولئـك حرسهم من المواطنين والآخرون حرسهم ضد للمواطنين .

§ ٥ ـ بعد هذين النوعين من الملوكيات يجىء نوع ثالث توجد أمثلتـه عند الاغريق القدماء ويسمى « أسمينسى » . وتلك أولى بها أن تكون طغيانا

ـ من اجده حينئذ . هذه الابيات من الاليـــازة ب٢ وب ١٥ ـ لان لى الحـــق فى القتل . اول هذه الابيات لا يوجد الآن فى قصائد هـوميروس . ومعلوم انهـــا قد تطرق اليها التحريف مرات بعد عهد أرسطو . ر . ك ٥ ب ٢ . من هذا الكتاب .

§ ٥ ـ أسمينوسى . يشبهه دينيس الهاليكرناسى ملوكهم بالدكتاتوريين الرومانيين . آخر ك ٦ من كتاب الآثار الرومانية .

بالانتخاب تتميز عن ملوكية المتوحشين لا بأنها ليست شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب . فان الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدة الحياة وتارة لزمن ما أو لحادث معين .وعلى هذا النحو انتخبت ميتلين فيتاكوس لأجل أن تدفع المنفيين الذين كان يرأسهم أنتيمينيد وألسى الشاعر .

§ ٦ ـ يخبرنا ألسى فى بعض نقداته أن فيتاكوس قد رفع به الى مركز الطاغية ، ويعيب على مواطنيه « أنهم اتخذوا فيتاكوس ، عدو بلده ، طاغية لهذه المدينة التى لا تشعر بوطأة مصائبها ولا بثقل عارها والتى لم توف قاتله حقه من الثناء » . هذه الأسمينسى القديمة أو الحالية تدلى الى الطغيان بالسلطات الطغيانية التى تقبلوها كما تدلى الى الملوكية بالانتخاب الحر الذى خلقها .

§ ٧ ـ النوع الرابع من الملوكية هو ملوكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثية بالقانون . ان مؤسسى هذه الملوكيات ذوات الأيادى على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبصيرهم بالفنون أم بقيادتهم الى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكا اعترافا بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم . هؤلاء الملوك كان لهم القيادة العليا فى الحرب وكانوا يقومون بتقريب القرابين اذ يكون حضور الكهنة غير ضرورى وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائيا فى جميع القضايا ، اما بدون يمين واما بأن يقسموا اليمين . وكانت صيغة اليمين تنحصر فى أن يرفع الصولجان فى الهواء .

§ ٨ ـ فى الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية فى الداخل وفى الخارج بلا استثناء ، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملوكية فى كل مكان تقريبا الى رياسة القرابين اما بتخلى الملوك من

ـ فيتاكوس • هو طاغية ميتلين وهو احد الحكماء السبعة فى اغريقا نحو ٦٠٠ ق • م •

§ ٧ ـ القيادة العليا فى الحرب • تلك هى الملوكية عند هوميروس • ـ برفع الصولجان فى الهواء • ترى امثلة من هذا القبيل فى الياذة هوميروس ، فى النشيدين ٧ر١٠

تلقاء أنفسهم واما باقتضاء الشعوب . وحينما كانت الملوكية لاتزال تستحق هذا الاسم لم تكن تحتفظ الا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة .

§ ٩ ـ واذا فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزمان البطولة المختارة اختيارا حرا لكنه محدود بوظائف القائد والقاضي والكاهن. والثاني ملوكية المتوحشين وهي استبدادية ووراثية بالقانون . والثالث تلك التي تسمى أسمنسى وهي طغيان بالانتخاب . والرابع ملوكية اسبرتة التي ليست في الحقيقة الا قيادة وراثية أبدا في سلالة . هذه الملوكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذي ذكرناه .

§ ١٠ ـ وهناك نوع خامس فيه يتصرف الرئيس في كل شيء كما تتصرف في وطن آخر الأمة بأسرها ، أي الدولة ، في الشيء العام . هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية : فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التي نتكلم عليها هنا هي ادارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم .

البــــاب العاشر

تبع نظرية الملوكية . الخمسة الانواع يمكن ردها الى اثنين اصليين — فى الملوكية المطلقة . هل الخير ان تجعل الولاية لفرد واحد او الى قوانين يسنها مواطنون مستنيرون اشراف ؟ البراهين للملوكية وعليها . الارستقراطية افضل منها بكثير : الاســباب التى ادت الى انشاء الملوكية ثم التى ادت الى خرابها — وراثة الملوكية ليست مقبولة — القوة التى هى تحت تصرف الملوكية .

---

§ ١ — ليس لنا فى حقيقة الأمر أن نعتبر الاشكلين من الملوكية : الخامس الذى تكلمنا عليه آنفا وملوكية لقدمونيا . أما الأخر فانها دائرة بين هـــذين الطرفين وانها اما محدودة السلطات أكثر من الملوكية المطلقة واما أوســـع سلطانا من ملوكية اسبرتة .

§ ٢ — فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين : الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائما أبدا سواء أكان وارثا أم منتخبا ؟ والثانية أنافع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق ؟

§ ٣ — مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور مادام كل الدساتير يمكن أن يقبلهـــا على سواء . وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرتة . أما النوع الآخر من الملوكية فانه يؤلف نوعا من الدستور على حدة . وسأعنى به على وجه خاص ، وسأستقرى كل المسائل التى يمكن أن تتفرع منه .

§ ٤ — فالنقطة الأولى من هذا البحث هى أن يعرف هل الأفضل جعــل الولاية فرد فاضل أو تركها الى قوانين قيمة ؟ أنصار الملوكية الذين يجدونها

---

§ ٣ — لست اقف البتة عند مملكة اسبرتة . اذا لا يرى ارسطو ملوكية حـــقيقية الا الملوكية المطلقة . وهذا هو ايضا رأى هبز . ر . امبـــريوم ب ٧ ف ١٣ . ور . ماسيلى ب ١١ ف ٦ .

§ ٤ — قانون مصر هذا . يتحدث هيرودوت فى أوترفه ب ٨٤ وديودور الصقلى (ك ١) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالطب .

مصدر خير سيدعون بلا اى شك أن القانون ، بما أنه لا ينص البتة الا بطريقة عامة ، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة ، وأن من الخرف أن يراد اخضاع علم أيا كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذى لا يسمح للأطباء أن يبدءوا علاجهم الا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسئولية اذا هم طببوا قبل ذلك الميعاد . واذا يكون من البديهى أن الحرف والقانون لا يمكن أبدا لهذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة . لكن بديا هذه الصورة للنصوص العامة هى ضرورية لجميع أولئك الذين يحكمون ، وان استخدامها أحكم حقا فى طبع خلو من الشهوات كلها منه فى طبع خاضع لها بفطرته . القانون خلو من الشهوة وكل نفس انسانية هى على ضد ذلك شهوية بالضرورة .

§ ٥ ـ لكن قد يقال ان الملك سيكون أقدر من القانون فى الأحوال الخاصة . وحينئذ يكون بالبداهة مقبولا أنه فى الوقت الذى يكون فيه مقننا توجد أيضا قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث تتكلم . فى كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكما عادلا أفيسلم الأمر الى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم الى سلطة الأكثرية ؟ فى الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتتداول وتنتخب فى الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة . وكل واحد من أعضائها مأخوذا على حدة ربما كان أدنى اذا عودل بالفرد الذى تكلمت عليه آنفا ، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التى فيها يقدم كل واحد حصة هى دائما أتم مما تكونه المائدة المنفردة لأحد الطاعمين . هذا هو الذى يجعل الجماعة ، فى أكثر الأحوال ، أعدل قضاء من فرد أيا كان .

§ ٦ ـ أضف الى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هى دائما أقل قابلية للفساد كما هو الشأن فى مثل كمية من الماء فالاكثرية أعسر فسادا من الأقلية . حينما يكون الفرد خاضعا للغضب أو لأية شهوة أخرى فهو قمن بالضرورة أن يخطىء فى الحكم . غير أنه يكون من العسر بمكان فى الحالة عينها أن تكون الاكثرية بجمعها فى حالة غضب أو أن تنخدع . ومع ذلك

فلنتخذ لفيفا من الناس الاحرار لا ينحرفون عن القـــانون الا حيث يكون بالضرورة مخطئا . ومع أن الامر لا يكون هينا فى عدد كثير من الناس فانى أستطيع أن أفرض معذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون . واذا فانى أتساءل أيكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هى النزيهة ؟ أو بالأولى أليس الرجحان فى جانب الكثرة بالبداهة ؟ لكن قد يقال ان الاكثرية يمكن أن تثور فى حين أن الفرد لا يستطيع ذلك . وحينئذ ينبغى أننا قدرنا لجميع أعضاء الكثرة من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد .

§ ٧ ـ واذا سميت أرستقراطية اذا حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة انفرد فالأرستقراطية على التحقيق تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أكانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء . واذا كان أجدادنا قد خضعوا للملوك فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جدا وقتئذ وجود رجال أعلين وعلى الخصوص فى دول صغيرة كدول ذلك الزمان ، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكا الا لمحض الاعتراف بالجميل اعترافا يشهد لآبائنا . حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين فى الأهلية الممتازة لم تكن لتطاق الملوكية بعد زمنا طويلا ، فبحث عن شـــكل حكومة يمكن أن يكون السلطان فيها مشتركا وأنشئت الجمهورية .

§ ٨ ـ وقد أفضى الفساد الى تبذيرات عامة وخلق على الراجح ، بسبب التقدير الخاص الذى يسبغ على المال ، أوليغرشيات انقلبت بادىء الأمـــر طغيانات كما انقلبت الطغيانات سراعا ديماغوجيات . وان حرص الحاكمين المخزى المؤدى بلا انقطاع الى نقص عددهم قد قـــوى الجماعات اللاتى استطاعت بعد قليل أن تقلب الاضطهاد رأسا على عقب وأن تضع يدها على الولاية لنفسها . ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخـــر للحكومة سوى الديمقراطية .

§ ٩ ـ غير أننا نسائل أولئك الذين يشيدون بفضل الملوكية أى حظ يريدون أن يجعلوه لأولاد الملوك ؟ أيكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضا بالمصادفة ؟ وفى الحق اذا كانوا كما قد رأى الناس فى كثير منهم فان هذه الوراثة ستكون جد مشئومة . لكن قد يقال ان الملك يكون صاحب انقول فى ألا ينقل السلطان الى ذريته . أما الثقة هنا فهى عسيرة جدا ، والوضع مؤذن بالانزلاق ، وهذه النزاهة تقتضى بطولة فوق طوق القلب الانسانى .

§ ١٠ ـ نتسائل أيضا هل الملك الذى يزعم أن يسود ينبغى له لتصريف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على اكراه العاصين على الطاعة ؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه ؟ فحتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقا للقوانين وألا يستبدل بها تحكمه الشخصى فهل يكون من اللازم أيضا أن يتصرف فى قوة ما لحماية القوانين أنفسها ؟ الحق أنه فى أمر الملك القانونى الى هذاالحد ،المسألة سرعان ما يمكن حلها : يجب حقا أن يكون له قوة مسلحة . وهذه القوة المسلحة ينبغى أن تقدر تقديرا على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد ما من المواطنين مجتمعين ، وعلى وجه يجعله دائما أضعف من المجموع . وعلى هذا التنسيب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة فى يدى رئيس كانوا يسمونه أسمينت أو فى يدى طاغية . وعلى هذه القاعدة ، حينما طلب دينيس حراسا نصح سرقوسى فى جمعية الأمة بأن يؤتى اياهم .

---

§ ٩ ـ لاولاد الملوك . حاول كثير من المؤلفين ان يثبتوا ان ارسطو كان نصير الحكومة الفرد وهذا المعنى يناقض تماما جميع نظرياته ، غير أن هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الاقل ان يضيفوا الى ذلك انه لم يكن نصيرا للوراثة فى حكومة الفرد . فالواقع انه يتعذر ان يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أبين من هذا النص . ر . ك ٨ ب ٨ ف ٢٣ . وقد استشهد الامبراطور جوليان فى خطابه لتيمستيوس بهذا المعنى الذى يقول انه استخرجه من « المؤلفات السياسية لارسطو » وهذا الشاهد الذى ذكره يشمل كل د الفقرة التاسعة . . شاهدا آخر فى ب ١١ ف ٢ . ذكره جوليان

الباب الحادى عشر

تبع نظرية الملوكية المطلقة ،سيادة القانون ، مع ان القانون ينص دائما بوجه عام فانه خير من السلطة التحكمية لفرد ، الاتباع الذين يجب ان يختص بهم الملك ليستطيع ان يصرف السلطان : البغض العام للملوكية المطلقة . الاستثناء الذى يقرر فى حق العبقرى . ختام نظرية الملوكية .

---

§ ١ ـ الموضوع يحدونا الآن الى الملوكية التى فيها الملك يعمل على حسب مشيئته ، وسندرسه هنا . أكرر أنه لا واحدة من الملوكيات المقول عليها انها شرعية تكون نوعا خاصا من الحكومة مادام يمكن فى كل مكان انشاء قيادة ثابتة فى الديمقراطية كما فى الارستقراطية على سواء . فى غالب الأمر الادارة الحربية مسلمة الى فرد واحد . وفي ايفيدمن وفى أوبنت ولاية من هذا القبيل حيث سلطات الرئيس الأعلى هى مع ذلك أقل بسطة .

§ ٢ ـ أما ماتسمى الملوكية المطلقة أى التى يحكمها رجل واحد على حسب مشيئته على وجه السيادة فان كثيرا من الناس يرتأون أن طبيعة الاشياء نفسها ترفض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين مادامت الدولة ليست الا جمعية من أفراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن تكون الاختصاصات والحقوق متماثلة بالضرورة . واذا كان مضرا ماديا أن تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية لأناس مختلفى البنية والقامة فالشبه ليس

---

§ ١ ـ نوعا خاصا من الحكومة . يستند ديج وفلمر وآخرون من الملوكيين الانجليز الى هذه الفقرة ليرفضوا كل ملوكية معتدلة وليؤدوا الملوكية المطابقة . وقد استشهد الامبراطور جوليان أيضا بهذه الفقرة . ـ افيدمن ر . ك ٢ ب ٤ ف ١٣ وفيما سوف يجىء ك ٨ ب ١ ف ٦ ـ أو بنت . مدينة من لقريدا .

§ ٢ ـ الملوكية المطلقة . يستشهد أيضا جوليان بهذه الفقرة ويقرها وفى هذا قد فتن الامبراطور فى الفيلسوف فانه حين كان يفسر أرسطو كان سندا مطلقا للامبراطورية الرومانية (ر . جوليان ج ١ ص ٣٦٠) . ور . ب ١٠ ف ٩ وما سيلى فى هذا الباب ف ٤ .

بأقل من ذلك تأثيرا فى الحقوق السياسية . وبالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفها .

§ ٣ ـ اذا يكون من العدل أن تتساوى أنصباء كل واحد من الامرة والطاعة ، على التداول ، لان هذا هوا لذى يؤتيه القانون والقانون انما هو الدستور . وحينئذ يلزم تفضيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين ، وعلى هذه القاعدة عينها اذا كان يجب جعل الولاية لعدة من المواطنين ينبغى ألا يتخذوا الا حراسا للقانون وخداما ، لانه اذا كان وجود الولايات شيئا لا مناص منه فيكون من الظلم البين أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا دون أولئك الذين يساوونه .

§ ٤ ـ وعلى رغم ماقيل فى ذلك فانه حيث يكون القانون عاجزا فان فردا واحدا لن يكون أبدا أقدر منه : ان قانونا عرف أن يبصر الحكام يمكن أن يفوض الى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم فى كل الحالات التى يسكت عنها وتنظيمها . بل أكثر من هذا انه يخولهم حق اصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن . على هذا اذا حينما تطلب السيادة للقانون فانما يطلب أن يسود العقل مع القوانين ، ولان تطلب سيادة ملك فانما تطلب سيادة الانسان والبهيمة لان جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان . أما القانون فانما هو العقل مجرد عن عماية الشهوات .

§ ٥ ـ وان المثل الذى استعير آنفا من العلوم ليس منتجا فيما يظهر . فان من الخطر فى الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير فى أن يثق المرء بالأطباء المجربين . وان طبيبا لن تفضى به الصداقة الى أن يعطى وصفة غير معقولة، وغاية مافى الأمر أن يتجه نظره الى جزاء الشفاء . وفى السياسة الامر على العكس فان الرشوة والمحسوبية تؤتى فى العادى الغالب أثرها المشئوم . انما يرجع الطبيب الى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الاعداء ليضر بحياة المريض .

---

§ ٤ ـ سيادة القانون : يستشهد جوليان أيضا بهذه الفقرة (ج ١ ص ٣٦٠)

§ ٦ ـ أكثر من ذلك ، يدعو الطبيب المريض لتطبيبه أطباء آخرين ، واللاعب الرياضي يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسيء الحكم اذا كان يحكم في قضيته الخاصة لان كليهما ليس في أمره الخاص منزها . واذا فبالبديهية حينما لايراد الا العدل ينبغي اتخاذ حد وسط ، وهذا الحد الوسط انما هو القانون . ومع ذلك فان من القوانين ماهي مؤسسة على الاخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة . فاذا استطيع أن يوجد في ارادة ملك ضمانة أكثر مما يؤتي القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد في تلك القوانين التي تؤتيها العادات والاخلاق القوة كلها .

§ ٧ ـ لكن رجلا واحدا لا يمكن أن يرى كل شيء بعينيه . بل ينبغي أن يكل سلطانه الى كثيرين أدنى منه ، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بداءة الاصل خير من أن يترك الى ارادة فرد واحد ؟ وفوق ذلك فان الاعتراض الذي أوردناه فيما سبق يظل دائما قائما : واذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه ، فان رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه ، وتلك كلمة الشاعر :

يجرؤ الرفيقان حينما يسيران معا

وهي أيضا صلاة أغا ممنون اذ كان يسأل السماء :

أن يكون له عشرة مستشارين حكماء مثل نستور

لكن سيقال ان بعض الدول فيها الى الآن ولايات واجب أن تحكم نهائيا كما يفعل القاضي في الحالات التي لم ينص عليها في القانون . وهذا

---

§ ٧ ـ الاعتراض الذي أوردناه . ر . فيما سبق المناقشة في حقوق الاكثرية ب ٦ ف ٤

ـ يجرؤ الرفيقان . (الالياذة النشيد ١٠ ـ ٢٢٤ (.

ـ له عشرة مستشارين . (الالياذة النشيد الثاني ـ ٤٧٢) .

ـ حين يكون به نص . النتيجة التي استنتجها افلاطون من هذه النظريات اعيانها هي على خلاف ذلك اذ يرى أن القانون أحط منزلة من الشارع المستنير (ر . السياسي ص ٤٣٥ من ترجمة كوزان) ور . ما سبق ب ٦ ف ١٣

دليل على أنه لا يعتقد أن القانون هو السيد والقاضي الأكمل مع أنه معترف بسلطانه التام حين يكون به نص .

§ ٨ — لكن ذلك انما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن يحوى الا بعض أشياء ويترك بعضا بالضرورة يرتاب في فضله ويتساءل أليس الافضل ، اذ تستوى الاهلية ، أن يستبدل بسلطانه سلطان فرد ، لان التنصيص في التشريع على موضوعات تقتضى تدبرا خاصا هو شيء محال قطعا . من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغى في هذه الموضوعات أن يتجه الى الرجل ، انما ينازع فقط في أنه ينبغى تفضيل فرد واحد على كثرة . لأن كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذى علمه أن يحكم بغاية العدل .

§ ٩ — ولكنه قد يظهر سخيفا تقرير أن رجلا واحدا ليس له لتكوين حكمه الا عينان وأذنان وليس له ليفعل الا رجلان ويدان يستطيع أن يحسن الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عددا بكثير . في الحال الراهنة الملوك أنفسهم مضطرون الى أن يضاعفوا أعينهم وآذانهم وأيديهم وأرجلهم بأن يقتسموا السلطان مع أحباب السلطان ومع أصدقائهم الشخصيين . اذا كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فانهم لن يعملوا على حسب مقاصده . أما اذا كانوا أصدقاءه فانهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه . واذا فالصداقة تقتضى ضرورة مشابهة ومساواة ، واذا كان الملك يقبل أن أصدقاءه ينبغى أن يشركوه في سلطانه فهو يقبل في الوقت عينه أن السلطان يجب أن يكون متساوية أقداره بين متساوين .

تلك على التقريب هي الاعتراضات الموجهة ضد الملوكية .

§ ١٠ — بعضها صحيح تماما والبعض الآخر ربما كان أقل صحة . ان سلطان السيد هو موجود في الطبع كالملوكية أو أى سلطان سياسى عادل ونافع . الا الطغيان فانه ليس في الطبع . وكل الاشكال الفاسدة للحكومة هي على السواء ضد للقوانين الطبيعية . وان ماقلناه يجب أن يثبت أنه بين الافراد المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافعا ولا عادلا ، سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحى عند عدم كل قانون بل حتى

مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان أرقى تماما بمؤهلاته . ولا استثنى الا حالة واحدة وانى لقائلها ولو انى قد أشرت اليها .

§ ١١ ـ فلنعين بادىء الأمر ماذا تعنى بالقياس الى شعب هذه التسميات: ملوكية وأرستقراطية وجمهورية . ان شعبا ملوكيا هو هذا الذى يستطيع بالطبع أن يحتمل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل العليا التى يقتضيها التسلط السياسى . وان شعبا أرستقراطيا هو هذا الذى ، مع أنه له الصفات الضرورية للدستورالسياسى الذى يناسب رجالا أحرارا ، يمكن بالطبع أن يحتمل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم الى الحكم . وان شعبا جمهوريا هو هذا الذى فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمروا على السواء فى ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان .

§ ١٢ ـ حينئذ حينما تكون سلالة بتمامها بل فرد واحد من جيل تتجلى

---

§ ١٢ ـ وانى اكرر . ر ب ٨ ف١، ٧ . وينبغى ان يراجع منتسكيو (روح القوانين ك ١١ ب٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١)فيما يختص بهذه المناقشة : فانه يزعم ان القدماء لم يكن لهم اية فكرة عن حكومة الفرد . فى حين ان مناقشة ارسطو تثبت نقيض ذلك فيما يظهر . الا اذا كان منتسكيو يعنى بكلامه حكومة الفرد الدستورية التى يعرضها فى الابواب السابقة . وانه يزيد على هذا ان ارسطو كان فيما يظهر متحيرا فى معالجته لحكومة الفرد . وفى رأيى أن تحديد الاربعة الانواع الاولى لحكومة الفرد لا يبين فيه على الفيلسوف الاغريقى أدنى أثر للحيرة والتردد . وان ما يقوله منتسكيو بعد ذلك يمهد للظن بانه ربما لم يكن قرأ ارسطو قرءة كافية . فانه يعيب عليه أنه ميز فى حكومة الفرد بين خمسة أنواع باشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور . وحسبك أن تقرأ النص اليونانى لتعلم أن هذا التعييب ليس من الحق فى شىء ، وأن أرسطو لما عنى بتحديد اختصاصات السلطة فى الانواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على القانون أو غير مؤسسة قد ركز ترتيبه على فصول جوهرية لا على فروق عرضية . واخيرا يجيب منتسكيو على ارسطو انه وضع فى صف حكومات الفرد امبراطورية الفرس ومملكة لقدمونيا من حيث ان احداهما دولة مستبدة والاخرى جمهورية . ويظهر لى انه قد انخدع ايضا هاهنا . ففى اللسان السائر يمكن جعل اسبرتة جمهورية ولكن فى لغة العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا فى الدولة وراثية . أما حكومة الفرد فى ايران فان أرسطو لم يتكلم عليها البتة ها هنا ، فقد أخطأ منتسكيو فى أنه أراد أرسطو على أن يفعل مثله فيميز تمييزا نوعيا بين شيئين لا يختلفان الا بالاكثر وبالاقل. (ر . ما سبق ب ٥ ف ٦) .

كذلك يجب أن يقرأ أيضا رسالة لابوسى العجيبة : الاستعباد الاختيارى التى طبعت على أثر تواليف مونتينى .

فيه فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم فيكون اذا من العدل أن هذا النصر ينبغى أن يرقى الى الملوكية ، الى السلطان الاعلى . وانى أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسى دساتير أرستقراطية وأوليغرشية وحسب بل ديمقراطية ، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضا بالسبب الـــذى ذكرناه آنفا أيضا . فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا اهدار حقـــه بالتغريب ولا اخضاعه لمستوى العامة ، فان الجزء لا ينبغى أن يطغى على الكل، والكل ها هنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الاعلى من كل ماعداها . لم يبق حينئذ بعد الا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا الموقت .

هنا ننتهى من دراسة الملوكية بعد أن عرضنا لانواعها المختلفة ومزاياها وأخطارها على حسب الشعوب التى تطبق عليها ودرسنا الصور التى تلابسها.

— الذى ذكرناه آنفا . ر . ف ٨ ب ١ و٧ .

الباب الثانى عشر

فى الحكومة الفاضلة أو فى الارستقراطية ·

§ ١ – من بين الدساتير الثلاثة التى اعترفنا بأنها حسنة خيرها يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذى فيه خير الرؤساء . تلك هى الدولة التى فيها يلفى لحسن الحظ تفوق للفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد دون الجميع أم لعنصر بتمامه أم للسواد ، والتى فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأمروا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون . وقد وضح فيما سبق أن الفضيلة الخاصة فى الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية . وليس أقل من ذلك وضوحا أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التى تجعل الرجل خيرا يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية . ومن هذا ينتج أن التربية والاخلاق التى تجعل الرجل فاضلا تكاد تكون هى أعيانها التى تجعل المواطن فى جمهورية أو الرئيس فى ملوكية .

§ ٢ – أما وقد تقرر هذا فانا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل انشائها . حينما تراد دراستها بالعناية التى تستحقها ينبغى ····

---

§ ١ – فيما سبق · ر · ب ٢ ف ٣ وما بعدها ·

§ ٢ – ينبغى · بديهى أن هذه الجملة لم تتم · وسيجدها القارئ تامة فى أول الكتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاه الوضع المقبول حتى اليوم ، وقد صححت فى هذه الطبعة ·

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة ، البحث البدائي للحياة الفضلى • تقسيم الخيرات التى يمكن الانسان ان يستمتع بها • خيرات خارجية • خيرات النفس : سموها : السعادة هى دائما على نسبة الفضيلة • الواقع والعقل يثبتان ذلك •

---

§ ١ ــ حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بمـا تستحق من العناية ، ينبغي ابتداء تحقيق ماهو نوع المعيشة التى تستحق ايثارنا . فاذا جهل ذلك جهل أيضا ماهو نوع الحكومة الفضلى . لانه من الطبيعى ان حكومة فاضلة تكفل للمواطنين الذين ترعاهم ، فى المجرى العادى للأشياء ، الاستمتاع بأكمل مايكون من السعادة التى تناسب مركزهم . وعلى ذلك نتفق بادىء بدء على ماهو نوع العيشة الفضلى لجميع الناس على العموم . ثم ننظر بعد ذلك هل هى بعينها للسواد وللفرد أو هى مختلفة فيهما .

---

§ ١ ــ مسئلة الجمهورية الفاضلة • وجهة نظر أرسطو هى وجهة نظر أفلاطون أستاذه فى الجمهورية وفى القوانين • وان فولوبيوس الذى كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أوائل من كرروا كأرسطو (ر • ما سبق ك ٢ ب ٣ ف ١٠) ان الدستور الفاضل هو الذى يشمل الاشكال الثلاثة الاصلية للحكومة الذى يجمع على قدر مضبوط بين الملوكية والارستقراطية والديمقراطية • ر • فولوبيوس ، التاريخ العام ك ٦ ب ٨ • وأما شيشرون شديد الاعجاب بفولوبيوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه • ر • الجمهورية ك ١ ب ٢٩ و٤٥ وك ٢ ب ٢٩ و٣٤ وبعدهم جاء مكيافلل فحصل هذه النظرية فى مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢ • واخيرا فان هذا الجمع العلمى بين الاشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الغرض الذى ترمى اليه الحكومة النيابية التى اصطنعها الانجليز وأشاد بذكرها منتسكيو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة (ر • ما سبق ك ٣ ب ٣) •

§ ٢ – ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية فى مؤلفاتنا الثقافية ، ما هى العيشة الفضلى ، نطبق مبدأها هاهنا .

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لانها حقة تماما ، هى أن المزايا التى يمكن أن يتمتع بها الانسان منقسمة الى ثلاثة أصناف : خيرات خارجة عنه وخيرات الجسم وخيرات النفس ، والسعادة تنحصر فى اجتماع هذه الخيرات كلها . لا أحد يميل الى الاعتقاد بسعادة الانسان الذى ليس به من شجاعة ولا اعتدال ولا عدالة ولا حكمة والذى يضطرب لطير ذبابة ، والذى يستسلم لشهوات الظمأ والجوع الجافية ، والذى هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم ، والذى قد انحط ادراكه يكون أبله يصدق كل شىء كالصبى أو المجنون .

§ ٣ – قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء لكن فى العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على مقياسها . يظن المرء دائما أن بحسبه مابه من فضيلة وان لم يكن به منها الا قليل . أما الثروة ، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبدا لهذه الخيرات حدودا مهما كانت كمية ماله منها .

لهؤلاء الذين لا يشبعون نقول انهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء وبالحوادث عينها ، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هى على ضد ذلك انما تكسب بالفضائل وتحفظ بها ، وأن السعادة سواء أكانت فى ضروب الاستمتاع أم فى الفضيلة أم فى هذه وتلك معا انما تعمر على الخصوص القلوب الأطهر ماتكون والعقول الأرقى ماتكون ، وأنها جعلت للناس المعتدلين فى حسب هذه الخيرات ، التى قليلا ماتتوقف علينا ، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم لهذه الخيرات الخارجية على قدر يزيد على حاجاتهم ، يبقون مع ذلك جد فقراء الى الثروات الحقيقية .

---

§ ٢ – فى مؤلفاتنا الثقافية . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ١ ب ٨

– ليس به من شجاعة ولا اعتدال ... تلك هى الفضائل الاربع التى كثيرا ماحللها افلاطون . ر . الجمهورية ك٤ ترجمة كوزان .

§ ٤ – بصرف النظر عن واقع الاحداث يكفي العقل وحده ليوضح هذا فضل ايضاح . ان الخيرات الخارجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الاشياء التي يقال عليها انها نافعة هي بالضبط تلك التي لا مناص من أن وفرتها مجلبة لحيرتنا ، أو أنها لاتنفعنا في شيء على التحقيق . وأما في حق خيرات النفس فالامر على الضد انما يكون نفعها ايانا بنسبة وفرتها اذا كان مع ذلك يليق أن نذكر المنفعة في أشياء هي قبل كل شيء جميلة في ذاتها . وعلى العموم بديهي أن الكمال الاعلى للاشياء التي توازن ، لمعرفة تفوق أحدهما على الآخر ، هو دائما مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الاشياء التي ندرس خواصها . وحينئذ اذا كانت النفس ، اذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالاضافة الينا ، هي أنفس من الثروة ومن الجسم ، فكمالها وكمالهما يكون على هذا القياس . وبحسب قوانين الطبع ، كل الخيرات الخارجية ليست مرغوبا فيها الا لمنفعة النفس . وان الناس العقلاء لا ينبغي أن يتمنوها الا من أجلها ، في حين أن النفس لا ينبغي أبدا أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات .

§ ٥ – وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تماما ، أن السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهدا على أقوالنا الله نفسه الذي لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي في ذاته وفي جوهر طبعه الخاص . من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة في أن الظروف الطارئة والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس في حين أن الانسان ليس عادلا ولا حكيما مصادفة أو بسبب المصادفة . وتنيجة لهذا المبدأ مستندة الى الأدلة عينها أن

---

§ ٤ – بصرف النظر عن وقع الاحداث . النظريات المشابهة لهذه على سعادة الفضيلة في قوانين افلاطون ك ٢ ص ٩٢ وك ٥ ص ٢٧٠ وما بعدها في الجمهورية من ترجمة كوزان .

§ ٥ – السعادة هي دائما على نسبة الفضيلة . يتعرف المرء هاهنا مبادىء سقراط وأفلاطون . – الله نفسه . ر . ايضاح هذه النظرية الخطيرة في ما بعد الطبيعة ك ٧ ب ٧

الدولة الفضلى هي الدولة السعيدة والناجحة معا . ان السعادة لا يمكن أبدا أن تتبع الرذيلة ، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح الا بشرط الفضيلة والحكمة . وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الاشكال أعيانها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلا وحكيما ومعتدلا .

§ ٦ - على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الاولية عند هذا الحد ، لانه ليس من الممكن اغفالها جملة ولا التبسط في موضوعها الى حد دراستها الدرس اللائق ، مادام أنها تتعلق بمؤلف آخر . وحسبنا أن نقرر ان الغرض الاصلي للحياة ، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم ، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ماتأمر به . أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه الى هذا المبدأ فانا لا نجيب عنها في المناقشة الحالية اعتمادا على أننا سنتفحصها فيما بعد اذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع الينا .

§ ٦ - بمؤلف آخر - يعني الاخلاق . ر . علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ١ ب ٧ فيما بعد . لا يجد المرء في سياسة أرسطو هذه المناقشة التي يتكلم عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير اليها الا على جهة الشرط .

الباب الثانى

هل عناصر سعادة الدولة هى بعينها عناصرها فى الفرد ؟ فى مزايا التسلط ومحذوراته امثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائما . تأثير هذا المذهب السياسى . الفتح لا ينبغى أن يكون غرض المدينة .

---

§ ١ ـ بقي علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو متغايرة فى حق الفرد وفى حق الدولة . لكن من البين أن كل امرىء يوافق على أن هذه العناصر متماثلة : فاذا وضعت هناءة المرء فى الثروة فلا محيص من التصريح بأن الدولة سعيدة تماما حين تكون غنية ، فاذا قدر فى حق الفرد أن السلطة الطغيانية هى الغرض الاسمى فكذلك تكون الدولة سعيدة بمقدار سعة سلطانها : واذا قدر فى حق الفرد أن الهناءة هى فى الفضيلة فالدولة الاشد حكمة تكون كذلك أسعد .

§ ٢ ـ هاهنا نقطتان تستحقان التفاتنا : أولا الحياة السياسية ، هل مشاركة الفرد فى شئون الدولة أفضل أو هل الافضل هو أن يعيش فى كل مكان كأجنبى حر من كل تكليف عام ؟ وثانيا أى دستور ، أى مذهب سياسى يجب أن يعتنق على وجه التفضيل . هل هو المذهب الذى يقبل فى ادارة الشئون جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذى مع بعض استثناءات يؤثر الأكثرية بتلك الادارة ؟ هذه المسألة الاخيرة تهم العلم والنظرية السياسية اللذين لا تهمهما الموافقات الفردية . ولما أن الاعتبارات التى من هذا القبيل هى التى تشغلنا هاهنا فانا ندع جانبا المسألة الثانية لنقبل على الأولى التى تكون الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا .

§ ٣ ـ بديا الدولة الفضلى هى بالبديهية تلك التى فيها كل مواطن أيا كان يستطيع ، بفضل القوانين ، أن يحسن تعاطى الفضيلة ، ويكفل لنفسه أكثر مايكون من السعادة . ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة

يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محررة من كل التزام خارجي ومستغرقة بجملتها في التأمل وهي وحدها على رأي بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف ، وان أشد أنصار الفضيلة اخلاصا في أيامنا هذه وفيما مضى من الزمان ، قد اعتنقوا جميعا الواحد أو الآخر من هذين المذهبين : السياسة أو الفلسفة .

§ ٤ ــ ليس غير مهم أن يعرف في أي الجانبين يكون الحق ، لان كل امرىء اذا كان عاقلا ، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق ، كلاهما يتجه بالضرورة الى الغرض الذي يظهر له أنه الاحسن . ان التسلط على مايحيط بنا هو في نظر بعض الناس ظلم صارخ اذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد ، وعندما تكون السلطة قانونية فاذا انقطع عن أن يكون ظلما فذلك لكي يصير عقبة في السعادة الشخصية لهذا الذي يقوم به . وفي رأي مقابل تمام المقابلة وله أيضا أنصاره يدعي أن الحياة العملية والسياسية هي وحدها المناسبة للانسان ، وأن الفضيلة في كل صورها ، لا تتعلق بالافراد أكثر من تعلقها بأولئك الذي يصرفون الشئون العامة للجمعية .

§ ٥ ــ أنصار هذا الرأي الذين هم خصوم الرأي الآخر يصرون فيؤيدون أنه لا سعادة ممكنة للدولة الا بالتسلط والاستبداد . وفي الواقع في بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتمامها الى فتح الشعوب المجاورة . من أجل ذلك في وسط هذا الارتباك العام الذي يلابس في كل مكان تقريبا المواد التشريعية ، اذا كان للقوانين غرض أوحد فانه دائما التسلط . وعلى هذا ففي لقدمونيا وفي كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لاتوجه الا الى الحرب .وكل الشعوب التي هي في مكنة من أن ترضي طمعها تضع القيمة الحربية في أسمى مكان . ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيتيين والتراقيين والسلتيين .

---

§ ٥ ــ في لقدمونيا . ر . ما مر لـ٢ ب٦ ف٢٣ ــ السيتيين . يروي ابيوقراط ان العادة عند السارمات ان الفتيات لم يكن يتزوجن قبل ان يكون قد حاربن بجانب آبائهن فقتلت كل واحدة منهن ثلاثة من الاعداء . كتاب الاهواء والاهوية والاصقاع طبعة ليترى ليترف ج٢ ص ٦٧ . ــ السلتيين . سبق ان وضعهم ارسطو في صف الامم الاشد ميلا للحروب . ر . ما سبق لـ٢ ب٦ ف ٦

§ ٦ ــ وفى الغالب من الامر القوانين أنفسها تشجع هذه الفضيلة . ففى قرطاجنة مثلا يباهى المرء بأن يضع في اصابعه من الحلقات عدد ما شـــهد من الوقائع . فيما مضى كان القانون فى مقدونيا يعاقب الجندى الذى لم يكن قتل عدوا بأن يضع فى عنقه رسنا . وعند السيتيين تدور الكأس فى بعض الموائد الرسمية دون أن يستطيع أن يمسها ذلك الذى لم يقتل شخصا فى الحرب ، وأخيرا الايبيريون وهم عنصر حربى يغرسون على قبر المحـارب عددا من أوتاد الحديد بقدر من قتل من الاعداء . ويمكن أيضا أن نذكر عند بعض الشعوب كثيرا من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والاخلاق .

§ ٧ ــ حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبا أن رجل دولة يستطيع أبدا أن يضمر فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير . كيف ينبغى للرجل السياسى والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة ؟ انما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم ، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلا .

§ ٨ ــ ليس فى تطبيق العلوم الاخرى سوى السياسة شيء من هـــذا القبيل . فالطبيب والملاح لا يفكران فى اقناع أو اكراه ، لا من الاول على المرضى الذين يطببهم ولا من الثانى على السياح الذين يقودهم . لكن قديقال انه قد تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للســـيد ، وما يجده المرء فى حق نفسه غير عادل ولا طيب لا يخجل أن يبغى تطبيقه على سواه . يطالب المرء علنا لنفسه بالعدل وينساه تماما فى حق الاغيار .

٩ ــ كل استبداد فهو غير مشروع الا حين يكون السيد والمسود هما ماهما بمقتضى القانون الطبيعى ، واذا كان هذا المبدأ حقا فلا ينبغى للمرء أن يبغى السيادة الا على خلق قدر عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من

٦ـ الايبيريون هم الاسبانيون الذين لهم شهرة فائقة فى الشجاعة حتى عند الرومان

غير تمييز . كما انه حين يأدب المرء مأدبة أو يقرب قربانا لايعمد لصيد اناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية ، أى حيوانات وحشية صالحة للاكل . ومن المحقق ان دولة ، متى وجدت وسائل لعزلها عن كل دولة أخرى ، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بالشرط الوحيد أن تحسن ادارتها وأن تكون لها قوانين صالحة . في هذه الدولة لن يكون الدستور في الحق موجها الى الحرب ولا الى الفتح ، فتلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى افتراضها .

§ ١٠ – وحينئذ فبين أن هذه المنشآت الحربية ، مهما كانت جميلة ، ينبغي ألا تكون أبدا هي الغرض الاسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير. والمقنن الحق لا يفكر الا في أن يؤتي المدينة كلها والافراد المختلفين الذين يكونونها وجميع الاعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة قسطهم الممكن اذ يعدل على حسب الاحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها ، واذا كان للدولة جيران عني التشريع بتقدير العلاقات التي يناسب أن تكون بينها وبينهم والواجبات التي ينبغي القيام بها نحوهم . وهذا الموضوع سيبحث فيما بعد بالعناية اللائقة حينما نعين ماهو الغرض الذي ينبغي أن تتجه اليه الحكومة الفاضلة .

§ ١٠ – فيما بعد . ر. فيما يلي ب٣ف٦ .

الباب الثالث

بحث الرايين المتقابلين اللذين يوصي احدهما بالحياة السياسية والآخر يهدرها . الفاعلية هي الغاية الحقة للحياة سواء بالقياس الى الافراد او بالقياس الى الدولة . الفاعلية الحقة هي فاعلية التفكير الذي يمهد للافعال الخارجية .

---

§ ١ ـ بما ان الاجماع واقع على ان الغرض الذي ينبغي تحقيقه على الوجه الاصلي في الحياة انما هو الفضيلة ، ولكنه ليس واقعا على مايجب ان تستخدم له الحياة . فلنبحث الرأيين المتناقضين . ها هنا يؤثم القيام بكل الوظائف السياسية ويؤيد أن حياة الرجل الحر حقا والتي هي من التفضيل بمكان على تختلف تماما عن حياة رجل الدولة ، وهناك الامر على ضد ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لان هذا الذي لا يعمل لا يمكن أن يأتي بعمل فاضل وأن السعادة والاعمال الفاضلة شيئان يتماثلان . هذان الرأيان كلاهما حق بالجزء باطل بالجزء . فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة انسان حر على حياة سيد لعبيد فهذا حق . فإن استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان ، وان أوامر السيد في تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجميل في شيء .

§ ٢ ـ لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هي ضرورة سلطة سيد . ان السلطة على الرجال الاحرار والسلطة على العبيد لاتختلفان اختلافا أقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد ، وهذا ما قد وضحناه في بدء هذا المؤلف . غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل . ذلك بأن السعادة لاتكون الا في الفاعلية . وان الناس العدول والعقـــلاء لهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ماهي شريفة .

§ ٣ ـ بالصدور من هذه المبادىء ذواتها يمكن أن يقال : « ان ســـلطة مطلقة هي أكبر الخيرات مادام أنها تسمح بتكثير الافعال الجميلة بقـــدر مايراد . وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولى على السلطة فلا ينبغي أن يدعها

الى أيدى آخرين . بل ينبغى عندالحاجة انتزاعها منهم . أما رابطة الابن والأب والأصدقاء بعضهم ببعض فتلك ينبغى أن تقصى ويضحى بها : ينبغى بكل ثمن حيازة الخير الاسمى وهاهنا الخير الاسمى انما هو النجاح » .

§ ٤ ـ قد يكون هذا الاعتراض حقا ، على الأكثر ، اذا كان الاغتصاب والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الاسمى . لكن لما أنه ليس ممكنا البتة أن يؤتياه أيدى آخرين فالفرض باطل من أساسه . للقيام بعظائم الامور ينبغى للمرء أن يتغلب على أمثاله بمقدار مايتغلب الرجل على المرأة والوالد على الاولاد والسيد على العبد ، وهذا الذى يكون قد انتهك حـــرمة قوانين الفضيلة لا يستطيع أبدا أن يأتى من الخير بمقدار ماقد أتى من الشر بادىء الامر . بين مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا عدل الا فى التكافؤ ، انما هو الذى ينشىء المشابهة والمساواة . وان اللا مســــــاواة بين المتساوين والتفريق بين الأمثال هما من الاحداث التى هى ضد الطبع ، ولا شىء مما هو ضد الطبع يمكن أن يكون خيرا . لكن اذا اتفق أن انسانا راقيا بأهليته ، وبالخصائص القوية التى تحمله على الخير بلا انقطاع فانما هذا هو الذى يليق اتخـاذه مرشدا ويكون من العدل أن يطاع . ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفى بل تلزم أيضا المقدرة على أعمالها .

§ ٥ ـ فاذا كان هذا المبدأ حقا واذا كانت السعادة تنحصر فى احســـان العمل فلتكن الفاعلية للدولة بجملتها كما هى للافراد فى خصوصهم الشغل الرئيسى للحياة . لا يعنى بذلك القول بأن الحياة الفاعلة ، كما يظن على العموم يجب ضرورة أن تقع على الناس الاغيار . وان الافكار النشيطة هى التى لا تقصد الا الى نتائج ايجابية للعمل نفسه . بل الأفكار الفاعلة هى بالأولى التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة والتى لا موضـــوع لها الا درس أنفسها ، وغرضها احسان العمل ، بل ان هذه الارادة تكاد تكون فعلا . ان

---

§ ٥ ـ معنى الفاعلية . قد استشهد الامبراطور يلياتوس ايضا بهذه الفقرة الحكيمة لارسطو ويصرح هو ايضا مثله بميله الى الحياة العقلية . ر. ك٣ ب١٠ ف٣و٥ وما بعدها ومن علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك١٠ ب٧ .

معنى الفاعلية ينطبق تماما على الفكرة المنظمة التى ترتب الافعال الخارجية وتصرفها .

§ ٦ ـ العزلة ، حتى لو كانت اختيارية ، مع جميع شروط المعيشة التى تجرها وراءها لا تفرض اذا بالضرورة على الدولة أن تكون لا فاعلة . فكل جزء من الاجزاء التى تكون المدينة يجب أن يكون عملا لمجرد العلاقات التى هى بالضرورة بينها على الدوام . يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أيا كان . لانه الا يكن ذلك فالله والعالم بأسره لا يوجدان مادام أن فعلهما لا شيء فيه من الخارجي بل هو باق مركز فيهما .

على ذلك فالغرض الاسمى للحياة هو بالضرورة للانسان على انفراده كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم .

الباب الرابع

المقدار الحق للدولة الفاضلة — الحدود التى لا ينبغى تجاوزها قلة وكثرة — يلزم دون تعيين عدد محدد للمواطنين ، ان يكون هذا العدد بحيث يكفى لحاجة العيشة العامة والا يزيدون من الكثرة بحيث لا يمكن المواطنين ان يتخلصوا من المراقبة — خطر كثرة السكان .

---

§ ١ — بعد التمهيدات التى ذكرناها آنفا ، والاعتبارات التى بسطناها فى أشكال الحكومات نبلغ ما بقى علينا أن نقونه بأن نعين ما هى المبادىء الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يتمنى . ولما أن هذه الدونة الفاضلة لايمكن أن توجد بدون الأركان الضرورية لكمالها نفسه فلا بأس بأن نتخذها كلها ، على وجه الفرض ، كما يشتهى أن تكون بشرط ألا يذهب البتة الى المحال ، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن .

§ ٢ — اذا كان العامل على العموم ، الحائك وبانى السفن أو أى صانع آخر ، ينبغى أن يملك ، قبل أن يبدأ عمله ، المادة الاولية التى تهم صلاحيتها التمهيدية كثيرا فى أثناء التنفيذ ، فينبغى كذلك أن يؤتى رجل الدونة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغى لأعمالها . العناصر الأولى التى يقتضيها علم السياسة انما هى الناس بالعدد والكيوف الطبيعية التى ينبغى أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التى ينبغى أن تكون لها .

§ ٣ — يظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغى أن تكون فسيحة

---

§ ١ — والاعتبارات التى بسطناها . م امر ك٣ب٥ ومابعدها . — حكومة على غاية مايتمنى لم يقصد ارسطو هنا الى وضع النموذج الخيالى لجمهورية فاضلة كما حاول افلاطون . فانه قد اخذ نفسه بان يظل قريبا جدا من الحقيقة الواقعية واستعار منها ما استعار والا يعرض فى سائر مؤلفه الاخيرة من بين الاوضاع السياسية التى يتحدث عنها باعتبارها احداثا واقعية .

§ ٣ — فسيحة الارجاء ، تكلم منتسكيو ايضا على امتداد الدولة الخاص بطبعها وشكلها ر. روح القوانين ك٨ب١٦ وما بعده . وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (عقد الاجتماع ك٢ ـ٩ .) ايبوقراط . هذه الشهادة القديمة هى وشهادة افلاطون فى فيدرم كل ماتركه لنا الاقدمون على ايبوقراط .

الأرجاء : واذا كان هذا المبدأ صحيحا فان الذين ينادون به يجهلون حقا في أي تنحصر سعة الدولة أو ضيقها،لأنهم يحكمون في ذلك عدد سكانها ليس غير . ومع ذلك يلزم أن ينظر الى العدد أقل من أن ينظر الى القوة . لكل دولة مهمة تقوم بها ، وان أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها . حينئذ يمكنني أن أقول ان ايبوقراط ، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طبيب أكبر من رجل آخر أطول منه قامة .

§ ٤ ـ حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات الى العدد لاينبغي أيضا اللبس في العناصر التي تؤلفه . لو أن كل دولة تشمل بالضرورة تقريبا لفيفا من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لاينبغي في الواقع ان يحسب الا أعضاء المدينة أنفسهم ، أولئك الذين هم مؤلفوها الأصليون . انما كثرة عدد هؤلاء هي الدلالة الصادقة على عظم الدولة . ان المدينة التي تخرج عددا كثيرا من الصناع وقليلا من المحاربين لاتكون أبدا دولة عظيمة ، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان .

§ ٥ ـ والأحداث شاهدة لاثبات أن من العسير ، بل ربما كان من المحال ، أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عددا مما ينبغي ، وليست واحدة من تلك التي يشاد بذكر قوانينها تشتمل ، كما هو مشاهد ، على أكثر مما ينبغي من السكان . والدليل العقلي يجيء هنا لتعزيز المشاهدة . ان القانون هو تقرير نظام ما . والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن .

---

§ ٥ ـ اكبر عددا مما ينبغي . ذلك رأى عام عند القدامى ، ان دولة مكتظة بالسكان لا يمكن احسان ادارتها . والنتيجة منطقية للغاية ، متى صدر المرء عن المبادىء السياسية الجارية في كل المدائن الاغريقية على التقريب ، حيث يقوم المواطنون بمباشرة الاعمال العامة وليس الا مذهب الحكومة النيابية هو الذى يحل نظرية دولة عظيمة أحسنت ادارتها . واليونان لم يعرفوا هذا المذهب قطعا . ر. ك٧ب٢ ف٢ . يزاد على هذا ان بعشرة اغريقيا مدنا مستقلة ذوات سيادة بعشرة كانت مع ذلك مثابة للنشاط الفكرى هى التى كانت تقوم كل نمو سياسى . ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخر حد في السياسة للافكار اليونانية ، غير ان روما قد شفت من هذا الداء بأن ارتفعت به الى أعلى درجة يمكن ان تنال فانها قد استوعبت الدنيا استيعابا .

غير أن النظام ليس ممكنا فى جمع أكبر ما يلزم • أقدرة الألهية التى تشمل العالم بأثره هى وحدها القادرة على اقرار النظام فيه •

§ ٦ ـ الجميل ينتج عادة من توافق العدد والسعة ، والكمال للدولة يكون بالضرورة بان يجمع فى رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين • لكن مساحة الدولة خاضعة لحدود معينة ككل شىء اخـــر ، كالحيوانات والنباتات والآلات • كل شىء لأجل أن تكون له الخواص التى هى له لاينبغى أن يكون أكبر مما ينبغى ولا أصغر مما ينبغى ، لأنه حينئذ اما أن يـــكون فقد تماما طبعه الخاص واما أن يكون قد فسد . وان سفينة قدر فتر لن تكون سفينة لا هى ولا سفينة قدر غلوتين . فانها بامتدادات ما تكون غير نافعة قطعا أما بسبب ضيقها واما بسبب سعتها .

§ ٧ ـ والأمر كذلك فى شأن المدينة فان كانت أصغر مما ينبغى لا يمكنها أن تقوم بحاجتها ، وهذا هو مع ذلك ركن أساسى لها وان كانت أكبر مما ينبغى فهى تقوم بها لا من حيث هى مدينة بل من حيث هى أمة ، ويكاد لا يكون لها بعد حكومة ممكنة • بين هذه الكثرة المفرطة أى قائد يستطيع أن يسمع صوته . وأى استنتور يصلح فيها لأن يكون مناديا عاما ؟ المدينة اذا تكون ضرورة فى الوقت عينه الذى فيه يمكن للكتلة المجتمعة سياسيا أن تقوم بمرافق عيشتها . وفيما وراء هذا الحد لا تزال فى مكنة من العيشة على درج أعظم ، ولكنى أكرر أن هذا النمو له حدود . والحوادث أنفسها تعلمنا بلا

---

§ ٧ ـ لامن حيث هى مدينة بل من حيث هى امة • طريقة التقابل بين الكلمتين هنا تبين قدر الكفاية المعنى الذى تدلان عليه فى لغة ارسطو • فالامة اجتماع عظيم من الناس لفيف ليس له نظام سياسى ولا ترتيب • والمدينة على ضد ذلك هى اجتماع اى الدولة الخاضعة لقوانين منتظمة • ر • هذا الفرق ايضا على صورة بين من ذلك فى ك٢ ب١ ف٥ ـ اى استنتور مؤذن هذا المعنى الذى يبين لنا اليوم من الشذوذ بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للاقدمين • كان من اللازم بحكم الضرورة ان جميع المواطنين فى الدولة ، جميع الرجال والاحرار والمتمتعين بالحقوق السياسية ويستطيعون ان يجتمعوا فى الميدان العام ويستمعوا للخطباء ويقرروا الاوامر العالية • واليوم ثلاثة ملايين من الناس على مسطح مقداره خمسة وعشرون الف فرسخ مربع يستطيعون ان يباشروا امور سياستهم على اتم ما يكون من النظام • فلا حاجة بهم الى مناد او صارخ أو بعبارة ادق يقوم لهم التلغراف مقام المنادى فان مهمته فى بعض الاحايين يسمع على مسافة مائتين او ثلاثمائة فرسخ •

عناء ما يجب أن تكون عليه . فى المدينة الأحداث السياسية على نوعين سلطة وطاعة . فالحاكم يامر ويقضى . لأجل الحكم فى قضايا المنازعات ، ولتوزيع الوظائف على حسب الأهلية ينبغى أن يعرف المواطنون بعضهم بعضا ويقدر بعضهم قدر بعض . وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام القضائية سيئة بالضرورة . وفى وجهتى النظر هاتين كل حكم يتخذ عفوا وبلا تدبر سيىء العاقبة ولا يمكن بالبديهية ألا يكون كذلك فى جبل لايحصى عددا .

§ ٨ – من وجهة أخرى يكون سهلا جدا على المستوطنين وعلى الاجانب أن يغتصبوا الحق المدنى ويجوز غشهم بلا عناء دون أن يلحظ فى الجمعية الكثيرة العدد . حينئذ يمكن القول بأن التناسب الحق للهيئة السياسية انما هو بالبديهية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات معيشتهم لكن لايكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة سهلة . تلك هى مبادئنا فى عظم الدولة .

الباب الخامس

موطن الدولة الفاضلة . الشروط الحربية التي يجب ان يستوفيها . ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية . الوسائل الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر . أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية : الاحتياطات التي يجب على الشارع ان يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلوا من الاضرار بنظام المدينة .

---

§ ١ — المبادىء التي حددناها آنفا لنظم الدولة يمكن الى حد ما ان تنطبق على الوطن . وخيره بلا معارض هو ذلك الذي تحقق صفاته أكثر ما يكون لاستقلال الدولة . انما هو على التحقيق الوطن الذي ينتج جميع أنواع الحاصلات . توافر كل شيء وعدم الحاجة الى أي كان ، هذا هو الاستقلال الحق . ان سعة الأرض وخصبها ينبغي أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا في دعة الرجال الأحرار القنع . وسنفحص فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حينما نعالج على العموم الملكية واليسر واستخدام الثروة ، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس واقعون في الغالب من أمرهم في الافراط . هنا الشح الأشح وهناك الترف الأترف .

§ ٢ — شكل المواطن ليس موضع حيرة ما ، فان المجربين في الحرب ، الذين ينبغي أخذ رأيهم أيضا ، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل المخرج على المواطنين . لنضف الى هذا أن الوطن كعدد سكانه يجب أن يكون سهل المراقبة ، وان أرضا سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة في الدفاع عنها . أما موقع المدينة ، اذا أمكن تعيينه بالاختيار ، فينبغي أن يكون على السواء صالحا من جهة البر ومن جهة البحر . والشرط الوحيد الحتم انما هو أن جميع النقط يمكن أن يعاون بعضها بعضا ، وأن يكون نقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أيا كانت أمرا ميسورا .

§ ٣ — انها لمسألة كبرى أن يعرف هل مجاورة البحر مفيدة لحسن نظام الدولة أو مضرة به . ان الاختلاط بالأجانب الذين ربوا في ظل

قوانين مختلفة مضر بحسن انتظام ، وان السكان الذين يؤلفهم نفيف أشجاز الغادين الرائحين فى البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستعصون على كل تنظيم سياسى .

§ ٤ ــ وعدا هذه المحذورات فلا شك فى أنه من جهة أمن الدولة ويسرها الضروريين الأفضل أن يكون للدولة وموطنها موقع بحرى . انها تثبت لهجوم عدائى متى أمكنها أن تتلقى أمدادا من حلفائها بواسطة البر والبحر معا . واذا لم يمكن الايقاع بالهاجمين من الجهتين فى آن واحد فمحقق أن يوقع بهم أشد من احدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما جميعا .

§ ٥ ــ والبحر يسمح أيضا بسد حاجات المدينة أى استيراد مالا تنتجه البلد واصدار الحاصلات التى تزيد فيها . غير أن المدينة فى تجارتها ينبغى ألا تفكر الا فى نفسها ولا تفكر أبدا فى الشعوب الأخر . فان السوق التجزية للأمم عامة لاتقوم الا على الشره ، والدولة التى تجد فى غير ذلك عنصر ثروتها لاينبغى أبدا أن تتعاطى مثل هذا السحت . غير أن فى بعض الدول الخليج ، الميناء المحفور بالطبيعة ، عجيب الوضع بالقياس الى المدينة التي دون أن تكون بعيدة جدا هى مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه بقلاعها وحصونها . وبفضل هذا الوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات كلها اذا كانت نافعة لها ، فاذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشريعى يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم .

§ ٦ ــ أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ فى أن الدولة يجب الى حدما أن تكون قوية فى البحر . ليس ذلك بالنظر الى حاجاتها الداخلية فحسب بل فيما يتعلق بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعدهم أو أن تخيفهم فى البر والبحر على حسب الأحوال . ينبغى أن يكون نمو القوى البحرية للدولة مناسبا لنوع عيشة المدينة لأنها ان كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعاتها .

§ ٧ ـ ليس للدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون فى البحر ، فلا ينبغى أبدا أن يكونوا من أعضاء المدينة . انى لاأقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرون فيها ويديرونها ، فهؤلاء هم مواطنون أحرار ، وانهم بعض جنود البر . وحينما يكثر عدد القاطنين فى الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد البحارة . والأدلة على ذلك ما تجده فى بعض الدول : مثلا حكومة هرقلة فمع أن المدينة بموازنتها بكثير غيرها صغيرة جدا فانها تجهز من السفن عددا كثيرا .

لن أذهب بعيدا بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدنها وعلاقاتها بالبحر وقواها البحرية .

§ ٧ ـ حكومة هرقلة .ر. ك٨ب٤ف٢وب٥ف٢ .

الباب السادس

في الكيوف الطبيعية التى يجب ان تكون للمواطنين في الجمهورية الفاضلة . الاخلاق المختلفة للشعوب تبعا للمناخ الذى يقطنونه ، تغاير نظمهم السياسية — الشعب الذى لا شك فيه للعنصر الاغريقى ، ينبغى أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معـا . المركز الذى يشغله القلب في الحياة الانسانية .

---

§ ١ — قد عينا فيما سبق الحدود العددية للهيئة السياسية ، فلننظر ها هنا ما هى تلك الكيوف الطبيعية المشترطة فى الأعضاء الذين يؤلفونها . يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هذا بأن يلقى النظر الى أشهر مدائن الاغريق ، والى الأمم المختلفة التى تتقاسم الأرض . الشعوب التى تقطن الأقطار الباردة حتى فى أوربا هم على العموم ملؤهم الشجاعة لكنهم على التحقيق منحطون فى الذكاء وفى الصناعة ، من أجل ذلك هم يحتفظون بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين للنظام ولم يستطيعوا أن يفتتحوا الأقطار المجاورة . وفى آسيا الأمر على ضد ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية للفنون ، لكن يعوزهم القلب ويبقون تحت نير استعباد مؤبد . أما العنصر الاغريقى الذى هو بحكم الوضع الجغرافى وسط فانه يجمع بين كيوف الفريقين . فيه الذكاء والشجاعة معا . انه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفى

---

§ ١ — الامم المختلفة التى تتقاسم الارض . ان ايبقراط كما هو معلوم من اوائل من لاحظوا تأثير المناخات هنا فى الخلق وانظمة الامم . كتاب الاهواء والاهوية والاصقاع من ترجمة ليترى ج٢ص٥٣ . وقد ذهب ايبوقرط الى ابعد من ذلك فقد اوضح كيف ان للقوانين اثرا فى اخلاق الشعوب وعزا التكاسل العام للآسويين الى الملوكيات والحكومات المستبدة التى كانت ترهقهم . ولأفلاطون بعض النظريات فى هذا الموضوع الخطير ر. آخر ك ٥ من القوانين وقد كان يجمل بمنتسكيو فى مؤلفه (ك٩و١٥و١٦و٢٧) الذى خصص مكانا رحيبا لنظرية المناخات ألا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله .

وفى عصرنا هذا قد خلقت نظرية السلالات نظرية المناخات فعدلتها ولم تقض عليها .

الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جدا ، وهو جدير ، إذا اجتمع في دولة واحدة ، بأن يفتح العالم .

§ ٢ ـ بين الشعوب المختلفة في قلب اغريقا فروق أشبه بالفروق التي نبهنا عليها آنفا . فها هنا كيف طبيعي هو الذي يتغلب وهناك كيوف تتعادل كلها في مزاج سعيد . يمكن أن يقال ، دون أن يخشى الخطأ ، ان شعبـا ينبغي أن يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقنن أن يقوده بسهولة الى الفضيلة . بعض الكتاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفـا على من يعرفونهم وقسوة على من لايعرفونهم ، وان القلب هو الذي يتيح في أنفسنا العطف والقلب هو بالضبط تلك الخاصة للنفس التي تجعلنا نحب .

§ ٣ ـ ويمكن تدليلا على ذلك أن يقال ان القلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على المجهولين . يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول :

« ياقلبي أليس صديقا هو الذي أهانك » .

وعند الناس جميعا الرغبة في الحرية والرغبة في التسلط تصدران عن هذا المبدأ ، القلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع . غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آنفا يخطئون اذ يقتضون أن يكون المرء قاسيا على الأجانب لاينبغي أن يكونه المرء على أي كان . والنفوس الكبيرة لاتكون صعبة المراس الا في حق الاجرام . بل أكرر أنها يزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى اهانة من قبلهم .

§ ٤ ـ هذا الغضب معقول جدا لأن هنـا زيادة على الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمرء فانه يظن أنه قد فقد أيضا رعاية كان له الحـق في الاعتماد عليها .

---

§ ٢ ـ بعض الكتاب السياسيين . هو افلاطون الذي يقصده ارسطو هنا . ر . الجمهورية ك ٢

§ ٣ ـ ارشيلوك . من «باريس» شاعر غناء ومجون كان يعيش في القرن الثامن قبل الميلاد .

§ ٤ ـ افكار الشاعر . هذان البيتان هما من مقطوعات أوريبيد التي ليست بين ايدينا .

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه :

بين الأخوة الجلاد أشد ما يكون قوة

وفي موطن آخر :

من أفرط في حبه أفرط في بغضه

ونحن اذ نبين في حق المواطنين ماذا ينبغي أن يكون عددهم وكيوفهم الطبيعية ، واذ نعين سعة الموطن وشروطه فانما نجري في ذلك على التقريب الا أنه لا ينبغي أن يطلب ، في مجرد الاعتبـــارات النظرية ، من الضبط ما يكون في المشاهدات التي تقدمها لنا الحواس .

الباب السابع

فى العناصر الضرورية لوجود المدينة • انها ستة أنواع • المواد الغذائية ، الفنون ، الاسلحة ، المالية ، الكهنوت • وأخيرا ادارة المصالح العامة واصدار الاحكام • بغير هذه العناصر لا يمكن ان توجد المدينة ولا ان تكون مستقلة •

---

§ ١ — كما أن فى المركبات الأخرى التى تخلقهـا الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية فى وجوده ، كذلك يمكن بالبداهة الا يعد بين أعضاء المدينة كل العناصر التى هى مـع ذلك بحاجة ملحة اليها ، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف الا من عناصر من نوع واحـد بعينه . ينبغى ضرورة أن يكون للمجتمعين نقطة وحدة مشتركة سـواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غيـر متساوية ، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو أى شىء آخر مشابه .

§ ٢ — شيئان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر ، هذا وسيلة وذلك غاية دون أن يكون بينهما شىء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما فيقبله الآخر . تلك هى هى فى عمل ، أيا كان علاقة الأداء بالعامل . فالبيت ليس له حقا شىء يمكن أن يكون مشتركا بينه وبين البناء ؟ ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر الا البيت . كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية ، غير أن الملكية ليست البتة جزءا أصليا للمدينة ولو أن الملكيـة تحتوى موجودات حية على أنها عناصر لها . المدينة ليست الا اجتماع أناس متساوين يبحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة .

---

§ ٢ — اناس متساوين • لقد اشاد ارسطو فى مؤلفه كله بمبدأ المساواة هذا لجميع اعضاء الدولة • فعسير ان يفهم ، تلقاء هذه العبارات الصريحة ، ان يتهم بتأييد الطغيان • ر • كتاب ١ ف ؛ وك ٣ ب ٨ ف ١ والمقدمة التى بسطنا فيها هذه المسألة بسطا عميقا مستوفيا عميقة • ر • ك ٣ ب ٣ ف ٩ وب ٦ ف ١٤ وفى التمييز بين الحكومات ب ٤ ف ٧ •

§ ٣ ـ لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى ، وبما أنهـا تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام ، وأن افضيلة في النظام الطبيعي للاشـياء ، موزعة لا على سواء بين الناس ، لأن حظ بعضهم منها قليل جـــدا وبعضهم مجردون منها تماما ، يكون من البديهي هنا لزوم البحث في ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات . فكل شعب اذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضا حياته ودولته على القواعد التي ليست أقل اختلافا .

فلننظر اذن كم من العناصر لامندوحة عنه لوجود المدينة ، لأن المدينة تنحصر بالضرورة في أولئك الذين نعترف لهم بهذه الشيم .

§ ٤ ـ لنعد الاشياء اعيانها حتى ننير المسالة : فبديا المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الاشياء التي لاغنى عنها للحياة التي بها حاجة الى كثير من الأدوات . ثم الاسلحة التي لاغنى للاجتماع عنها لأجل تأييد اسلطة العامة في داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعـداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه ، ورابعا سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب . وخامسا وكان بوسعي أن أضع هـــذا في رأس القائمة ، العبادة الالهية أو كما يسمونها الكهنوت . وأخيرا وهذا بلا جدال هو الأهم ،تقرير المرافق العامة والقضاء في الخصومات الفردية .

§ ٥ ـ تلك هي الأشياء التي لايسع المدينة مطلقـــا ، أيا كانت ، أن تستغني عنها . ان الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماعا كيفما اتفق، انما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم . فاذا لم يتوافر ركن من الأركان التي عددناها آنفا ، فمن ثم يكون محالا أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه . الدولة تقتضي حتما كل هذه الوظائف المختلفة ، فيلزم لها اذا زراع ليقوموا بغذاء المواطنين ، ويلزم لها صناع وجنـــود ، وأناس أغنياء وكهنة وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصالحها .

الباب الثامن

رد العناصر السياسية فى الحكومة الفاضلة الى اثنين فقط : أن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الاسلحة والذين لهم حق التصويت فى الجمعية دون جميع الصناع ؛ وينبغى الا تكون الاموال الثابتة الاللمواطنين ؛ ومن بين المواطنين ينبغى ان يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة .

---

§ ١ — بعد أن قررنا المبادىء على هذا النحو علينا أيضا ان نبحث هل جميع الوظائف ينبغى أن تكون لجميع المواطنين بلا تمييز . هاهنا ثلاثة أمور ممكنة : اما أن جميع المواطنين يكونون فى آن واحد وبلا تمييز زراعا وصناعا وقضاة وأعضاء فى الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها . أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس . الخلط بين الوظائف لايناسب كل دولة بلا تمييز . وقد قلنا فيما سبق انه يمكن افتراض تواليف مختلفة . فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعا بل تمنح بعض الوظائف بامتياز . وهذا هو الذى يرتب عدم تشابه الحكومات . ففى الديمقراطيات كل الحقوق مشتركة وعلى ضد ذلك فى الأوليغرشيات .

§ ٢ — ان الحكومة الفاضلة التى نبحث عنها هى على التحقيق تلك التى تحقق لكتلة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة . وقد قلنا ان السعادة لاتنفك عن الفضيلة . واذن ففى هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمرا واقعيا على اطلاق الكلمة بتمامه لا اضافيا الى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع من كل مهنة آلية ، ومن كل مضاربة مفرطة الربح ، ومن الأعمال الخسيسة والمضادة للفضيلة . كذلك هم لايزاولون الزراعة ، فانه ينبغى أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشىء العام .

٣ – يبقى أيضا طبقة الجنود ، والطبقة التى تتداول فى شؤون الدولة وتحكم فى القضايا ، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة . أفيوزع نوعا الوظائف التى يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان فى أيد بعينها ؟ الجواب على هذه المسألة واضح أيضا . يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة الى حد ماومجتمعة الى حد ما . متفرقة لأنها تتعلق بأسنان مختلفة وأنه لابد ها هنا من التبصر وهناك من القوة . مجتمعة لأنه من المحال أن أناسا بيدهم القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون الى خضوع أبدى . فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع اليهم الأمر فى تأييد الحكومة أو فى اسقاطها .

§ ٤ – اذن فليس الا أن توكل هذه الوظائف الى أيد بعينها لكن فى أحيان الحياة المختلفات وكما يعينه الطبع عينه . وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعا لهذا المبدأ الذى هو نافع كما هو عادل ، والذى يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه .

§ ٥ – كذلك الى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة ، لأن ايسر يجب ان يتوافر للمواطنين ، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون . أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة ، وتلك نتيجة بينة لمبادئنا . السعادة لاتحل الا فى الفضيلة على وجه الاختصاص . ولكى يقال على مدينة انها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى ، بل جميع المواطنين بلا استثناء . على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة ، ويكون الزراع بالضرورة اما عبيدا واما متوحشين واما موالى .

§ ٦ – وأخيرا فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التى لها فى الدولة مكان بين . لايمكن زارعا أو عاملا أن يصل الى وظائف الكهنوت أبدا . بل المواطنون وحدهم هم الذين يختصون بخدمة الآلهة . فالهيئة السياسية اذن موزعة على جزءين : الأول الجند والثانى الجمعية العمومية ، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة

للمواطنين الذين أضناهم الكبر وجب لهذين الأمرين معا أن يوكل الى هؤلاء أمر الكهنوت .

تلك هي اذن العناصر التي لابد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة . انها من ناحية لاتستغني عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف . لكن من جهة أخرى ، الطبقة الحربية وطبقـة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيا . وهـــذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف .

الباب التاسع

قدم بعض الانظمة السياسية ؛ وعلى الخصوص الانقسام الى طبقات والموائد العامة .
امثلة من مصر ومن ايطاليا : تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة . فى اختيار العبيد .

---

§ ١ ـ على أنه فى الفلسفة السياسية ليس البتة استكشافا معاصرا ولا حديث العهد هذا التقسيم الضرورى للأفراد الى طبقات متميزة ، فيهـا الجند من جهة والزراع من جهة أخرى . بل هو ما زال موجـودا الى اليوم فى مصر وفى كريت ، ويقال انه رتب بقـوانين سيزستريس فى الأولى وبقوانين مينوس فى الثانية .

§ ٢ ـ كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدما بل هو يصعد فى كريت الى حكم مينوس وفى ايطاليا الى عهد أبعد من ذلك أيضا . ويؤكد علماء ايطاليا أنه فى عهد المدعو ايطالوس الذى صار ملكـا لأونترى غير الأونتريون اسمهم الى ايطاليين وأن اسم ايطاليا قد أطلق على جزء من شواطىء أوربا محصور بين خليجى سلاسى ولا ميتى اللذين يبعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم .

---

§ ١ ـ سيزستريس . ينتج من الابحاث الجديدة ان سيزستريس لابد أن يكون قبل المسيح بنحو الف وثمانمائة سنة على الاقل . وارسطو يتكلم هنا اذن على نظام كان قبل زمانه بنحو الف وخمسمائة سنة .

ـ قوانين مينوس . يمكن ان يكون مينوس بعد ستيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة اواربعمائة .ر. فيما يلى ف٤و٥ .

§ ٢ ـ علماء ايطاليا . يظن نيبهر ان ارسطو قد استخرج هذه المعلومات على ايطاليا من مؤلفات أنطيوخوس السرقوسى وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريبا .وهو الذى تكلم عليه دنيس الهاليكرناس . ـ نصف يوم. مائة وستون غلوة على تقدير استرابون .ر. ك٦ ب١ ص٢٤٥ اى اكثر من ستة فراسخ شيئا قليلا . وخليج سلاسى لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ فى النقطة الجنوبية من ايطاليا . وخليج لاميتى الذى يسميه انطيوخوس واسترابون نافيتينيك هو خليج سامت ايفيمى على بحر نابلى فى الجزء الغربى من البرزخ .

§ ٣ـ الاونترين .لذى كانوا رحلا فيما سبق .الاونتريون كانوا يسكنون فى البروتيوم وفى الجزء الجنوبى الشرقى من لقونيا .

§ ٣ ـ ويزيدون عليه أن ايطاوس قد صـــير الاَوتريين الذين كانوا رحلا فيما سبق زراعا وآتاهم فيما آتاهم من انتظم نظام الموائد العامة. ولا تزال الى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة وبعض قوانين ايطالوس. وهذه العادة كانت عند الاَوبيك، سكان شواطىء تيرينيا والذين لايزالون يلقبون لقبهم القديم الأوسونيين. وهى توجد أيضا عند الشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطىء الايجيى وخليج يونيه. على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضا من أصل أونترى.

§ ٤ ـ فتكون الموائد العامة حينئذ ولدت فى ايطاليا وتقسيم المواطنين الى طبقات جاء من مصر، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس، على أنه ينبغى الاعتقاد بأنه فى مجرى القرون لابد أن يكون الناس قد تخيلوا هذه النظم وكثيرا غيرها عدة مرات، بل مالا نهاية له من المرات. فبديا الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى، ولما تحقق ذلك نمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر. واذا فتلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضا على الأنظمـــة السياسية.

§ ٥ ـ كل شىء فى هذا الصدد قديم جدا، ومصر شــاهد على اثباته. فلا أحد يجادل فى قدمها السحيق وفى كل الأزمان كان لهـــا قوانين ونظام سياسى. وعلينا أن نتأثر سابقينا فى كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر فى الابداع الا حيث يتركون لنا نقصا نستدركه.

§ ٦ ـ قلنا ان الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون

ـ تيرينيا • كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربى من ايطاليا •

ـ الشونيون • كانوا فى اغريقيا الكبرى وفى الحدود الجنوبية لايطاليا اما الشاونيون فكانوا يقطنون الشاطىء الآخر من الخليج الادرياتيكى فى ايفير •

§ ـ ٥ قديم جدا • يزعم علم الفلك الحديث انه حقق، بناء على مافى الآثار الرسمية، ان ارصاد المصريين الوضعية تصعد الى ٣٢٨٥ قبل الميلاد •ر• محضر جلسة المجمع العلمى لفرنسا فى ٣٠ يونية سنة ١٨٣٤ ـ نظام سياسى • كانت اغريقيا تستقبل نزلاء من المصريين وترحب بانظمتهم فاناخوس وفورنى وسكرويس وقدموس ودانوس جاءوا من مصر •

§ ٦ ـ فيما بعد •حق ان ارسطو سيتكلم فيمابعد على الموائد العامة (ب•١٠ ف٨ وب١١ ف٣) غير انه لايقدم دلته لاقرار هذا النظام كما يذكر هنا •

الأسلحة ويملكون الحقوق السياسية ، وأضفنا اليه عند تعيين خواص الموطن وسعته أن الزراع ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك ، فنتكلم هاهنا على تقسيم الملكيات وعدد الزراع ونوعهم . وقد سبق لنا أن رفضنا الاشتراك في الأراضي الذي قبله بعض المؤلفين ، لكننا قد صرحنا بأن التعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركا لأجل أن يكفل للكل عيشتهم على الأقل . وان انشاء الموائد العامة ليعتبر مفيدا تماما لكل دولة حسنة انتظام . وسنقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ أيضا لكنه يلزم أن تتسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء . ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يعولون .

§ ٧ — ان نفقات العبادة الالهية هي أيضا عبء مشترك على المدينة . على هذا حينئذ يجب أن يقسم الموطن الى قسمين أحدهما للعموم والآخر للأفراد . وكلاهما ينقسم أيضا الى اثنين آخرين : الأول يقسم لسد نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة . أما الثاني فيقسم بحيث أن كل مواطن يملك على الحدود وبجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن الموضعين .

§ ٨ — هذا التوزيع وهو عادل في ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم . وحيثما لا يكون هذا التوزيع مقررا فالبعض يستهين بالمناوشات التي تهدد الحدود والآخرون يخشونها خشية مخجلة . من أجل ذلك في بعض الدول يستثني القانون سكان الحدود فيجعلهم بمعزل عن كل مداولة في أمر هجوم الأعداء الذي يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضاة صالحين . تلك هي الأسباب التي توجب توزيع أرض الموطن على نحو ما قدمنا .

§ ٩ — أما في شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها ، فاذا كان للخيار مكنة ، فينبغي أن يكونوا على الخصوص عبيدا وأن يعنى بألا يكونوا

جميعا من أمة واحدة ، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب . وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد بخواطرهم أن يثوروا . ثم ينبغى أن يضاف الى أولئك العبيد بعض المستوحشين بوصفهم زراعا تبعـــا للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسها . ففى الأراضى الخاصة يملكهـــم مالكها وفى الأراضى العـــامة هم ملك الدولة . وسنقول فيما بعد كيف ينبغى أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائما أن يقدم لهم فك الرقبة جـــزاء لأعمالهم .

---

§ ٩ـ فيما بعد . ر. الاقتصادى ك اب٥. ويظن شنيدر ان هذه الاشارة كانت تتعلق بجزء من مؤلف ارسطو لم يصل الينا . وانه فى ذلك مخدوع ، لأنه ههنا على الاقل لا محل للخفاء . وقد اعترف بذلك اورسم .

وان هذه الفكرةالتى يقررها ارسطو ههناوالتى هيغاية فى الانسانية والتى هويكررها فى «الاقتصادى» تثبت قدر الكفاية ان ارسطو لم يكن قط نصيرا أعمى للرق . زد على هذا ان وصيته التىحفظها لناديوجين اللايرثى تشهد بان الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فانه فيها يمنح الحرية عبيده جميعا ويوصى بهم خيرا. منفذ وصيته . ر. ديوجين اللايرثى ك٥ص١٦٩ . ور أيضا فى السياسة ك اب٢ف٣ والمقدمة .

الباب العاشر

موقع المدينة : الشروط التى ينبغى ان تطلب • ملاءمة الموقع للصحة • المياه • معاقل المدينة • ينبغى ان يكون لها أسوار تساعد اهلها على الشجاعة • النظريات الباطلة فى هذا الموضوع : ارتقاء فن الحصار يقضى ان تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تساوى مهارة الهجوم •

---

§ ١ — نحن لن نكرر لماذا ينبغى أن تكون المدينة برية وبحرية معا ، وأن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقط أرض الوطن . فقد ذكرنا ذلك فيما مر . فأما ما يتعلق بالموضع فى ذاته فينبغى توافر أربعة أمور على الخصوص : الأول والأهم انما هو الأمر الصحى ، وان استقبال الشرق والتعرض للرياح التى تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات ، ويليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بأن البرد فيه أيسر احتمالا طول الشتاء .

§ ٢ — ومن جهات نظر أخرى ينبغى أن يكون على السواء مختارا بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصد الغارات التى يمكن أن تكون المدينة محلا لمعاناتها . يلزم فى حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة ، وأن يكون شاقا على الأعداء دخولها وحصارها على السواء . ينبغى أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من الينابيع الطبيعية ، فان لم يكن ذلك ينبغى أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها الماء البتة فى حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب .

§ ٣ — ولما أن الشرط الأول انما هو صحة السكان وهو يتحقق أولا بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذى ذكرناه وثانيا باستعمال الماء الصالح للشرب ، فهذه النقطة الاخيرة تقتضى أيضا أشد الالتفات . ان كل

ما يصلح في الغالب وفي العادة لحاجات الجسم له بالضرورة تأثير في الصحة كبير ، كالأثر الطبيعي للرياح وللأمواه . من أجل ذلك حيثما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفي للاستعمالات العادية .

§ ٤ – أما مواطن الدفاع فان طبيعة الموقع وفائدته تختلفان باختلاف الدساتير . ان مدينة عالية تناسب الاوليغرشية والملوكية . اما الديمقراطية فتؤثر السهل . والأرستقراطية ترفض كل هذه الاوضاع ، ويناسبها على الخصوص الهضاب المحصنة . أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فالظاهر أن أشدها قبولا وأنسبها على العموم أن تكون مخططة على الطريقة الحديثة وفقا لمذهب ابوداموس . كان للطراز القديم ، على ضد ذلك ، مزية أنه آمن في حالة الحرب ، وكان الأجانب متى حصروا في المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها ، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك عناء .

§ ٥ – ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن يحاكي ما يسميه زراعنا الاشكال الشطرنجية في غرس الكروم . فتخطط المدينة اذا في بعض الاجزاء فقط ، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها ، ففي ذلك جمع بين الرشاقة والأمن . وأخيرا فيما يتعلق بالمعاقل فان أولئك الذين لا يبغون اقامتها ليحتفظوا بأقدام السكان قد خدعهم زهم قديم ، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه النخوة الغريبة .

§ ٦ ربما لا يكون من الاقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم

§ ٤ – مذهب ابوداموس • طريقة ابوداموس كانت انه يقسم المدينة الى شوارع منظمة (ر• ك٢ب٥ف١) – للطراز القديم على ضد ذلك • كان الطراز القديم للعمارة يتحصر في جمع الدور بعضها على مقربة من البعض الآخر دون اى نظام• وكانوا يظنون ان هذا الوضع كان يسمح بدفع العدو على اهون ما يكون وعلى اقوى ما يكون •

§ ٥ – الحوادث • لاشك في ان ارسطو يلمع الى حصار لقدمونيا من قبل ايفامينواس في السنة الرابعة الاوليمبية الثانية بعد المائة ٣٦٧ قبل الميلاد •ر•ما سبق ك٢ب٦ف٧•

§ ٦ –والآلات المخوفة • لمارأى ارخيداموس بن جزيلاس المنجنيق وقد جيء به من صقلية صاح قائلا :«لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان» •ر• فلوطرخس •وان اختراع آلات الحرب لم يكن جد قديم مادام انه من عهدنا فريقلس الذي هو اول من استخدمها في حصارساموس

في العدد أو أكثر قليلا من وراء الأسوار . لكن قد شـــوهد ولا يزال يشاهد أن المغيرين يأتون في عدد زاخر دون أن تكون النجدة التي فوق طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم . فلأجل اتقـاء الغير والمصائب ولأجل التفادي من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأدخـل في فن الحرب هي الحصون الأمنع ، وعلى الخصوص اليوم اذ ارتقى أيمـا ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة .

§ ٧ ــ ان الامتناع عن اقامة المعـاقل على المدائن يأباه العقل كما يأبى اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرابئ بالأرض . أو تحريم احاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن يتسرب لســكانها شيء من الجبن . بل ينبغي الاقناع بأن اقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند المشيئة، أما في المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط .

§ ٨ ــ فاذا صحت تقديراتنا وجبت احاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغي ، فوق أن تجعل منها زينة ، أن تكون جديرة بصد كل وسائل الهجوم وعلى الخصوص وسائل الفن الحربي الحديث . آن الهجوم لا يغفل أية وسـيلة للنجاح فيجب على الدفاع ، من جانبه ، أن يبحث ويدبر ويخترع وسائل جديدة . وان أول ميزة لأمة يقظة انما هي أن يتردد الأغيار في مهاجمتها لكن بما أنه ينبغي من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار أيضا يجب من مسافة الى أخرى وفي المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس ، فمن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعـة الحال لاجتماعات المواطنين في الموائد العامة .

تلك هي المبادئ التي يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون .

في السنة الرابعة من الاولمبية الرابعة والثمانين ٤٤١ قبل الميلاد ، وكان الذي أنشأها رجل لقدموني (ر. ديودور . لصقلي ك٧) . ولكن هذا الاختراع لم يلبث ان ادخل عليه دينيس القديم تحسينات كبيرة (ر. ديودور ك١٤) . وان اختراع الاسلحة النارية قد ادهش كذلك فرسـان القرون الوسطى وفت في شجاعتهم فلما رأوا المدافع والبنادق القديمة كرروا صيحة ارخيداموس «لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان» .

الباب الحادى عشر

المعابد فى الجمهورية الفاضلة . الموائد العامة للحكام ؛ الميادين العامة والرياضيات البدنية ؛ شرطة المدينة ؛ حرس الحقول ينبغى ان ينظم على نحو الشرطة تقريبا .

---

§ ١ ـ الأبنية المخصصة للحفلات الدينية يجب أن تكون من الفخامة على ماينبغى أن تكون ، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكبار الحكام ولأداء جميع الشعائر التى لايقضي بسريتها القانون أو هاتف فينيا . هذا المحل الذى يرى من جميع مايحيط به من أحياء المدينة التى يشرف هو عليها ينبغى أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذين يؤمونه .

§ ٢ ـ وتحت الربوة التى عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد الميدان العام الذى اتخذ على غرار مايسمي فى تساليا « ميدان الحرية » . هذا الميدان لايجوز البتة أن يدنس بالبضائع ، ويحظر دخوله على الصناع وعلى الزراع وعلى أى فرد من أفراد هذه الطبقة الا أن يدعوهم الحاكم اليه دعوة صريحة . كذلك ينبغى أن يكون منظر هذا المكان مقبولا مادام أنه الميدان الذى فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية ، لأنه يجب، حتى فى هذا الصدد ، فصل الأعمار المختلفة ، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب الشباب ، كما أن الكهول يوافونه لشهود ألعاب الحكام أحيانا . فان المرء متى أحس أنه تحت عين الحاكم استشعر مايقضى به الحياء الحق ، وماتدعو اليه الخشية اللائقة بالرجل الحر . بعيدا عن هذا الميدان ومنعزلا عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبغى أن يكون الوصول اليه ميسرا لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد .

§ ٣ ـ مادامت كتلة المواطنين منقسمة الى كهنة وحكام فمن المناسب أن يكون موضع الموائد العامة للكهنة الى جانب المعابد المقدسة . أما الحكام،

المكلفون النظر فى العقود والحكم فى القضايا الجنائية والمدنية وفى كل الأمور من هذا القبيل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق ومايسمى شرطة المدينة فان محل موائدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حى مطروق ماجاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسبا لذلك • أما الميدان الآخر الذى ذكرناه آنفا فانه يجب أن يكون دائما محل السكينة المطلقة ، خلافا لهذا الذى هو مخصص للأخذ والعطاء اللذين لا غنية عنهما •

§ ٤ ـ كل ما أسلفنا آنفا من التقاسيم المدينية يجب أن يكرر فى المناطق الزراعية • هنالك الحكام الذين يدعون اما حراس الغابات واما مفتشى الريف لهم أيضا كتائب من الحرس للمراقبة ولهم موائد عامة • كذلك يكون فى الريف أيضا معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال •

قد يكون من غير النافع أن نلح فى ذكر تفاصيل أدق فى هذا الموضوع فتلك أمور تصورها أيسر من تنفيذها • وقد يكفى فى القول بها مجرد ارادتها أما تنفيذها فلابد فيه من مواتاة التوفيق • من أجل ذلك نكتفى بما عرضنا فى هذا الموضوع •

الباب الثانى عشر

الكيوف التى يجب أن تتوافر للمواطنين فى الجمهورية الفاضلة : الاركان العامة للسعادة تأثير الطبع والعادات والعقل : اجتماع هذه الثلاثة الاركان لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة : ينبغى افتراض اجتماعها فى المدينة الفاضلة .

---

§ ١ – لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وماهى الكيوف التى يجب أن تتوافر للأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولةونظامهاتحقيقا كاملا . السعادة على العموم لاتكتسب الابشرطين أحدهماأن تكون الغاية التى يعتزمها المرء محمودة . الثانى أن يستطاع أداء الأعمال التى توصل اليها . فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة . فتارة يكون الغرض محمودا ولكن الوسائل التى من شأنها أن تؤدى اليه غير مستطاعة. وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول اليه ويكون الغرض سيئا. وأخيرا يجوز أن ينخدع المرء فى الغرض وفى الوسائل معا . والشاهد على ذلك الطب : فتارة هو لا يعرف كما ينبغى الدواء الذى يبرىء الداء ، وتارة لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذى يعتزمه . فى جميع الفنون وفى جميع العلوم يلزم اذا أن يكون الغرض والوسائل المؤدية اليه طيبة وفعالة على السواء .

§ ٢ – بين أن الناس جميعا يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير لبعضهم بلوغهما ممتنع على الآخرين ، وذلك من أثر الظروف أو من أثر الطبع . الفضيلة لاتكتسب الا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع للأفراد المجدودين وهى أعسر على الأفراد الذين هم أقل منهم فى الجد نصيبا . وقد يضل المرء السبيل منذ الخطأ الأول حتى متى جمع بين الملكات المطلوبة كلها . ولما كان موضوع بحوثنا الدستور الأفضل هو مصدر الادارة الفاضلة للدولة ، ولما كانت هذه الادارة الفاضلة هى تلك

التى تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد ، وجب علينا بالضرورة أن نعرف فى أى تنحصر السعادة .

§ ٣ — قلنا فى « علم الأخلاق » ، اذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلوا من كل فائدة : ان السعادة هى تنمية الفضيلة ومزاولتها مزاولة تامة ، لا الفضيلة الاضافية بل المطلقة : وأعنى بالاضافية الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة ، وبالمطلقة تلك التى تنفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب . ففى أمر العدل الانسانى جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة ، ولكن هذا هو أيضا عمل ضرورة أعنى أنه ليس خيرا الا بأنه ضرورى . ومع ذلك ربما كان الأفضل ألا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للمعاقبة . على ضد ذلك الأفعال التى لا غاية لها الا المجد والا الكمال الأدبى فهى جميلة على المعنى المطلق ، فى هذين النظمين من الأعمال يرمى الأول بالبساطة الى التخلص من شر ، والثانى على الضد من ذلك يمهد للخير وتحقيقه مباشرة .

§ ٤ — الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنبل البؤس والمرض وكثيرا من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة فى الأضداد . وقد عرفنا فى « علم الأخلاق » أيضا الانسان الفاضل بأنه الانسان الذى بفضيلته لا يحسب من الخيرات الا الخيرات المطلقة ، وليس من حاجة بنا الى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضا أن يستخدم هذه الخيرات استخداما جميلا على الاطلاق وشريفا على الاطلاق . ومن هذا عينه جاء هذا الرأى العامى أن السعادة تتعلق بالخيرات الخارجية ، فقد ينسب عزف السنطير باحسان الى الآلة عينها أكثر مما ينسب الى الفنان .

§ ٥ — من هذا الذى قلنا آنفا ينتج بينا أن الشارع يجب أن يجد سلفا بعض عناصر عمله ، غير أنه يستطيع أيضا أن يهيىء هو نفسه بعض تلك العناصر .

---

§ ٤ — علم الاخلاق · علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٣

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التى تتصرف فيها المصادفة وجدها لأننا قد سلمنا بأن المصادفة قد كانت أحيانا هى المتصرف الوحيد فى الأشياء ، غير أنها ليست هى التى تحقق فضيلة الدولة ، بل ارادة الانسان العاقلة . لا تكون الدولة فاضلة الا حين يكون المواطنون جميعا الذين هم ولاة الحكومة فضلاء ، ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا فى حكومة الدولة . فلنبحث اذا كيف نطبع الناس علـى الفضيلة . فى الحق ان كان هذا ممكنا فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة فى آن واحد دون الاشتغال بالأفراد واحدا واحدا ، غير أن الفضيلة العمومية ليست الا نتيجة لفضيلة كل الأفراد .

§ ٦ – ومهما يكن من شيء فان ثلاثة أمور يمكن أن تصير الانسـان خيرا وفاضلا : الطبع والعادة والعقل . فبديا يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الانسانى لا من أى نوع آخر من الحيوانات ، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيوفا معينة للروح وللبدن . وفوق ذلك فان هبات الطبع ليست كافية فان الكيوف الطبعية تعدل على حسـب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها .

§ ٧ – الحيوانات كلها تقريبا ليست خاضعة الا لسلطان الطبع ، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات ، أما الانسان فهو وحده الذى يجمع بين العقل والعادات والطبع . فينبغى أن تتمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها وفى الغالب أن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد أن الخير فى نبذ قوانينها . ذكرنا فيما سلف بأى الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع ، والباقى يكون من عمل التربية التى تعمل بالعادات وبدروس المعلمين .

الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة . التبعية الطبيعية للاعمار المختلفة. مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة . ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت الراحة . تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الاساسي الذي يعتزمه الانسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين .

---

§ ١ ـ لما كان الاجتماع السياسي دائما مكونا من رؤساء ومرءوسين أسائل : هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة بين أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه الى هـذين القسمين العظيمين للمواطنين اذا كان بعض الناس يسود الأناسي الأخر على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس ، كما هو الاعتقـاد العامي ، من حيث الجسم الذي يكفي في الحكم عليه لحظ العين ، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضا غير محل للنزاع وجلية عند جميع الرعايا ، فليس من شك في أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين .

§ ٢ ـ غير أن تحقق هذا التخالف من أعسر ما يكون ، وليس الشأن هنا كما هو في حق هؤلاء الملوك في الهند الذين هم ، على قول سيلاكس ، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة . بين اذا لأسباب كثيرة أن تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمرا مشتركا بين جميع المواطنين . ان المساواة هي تماثل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على ضد ما تقضيه قوانين العدالة :

---

§ ١ ـ استدامة الطاعة . صرح أرسطو ها هنـا بغاية الايضاح أنه معـارض لاستدامة السلطان ، أي أنه معارض للطغيـان . ر . ك ٣ ب ٨ ف ١ والمقـدمة و ك ١ ب ٢ ف ١٥

§ ٢ ـ سيلاكس . من كرياندر . جغرافي وبحار ، كان يعيش في أول القـرن الخامس قبل الميلاد .

فان الخوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصاراً على الدوام في الرعايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبداً أن يكفى عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين .

§ ٣ – ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين الرؤساء والمرءوسين . فماذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان ؟ هاتان هما المسألتان اللتان يجب على الشارع حلهما . لقد ذكرناه فيما سبق. انما الطبع ذاته هو الذى يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقتى الشبان والشيوخ ، أولئك للطاعة وهؤلاء الأكفاء للتحكم . ان سلطانا يمنحه سن لا يثير الغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أى شخص خصوصاً متى اطمأن كل امرىء الى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه .

§ ٤ – على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معا مستمرين وعلى وجه التناوب ، وعلى هذا فالتربية يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معا ، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هى المدرسة الحقة للتحكم . فالسلطان ، كما قلنا فيما مر ، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو فى منفعة الذى ينفذ فيه . ففى الحالة الأولى انما هو سلطان السيد على عبيده ، وفى الثانية انما هو السلطان على الناس الأحرار .

§ ٥ – وفوق ذلك فان الأوامر تختلف بالسبب الذى أوجبها بقدر ما تختلف بالنتائج أعيانها التى تنتجها . فان كثيرا من الخدمات التى تعتبر منزلية فقط انما تكون تشريفا للشبان الأحرار الذين يقومون بها . ان ميزة عمل أو عيبه ليسا هما فى العمل ذاته أقل مما هما فى الأسباب التى أوحت به والغرض الذى قصد اليه منه .

لقد قررنا أن فضيلة المواطن ، حين يحكم ، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل ، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه بادىء بدء أن يطيع قبل أن يحكم . فنستنتج من هذا ها هنا أن على الشارع أن يطبع المواطنين على الفضيلة بأن يعلم حق العلم الغاية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التى تؤدى اليها .

§ ٦ ـ النفس تتألف من جزأين : أحدهما الذى له هو بذاته العقل ، والثانى الذى هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه . وبأحدهما وبالآخر تتعلق الفضائل التى تجعل الانسان خيرا . متى سلم بهذا التقسيم كما نقرره يمكن أن يقال بلا عناء أى هذين الجزأين يشتمل على الغاية التى يجب السعى اليها . لأنه دائما يعمل الشيء الأقل خيرا للوصول الى شيء أحسن ، وهذا ليس أقل وضوحا فى نتاج الفن منه فى نتاج الطبيعة . وها هنا الأمر الاحسن انما هو جزء النفس العاقل .

§ ٧ ـ جريا فى هذا البحث على مذهبنا العادى فى التحليل ينقسم العقل الى قسمين آخرين : عقل عملى وعقل مجرد . وبالنتيجة الضرورية تنطبق التجزئة التى نجريها فى هذا الجزء من النفس على الأفعال التى تأتيها على سواء . واذا أمكن الخيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذى هو أعلى بالطبع سواء فى جميع الأحوال أو فى حالة واحدة حيث يقترن جزءا النفس . ذلك لأنه فى جميع الأشياء يلزم دائما تفضيل ما يؤدى الى الغرض الأسمى .

§ ٨ ـ وأيا كانت الحياة فانها موزعة بين عمل وراحة ، بين حرب وسلام . فمن الأعمال الانسانية ما يرجع الى الضرورى ، الى النافع ، وأخر الى الجميل ليس غير . وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك فى جزأى النفس وفى أفعالهما : فان الحرب لاتقع الا لقصد السلام ، والعمل لايتم الا لقصد الراحة . فالمرء لايبحث عن الضرورى والنافع الا لقصد الجميل . فى كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأى النفس وعلى أفعالهما ، بل بالأخص على الغاية السامية التى يستطيعان ادراكها . وأشباه هذه التماييز تنطبق على الحرف المختلفة والمشاغل المتباينة للحياة العملية . يلزم أن يكون المرء مستعدا للعمل وللحرب على سواء ، غير أن الفراغ والسلام آثر : ينبغى أن يعرف المرء القيام بالضرورى والنافع ، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر .

تلك هى توجيهات من الحسن أن يعطاها المواطنون منذ طفولتهم وفى كل الوقت الذى فيه يبقون خاضعين لأساتذة .

§ ١٠ – ان الحكومات التى هى فيما يظهر خير حكومات الاغريق ، وكذلك الشراع الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر الى جعل أنظمتها موجهة الى غرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة الى مجموعة الفضائل بل مالوا ، دون التفات الى النبل ، الى الفضائل التى يظهر أنها بالواجب نافعة وأجدر لاشباع الطمع . ولقد كاد بعض المؤلفين الأقرب عهدا يؤيد هذه الآراء عينها فأعجبوا جهرا بدستور لقدمونيا ، وأشادوا بذكر واضعه الذى وجهه كله نحو الفتح والحرب .

§ ١١ – والعقل كفيل أن يؤثم فى يسر هذه المبادىء ، كما أن الأحداث أعيانها التى وقعت أمام أعيننا تكفلت باثبات بطلانها . لقد شارك تيبرن وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا فى الاحساس الذى يدفع الناس على العموم الى الفتح من أجل مغانم النصر ، ويشبه أنهم يرفعون الى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لأن جمهوريته ، بفضل عدم المبالاة بالأخطار كلها ، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل .

§ ١٢ – لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرتة فالناس مجمعون على أن لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم . أليس شاذا مع ذلك مع الاحتفاظ بقوانين لوقرغس ، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها قد فقدت كل سعادتها ؟ ذلك بأن المرء قد ينخدع أيضا فى طبيعة السلطان الذى يجب على الرجل السياسى أن يجهد فى الاشادة به . ان حكم المرء أناسا أحرارا خير وأشد انطباقا على الفضيلة من حكم قوم عبيد .

§ ١٣ – زد على هذا أنه لاينبغى حسبان دولة سعيدة ولا شارع كيسا جدا متى كانا لم يفكرا الا فى أعمال الفتح الخطرة . على مبادىء مثل هذه موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالبداهة الا فى غصب السلطان المطلق فى وطنه متى استطاع أن يصير سيدا له ، وهذا هو الذى جعل لقدمونيا

مع ذلك تسند الى الملك بوزانياس جناية لم يشفع فيها مجـــده كله . ان مبادىء كهذه وقوانين كالتى تمليها ليست جديرة برجل دولة فانها باطلة بقدر ماهى مشئومة . لاينبغى للشارع أن يدخل فى قلوب النـــاس الا احساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء .

§ ١٤ — ان تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصـــد استعباد أمم لاتستحق أبدا هذا النير المهين . بل يجب أن يكون ذلك بادىء بدء لأجل اتقاء الاستعباد ، ثم لأجـــل ألا يكتسب الســـلطان الا لمنفعة المحكومين . وأخيرا لأجل ألا يحكم المرء حكم السيد الا أناسا خلقوا للطاعة عبيدا .

§ ١٥ — يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمته ليس لها غرض سوى السلام والراحة وهاهنا تأتى الأحداث لتضيف شهادتها الى مايشهد به العقل . لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة مادامت الحرب لكن النصر قد كان عليهـــم شؤما بما يحقق لهم من السلطان : شأنهم منذ دخلوا فى السلم شأن الحديد فقد صلابة سقايته ، والاثم فى ذلك على الشارع الذى لم يعلم مدينته سبل السلام .

§ ١٦ — بما أن غرض الحياة الانسانية هو عينه فى الجماهير كما هو لدى الأفراد ، وبما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعتزمان بالضرورة غرضا واحدا فينتج من ذلك بالبديهية أن الراحة تستلزم فضائل خاصـــة لأن السلام ، كما قلت هو الغاية من الحرب ، والراحة غاية العمل .

§ ١٧ — ان الفضائل التى تكفل الراحة والســـعادة هى تلك التى تستخدم فى الراحة كما فى العمل على حد سواء . الراحة لاتكتسب الا باجتماع كثير من الشروط التى لاغنى عنهـــا الحاجات الاولى . ولـكى تستمتع الدولة بالسلام يجب أن تكون بصيرة شجاعة حازمة ، فقد حق المثل « لاراحة للعبيد » . اذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة لأول هاجم .

§ ١٨ – لابد حينئذ من شجاعة وصبر فى العمل ، ولابد من الفلسفة فى وقت الراحة ، ومن التبصر ومن الحكمة فى الواحد وفى الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص فى أثناء السلام والراحة . ان الحرب تؤتى حتما عدلا وحكمة رجالا يسكرهم ويفسد أخـــلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام .

§ ١٩ – ان بالمرء حاجة الى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل الى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار . الشأن فى ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء فى الجزائر المجدودة : كلما كانت غبطتهم تامة فى جميع الخيرات التى أغدقت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعـدل أعوانا لهم . وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقـل ضرورة منها لأولئك الحكماء . اذا كان مخجلا ألا يحسن المرء استخدام ما يلقى من التوفيق ، فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك فى أثناء الراحة وألا ينمى شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد فى أثناء السلام والراحة .

§ ٢٠ – لا ينبغى أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقدمونيا ، وهـذا لايعنى أنها لم تفهم الخير الأعلى على مايفهمه كل أحـــد ، بل ظنت أنه يستطاع كسبه بفضيلة خاصة هى الفضـــيلة الحربية . ونظرا الى أن من الخيرات ما هو أسمى من تلك التى تؤتيها الحرب فمن البين أيضـــا أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى ، دون أن يكون له موضوع سواه ، هـو أفضل من الاستمتاع بالثانية .

§ ٢١ – فلننظر بأى الطرائق يمكن اكتساب هــذه الخيرات التى لاتقدر . لقد قلنا فيما سبق ان المؤثرات التى تعمــل فى النفس على ثلاثة أضرب ، الطبع والعادات والعقل . وعينا الكيوف التى ينبغى أن يتلقـاها المواطنون بادىء بدء من الطبع . فيبقى علينا أن نبحث هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات ، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمـل

ما يكون من التوافق مادام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه الى الغرض الآسمى وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال .

§ ٢٢ ـ هاهنا كما في سائر البقية انما هـــو النشء الذي ينبغي أن يبتدأ به كل شيء غير أن غاية النشء تصعد الى ينبوع موضوعه مخـــالف تماما . ففي الانسان الغاية الحقة للطبع هي العقل والفهم وهمـــا الأمران اللذان يجب أن يوجه اليهما الالتفات في العنايات التي تبذل لتنشئة المواطنين وتربية عاداتهم على السواء .

§ ٢٣ ـ كما أن النفس والجسم ، كما قلنا ، متميزان ، كذلك للنفس جزءان مختلفان أيضا : أحدهما لاعاقل والآخر موصوف بالعقل وهمـا يظهران عـلى هيئتين مختلفتين ، فللأول الغريزة وللآخر الذكاء . واذا كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللا عاقل سابق على الجزء العاقل . ومن السهل الاقتناع بذلك ، فالغضب والارادة والرغبة تظهر عند الأطفال عقب الولادة ، واما الفكر والفهم فلا يظهران ، في النظـام الطبيعي للأشياء ، الا بعد ذلك بكثير . واذا ينبغي الاشتغال بالجسم قبـــل الفكرة في النفس ، وبعد الجسم ينبغي التفكير في أمر الغريزة ، ولو أنه في نهاية الأمر لايعني بالغريزة الا لأجل الفهم ولا يعنى بأمر الجسم الا لأجل النفس .

الباب الرابع عشر

فى تربية الاطفال فى المدينة الفاضلة • العناية التى يجب ان يتوخاها الشارع فى أمر النسل • سن الزوجين : الشروط التى لا غنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغى ان يكون • اخطار الزوجيات الباكرة اكثر مما ينبغى • رعاية النساء الحوامل• ترك الاطفال المشوهين والازيد عن الحاجة : الاجهاض ، عقاب الخيانة •

---

§ ١ ــ اذا كان واجبا على الشارع أن يكفل منــذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساما قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره فى الزوجين لعقد الزواج . فهنا شيئان هما محل للتقدير ، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمال دائما على تناسب لائق ، وألا تكون كيوف الزوجين متنافرة ، فقد يكون الزوج لا يزال قادرا على النسل حين تصير الزوجة عقيما أو بالعكس . لأن تلك انما هى بذور شقاق وتباغض .

§ ٢ ــ وثانيا فان هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمـار بين الزوجين والأولاد الذين يخلفونهمـا . لا ينبغى أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط فى العمر ، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة له ، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوما لعائلتهما بما تحتاج اليـه كذلك لاينبغى أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لان فى ذلك أضرارا لاتقل عن سابقتها . فان الأولاد حينئذ لايشعرون لأهلهم باحترام أشد مما يكون بين الأتراب تقريباء وقد تسبب هذه المساواة فى ادارة العائلةمنازعات غير لائقة .

لنرجع الى نقطة الابتداء ، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على مايرى تقريبا أجسام الأطفال منذ ولادتهم .

§ ٣ – يكاد يكون كل هذا مرتكزا على نقطة واحدة يجب الالتفات اليها فضل التفات. بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل الى سن السبعين على الأكثر في الرجال والى سن الخمسين في النساء فينبغي التنسيب الى هذين الأجلين الأقصيين في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية .

§ ٤ – ان الزواج الباكر قبل الأوان غير صالح للأولاد الذين ينتجون منه ، في كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكر بين البهائم أحداث السن يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الاناث كما يغلب فيه صغر الأجسام . والنوع الانساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عينه . ويمكن التثبت منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الشبان عادة في سن باكرة من ضعف النسل وضآلته . وفي هذا خطر آخر : أن النسوة الحدثات تزيد آلامهن في الوضع بل كثيرا ما يهلكن أثناءه . من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزنيين الذين استفتوه في كثرة عدد الموتى من نسائهم الشابات بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي « دون أن يفكروا في جني الثمرات » .

§ ٥ – أما الزواج في سن نامية فمفيد أيضا في ضمان اعتدال الحواس. وان النساء اللاتي يبكرن في الاحساس بالحب هن فيما يظهر على العموم أولات مزاج حاد مفرط . أما الرجال فان القربان الجنسي أثناء النمو يضر بنمو الجسم الذي لا يزال يشتد الى الوقت الذي حدده الطبع والذي لا يكون وراءه نمو بعد .

§ ٦ – حينئذ يمكن أن تعين سن الزواج بثماني عشرة سنة للنساء وبسبع وثلاثين أو أقل قليلا للرجال . في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو وقت تمام القوة ، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى

---

§ ٦ – ثماني عشرة سنة للنساء . حدد أفلاطون (الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٦ من ترجمة كوزان) للنساء من ٢٠ الى ٤٠ وللرجال من ٣٥ الى ٥٥ . كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيرا بالغا لزواج النساء . وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا في مناخ كمناخنا (فرنسا) أعني أشد برودة يتزوج النساء من سن ١٨ الى ٢٠ .

تنزع الطبيعة منهما القدرة على النسل . وحينئذ يمكن أن يكون زواجهما خصبا وفي زمان قوتهما الكاملة اذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة والى تهدم العمر أى الى نحو السبعين للأزواج .

§ ٧ – تلك هي مبادئنا في أوان الزواج ومـــدته ، أما أوان القربان فاننا نشرك رأى الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات له اعتمادا على تجربتهم الخاصة الموفقة . ينبغي الرجوع أيضا الى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة في أمر النسل ، اذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلـوبة للصحة والآخرون أن يخبروا أى الرياح يحسن انتظارها . وعلى العموم فان ريح الشمال فيما يظهر خير من ريح الجنوب .

§ ٨ – لن نقف عند شروط المزاج التى هى أوفق فى الأبوين لسلامة أولادهما وقوتهم : فان هذه التفاصيل ، متى سبر غور الأشياء ، ربما لاتجد مكانا موافقا الا فى كتاب تربية . وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع الماما فى بعض كلمات . لاحاجة بالمزاج الى أن يكون مزاج مصارع لافيما يتعلق بالأعمال السياسية ولا فى أمر الصحة ولا فى أمر النسل . كذلك لاينبغى أن يكون مرضيا وعاجزا جدا عند الأعمال الشاقة ، بل يجب أن يكون وسطا بين هذين الطرفين . يجب أن يتعب الجسم بالمشقات دون أن تكون غاية فى العنف . كذلك لاينبغى أن يكون مقصورا على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل . وهذه القيود فيما يظهر لى قابلة للتطبيق على النساء والرجال على سواء .

§ ٩ – ينبغى أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين ويجانبن الكسل ويخففن من الغذاء . والوسيلة لذلك هينة فما على الشارع

---

§ ٧ – الشتاء هو خير الاوقات • ان شهر جميليون أو شهر الاعراس عند الاتينيين يقابل بالتقريب شهر نوفمبر عندنا • ر • جمهورية أفلاطون ك ٥ ص ٢٧٢ •

§ – بالذهاب الى المعبد كل يوم • لافلاطون فكرة مشابهة لهذه تماما • (ر • القوانين ك ٧ من ترجمة كوزان) •

الا أن يأمرهن بالذهاب الى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع . فاذا كان بجسمهن حاجة الى النشاط فان عقلهن ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة . فان الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها .

§ ١٠ — لتمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الخلقة . أما ما يتعلق بعدد الأطفال فاذا كانت العادات تأبى الترك الكلي ، وكانت الزوجيات خصبة الى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان فينبغي الايعاز بالاجهاض قبل أن يتلقى الجنين الاحساس والحياة . فان تأثيم هذا العمل أو عدم تأثيمه لايتعلق كلاهما على الاطلاق الا بهذا الشرط . شرط الحساسية والحياة .

§ ١١ — غير أنه لايكفي تعيين السن التي تبتديء فيها الزوجية بل ينبغي أيضا تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الانسال . ان الرجال المتقدمين جدا في السن كالأحداث لايلدون الا مخلوقات ناقصة جسما

---

§ ١٠ — يجب تركهم . يلزم التمييز بين « الترك للالتقاط » و « الترك للهلاك » في حق الاطفال . فالترك للالتقاط هو أن يلقى الطفل حيث يمكن أن يلتقط والترك للهلاك هو التخلي عن الطفل حيث يجب أن يموت . وهذا الترك للاطفال المشوهين قد كان مبدأ معمولا به في اغريقا الا في ثيبة حيث يوجد قانون يحظر تعريض الاطفال للهلاك . أما في أسبرتة فقد كان منفذا بغاية الشدة . فكل طفل مولود كان خاضعا لامتحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت . ر . كراجيوس ك ١ بد ٥ . وان أفلاطون (في الجمهورية ك ٥ ص ٢٧٣ من ترجمة كوزان) لم يكن أقل قسوة من أرسطو فانه يأمر (ص ٢٧٨) بترك الاطفال أبناء سفاح المحارم يموتون جوعا . وتلك هي المبادىء التي يعتنقها أرسطو . على هذا فأفلاطون وتلميذه يأمران بالتخلي عن الاطفال المشوهين هذا يأمر بالاجهاض في حق الاطفال في كثر عددهم ، وذاك بالاجهاض والموت للاطفال الذين يأتون من سفاح المحارم . غير أن أرسطو هو أشد انسانية ، فيما يظهر ، اذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذي يفلت من عملية الاجهاض جناية . ر . آخر الفقرة . ور . أيضا منتسكيو ك ٢٢ ب ٢٣ . — الايعاز بالاجهاض يؤخذ من هذه الفقرة أن القدماء فيما يظهر كان عندهم وسيلة للاجهاض محققة النتيجة دائما . أما في أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الاجهاض دون خطر على حياة الام .

§ ١١ — المتقدمين جدا في السن . ر . هذه الفكرة في هذا الباب ف ٤ .

وعقلا . وان أولاد الشيوخ هم من الضعف على مالا ينفع فيه العـــلاج . فلينقطع الانسال فى الوقت الذى يصل العقل فيه الى غاية نموه. وهذا الوقت ، اذا رجعت الى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات ، يقع على العموم فى سن الخمسين . حينئذ ليكف المرء عن انسال الأولاد بعد هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس ، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب الا لأسباب صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة فى الاقتضاء .

§ ١٢ ـ أما الخيانة الزوجية فهى من أى جانب تقع ، والى أية درجة تصل ، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجا بالفعل أو بالاســم فاذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للانسال فليعاقب عليها عقابا فاضحا بغاية الشدة التى تستحقها .

§ ١٢ ـ من أى جانب تقع . يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو محرم على الزوجة . غير أنه ، اذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذى عليه أكثر المفسرين، من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر ويدل على جنحة من نوع آخــر ورد فى ك ٢ ب ٧ ف ٥ .

الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الاولى . العنايات الصحية . الرياضات البدنية . ينبغى اجتناب مخالطة العبيد ، ينبغى اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم امام الاطفال ، اهمية المؤثرات الاولى . ينبغى جعل الاطفال من الخامسة الى السابعة يحضرون الدروس دون أن يشتركوا فيها . للتربية عهدان من السنة السابعة الى البلوغ ومن البلوغ الى الحادية والعشرين .

---

§ ١ ـ ينبغى الاقتناع بأن طبيعة التغذية التى يعطى الأطفال اياها عقب الولادة لها أكبر الأثر فى قواهم الجثمانية . يثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التى تهتم فضل اهتمام بالامزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغى الامتناع عن تقديم النبيذ للأطفال بسبب الأمراض التى يولدها .

§٢ ـ ومن المهم أن يعرف الى أى حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكى يتقى تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم الى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نموا منتظما . ومن النافع أيضا تعويدهم منذ طفولتهم الغضة احتمال البرد فان ذلك نافع فى تدبير الصحة كما هو نافع فى أعمال الحرب . من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم فى الماء البارد تارة ولا يلبسوهم الا أخف الثياب تارة أخرى . وهذا هو مايفعله السلتيون .

§ ٣ ـ لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك فى أغض ما يكون من أسنان الطفولة بأن يعنى ببث تلك العادات من

---

§ ٢ ـ آلات مختلفة . هذا بلا شك أول أثر للاورتوبيدى يذكره تاريخ علم الطب. ـ احتمال البرد . تلك هى المبادىء عينها التى اتخذها روسو فى شأن التربية الاولى للاطفال . غير أن روسو يجعل هذه التربية السلبية الى سن الثانية عشرة . ويريد أرسطو أن يقف بها عند سن الخامسة فأظن أن الحق معه .

طريق التدريج ، وان حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة يحتملون البرد . تلك هي على التقريب العنايات التي ينبغي اتخاذها للسن الأولى .

§ ٤ – أما في السن التالية التي تمتد الى السنة الخامسة فلا يطلب الى الأطفال مرانة عقلية ولا متاعب عنيفة من شأنها أن تعوق نموهم . بل ينبغي أن يطلب اليهم النشاط الضروري لاجتناب الكسل الجثماني . وقد يمكن اذا تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى ، ولا سيما باللعب . ولا ينبغي أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالأحرار ولا أشق ولا أسهل مما ينبغي .

§٥ – وينبغي على الاخص أن يراقب الحكام المكلفون بالتربية والذين يسمون مفتشي الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات التي تقرع تلك الآذان الناشئة . كل ذلك من أجل اعدادهم للأعمال التي تنتظرهم فيما بعد . وينبغي أن تكون ألعابهم على العموم مبادىء للتمرينات التي سوف يأخذون أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن .

§ ٦ – ومن الخطأ الكبير أن تتصدى القوانين لكبت صراخ الأطفال وعويلهم . بل على ضد ذلك انما هو وسيلة للنمو وضرب من المرانة للجسم . فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه ، كذلك يستفيد الاطفال من الامعان في الصراخ . ومن العنايات أن يراقب مفتشو الاطفال أيضا أن يكون اختلاط الاطفال بالعبيد أقل مايمكن ، لان الاطفال يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم الى السابعة من عمرهم .

§ ٧ – لكن على رغم هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزري بالرجل الحر . ويجب على الشارع أن يقسو في أن ينفي من مدينته فحش القول كما ينفي منها كل رذيلة

---

§ ٦ – القوانين . يقصد ارسطو بهذا الى افلاطون . ر . القوانين ك ٧ ص ٧ وما بعدها من ترجمة كوزان .

أخرى . فان الانسان متى سمح لنفسه بقول انفواحش أوشك أن يسمح لها أن تأتيها ، فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا القبيل فاذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة أن يقول قولا أو يأتي عملا محرما فليعاقب بما يخزيه وليضرب . فان كان بالغا سن الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه لأن خطيئته انما هي خطيئة عبد .

§ ٨ – بما أننا ننهى عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن التمثيل والصور المنافية للآداب . وليعن الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر الى أي تمثال أو رسم يثير معاني من هذا القبيل ، الا أن يكون ذلك في معابد أولئك الآلهة التي يجيز فيها القانون نفسه الفحش . غير أن القانون يأمر الا يدعو امرؤ في سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجه أو لأولاده .

§ ٩ – يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة الى السن التي فيها يستطيعون أن يتبوءوا مقاعدهم في الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفا ، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات .

نحن لم نعد هنا الالمام بهذا الموضوع . غير أننا سنرى فيما بعد عند الالحاح في أمره هل ينبغي أن نجنب الشبان بتاتا غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله . أما الآن فاننا نقتصر على العموميات التي لاغنى عنها .

§ ١٠ – ربما كان الممثل المأسوي تيودور لم يخطيء اذ كان لايحتمل البتة أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابه بحجة أن شهود

---

§ ٩ أن يتبوءوا مقاعدهم فى الموائد العامة • معلوم أن الاقدمين كانوا يضطجعون ولا يجلسون للاكل كما نفعل نحن • فكان الاطفال يبقون واقفين ويخرجون من المائدة حينما يؤتى بالنبيذ الصرف فى آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين •

– فيما بعد • لا شك فى أنه يشير الى مؤلف آخر مما قد فقد ، فان أرسطو لم يعد الى هذا الموضوع فى هذا الكتاب •

§ ١٠ – تيودور • كان ممثلا مشهورا معاصرا لارسطو وفولوس •

المسرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذي كانوا يسمعونه أولا . فإن هذا حق كذلك في علاقتنا بأمثالنا وبالاشياء التي تحيط بنا على السواء . فان الجدة دائما هي التي تستهوينا أشد من غيرها . وحينئذ فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعا سيئا ، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالرذيلة أو بالشين .

§ ١١ – ينبغي أن يشهد الأطفال من الخامسة الى السابعة مدة سنتين الدروس التي ستلقى عليهم من بعد . على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متميزين منذ السابعة الى البلوغ ومنذ البلوغ الى الحادية والعشرين . وقد ينخدع غالبا من لايريد أن يحسب الحياة الا بعهود سابوعية . وأولى من ذلك أن يتبع في هذا التقسيم سير الطبيعة نفسه ، لأن الفنون والتربية لاغاية لها الا اكمال ضروب نقصها .

لننظر بادىء بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة . ثم ننظر أيكون الأحسن أن تلي الحكومة أمر التربيـــة أم أن تتركها للعائلات كما في أكثر الحـــكومات الحـــاضرة . وسنتكلم على أي الموضوعات تقع التربية .

---

§ ١١ – بعهود سابوعية . ر . ما سبق ب ١٤ ف ١١

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة . الاهمية الكبرى لهذه المسألة . التربية يجب أن تكون عامة . تخالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ، ولو أن الاجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها .

§ ١ – لايستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسة التي يعني بها الشارع . فحيثما كانت التربية مهملا أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشئومة . ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائما مناسبة لمبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى . فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فان كانت أوليغرشية فانها تحفظ الأوليغرشية ، وكلما كانت الأخلاق أطهر كانت الدولة أثبت .

§ ٢ – كل العلوم وكل الفنون تقتضي ، لينجح المرء فيها مبادىء أولية وعادات سابقة ، والأمر كذلك بالبداهة في مزاولة الفضيلة . وبما أن الدولة بتمامها ليس لها الا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها ، ومن هذا ينتج أن تكون موضوع الرعايا العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد

---

§ ٢ – سيد نفسه . هذا هو المبدأ الاساسي للحكومات القديمة . فان المواطن ليس لنفسه ، بل هو للدولة التي تستطيع أن تتصرف في أمره بما تشاء . هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأى الدولة الحديثة فيه .

اليوم يعلم أولاده فى بيته بالبرامج والموضوعات التى تعجبه .على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك . ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه ، فانهم جميعا يدينون للدولة ، ما داموا هم كل عناصرها ومادامت العناية التى توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع •

فى هذا الصدد لا يستطاع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من الثناء ، فان تربية أولادهم عامة وهم يعلقون بها الأهمية القصوى . أما نحن فنرى من البين أن القانون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة ولكن الشىء الأساسى أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذى ينبغى اتباعه . وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة فى الموضوعات التى ينبغى أن تتناولها التربية ، وما زال بعيدا جدا أن يقع الاجماع على هذا الذى يجب على الشبان أن يتعلموه ليبلغوا الفضيلة والحياة الحسنى . بل حتى ليجهل الناس هل يلزم افراغ الجهد فى تثقيف العقل أو فى تهذيب القلب •

§ ٤ – ان المذهب الحالى للتربية ليساعد كثيرا على تعقد هذه المسألة . ولا يعرف قطعا أنه ينبغى ألا تصرف التربية الا الى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة للفضيلة ، أم يجب أن تتناول أيضا موضوعات لمحض الزينة . لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصارا ولما يكن من شىء مقبول عند الجميع فى أمر الوسائل التى تجعل الشبيبة فاضلة . لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس الفضيلة عينة فلا غرابة أن تكون كذلك أيضا على طريقة وضعها موضع العمل •

الباب الثانى

موضوعات التربية . الآداب ، الرياضة البدنية ، الموسيقى والرسم : الحدود التى تحدد بها دراسة الاناس الاحرار . الموضع الذى عين للموسيقى فى التربية ، انها متعة كريمة وقت الفراغ .

---

§ ١ ـ نقطة ليست قابلة للجدال ، تلك هى أن التربية يجب أن تشمل من بين الأشياء النافعة تلك التى هي ضرورية ضرورة مطلقة ، غير أنها لا تشملها جميعا بلا استثناء . وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم الى شريفة ووضعية فينبغى ألا تتعلم الشبيبة من الأشياء النافعة الا تلك التى لا ترمى البتة الى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعا . تسمى أشغال صناع كل الاشغال الفنية أو العلمية التى هى غير نافعة لان تطبع الجسم والنفس أو العقل لرجل حر على أعمال الفضيلة ومزاولتها . يسمى بهذا الاسم أيضا كل الحرف التى يمكن أن تشوه الجسم ، وكل الأعمال التى جزاؤها الاجرة لأنها تنزع من الذهن كل نشاط وكل سمو .

§ ٢ ـ ولو أنه لا شيء فى الحق خسيس من درس العلوم الشريفة الى حد ما فان ارادة الاندفاع فيها الى مدى أبعد مما ينبغى تعرض للمضار التى ذكرناها آنفا . والفرق العظيم ينحصر ها هنا فى النية التى تعين العمل أو الدرس . فقد يعمل المرء ، دون أن يتسفل ، لنفسه أو لأصدقائه أو لغرض فاضل الشيء الفلانى الذى لو عمل على هذا النحو لما كان البتة أدنى منزلة من أن يأتيه الرجل الحر ، غير أنه لو عمل للأغيار لاشتم منه رائحة الأجير والعبد .

أكرر أن الموضوعات التى تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا الطابع المزدوج وقليلا ما تصلح لتنوير المسئلة .

§ ٣ ـ تتكون التربية اليوم عادة من أربعـــة أجزاء متميزة : الآداب والرياضة البدنية والموسيقى واحيانا الرسم . فالأول والأخير باعتبـــار منفعتهما التي هي محققة كما هي متنوعة في الحياة كلهـا ، والثاني باعتباره صالحا لان يورث الشجاعة . أما الموسيقى فمنفعتها مثار للشك فانها ينظـــر اليها عادة على أنها ملذة ليس غير . غير ان القدامى كانوا يجعلونهـا جزءا ضروريا من التربية ، موقنين ان الطبع نفسه ، كما قلته مع التكرار ، يطالبنا لا بأن نستعمل نشاطنا استعمالا محمودا فحسب بل يطالبنا أيضا أن نحسن استعمال وقت فراغنا . نقول مرة أخرى ان الطبع هو مبدأ كل شيء .

§ ٤ ـ فاذا كان العمل والفراغ كلاهمـــا ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس . غير أنه تلزم العناية بأن نملأه كما ينبغي . وفي الحق لن يكون هذا بالالعاب لانه قد يكون أن يجعل اللعب غرضا للحياة وهو محال . فان اللعب مفيد على الخصوص بين عملين فالانسان الذي يشتغل حـاجة الى الاستراحة ولا موضوع للعب الا انه يريح . الشغل مجلبة للنصب وحصر للملكات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت اللائق الى استخدام الالعـــاب باعتبارها دواء ناجعا ، وان الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وتريحه بما تؤتيه من اللذة .

§ ٥ ـ ان الفراغ هوأيضا ، فيما يظهر ، يؤتينا اللذة والسعادة والهناءة ، لان هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ . لايعمل المرء أبدا الا ليبلغ غرضا لم يكن بالغه ، وفي رأي النـاس جميعا أن السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد اليه ، بعيدا عن كل هم ، في بحبوحة من اللذة . حق أن اللذة ليست واحدة عند الجميع ، كل

---

§ ٣ ـ الآداب . هي القراءة والكتابة والنحو . ـ الموسيقى . معلوم مدى الاهتمام بالموسيقى عند الاقدمين . فقد نص قانون الملوك والايفورات في اسبرتة على الزام تيموثى ان ينتزع من قيثارته اربعة اوتار والا عوقب بالنفي لان هذه النغمات المخنثة كانت تفسد شبان أسبرته . وكان ذلك في العهـــد الذي استولت فيه على أتينا . أما اليـــوم فان التأثير الادبي للموسيقى قد أهمله الشارعون تماما . وقد كانوا يعتبرونه في اغريقا موضوعا مهما ذلك بأن التركيب الطبيعي كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء يمكنه أن يعطينا فكرة عنه . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٤ ب ٨ .

امرىء يتصورها على هواه وعلى حسب مزاجه . كلما كان المرء كاملا كانت السعادة التي يحلم بها أصفى ، وكان مصدرها في نفسه أسمى . حينئذ يلزم الاعتراف بأنه لاجل أن يقضي المرء لذته مع الكرامة يحتاج الى معارف وتربية خاصة وان هذه التربية وهذه الدراسات يجب أن يكون غرضها الوحيد هو الشخص الذي يستمتع بها ، كما أن الدراسات التي موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأغيار البتة .

§ ٦ ـ وان آباءنا لم يسلموا البتة بالموسيقى في التربية على أنها حاجة لأنها ليست كذلك ، ولم يقبلوها على أنها شيء نافع كالنحو الذي لا غنى عنه في التجارة وفي الاقتصاد المنزلي وفي دراسة العلوم وفي طائفة من الاعمال السياسية . ولا كالرسم الذي يعلم صدق الحكم على نتاج الفن ، ولا كالرياضة البدنية التي تؤتي الصحة والعافية . لان الموسيقى ليس لها بالبداهة واحدة من تلك المزايا . انهم لم يجدوا فيها الا شغلا كريما للفراغ هذا هو الغرض الذي حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لانه اذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحر فانها الموسيقى . وكان هوميروس على هذا الرأي حين يجعل أحد أبطاله يقول :

فلندع الى الوليمة شاديا ذا صوت شجي

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون :

الشادي الذي يسحرهم جميعا صوته

وفي مقام آخر يقول أوليس : ان أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسرور : انما هي أن يستمعوا في المأدبة التي يصطفون فيها لاناشيد الشاعر .

الباب الثالث

في منفعة الرياضة : الافراط الذى يرتكبه فى هذا الصدد بعض الحكومات . لاينبغى أن يفكر فى تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين ، بل يلزم ان يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة : تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن توضع بالدقة الحدود التى ينبغى أن تحد الرياضة البدنية : السن التى ينبغى فيها تعاطى الرياضة.

---

§ ١ – حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الاشياء التى يلزم تعليمها الاولاد ، لاعلى أنها نافعة أو ضرورية بل على انها خليقة أن يشتغل بها رجل حر ، أى على أنها جميلة . ألا يوجد الا علم واحد من هذا القبيل ؟ أم هناك علوم عدة ؟ وما هى وكيف يجب تعليمها ؟ هذا هو ماسنبحثه فيما بعد ، وكل مانعمد الى اثباته هنا هو أن رأى القدامى فى الاشياء الاساسية للتربية يشهد بصحة رأينا ، وأنهم كانوا يرتأون فى أمر الموسيقى ماترتئيه نحوه سواء بسواء . نزيد على هذا أيضا أنه اذا وجب على الشبيبة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لابسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضا لانها تيسر اكتساب طائفة غيرها .

§ ٢ – كذلك يقال فى الرسم . المرء يتعلم الرسم الذى هو أقل فائدة بكثير فى اجتناب الخطأ والسهو فى شراء الاثاث والآنية وفى بيعها منه فى تثقيف عقل هو خير من جمال الاجسام . على أن قصر الهم على معانى المنفعة لايليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الاحرار .

§ ٣ – قام البرهان على أنه يجب التفكير فى تهذيب العادات قبل الذهن

---

§ ٢ – قصر الهم على معانى المنفعة . هذا احتجاج صريح على مبدأ المنفعة محضا . ومن الحسن أن يلاحظ فى مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة دون سواها . وهذا قد يرى أيضا فى مذهب أفلاطون فى الدراسة العادية للموسيقى (ر . الجمهورية ك ٧ ص ١٠١ من ترجمة كوزان) .

§ ٣ – لبيدوتريب . كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب . ر . ما سبق ك ٣ ب ٤ ف ٥) .

والجسم قبل العقل ، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الاطفال بالتمرينات الطفلية (البيدوتريب) وبالرياضة البدنية ، بذاك ليكفل للجسم تقويما حسنا وبهذا ليكسبه الرشاقة . في الحكومات التي تشتغل على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد الى تكوين مصارعين وذلك يضر برشاقة الجسم وبنموه على السواء وان الاسبرتيين باجتنابهم هذا الخطا قد ارتكبوا خطا اخر فانهم بتقويه الاولاد جبلوهم قساة بحجة جعلهم شجعانا . غير أني اكرر مرة اخرى أنه لاينبغي التعلق بموضوع واحد ليس غير ، وعلى الخصـــوص ذلك الموضوع الذي هو أدنى من كل ماسواه . فاذا لم يهتم الا بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى الى هذا الغرض . الشجاعة حتى في الحيوانات بله الناس ليست حظا أشدها وحشية بل هي على الضد من ذلك تتعلق بأولئك الذين يجمعون بين دماثة الاسد ومروءته .

§ ٤ — فمن الشعوب التي على ضفاف «بونداكسن» الآشيون والهينيوك عادتهم القتل وانهم يا تلون لحم الانسان ، وامم أخرى سبقتهم في هــــذه الأوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أفظع منها أحيانا ، لكن هؤلاء ليســوا الا قطاع طريق ، ليس لهم من أمر الشجاعة الحقــة نصيب . وانا لنرى اللقدمونيين أنفسهم الذين يدينون بتفوقهم لعادات الرياضات والمشــــقات قد تفوق عليهم اليوم كثير من الشعوب الاخرى في الرياضة بل في الحرب ذلك بان تفوقهم كان يرتكز على تربية الشبيبة أقل من استناده الى جهـــل خصومهم بالرياضة البدنية .

§ ٥ — يلزم أن يوضع في الصف الاول شجاعة كريمة لاقسوة مفترسة فليس اقتحام الخطر اقتحاما شريفا من حظ ذئب ولا أي حيوان مفترس بل هو حظ مقصور على الرجل الشجاع . فلان تطلقوا أعنة غالبة على هــذا

---

§ ٣ — تكوين مصارعين . كان يلحظ أرسطو عند ذلك بلا شك الثيبيين . — اكرر . و . ما سبق ك ٤ ب ١٣ ف ١ . — مروءة الاســد . هذا التعبير يســتحق التنبيه كما فعلت في ك ١ ب ٣ ف ٤ وك ٤ ب ١٣ ف ١٥ .

§ ٤ — الآشيون . و . مللر . في مسؤلفة ارشمون م . و . ارسطو في الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٧ ب ٥ . وهيرودوت في ملبومين ب ١٨ و ١٠٦ .

الجزء الثانوى من التربية وتهملوا الموضوعات التى لاغنى عنها فانكم لاتجعلون من أولادكم الا فعلة حقا ، فانكم لم تشاؤا أن تجعلوهم أهلا الا لعمل واحد فى الجمعية فيظلوا ، حتى فى هذه الخصوصية ، أحط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية . انما ينبغى تقدير الاشياء لا على الاحداث الماضية بل على الاحداث الحاضرة فان منافسى المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان .

§ ٦ ـ تجب اذا موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضرورى وعلى أن الحدود التى تحدها بها هى الحقة. الى المراهقة يجب أن تكون التمرينات الخفيفة وان تجتنب الاغذية الأقوى مما ينبغى والاعمال الأعنف مما ينبغى خشية وقف نمو الجسم. ان خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لاتجرح اذا نال الظفر فى الالعاب الاولمبية اثنان أو ثلاثة فى طفولتهم وتوجوا فقليلا مايكون أن يحرزوا المكافأة فى السن السوية : فان التمرينات الأعنف مما ينبغى فى السن الاولى قد نزعت منهم كل قوتهم .

§ ٧ ـ بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر وحينئذ يستطاع أن تجعل السنون التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق وعلى هذا النحو يجتنب ارهاق الجسم والعقل الذى ينتج نتائج عكسية فى النظام الطبيعى للاشياء : ان متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم .

---

§ ٧ ـ تضر بالعقل . فان الشيبيين الذين اسرفوا فى العكوف على التمرينات كانوا يعتبرون أحط عقلا من سائر الاغريق . كذلك اسبرتة لم تترك مأثرة واحدة من اى نوع كان

الباب الرابع

في الموسيقى • لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنفعتها • اذا كانت ترويحا ليس غير فانه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمتع بها المرء بمباشرتها بنفسه : تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة الى دراسة الموسيقى •

---

§ ١ – قدمنا بعض مبادىء أملاها العقل ، ونرى نافعا أن نتناول من جديد هذه المناقشة وندفع بها الى أبعد من ذلك حتى تهيىء بعض اتجاهات البحوث المستقبلة التي سوف تجرى في هذا الموضوع . فقد يحار المرء بين القول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقة . أليست هي الا لعبا ؟ أليست هي الا ترويحا ؟ كما يكون شأن النوم وملذات المائدة التي هي بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة في ذاتها ، غير أنها كما قال أوريبيد :

تعجبنا وتذهب بهمومنا

هل ينبغي أن توضع الموسيقى في المستوى نفسه وتتخذ كما يتخذ النبيذ ، أو كما يخلي المرء نفسه تتجه الى السكر ، أو كما يتعاطى المرء الرقص ؟ من الناس من لايقدرها بغير هذا .

§ ٢ – لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى احدى الوسائل للوصول الى الفضيلة ؟ أو ليست هي تؤثر في النفوس بأن تعودها لذة شريفة وطاهرة كما أن الرياضة البدنية سعيدة الأثر في الاجسام . وأخيرا أوليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضا على تكميلها وتلك مزية تضاف الى المزيتين السابقتين .

لاعناء في الاتفاق على أنه لاينبغي أن يتخذ تعليم الاولاد لهوا ولعبا ،

---

§ ١ – قدمنا • و • ما سبق ب ٣ ف ١ – كما قال أوريبيد • قد خصص منتسكيو بابا من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا كان الاقدمون يعلقون أهمية عظيمة على الموسيقى •

فان المرء لايتعلم بأن يتلهى والدراسة هي دائما شاقة . نضيف الى هذا أن التعطل لايوافق سن الطفولة ولا الاسنان التي تليها . فان التعطل انما هو آخر سن العمل . وان انسانا ناقصا لاينبغي البتة أن يقف .

§ ٣ — اذا قيل ان دراسة الموسيقى في الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعبا في سن الرجولة ، في سن الاستواء ، فعلام اذا اكتساب هذه الملكة شخصيا ولم لايعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل ملوك الفرس والميديين ؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فنا ، ألا يكون لعبهم بالموسيقى بالضرورة أكمل بكثير من الناس الذين لم يعطوا الوقت اللازم لحذقها . أو اذا كان كل مواطن يجب أن يزاول شخصيا تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلماذا لايتعلم أيضا كل أسرار الطبخ ، وتلك تربية لاشك في أنها سخيفة ؟

§ ٤ — هذا الاعتراض لاتقل قوته اذا افترض أن الموسيقى تهذب الشمائل . حتى في هذه الحالة لماذا يتعلمها المرء شخصيا ؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ماينبغي وأن يحسن الحكم عليها بأن يستمع لغيره ؟ ولقد اعتنق الاسبرتيون هذا المذهب ودون أن يكون لهم علم شخصي فانهم يستطيعون ، كما قيل ، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا انها حسنة أو قبيحة . هذا الجواب ينطبق على مايزعم من أن الموسيقى هي اللذة الحقة والترويح الحق للأناس الاحرار . ماذا يجدي أن يعلمها الانسان بنفسه ، وألا يتمتع بفن غيره ؟

§ ٥ — أليس هذا هو المعنى الذي نتخذه من الالهة ؟ ألم يظهرنا الشعراء على الشترى وهو يغني ويضرب بالسنطير . وبالجملة فان من الضعة أن يتخذ المرء فن الموسيقى صناعة له ، وان رجلا حرا لايسمح لنفسه بذلك الا وهو سكران أو على سبيل المزاح . وربما يكون علينا أن نبحث فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات .

الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذة فحسب . ان لها تأثيرا عظيما في النفس . الاحداث المختلفة التي تثبت هذا . الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الاخرى ، وعلى الخصوص الرسم . بما ان للموسيقى أثرا قويا في الاخلاق لا جدال فيه فينبغي ادخالها في التربية ، وعلى هذا الوجه تكون نافعة .

---

§ ١ — أولا هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب ابعادها عنها ؟ واي المعاني الثلاثة توصف هي به : اعلم هي ام لعب ام قضاء وقت؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه ، لانها تمثلها جميعا على السواء فان اللعب لا غرض له الا الترويح ، غير أنه يلزم أيضا أن يكون الترويح مقبولا لانه يجب ان يكون دواء يستشفى به من العمل . كما ان تمضيه الوقت ، مهما كانت شريفة ، يلزم فوق ذلك أن تكون مقبولة ، لان السعادة لا تكون الا بهذين الشرطين . والناس متفقون على أن الموسيقى لذة طيبة سواء انفردت أم اصطحبت بالغناء .

§ ٢ — وقد قال موزى فأحسن :

الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاهى باعتبارها استمتاعا حقيقيا . وهذا السبب يكفى اذا وحده ليجعلها مقبولة فى التربية . كل ما يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك فى غرض الحياة أو يكون على الخصوص وسيلة للترفية . وندر مايبلغ الانسان غرض الحياة الاسمى ، لكن به فى غالب الامر حاجة الى الراحة واللعب ، فان لم يكن الا للذة التى تؤتيها فقط فيكون أيضا من الانتفاع بالموسيقى اتخاذها مرفها .

---

§ ٢ — موزى . شاعر كان يعيش قبل أرسطو بأربعة قرون أو خمسة . ولا ينبغى أن يلتبس بسميه الذى عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذى الف قصيدة هيرو وليندر .

§ ٣ ـ قد يتخذ الناس أحيانا من اللذة الغرض الرئيسي لحياتهم ، والواقع أن الغرض الاسمى متى بلغه المرء آتاه أيضا لذة ان شئت ، لكن ليست هذه هي اللذة التي يلقاها المرء في كل خطوة . واذ يطلب المرء اللذة الاولى يقف عند الاخرى التي يسهل التماسها بتلك اللذة التي يجب أن تكون موضوع مجهوداتنا كلها ، ومرد هذا الالتباس الى أن غرض الافعال الخاصة يشبه من بعض الوجوه الغرض الاعلى للحياة ، هذا الغرض الاصيل للحياة لا ينبغي أن يطلب لما يؤتيه من الخيرات . وكمثله اللذات التي نحن بصددها هنا لا بسبب النتائج التي تعقبها بل لما قد سبقها أي العمل والهموم. من أجل ذلك يظن المرء أنه يجد السعادة الحقة في هذه اللذات التي هي مع ذلك لا تؤتيه اياها .

§ ٤ ـ أما ذلك الرأي العامي الذي يوصي بدراسة الموسيقى لامن أجلها هي ليس غير بل وسيلة نافعة جد النفع في الترفية ، فيمكن أن يتساءل مع اقراره هل الموسيقى هي في الحق ثانوية الى هذا القدر ، وهل يستطاع أن يعين لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العامي ، أو لا ينبغي أن تطلب الا لهذه اللذة التافهة التي تثيرها عند الناس جميعا ؟ لانه لا ينكر أنها تثير لذة جسمانية بحتة تسحر الناس في كل أسنانهم وفي كل أمزجتهم بلا استثناء . أو لا ينبغي أن يبحث أيضا هل هي تستطيع أن تؤثر تأثيرا ما في الانفس ؟ قد يكفي في اثبات قدرتها الادبية أنها تستطيع أن تعدل احساساتنا .

§ ٥ ـ وانها في الحق لتعدلها . فلينظر الى وقعها في نفوس المستمعين لقطع كثير من الموسيقيين وعلى الخصوص قطع أولمبيوس . من ذا الذي ينكر أنها تحمس النفوس ؟ وما هي الحماسة الا أن تكون تعديلا أدبيا صرفا ؟ بل قد يكفي لتجديد الآثار الحادة التي تزجيها لانفسنا هذه الموسيقى أن نستمع اليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام ما .

§ ٦ ـ اذا فالموسيقى هي استمتاع حق . وبما أن الفضيلة تنحصر على التحقيق في أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبغض كما يأمر به العقل

فينتج من ذلك أنه لا شيء أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الاشياء ، وأن نضع لذتنا في الاحساسات الشريفة والافعـــال الفاضلة ، وانه لا شيء أقوى من الايقاع وأغاني الموسيقى لحكاية الغضب والطيبـــة والشجاعة ، بل الحكمة ذاتها وجميع إحساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الامكان ، كما تحكى أيضا جميع الاحساسات المقابلة لتلك . ان الحوادث الواقعية لتكفى فى اثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الاشياء التى من هذا القبيل . ولقد يؤخذ المرء ، تلقاء الحكاية المجردة ، بالالم والفرح بل يوشـك أن يكون تأثره بهـــا كتأثره بهذه الاحساسات تلقـــاء الواقع المحكي . اذا كانت صورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر ، فلا شك في أن يكون من رآها سعيدا بأن يتملى الشخص الذى شغفته قبـــلا صورته .

§ ٧ ـ ان الحواس الاخرى كاللمس والذوق لا تؤتى شيئا من الآثار الأدبية . أما حاسة البصر فانها تحصلها بهدوء وتدريجا وان الصور التى هي موضوع هذه الحاسة تنتهى شـــيئا فشيئا الى أن تؤثر فى الرائين الذين يبصرونها . غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الادبية ، انها ليست الا الاشارة متخذة شكل تلك الانفعالات ولونها واقفة عند حـــد التكاييف الجسمية المحضة التى تشف عن الشهوة . وأيا ما تكون الاهمية التى تربط بأحاسيس البصر هذه فلن توصى الشبيبة أبدا بمشاهدة قطـــع باوزن فى حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليجنوت أو أى مصور آخـــر مثله صاحب أدب واحتشام .

§ ٨ ـ أما الموسيقى فانها بالبداهة ، على ضد ذلك حكاية الاحـــاسيس الادبية مباشرة . فمتى تنوعت طبيعة الالحان تغيرت معها انفعالات المستمعين

---

§ ٧ ـ باوزن ... بوليجنوت من طازوس وباوزن من ايفيز كانا فى زمان سابق على أرسطو بقليل .

§ ٨ ـ مكسو ليدى . ر . فى كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ فى تعليقاته على بندار ج ٢ من السفر الاول ص ٢٠٣ الى ٢٦٩ . وكان يمتاز المكسو ليدي بالثقيل وبالحاد وكان يقابل عندنا « لا » الطبيعية و « لا » المرفوعة .

تبعا لكل واحد منها . فباللحن اشجي كلحن المذهب المسمى ميكسوليدى تحزن له النفس وتنقبض . وألحان أخرى ترقق القلب ، وتلك هى الأقل فى مراتب الثقيل ، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصوص سكونا تاما ، وذلك هو المذهب الدورى الذى هو وحده يؤثر هذا الاثر فيما يظهر . أما المذهب افريجى فعلى الضد من ذلك ينقل النفس الى التحمس .

§ ٩ ـ تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين عالجوا هذا الجزء من التربية ، ونظريتهم لا تستند الا الى شهادة الاحداث نفسها . أما ضروب الايقاع فانها لا تقل تغايرا عن المذاهب : بعضها يسكن النفس ، وبعضها يثيرها ، وأشكال هذه الاخيرة اما أشد عامية واما أحسن ذوقا .

وحينئذ فمن المحال ، على حسب هذه الاحداث ، ألا يعترف بالقوة الادبية للموسيقى ، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم ادخال الموسيقى أيضا فى تربية الاطفال .

§ ١٠ ـ هذه الدراسة نفسها هى مناسبة تماما لاستعدادات تلك السن التى لا تحتمل الصبر أبدا على ما يسبب لها الملل ، والموسيقى بطبعها لا تسبب مللا قط . ان اللحن والايقاع يشبهان أن يكونا ناشئين لازمين للطبع الانسانى ، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن الا لحنا أو على الاقل مطابقة للحن .

ـــ الدورى . ر . على الموسيقى الدورية ما يلى ك ٦ ب ٣ ف ٤ وأتوملر على الدوريين ح ٢ ص ٣١٦ .

§ ٩ ـ الفلاسفة الذين عالجوا . يشير ارسطو بلا شك الى أعمال المدرسة الفيثاغورية والاعمال العلمية فى الموسيقى فى عهده . ر . ما سيلى ب ٧ ف ٣ .

§ ١٠ ـ بعض الحكماء . يظهر ان ارسطو هاهنا يقر هذا الرأى ، ولكنه فنده فى كتاب النفس ك ١ ب ٤ ف ١ .

الباب السادس

يمرن الاطفال أنفسهم على الموسيقى . مزايا العزف بالموسيقى : الحدود ن يليق حتى بها تغير الآلات . ليس كل الآلات مقبولة . أهمار المزمار : الاطوار المتغايرة التى مرت بنا دراسة المزمار . فلقد أثمتها ميزفا نفسها ان صدقت الاسطورة .

§ ١ ـ لكن هل ينبغى أن يعلم الاطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية والموسيقى الآلية ؟ أو هل ينبغى الكف عن ذلك ؟ تلك هى المسألة التى وضعناها فيما مر ونعود اليها هاهنا . لا يمكن أن ينكر أن الاثر الادبى للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافا كثيرا على حسب عزف المرء نفسه بها أولا . لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الانسان فى هذا الصدد حكما عدلا فى أشياء لا يزاولها هو نفسه . اختراعه شرا مادام أنه اذ يشغل أيدى الاطفال يمنعهم من كسر شىء فى البيت ، لان الطفولة لا تستطيع أن تلبث لحظة فى سكون . فالناقوس لعبة حسنة فى السن الأولى ، وان الدراسة هى الناقوس للسن التالية ، أو ليس لهذا السبب يبين لنا بديهيا لزوم تعليم الاطفال أيضا الضرب بالموسيقى بأنفسهم ؟

§ ٢ ـ على أن من الهين أن يعين الى أى حد تمتد هذه الدراسة للاسنان المختلفة لتبقى دائما مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التى تزعم أن هذا الشغل لا يؤدى الا الى ايجاد موسيقيين عاميين . فبديا أنه مادام احسان الحكم فى هذا الفن يقتضى أن يزاوله المرء بنفسه ، فأستنتج من هذا أن الاطفال يجب أن يعزفوا بالموسيقى بأنفسهم . ثم هم فيما بعد يستطيعون أن يتركوا هذا العمل الشخصى ، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الاشياء الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغى بفضل دراستهم فى شبابهم .

§ ٣ ـ أما ما يوجه أحيانا من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط

---

§ ١ ـ ناقوس أرخيتاس . أرخيتاس من ترنته فيلسوف فيثاغورى كان قبل أرسطو بقليل .

بالرجل الى مركز الموسيقى العامى فيكفى فى نقضه أن يعين بالضبط مايليق أن يطالب به ، فيما يتعلق بملكة تعاطى الموسيقى ، الذين يراد تأهيلهم للفضيلة السياسية ، وما هى الاغانى وما هى الايقاعات التى يجب أن يعلموا اياها وأى الآلات ينبغى أن تدرس لهم . كل هذه التمايز مهمة جدا مادام تقريرها يعد تفنيدا لذلك اللوم المزعوم ، لانى لا أنكر البتة أن بعض صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للافراطات التى يشيرون اليها .

§ ٤ ـ ينبغى اذا بابتداهة الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضير مقام المهنة التى سيمتهنها أولئك الذين يتعلمونها وأنه لا يجوز البتة أن تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشئون السياسية ، وأخيرا ينبغى ألا تعوق المباشرة الحالية لتمرينات الجسم ولا تحصيل المعارف الجدية فيما بعد . لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على مايجب أن تكون حقيقة لا ينبغى أن يقصد الى اعداد تلاميذ للمسابقات العلنية للفنانين ولا تعليم الاطفال تلك الغرائب الفارغة للعزف التى أدخلت بادىء الامر فى الحفلات الموسيقية فى أيامنا ثم دخلت من هناك فى التربية العامة . لا ينبغى للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه الا مايلزم لأجل أن يحس جمال الايقاعات والاغانى وأن يكون له من الموسيقى احساس أتم من ذلك الاحساس العامى الذى تحدثه الموسيقى حتى فى بعض أنواع الحيوانات كما تحدثه فى لفيف العبيد والاطفال .

§ ٥ ـ هذه المبادىء أعيانها تصلح لضبط تخير الآلات فى التربية . فيلزم اطراح المزمار والآلات التى ليست الا لاستعمال الفنانين كالقيثارة ومايقاربها فلا ينبغى أن يقبل من الآلات الا ماهو خاص بتكييف الأذن وتنمية الذهن على العموم . على أن المزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح الا

---

§ ٤ ـ فى أيامنا . التقدم وضروب التجديد من كل نوع فى الموسيقى اليونانية ترجع على التحقيق الى الزمن الذى كان يعيش فيه ارسطو بل الظاهر أن مدرسته كثيرا ما شاركت فى ذلك .

§ ٥ ـ المزمار .. ليس آلة موافقة للادب . يصعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول على المزمار الذى أقرته سلطة مينرفا نفسها . ر . فيما بعد ف ٨ .

لاثارة الشهوات ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التى فيها يقصد بالأولى الى التقويم لا الى التعليم . نزيد على هذا أن للمزمار ضررا آخر فيما يتعلق بالتربية ، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه . وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس الى الاطفال والرجال الاحرار ولو أنهم قبلا كانوا يعلمونهم اياه .

§ ٦ ـ فمنذ أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ على أثر مانقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم فى جد وحمية بالفضيلة . وهم اذا اعتزوا بفعالهم الماضى وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح فى الحروب الميدية قد وضعوا اشد شهوتهم فى درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن المزمار الى أن جعلوه علما . فقد رئى فى لقدمونيا مواطن يضبط نغمة الجوقة الموسيقية على نغم المزمار الذى يزمر به هو نفسه ، وصار هذا الذوق قوميا فى أثينا حتى لم يبق فيها رجل حر لم يتعلم هذا الفن : وهذا ما يثبته اللوح الذى خصه طرازيب بالآلهة حينما أدى نفقات احدى قصص اكفنتيدس الملهية .

§ ٧ ـ غير أن التجربة ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضر بها من أمر الموسيقى . كذلك أبطل منها عدة من الآلات القديمة كالبكتيد والبريتول وكل تلك التى لا تثير فى المستمعين الا معانى لذة الحواس والمسبعات والمثلثات الى غير أولئك من الآلات التى تقتضى مرانة طويلة لليد .

§ ٨ ـ كذلك يطرح المزمار أيضا اسطورة عتيقة منطبقة على المعقول تحدثنا أن مينرفا التى اخترعته مالبثت أن تركته ، وتزعم نكتة فكهة أيضا أن غضب الالهة على هذه الآلة جاء من أنها تشوه الوجه ، غير أنه ربما يظن أيضا أن مينرفا تركت درس المزمار لانه لا يصلح فى شىء لتثقيف العقل لان الواقع أن مينرفا فى نظرنا رمز للعلم والفن .

---

§ ٦ . كفنتيدس . يقال أنه كان من أقدم الشعراء الملهاة فى أثينا ويظهر أنه عاش فى آخر القرن السادس قبل المسيح .

§ ٧ ـ البكتيد ... كل هذه الآلات كانت وترية . ر . الجمهورية ك ٣ ص ١٥٣ من ترجمة كوزان .

الباب السابع

الالحان والايقاعات التى يجب ادخـالها فى تربية الاطفال . الاغـانى على ثلاثة أضرب : ادبية وحماسية وشهوية . فالاولى يجب أن تـكون وحدها تقريبا جزءا مـن التعليم ، المذهب الدورى هو الاوفق : انتقاد بعض آراء أفلاطون .

---

§ ١ ـ نحن نرفض اذا ، فى أمر الآلات والضرب ، تلك الدراسـات التى لا تتعلق الا بالفنانين ، ونعنى بذلك تلك التى ليست خاصة الا بالمباراة العلنية للموسيقى . فلا يعكف المرء عليها لتهذيب نفسه أخلاقيا ، ولا يفكر دارسها الا فى اللذة التى ليست أقل جفاء من لذة من سيستمعون اليه فى المستقبل . من أجل ذلك لم أجعل منها مشغلة جديرة برجل حر . بل هو عمل أجير ولا يصلح الا ليخرج فنانين محترفين .

ان الغرض الذى يجهد له الفنان فى هذه السبيل غرض سيء ، فان عليه أن يتنزل باتناجه الى متناول الجمهور الذى كثر ما يســـقط جفاؤه الفنانين الذين يسعون الى ارضائه ، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات التى يقتضيها الضرب على آلاتهم .

§ ٢ ـ أما الألحان والايقاعات فهل ينبغى ادخالها جميعـــا بلا تمييز فى التربية أو هل ينبغى أن يتخير منها ؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين يشتغلون بهذا الجزء من التعليم ، الا أصلين فى الموسيقى : اللحن والايقاع؟ أم نضيف اليهما ثالثا ؟ يهم أن تعرف بالضبط قوة اللحن والايقاع فيمـــا يتعلق بالتربية . فماذا ينبغى أن يفضل اتقان الاول أم اتقان الآخر ؟

§ ٣ ـ ولما أن كل هذه المسائل ، فى رأينـــا ، قد ناقش فيها كثيرا

---

§ ٢ ـ أما الالحان . يظهر الآن أنه قد ثبت ، على رغم رأى روسو ، أن القدامى قد عرفوا اللحن على المعنى الذى نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة ، أى تاليف متكافىء لعدة أصوات تتوافق فيما بينها . وأما الايقاع فهو على الخصوص القياس .

موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فاننا نحيل ، على التفاصيل المضبوطة التى أودعوها مؤلفاتهم ، كل أولئك الذين يريدون التعمق فى هذا الموضوع ، وألا نعالج هاهنا الموسيقى الا من جهة النظر الخاصة بالمقنن ، فنقتصر على بعض عموميات أساسية .

§ ٤ ــ نحن نسلم بالتقسيم الذى اتخذه بعض الفلاسفة بين الأغانى ونميز ، كما فعلوا ، بين الغناء الأدبى والغناء الحماسى والغناء الشهوى. فى نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغانى يقابل لحنا خاصا يجانسه • وتمشيا مع هذه المبادىء نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة : انها تصلح لتثقيف العقل وتزكية النفس معا • ونقول هاهنا بطريقة عامة تزكية النفس لكننا سنعود بأبين من هذا الى هذا الموضوع فى دراساتنا للشعر (البويطيقا) وثالثا فان الموسيقى يمكن أن تكون ترفيها وتستخدم لبسط العقل وترويحه من أعماله • يلزم بالبداهة استخدام الألحان كلها على السواء ، لكن لأغراض مختلفة لكل منها • ففى الدراسة يختار أيها آدب ، ويحتفظ بالأشد استحماسا والأقوى شهوة لحفلات الموسيقى حيث يستمع المرء للموسيقى دون أن يعزف بنفسه •

§ ٥ ــ هذه الانفعالات التى تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسها الناس أجمعين ولو على درجات مختلفة ، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى الى الرحمة والى الخوف والى الحماسة • وبعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات ، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم ، بعد الاستماع الى موسيقى اضطربت بها أنفسهم ، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغانى المقدسة ، فذلك انما هو ضرب من الشفاء والتزكية الأدبية •

§ ٦ ــ هذه التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضا فى النفوس التى

---

§ ٣ ــ بعض فلاسفة .. معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيرا بنظرية الموسيقى • وان ارستكسين مؤلف أقدم كتاب بقى لنا فى الموسيقى كان تلميذا لارسطو (ر • ما سبق ب ٦ ف ٩) •

§ ٤ ــ فى دراساتنا للشعر .. هذه المسالة مبحوثة بغاية الاستقصاء فى البويطيقا فى الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم •

أسلمت قيادها ،تحت سحر الموسيقى ، الى الرحمة أو الى الفزع أو الى أى انفعال آخر • كل مستمع يتحرك تبعا لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة فى نفسه ، لكنهم جميعا على التحقيق قد وجدوا نوعا من التزكيةويشعرون أنهم خفاف بفعل اللذة التى أحسوها . وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغانى التى تطهر النفس سرورا لاتشوبه شائبة ، من أجل ذلك ينبغى ترك هذه الألحان وتلك الأغانى المؤثرة الى هذا الحد للفنانين الذين يعزفون الموسيقى فى المسارح .

§ ٧ — غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستنيرون والآخرون صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضا حاجة الى الالعاب وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم • ولما أن النفس فى هذه الطبائع السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم ، لزم لها ضروب من الألحان منحطة مثلها وأغانى ذات لون كاذب وجفاء لايلين أبدا • وكل امرىءلايجد لذة الا فيما يوافق طبعه • من أجل ذلك نخول الفنانين الذين يتنافسون فيما بينهم الحق فى أن يلائموا بين موسيقاهم التى يصنعونها والآذانالجافية التى تستمع لها •

§ ٨ — لكن فى التربية أكرر أنه لايقبل الا الأغانى والالحان التى لها شيمة أدبية : وهى مثلا كما قلنا مذهب التلحين الدورى • وينبغىأن يرحب أيضا بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا اما فى النظرية الفلسفية واما فى تعليم الموسيقى • وقد أخطأ سقراط ، فى جمهورية أفلاطون ، فى أنه لم يقبل الا المذهب الفريجى دون الدورى كما أهدر دراسة المزمار • فان المذهب الفريجى يكاد يكون بين المذاهب كالمزمار بين الآلات • فانأحدهما والآخر يثيران فى النفس على السواء احساسات شديدة وشهوية •

§ ٩ — والشعر نفسه يثبت هذا حق الاثبات • فانه فى الأغانى الموجهة الى باكوس وفى جميع قصائده المشابهة يقتضى قبل كل شىء استصحاب المزمار • وفى الأغانى الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من الشعر مايرضيه ، مثال ذلك الخمريات التى لايجادل امرؤ فى أن طبعها فريجى

محض . والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيرا من الامثلةوعلى الخصوص مثل فيلكسين الذى بعد أن حاول تأليف خمريتـــه على المذهب الدورى اضطر بطبيعة القصيدة عينها أن يقع فى المذهب الفريجى الذى هو وحده الملائم لها .

§ ١٠ ـ أما اللحن الدورى ، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من الالحان الأخرى جميعا وأن نغمته فيه أشد فحولة وأكثر أدبا . ولأني نصير مبين للمبدأ الذى يبحث دائما عن الوسط بين الطرفين فاني أريد أن اللحن الدوري الذى تعطيه هذا الوصف من بين جميع الالحان الأخرى يجب بالبداهة أن يفضل تعليم الشبيبة اياه . وهاهنا أمران ينبغي رعايتهما ، الممكن واللائق ، لأن الممكن واللائق هما المبدآن اللذان ينبغي على الخصوص أن يقودا الناس جميعا . غير أن سن الأفراد وحدها هي التى تعين أحدهما والآخر . فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعبا عليهم أن يلحنوا الأغاني المحتاجة للقوة ، والطبع نفسه يوحي اليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة .

§ ١١ ـ من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لاتوافق الاالسكر : فقد أخطأ سقراط فى أن ظن أنها تتعلق بالسكر الذى شيمته أنه نوع من ثوران الشهوة فى حين أن شيمة هذه الاغاني ليست الا الضعف. انه يحسن فى الفترة التى فيها تصل السن الى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التى من هذا القبيل . بل انى أظـن أنه قد يوجد من بينها واحـد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحيـاء والمعرفة معا . وذلك على رأينـا هو المذهب الليدى الذى نؤثره على كل ماعداه . وحينئذ فى التربية الموسيقية ينبغي توافر ثلاثة أشياء : أولا اجتناب كل افراط ، ثم عمل ماهو ممكن ،ثم ماهو لائق .

---

§ ٩ ـ فيلكسين .. فيلكسين من جزيرة سيتيرا كان معاصرا لارسطو .

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغرشية ، وفي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الأول

واجبات الشارع — لا ينبغي ان يقتصر على معرفة خير حكومة ممكنة ، بل يجب أيضا في العمل ، ان يعرف تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها — ومن هنا يكون من الضروري معرفة الانواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة لكل منها .

---

§ ١ — في جميع الفنون وفي جميع العلوم التي لاتبقى البتة جزئية أكثر مما ينبغي بل التي تستوعب نظاما تاما للحوادث يجب أن يبحث كل منها على حدته كل مايتعلق بموضوعه من غير استثناء . لنأخذ مثلا علم التمرينات البدنية ماهي منفعة هذه التمرينات ؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعا للأمزجة المختلفة ، أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذي هو أوفق للطبائع الأقوى والأجمل ؟ ماهي التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من التلامذة ؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء ؟ تلك مسائل تعاني وضعها الرياضة البدنية . وفوق ذلك حتى متى كان أي تلميذ من تلامذة الرياضة لايطمح أن يكسب قوة المصارع المحترف ولا مهارته فإن ممرن الاطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة نموا مشابها لنمو المصارع في القوى . فالأمر كذلك في الطب وفي بناء السفن وفي مصنع الثياب وفي جميع الفنون على العموم .

§ ٢ — وحينئذ بالبداهة يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل للحكومة وماهي طبيعة هذه الحكومة وبأي الشروط تكون كاملة بقدر مايراد

بصرف النظر عن كل عائق خارجي ، ومن جهة أخرى أن يعرف أى دستور يناسب اتخاذه تبعا للشعوب المختلفة التى لايستطيع أكثرها قبول دستور فاضل . على هذا ماهى فى ذاتها على الاطلاق خير حكومة ، وما هى أيضا خير حكومة بالاضافة الى العناصر التى يراد تنظيمها . ذلك هو مايجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق . ينبغى أن يضاف الى ذلك أنهما يجب عليهما أيضا أن يكونا جديرين باحكم على دستور يعرض عليهما افتراضا وأن يعينا ، تبعا للمعلومات التى تكون قدمت اليهما ، المبادىء التى يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة . وانى أفترض هنا ، كما قد يرى ، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل دون أن تكون مع ذلك مجردة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتنتفع بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل .

§ ٣ ـ وبالجملة اذا كان الواجب الاول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذى يجب على العموم أن يعتبر الاحسن والذى يمكن أن يقبله أكثر المدائن فانه يلزم الاعتراف بان الكتاب السياسيين فى الغالب مع ماهو مشهود لهم به من الكفاية قد انخدعوا عن النقط الاساسية . لانه لا يكفى أن تتصور حكومة فاضلة ، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لان تطبق تطبيقا سهلا وعاما على جميع الدول . هيهات . لا يقدم لنا اليوم الا دساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية فى التعقيد ، أو اذا وقف عند حد الأفكار العملية فانما هو لاجل اطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفما اتفق على حساب الدول الاخرى كلها التى توجد فى أيامنا هذه .

§ ٤ ـ لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن القبول ميسر التنفيذ باعتبار الوضع الذى فيه الدول الحالية . على أنه ، فى السياسة ، ليس تعديل حكومة بأقل يسرا من أن تخلق خلقا ، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة . اذا أكرر أن رجل الدولة ينبغى أن يكون

---

§ ٣ ـ دساتير غير قابلة للتنفيذ . يقصد بذلك ارسطو الى أفلاطون بلا شك ، و لى اكسينوفون فى الاسطر الآتية .

قادرا على أن يحسن نظام حكومة منظمـــــة من قبل فوق مايكون له من الكفايات التي أسلفنا تعيينها • وتلك مهمة قد تكون محالة الاداء اذا لـم يكن ليعرف جميع الاشكال المختلفة للحكومة . وفي الواقع ان من الخطأ الفاحش أن يظن ، كما في العادة الجارية ، أن ليس للديمقراطية الا نوع واحد وأن ليس للاوليغرشية الا نوع واحد أيضا •

§ ٥ ـ يضاف الى هـذه المعرفة التي لا معدى عنها لعدد الاشكـال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الافضل في ذاتها ، وللقوانين الاشد ائتلافا مع كل دستور ، لان القوانين يجب أن توضع للدسـتور لا الدستور للقوانين ، وكل الشارعين على اتفاق في هذا المبدأ . انمــا الدستور في الدولة هو ترتيب ادارات الحـــكم ، وتوزيع السلطات واختصاص السيادة • وبكلمة واحدة : تعين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي • وعلى ضد ذلك القوانين التي هي متميزة عن المبادئ الاساسية المشخصة للدستور ، فانها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطتـه وفي المعاقبة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين .

§ ٦ ـ واذ فمن الضروري على الاطلاق معرفة عـدد الدسـاتير والفروق بينها ، وذلك أقل تقدير لامكان تقنين القوانين مادام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغرشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الأوليغرشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحـدتين

§ ٥ ـ وعلى ضد ذلك • هاهنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التي تتفرع عنه • ولقد الهم منتسكيو ، عن الفيلسوف اليوناني ، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم ، فعالج طويلا هذا الموضوع الخطير • وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لانه لم يفكر الا في نوع واحد من الدستور ، وبما أنه قد غلا أيضا في الاخذ بآراء الاقدمين ، فلم يبحث الا عن الحـكومة المثالية دون أن يشـغل نفسه بالاحداث أي الدساتير المختلفة الممكنة والحقيقية • وبذلك يكون قد غلا في اهمال التاريخ •

الباب الثانى

ملخص ما قد سبق من البحوث . تعيين البحوث الآتية ، ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس الى بعض . التفاريق المختلفة لكل من الديموقراطية والاوليغرشية .

§ ١ — فى دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الخلص ، الملوكية والأرستقراطية والجمهورية ، وثلاثة أنواع أخر هن زيغ للاولى ، فالطغيان للملوكية والأوليغرشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية . وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية : لأن معالجة الحكومة الفاضلة انما هى معالجة فى الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما الى مبادىء أكمل ماتكون من الفضيلة . وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين الملوكية على الخصوص . فبقى علينا أن نتكلم على الحكومة التى يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخر : الأوليغرشية والديماغوجية والطغيان .

§ ٢ — من الهين أن يعرف أيضا بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيغها . وان أشدها فسادا هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها . فاما أن الحكومة الملوكية لاتوجد الا بالاسم دون أن يكون لها حقيقة ما ، واما أن تستند بالضرورة الى الرفعة المطلقة للفرد الذى يملك على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدها عن الحكومة الفاضلة. ثم تجىء الأوليغرشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد . وأخيرا الديماغوجية وهى التى يمكن أن تطاق من بين الحكومات الفاسدة .

§ ٣ — ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع . غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا . فانه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية

---

§ ٣ — كاتب . يعنى أفلاطون . (الجمهورية ص ٤٥٩ من ترجمة كوزان) .

وأن الأليغرشية يمكن أن تكون صالحة كالأخر ، قد صرح بأن الديماغوجية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحا وأحسن الحكومات الفاسدة .

§ ٤ – أما نحن فعلى الضد ، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها ، ونتحفظ من القول بأن الأوليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى . بل نقول فقط انها أقل فسادا منها . على أننا نترك الآن الى جانب هذا الخلاف في الرأى .

غير أننا باديء بدء نعين للديمقراطية والأوليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التي ندرجها تحت الواحدة منهما وتحت الاخرى . فمن بين هذه الأشكال المختلفة ، أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعدالحكومة الفاضلة ، اذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطي غير ذاك الذى مازال له شيء من القيمة ؟ ثم ماهى ، من بين الصور السياسية كلها ، تلك التي يمكن أن تصلح لأكثرية الدول ؟

§ ٥ – ثم نبحث بعد ذلك ، من بين الدساتير المنحطة ، ما هو الدستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح بالقياس الى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغرشية ، وبالعكس . ثم مع اختيار الأوليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة . واتماما للبحث ، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي ، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاهتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها .

الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية · الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير: الديموقراطية والاوليغرشية · الشيمة الاصلية لاحداهما وللاخرى · ليس العدد ركنا أصليا · بل هو الثروة · تعداد الاجزاء الضرورية للدولة: انتقاد مذهب افلاطون · كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها · ليس الا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيد واحدة بعينها ·

---

§ ١ – ما يضاعف أشكال الدساتير انما هو على التحقيق تكثر العناصر التي تدخل دائما في تكوين الدولة . فبديا كل دولة تتألف من عائلات كما يرى ، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات وسيطة بينهما . ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض عزل . وان الشعب ينقسم الى زراع وتجار وصناع ، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة . اقتناء الخيل مثلا انفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم الا الأغنياء .

§ ٢ – من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها الحربية من الفرسان كانت دولا أوليغرشية : فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة ، وشاهد هذا تاريخ ايريثرى وخالسيس ومجنيزى على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في آسيا . ينبغي أن يضاف الى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بيناها حينما تكلمنا على الأرستقراطية وعددنا

---

§ ٢ – من الفرسان · ان ملاحظة أرسطو هذه قد حق أمرها في القرون الوسطى · فان الاشراف الذين كانوا يقتنون الخيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان؛ كانوا اوليغرشية قوية · وقد فقدوا تفوقهم حين بدأ المشاة يغلبون على الامر في الجيوش الاوربية وان يكن لفقد ذلك التفوق اسباب أخرى · – تاريخ ايريثرى · لا يعلم من تاريخ الدول المختلفة الا النزر اليسير ·

العناصر التي لا غنى عنها لكل دولة . فعناصر الدولة تلك تأخذ بحظ من السلطان سواء بكلها أو بعدد من أفرادها قل أو كثر .

§ ٣ — ينتج من هذا بالبداهة أن أنواع الدساتير يجب أن تكون ، بالضرورة المحضة متخالفة ، كتخالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها ، تبعا لأنواعها المختلفة . فليس الدستور شيئا آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذي ينقسم دائما بين الشركاء ، اما على حسب أهميتهم الخاصة واما تبعا لمبدأ مساواة مشتركة ، أي أنه يجوز أن تجعل حصة للأغنياء وأخرى للفقراء أو أن يؤتوا حقوقا مشتركة . على هذا فالدساتير تكون بالضرورة مقدرة بقدر التعدد في ترتيبات التفوق والتخالف بين أجزاء الدولة .

§ ٤ — يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء ، كما يعترف بنوعين أصليين للرياح : رياح الشمال ورياح الجنوب ، وأما الأخر فليست الا انحرافات . ففي السياسة تكون الديمقراطية والأوليغرشية لأنه يمكن احتساب أن الارستقراطية ليست الا احدى صور الأوليغرشية التي هي بها تشتبه ، كما أن هذه التي تسمى جمهورية ليست الا احدى صور الديمقراطية ، وكما أن من بين الرياح ريح الغرب تشتق من ريح الشمال وريح الشرق من ريح الجنوب . ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حدا أبعد اذ يقولون أنه لايعترف في اللحن الا بطريقتين أساسيتين : الدورية والفريجية . وفي هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترتد اذا الى الواحدة أو الى الأخرى من هاتين الطريقتين .

§ ٥ — سندع الى جانب هذه التقاسيم التحكمية التي تتخذ غالبا للحكومات ، مؤثرين التقسيم الذي قررناه نحن باعتباره أحق وأضبط فعندما لايوجد الا دستوران ، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق

---

§ ٤ — الديموقراطية والاوليغرشية • عند افلاطون الدستوران الاصليان هما الملوكية والديموقراطية (القوانين ك ٣ ص ١٧٨) والظاهر أنه وضع الاوليغرشية في الصف الاخير لان السادة فيها الأكثر عددا (القوانين ك٤ ص ٢٢٠ من ترجمة كوزان) • وانظر أيضا السياسي ص ٤٥٩ •

منه وتفسد كل الأخر . اذا كانت كل الطرائق في الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالي : فيكون أوليغرشيا اذا كان السلطان أشد تركزا وأشد استبدادا ، وديمقراطيا اذا صارت لوالبه أكثر تراخيا وأسهل سهولة .

§ ٦ ـ ومن الخطأ الشديد ، وان يك عاما ، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لانه يمكن أن يقال أن الأكثرية في الأوليغرشيات أيضا في كل مكان هي السيدة دائما ومن جهة أخرى أن الاوليغرشية لاتنحصر بعد في سلطة الأقلية . لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساوونهم من كل وجه خلا الثروة أفيمكن في هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية ؟ كذلك اذا كان الفقراء وهم أقلية هم سياسيا فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عددا فلا يمكن كذلك أن يقال ان الدولة في هذه الحالة أوليغرشية اذا كان المواطنون الآخرون أي الأغنياء مبعدين عن الحكم .

§ ٧ ـ في الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة الى جميع الرجال الأحرار ، وأوليغرشية حيثما يختص بها الأغنياء . أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما الا ظرفان ثانويان . غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية . ولاشك أن سيكون من الأوليغرشية ماتسند فيه السلطة تبعا للقوام والجمال كما يقال ان ذلك يكون في اتيوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عامتين .

§ ٨ ـ كذلك يكون خطأ كبيرا أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة الوزن على هذا النحو . لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدة

---

§ ٧ ـ في اتيوبيا . ر . هيردوت « طاليا ب ٢٠ » .

§ ٨ ـ أبللونيا . ر . العورتون للل ج ١ ص ١١ و ج ٢ ص ٥١ و ١٥٦ ، فان البحر اليوني هو الخليج الإدرياتي وقد كانت أبللونيا نزلة من كورنته ـ ثيرا : ثيرا هي جزيرة صغيرة تجاور كريت . (ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٦٥) .

أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدة تحفظات . لا تكون ديمقراطية حيثما تحكم أقلية من رجال أحرار سوادا لا يتمتع بالحرية وأستشهد على ذلك بأبللونيا على الخليج اليونى وثيرا . ففى هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسى المستعمرتين دون الأكثرية الكبرى . كذلك لا ديمقراطية متى كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأكثرية كما كانت الحال فى كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أكثرية المواطنين تملك ثروات طائلات . ولا ديمقراطية حقيقية الا حيثما يكون الرجال الأحرار الأكثرية ولهم السيادة وان كانوا فقراء . ولا تكون أوليغرشية الا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة .

§ ٩ — حسبنا هذه الاعتبارات لايضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هى كذلك . أضيف الى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التى تتكلم عليها هنا . ماهى تلك الأشكال السياسية ؟ وكيف تنشأ ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائما عن مبادىء قررناها فيما سبق .

يسلم لنا أن كل دولة تتكون ، لا من جزء واحد ، بل من أجزاء متعددة : وانه حينما يراد فى التاريخ الطبيعى معرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يبتدأ بتعيين الأعضاء التى لا غنى عنها لكل حيوان ، فبعضها مثلا بالحواس التى له ، وبأعضاء التغذية التى تتلقى الأغذية وتهضمها كالفم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع .

§ ١٠ — فبافتراض أنه لايوجد أعضاء أخر غير تلك ، لكنها كانت غير متشابهة فيما بينها ، وأن الفم والمعدة والحواس ، ثم الأجهزة المحركة لا تتشابه فيما بينها ، يكون عدد توالبفها بالضرورة أنواعا متمايزة من الحيوانات على هذا القدر : لانه محال أن نوعا واحدا بعينه يكون له صنوف

—— كولوفون . مدينة من يونيه فى آسيا الصغرى وهى وطن اكسينوفان رئيس مدرسة ايلى ولا يعرف هل هو اكسينوفان الذى حفظ لنا أتينى قطعة شائقة على زخرف كولوفون . ر . مقالة كوزان على اكسينوفان .

مختلفة للعضو الواحد ، الفم أو الأذن . كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفي حينئذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات ، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكثرة بمقدار ماتكونه تواليف الأعضاء التي لا غنى عنها .

هذا ينطبق بالضبط على الأشكال السياسية التي نعالجها هنا ، لأن الدولة ، كما كررناه ، تتكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جدا.

§ ١١ – فها هنا طبقة كثيرة العدد تعد الغذاء للجمعية ، وهم الزراع : وهناك الصناع يكونون طبقة أخرى مشتغلة بجميع الصناعات التي لاتستطيع المدينة بدونها أن تعيش ، بعضها ضروري ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والزينة . وطبقة ثالثة هي طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التي تبيع والتي تشتري في الأسواق الكبرى وفي الحوانيت . وطبقة رابعة تتألف من أجراء . وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين ، وهي طبقة لا غنى عنها أيضا لسائر الطبقات السابقة ، اذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستعباد . وهل يمكن افتراض دولة جديرة حقا بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع ؟ ان الدولة تكتفي بذاتها ضرورة ، والرق لا يستطيعه .

§ ١٢ – في جمهورية أفلاطون هذه المسألة قد عولجت بطريقة غاية في اللباقة لكنها غير كافية . فان سقراط يقول فيها ان الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبدا : نساج ، وزراع ، وأساكفة ، وبناءون . ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف اليه الحداد وراعي البهائم وأخيرا التاجر والبياع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص في رسمه الأول.

---

§ ١١ – رقيقة بالطبع . ر . ك ١ ب ٢ ف ٧ .

§ ١٢ – في جمهورية أفلاطون . قد اتهم أرسطو المفسرون وعلى الخصوص بنزجر بانه أخطأ أو أساء النية في عرض أفكار أفلاطون . لكن الاولى أن يقال أن انتقاد ارسطو بلغ من القسوة غايتها . غير أنه لم يعز الى أفلاطون الا ماهو موجود في الجمهورية ك ٢ ص ٨٠ وما بعدها . وينبغي عدلا أن يضاف الى هذا أن سقراط لا يدعي أنه يعالج المسألة على وجه منطقي وتام – غرض أدبي . اذا كان هذا النقد حقا عندما يوجه هذه الفقرة من الجمهورية فانه لا يكون حقا متى وجه الى جماع مذهب أفلاطون .

وعلى هذا ففى نظره كل دولة لا تتكون الا لتسد حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبى لاشك أنه عند أفلاطون ليس أشد ضرورة من الاساكفة والزراع .

§ ١٣ – لا يبغى سقراط من طبقة المحاربين شيئا الا فى اللحظة التى فيها تجد الدولة نفسها ، اذ توسع اراضيها ، فى اشتباك وحرب مع الشعوب المجاورة . لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء او أكثر الذين يعدهم أفلاطون يلزم حتما شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد . واذا كان معترفا به أن فى الكائن الحى النفس هى أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأصلى أفلا يجب أن يعترف أيضا بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التى لا صارف عنها للمعيشة يكون فى الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعى ؟

ألا ينبغى أن تزاد على هاتين الطبقتين الطبقة التى تفصل فى المنافع العامة للدولة ، ذلك الاختصاص الخاص بالعقل السياسى ؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة الى الأيدى بعينها فذلك لا يهم فى صدد استدلالنا . لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع فى الغالب ، لكن اذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعنصر الحربى ليس على التحقيق أقل ضرورة .

§ ١٤ – أضيف اليها سابعا يشارك بثروته فى الخدم العامة ، أولئك هم الأغنياء : ثم ثامنا وأولئك هم مديرو الدولة ، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم مادامت الدولة لا تستغنى عن حكام ، فينتج من ذلك لزوما بالضرورة أن يكون بها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يخلصون لهذه الخدمة العامة اما مدى الحياة واما على طريق التناوب . وأخيرا يبقى هذا الجزء من الدولة الذى تكلمنا عليه آنفا والذى يفصل فى المسائل العامة ويقضى فى خصومات الأفراد .

اذا كان ضروريا للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر

فضروري لها أيضا أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعـــون الى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة .

§ ١٥ - قد يفترض على العموم ان تجمع عدة وظائف في يد واحدة وأن فردا يمكن ان يكون جنديا وزارعا وصانعا وقاضيا وشيخا معا ، زد عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريبا . غير أن الأشياء الفريدة التي لا يمكن الجمع بينها هي الفقر والغنى ، ومن أجل ذلك كان الأغنياء والفقراء هم فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزا في الدولة . ومن جهة أخرى لمـــا أن الأغلب في العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئـــــك قلة اعتبرا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل . وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التي هي بالنتيجة فيما يظهر مقصورة على اثنين لاغير الديمقراطية والأوليغرشية .

- لقد برهنا اذا على أن للدساتير أنواعا متعددة وأينا العلة في ذلك الوقت وسنثبت الآن أنه يوجد أيضا عدة أنواع من الديمقراطيـــات ومن ومن الأوليغرشيات .

الباب الرابع

خمسة الانواع المختلفة للديموقراطية وشيمها وعللها ٠ التأثير المشئوم للديماغوجيين فى الديموقراطيات ، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيدا : طغيان الشعب الذى اضله مملقوه ٠

---

§ ١ ـ هذا التكثر فى الأنواع الديمقراطية والأوليغرشـيـة هو النتيجة البينة للتدليلات التى سلفت مادمنا قد اعترفنا بأن بالطبقة الدنيا فروقا شتى وما بالطبقة التى تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى . فى الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون أو يشترون، والعاملون فى البحر سواء أكانوا حربيين أم تجارا أم ملاحين أم صيادين. وفى الغالب من الأمر تشمل هـذه الوظائف المختلفة كثيرا من الأفراد . فبيزنتة وتارنتة عامرتان بالصيادين ، وأتينا بالملاحين وايجين وشيوز بالتجار وتنيدوس بملاحى الشواطىء . ويمكن أيضا ان يعد فى الطبقة الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستغنوا عن العمل ليعيشوا ، وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحرارا الا من جهة الأب أو من جهة الأم ليس غير وأخيرا كل أولئك الذين وسائل عيشتهم تقرب من وسائل أولئك الذين عددناهم . فى الطبقة الرفيعة ترتكز الامتيازات على الثروة والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل .

§ ٢ ـ النوع الأول من الديمقراطية شيمته المساواة ، وان المساواة المؤسسة على القانون فى هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء ، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون دون

---

§ ١ ـ تارنتة ٠ في أغريقا الكبرى أى فى ايطاليا الجنوبية ٠ وبيزنتة هى التى صارت القسطنطينية بعد ٠ وايجين بقرب شواطىء أتيقا ٠ وتنيدوس جزيرة فى بحرايجة ٠ وهى نزلات دورية ٠ ر ٠ مللر ج ٢ ٠ ص ٤١٦ واسترابون ك ٦ ص ٢٧٠ ولقد كان الاسترابيون اللذين اسسو تانتة ر ٠ ك ٨ ب ٦ ف ٢ ٠

سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة . فاذا كانت الحرية والمساواة حينئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الاساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة فى الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة . لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عددا وأن رأى الأكثرية فيها هو القانون ، فهذا الدستور هو بالضرورية ديمقراطية بعينها .

فهاك اذا نوعا أول من الديمقراطية .

§ ٣ – بعده يجيء نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو فى العادة ضئيل القدر . فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون انصاب المحدد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه. فى نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذى لا نزاع فى صفتهم هذه يصلون الى وظائف الحكم ، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة . وفى ديمقراطية أخرى يكفى ليكون المرء حسبما أن يكون مواطنا بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضا للقانون . ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون الى الكثرة التى تقوم مقامه .

§ ٤ – وحينئذ انما تكون الأوامر الشعبية هى التى تقضى لا القانون ، والفضل فى هذا للديماغوجيين .

والواقع أن فى الديمقراطيات التى فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين ، وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة . فالديماغوجيون لايظهرون الا حيث يفقد القانون سيادته . وحينئذ يكون الشعب ملكا حقا ، واحدا وان يكن مؤلفا من الأكثرية التى تحكم لا فرادى بل بجملتها . لقد عاب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال انه كان يزعم أن يتكلم ، كما نفعل نحن هاهنا ، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلونه كل واحد منهم على انفراد . واذ يكون الشعب هو الملك فانه يعمد الى أن يفصل

فعل الملك لأنه يلقى عن عاتقه نير القانون ويصير مستبدا . ومن أجل هذا يصبح المتملقون عما قريب في مرتبة الشرف .

§ ٥ ـ هذه الديمقراطية هي في نوعها ماهو الطغيان بالقياس الى الملوكية . ففي الجهتين الرذائل أعيانها واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه : هنا أوامر الشعب وهنالك الأوامر التحكمية . زد على هذا أن بين الديماغوجي والمتملق شبها قارعا . كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يدل على الأمة التي عمها الفساد والآخر يدل على الطاغية .

§ ٦ ـ الديماغوجيون ، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون ، يرجعون في جميع الأعمال الى الشعب ، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب الا بسيادة الشعب الذي يتصرفون هم أنفسهم في أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التي يغتالونها منه . ومن جهة أخرى كل أولئك الذين يظنون أن لديهم مايشتكون منه من الحكام لا يترددون في الاتجاه الى حكم الشعب وحده ، وان الشعب ليرحب بالطلب وحينئذ تنهار السلطات القانونية كلها .

§ ٧ ـ اذا يستطاع القول بحق أن هذه ديماغوجية محزنة . ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستورا حقيقيا . ألا انه لادستور الا على شريطة سيادة القانون . يجب أن يفصل القانون في جميع المسائل العامة ، كما يفصل القاضي في قضايا االأفراد في الحدود المنصوصة في الدستور فاذا كانت الديمقراطية حينئذ هي أحد النوعين الأصليين للحكومة فان الدولة التي فيها يعمل كل شيء بالأوامر الشعبية ليست في الحق بعد ديمقراطية مادامت الأوامر الشعبية لا يمكن أبدا أن تفصل في شيء بطريقة عامة .

فهاك قصارى ماكنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية

الباب الخامس

الانواع المختلفة للاوليغرشية وهى اربعة : التأثير العام للاخلاق فى طبيعة الحكومة ـ اسباب الانواع المختلفة للديمقراطية وللاوليغرشية ـ بحث اشكال الحكومات غير الديمقراطية والاوليغرشية ـ بعض كلمات عن الارستقراطية

§ ١ ــ الشيمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية انما هى تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء ، ولو أكثرية ، ان يبلغوا السلطان الذى ليس بابه مفتوحا الا لاولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون . وفى نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك فى الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق فى تعيين أعضائها . ومع ذلك ينبغى أن يقال انه اذا كانت الانتخابات تقع على ذوى النصاب كلهم ، فان النظام أولى به ، فيما يظهر ، أن يكون أرستقراطيا وانه ليس أوليغرشيا فى الحقيقة الا متى ضاقت دائرة الانتخابات . ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب الى الابن . ورابع يضيف الى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكام بدلا من سيادة القانون . وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بين حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات النوع من الديمقراطية الذى تكلمنا عليه آخر الأمر . وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى « حكم السلالة » أو حكومة القوة .

§ ٢ ــ تلك هى الأشكال المختلفة للأوليغرشية وللديمقراطية . ومع ذلك ينبغى أن نضيف الى ذلك هاهنا تنبيها مهما هو أن الحكومة تكون شعبية بميل الأخلاق والعقول دون أن يكون الدستور ديمقراطيا ، وهذا فى الغالب من الأمر . وعلى التكافؤ فى بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعى أولى به أن يكون ديمقراطيا فان ميول الأخلاق والعقول تكون

---

§ ١ ــ « حكم السلالة » هذه الكلمة التى قد فسرتها تدل بوضعها على حكومة الاقوياء الوراثية . وهى عند أرسطو آخر حد للاوليغرشية .

أوليغرشية . ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون دائما نتيجة ثورة . ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تعجل التجديدات وايثار الاكتفاء بادىء الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات البال ، وتخلى القوانين السابقة باقية على حالها ، غير أن زعماء الثورة يظلون مع ذلك سادة الدولة .

§ ٣ — والنتيجة البينة للمبادىء التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات . والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطرار اما جميع أجزاء الشعب المعدودة فيما سبق واما بعض تلك الأجزاء باستثناء الأخر . فمتى كان الزارع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة ، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون مادام المواطنون المشتغلون بالاعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ مايجعلهم يزاولون الأعمال السياسية ، فهم يكلون الأمر حينئذ للقانون ، ولا يجتمعون في جمعية سياسية الا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها . على أن الحق السياسي يتعلق دون أي تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانوني . لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاما تمام العموم . غير أن أكثرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخل المكفول ، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة ، فهاك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية .

§ ٤ — النوع الثاني الذي يرد في الترتيب الذي رسمناه هو ذلك الذي فيه كل المواطنين الذين لا نزاع في أصلهم لهم الحقوق السياسية ، ولكن الواقع هو أن أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون دون أن يشتغلوا . في هذه الديمقراطية القوانين هي ذوات السيادة أيضا ، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية .

---

§ ٤ — الذي رسمناه . ر . ما سبق به ٤ ف ٣ . ولكن في هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو في المحل الثالث ما وضعه هنا في الثاني . وان هذه التقاسيم الجديدة المعروضة هاهنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكرارا ولو ان أرسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الانواع المختلفة للديموقراطية . فهاهنا شيء من الاضطراب .

فى النوع الثالث يكفى أن يكون المواطن حرا لأجل أن تكون له حقوق سياسية . ولكن ها هنا أيضا ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها ، وسيادة القانون ليست ها هنا اقل ضرورة منها فى النوعين الأولين .

§ ٥ – والرابع هو ذلك الذى جاء الآخير على حسب الترتيب الزمنى ، فان دولا ، بما أنها تكونت أرحب كثيرا مما كانته الأولى من قبل ، وبما انتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم ، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية ، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوع ادارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم ميسرة الزمن الضرورى للاشتغال بها . بل كان أقلهم ميسرة أكثرهم فراغا اذا خلوا من هم ادارة منافعهم الخاصة ، وهذه علة تمنع فى الأغلب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضـــور المحاكم التى هم أعضاء فيها ، ويقع بهذا أن يصير السواد سيدا بدلا من القانون .

تلك هى الأسباب الضرورية التى تعين عدد الديمقراطيات وتباينها .

§ ٦ – أول نوع للأوليغرشية هـو ذلك الذى فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التى تكلمنا عليها آنفا وما هو فى ذاته قليل . السلطان مسند الى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانونى والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقا سياسية قد كان هو السبب فى احالة السيادة الى القانون لا الى الرجال . ولما كانوا بعيدين جدا ، بعددهم ، عن الوحدة الملوكية ، وكانوا أقل ميسرة بكثير من أن يتمتعوا بفراغ مطلق وليسوا من الفقر بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا الى أن يعلنوا أن القانون هو السيد بدلا من أن يكونوا أنفسهم هم السادة .

§ ٧ – فاذا افترض أن الملاك أقل عددا مما فى الفرض الأول والثروات أعظم قدرا فذلك هو النوع الثانى للأوليغرشية . وحينئذ ينمو الطمع مع

القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة . ولما كانوا أقل قوة بكثير أيضا من أن يحكموا على القانون ، كانوا مع ذلك من القوة بحيث يصدرون القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة .

§ ٨ – بأن تنحصر أيضا الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل الى درجة ثالثة من الأوليغرشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصيا ، ولكن وفقا للقانون الذي يجعلها وراثية ، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغرشية وفي عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جدا من حكومة الفرد . ففيها السلطان للرجل لا للقانون . وهذا الشكل الرابع للأوليغرشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية .

§ ٩ – الى جنب الديمقراطية والأوليغرشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفا به أيضا من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية ، مع التسليم ، بحسب الرأي الشائع ، بأن هذه الدساتير هي الملوكية والأوليغرشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية . وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للآخر كلها ويسمى عادة جمهورية ، وبما أنه نادر فكثيرا ما يغرب عن المؤلفين الذين يتصدون لتحديد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لايعترفون الا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفا كما فعل أفلاطون في جمهوريته .

§ ١٠ – لقد صدقت تسمية حكومة الأخيار على الحكومة التي عالجنا أمرها نحن أنفسنا فيما سبق . ان هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لاينطبق حقا وبكل دقة الا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل ما في وسع

§ ٩ – بحسب الرأي الشائع . هذا ليس رأي ارسطو . ر . ما سبق ك٣ ب٥ ف ١ وهذا الكتاب السادس ب ٢ ف ١ .

– أفلاطون في جمهوريته . الاولى الجمهورية ، والثانية القوانين . ر . ما سبق ك ٢ ب ١ و ٢ و ٣ .

الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط . هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن الطيب يندمجان في تماثل مطلق . في أي مكان ليس للمرء من فضيلة الا بالاضافة الى الدستور الخاص الذي يعلش في ظله . توجد أيضا بعض أشكال سياسية بتخالفها مع الأوليغرشية ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الأرستقراطيات . وتلك هي النظم التي فيها الحكام يختارون تبعا للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعا للغنى على الأقل.

§ ١١ ـ هذه الحكومة حينئذ تبعد حقا عن الأوليغرشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية ، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة الى أن تكون الفضيلة هي الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية ، حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطيا كما في قرطاجنة ، وحتى حينما لايقيم القانون وزنا ، كما في اسبرتة ، الا للعنصرين الأخيرين الفضلة والجمهرة، فالدستور يكون مزاجا من الديمقراطية والأرستقراطية . على هذا فالأرستقراطية ، فوق نوعها الأول والأكمل ، لها أيضا الشكلان اللذان ذكرناهما آنفا ، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التي تميل الى المبدأ الأوليغرشي أكثر مما تميل الى الجمهورية بالمعنى الخاص .

§ ١١ ـ كما في قرطاجنة . ر. ك١ ب٨ ـ كما في اسبرتة . ر . ك٢ ب٦ -

الباب السادس

المعنى العام للجمهورية ، عـــلاقاتها بالديمقراطية ، العناصر التى يجب أن تأتلف فى الدولة : الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمعية : علاقات الجمهورية بالارستقراطية .

§ ١ — ليس علينا بعد أن نشتغل الا بحكومتين احداهما التى تسمى عاميا الجمهورية والأخرى الطغيان . اذا كنت أضع ها هنا الجمهورية ، ولو أنها ليست حكومة منحطة كما أن الأرستقراطيات التى تكلمنا عليها آنفـاً ليست منحطة أيضا ، فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست فى الحق الا أصناف فساد للدستور الفاضل . غير أنه فى العادة تسلك الجمهورية مـع الأرستقراطية وتكون كمثلها منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصا كما قلت فى بادىء الأمر . الطغيان يجب ضرورة أن يشغل المحل الأخير لانه أقل الأشكال السياسية حظا من أن يكون حكومة حقة ، وأن بحوثنا غرضها دراسة الحكومات . بعد أن بينا أسباب تصنيفنا نمضى الى فحص الجمهورية .

§ ٢ — وانا سنستشعر جيدا شيمتها الحقة بعد أن فحصنا الديمقراطية والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق الا خليطا من هـذين الشكلين .

جرت العادة بأن يسمى باسم الجمهـــورية الحكومات التى تميل الى الديمقراطية وباسم الأرستقراطية الحكومات التى تميل الى الأوليغرشية ، ذلك بأن الاستنارة والشرف هما عادة من حظ الأغنياء . انهم ينعمون فوق ذلك بتلك المزايا التى يشتريها غيرهم فى الغالب بالجناية والتى تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاما رفيعا .

---

§ ١ — أصناف فساد للدستور الفاضل . ر . ما سبق ب ١ ف ٥ .
— بادىء الامر . ر . ما سبق ك ٣ ب ٥ ف ٢ .

§ ٣ – ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتى السيادة السياسية أولئك الموطنين الأخيار فقد زعم تبعا لذلك أن الأوليغرشيات تتألف من أكثرية رجال فضلاء أهل للاحترام . وانه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون الا في الدول التي يديرها رجال فاسدو الأخلاق . والعكس بالعكس ، يظهر محالا أنه حيث لا تكون الادارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير الموطنين . غير أنه ينبغي التنبيه الى أن القوانين الصالحة لاترتب هي وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ . بادىء بدء ليس من حكومة صالحة الا تلك التي فيها يطاع القانون . ثم بعد ذلك الحكومة التي فيها القانون المطاع يكون مؤسسا على العقل ، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة . على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين : فان القانون اما أن يكون أحسن ما يمكن بالاضافة الى الملابسات ، واما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق .

§ ٤ – المبدأ الأساسي للأرستقراطية يظهر أنه اسناد السلطان السياسي الى الفضيلة ، لأن الشيمة الخاصة للأرستقراطية انما هي الفضيلة كما أن شيمة الأوليغرشية هي الثروة وشيمة الديمقراطية هي الحرية . وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية ما دام أن في بعضها وفي البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من أعضاء لهيئة السياسية له دائما قوة القانون . فاذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريبا طلبة واحدة وهي التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء ، بين الثروة والحرية ، وان الثروة فيما يظهر تكاد في كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة .

§ ٥ – في الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهي : الحرية والثروة والأهلية . ولا أذكر رابعا يسمى الشرف لأنه ليس الا نتيجة للأخرى ،

---

§ ٣ – مؤسسة على العقل . ر . ك ٣ ب ٦ ف ١٣ .

فان الشرف ليس الا تقادما فى الثروة والكفاية ، وان التأليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبداهه الجمهورية ،والتأليف بين الثلاثة جميعا أولى به أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أى شكل آخر . وانى دائما أضع على حدة الأرستقراطية الحقة التى تكلمت عليها فى بادىء الأمر .

§ ٦ ـ على هـذا قد أوضحنا أن الى جانب الملوكيـة والديمقراطية والأوليغرشية توجد أيضا نظم أخرى ، وقد فسرنا طبيعة هـذه النظم والفروق بين الأرستقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرستقراطيات وأخيرا يرى جليا أن كل هذه الأشكال هى أقل بعدا بعضها عن بعض مما قد يظن .

الباب السابع

الجمهورية تاليف بين الاوليغرشية والدمقراطية ، والوسائل المختلفة لاجراء هـذا التأليف شيمة الجمهورية الحقة : مثال ماخوذ من الحكومة اللقدمونية : الجمهورية يجب ان تتأيد بمحبة المواطنين وحدها .

---

§ ١ ـ نفحص الآن تبعا لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تتكون فى جنب الأوليغرشـية وفى جنب الديمقراطية ، وكيف ينبغى أن تتكون . وسيكون لهذا البحث فوق ذلك رمزية تعين حدود الأوليغرشية وحدود الديمقراطية تعيينا جليا لأننا باستعارة بعض المبادىء من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون الجمهورية كما يكون من جديد جزءا علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان .

§ ٢ ـ ها هنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج . فبديا يمكن الجمع بين تشريع للأوليغرشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما ، عـلى السلطة القضائية مثلا ، ففى الأوليغرشية يغـرم الغنى اذا لم يحضر الى المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها . وفى الديمقراطية الأمر بالعكس ، مكافأة للفقير ولا غرامة على الغنى . وانما هو حد مشترك ووسط لهـذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين : غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام الجمهورى ، لأنه ليس الا المزج بين الآخرين . هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف .

§ ٣ ـ وأما الثانية فتنحصر فى الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة للأوليغرشية وللديمقراطية . ها هنا مثلا حق دخول الجمعية السياسـية

---

§ ١ ـ علامة التعريف . كلمة النص « رمز » والسياق يفسر معنى الكلمة تماما . انما هو شيىء مركب من جزأين يمكن ان ينفصلا ليجتمعا فيما بعد . وقد كان غالبا قطعة من النقد أو من المعدن أو قطعة من الخشب .. الخ . فكان المحبان يقتسمان هذا الرمز ومن وحمية وتذكار . وهذا العرف الودى العريق فى القدم لا يزال جاريا بين ظهرانينا .

يكتسب من غير شرط النصاب . أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة ، وهناك نصاب رفيع القيمة للغاية . فالحد الوسط هو عدم اتخاذ أنصبة ثابتة أيا كانت من جانب ومن آخر .

وثالثا يمكن أن يستعار من القانون الأوليغرشي ومن القانون الديمقراطي معا . فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطي . ومبدأ الانتخاب هو على ضد ذلك أوليغرشي . كذلك عدم اشتراط النصاب لمناصب الحكم يتعلق بالديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغرشية . فالأرستقراطية والجمهورية تستمدان نظامهما الذي يقبل هذين النصبين في احداهما وفي الاخرى . من الأوليغرشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية التحرير من النصاب . فهاك كيف يمكن التأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية .

§ ٤ — لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التواليف مزاجا كاملا للأولليغرشية والديمقراطية يلزم امكان أن تسمى الدولة التي هي حاصل المزج أوليغرشية أو ديمقراطية بلا فرق ، لأنه ليس هناك بالبديهية الا ما أريد من مزج كامل . إذا فدائما الحد الوسط هو الذي يؤتي هذا الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان .

§ ٥ — يمكن أن يضرب مثلا دستور لقدمونيا . فمن جهة يؤكد بعض أنه ديمقراطية لأن به الواقع عدة عناصر ديمقراطية . مثلا التربية العامة للأطفال التي هي في حق أولاد الأغنياء وفي حق أولاد الفقراء على نحو سواء . باعتبار أن أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربى أولاد الفقراء : وهذه المساواة تستمر حتى في السن التالية وحينما يصيرون رجالا دون أي تمييز بين الغني والفقير . ثم المساواة الكاملة في الموائد المشتركة بين الجميع ، وتماثل اللباس الذي يدع الغني يلبس كما يلبس أي فقير اتفق . وأخيرا تدخل الشعب في منصبي الحكم الكبيرين ينتخب الشعب أحدهما وهو مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الايفور . ومن جهة أخرى يؤيدون

§ ٥ — دستور لقدمونيا . ر . ما سبق ب ٥ ف ٥ و ك ٢ ب ٦ و . ر . أيضا كتاب كراجيوس ص ٢٥٠ . و . ر . فيما يتعلق باختلاط السلطات في اسبرتة القوانين لافلاطون ك ٤ ص ٢٢٥ .

أن دستور اسبرتة هو أوليغرشي لأنه في الواقع يحتوي على عناصر أوليغرشية فجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة . وفيه بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائيا بالنفي أو بالاعدام ، بله نظما أخرى ليست أقل مدخلا في الأوليغرشية .

§ ٦ – ان جمهورية فيها تمتزج تماما الأوليغرشية والديمقراطية يجب أن تشتبه احداهما بالأخرى دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنتين . انها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على امداد غريبة عنها . وحين أقول انها يجب أن تقوم بنفسها فلست أعني بذلك أن تنفي من باطنها الجزء الأكبر من أولئك الذين يبغون الاشتراك في السلطان ، فتلك مزية تنتفع بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة ، لكني أعني أن ذلك يكون بأن تكسب الرضا الاجماعي لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير الحكومة .

ولن أدفع الى أبعد من ذلك بهذه التنبيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية وكل الأشكال السياسية الأخرى التي تسمى أرستقراطيات .

الباب الثامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان . علاقاته بالملوكية والملوكية المطلقة . انه حكومة عنف دائما .

---

§ ١ ـ قد يبقى علينا أن تتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه لذاته طويل وقت . بل لأجل أن تتم بحوثنا بأن ندخله فيها ، مادمنا قدقبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة . لقد عالجنا فيما سبق الملوكية بأن عنينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أي المطلقة وقد أوضحنا مزاياها وأخطارها وطبيعتها وأصلها وتطبيقاتها المختلفة .

§ ٢ ـ وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملوكية وأنهما كمثلها أنشأهما القانون . وقلنا ان بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقي التصرف وأنه في الأزمان الغابرة اتخذ الاغريق ملوكا من هذا الصنف كانوايسمون « ايسمنيت » . وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها ، فقد كانت ملوكية من حيث ان القانون وارادة الرعايا قد أنشأتها ولكنها طغيانية من حيث أن التنفيذ كان استبداديا وتحكميا محضا .

§ ٣ ـ يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق ، فيما يظهر ، على الخصوص ، هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة . هذا الطغيان ليس شيئا آخر الاالملوكية المطلقة التي تحكم ، وهي بمعزل عن كل مسئولية وفي منفعة السيدوحده، رعايا يساوونه وأحسن منه ، دون أن يعنى شيئا ما بمنافعهم الشخصية .من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لايوجد قلب حر يحتمل مثل هذا السلطان . ونظن أننا قلنا مافيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التي تجلبه .

الباب التاسع

تتبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص الصلاح السياسي للطبقة الوسطى الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي ومعها تقدمها : أنه الأساس الحق للجمهوري، الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة .

---

§ ١ ـ ماهو خير دستور ؟ ماهو خير نظام للعيشة في الدول على العموم ، ولأكثرية الناس دون الكلام على هذه الفضيلة التي تعلو على القوى العادية للانسانية ، ولا على تعليم يقتضي الاستعدادات الطبيعية والظروف المواتية ، ودون نظر الى دستور مثالي ، بل بالاقتصار ، في حق الأفراد ، على هذه العيشة التي يستطيع معظم الناس أن يعيشوها ، وفي حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذي يستطيعون جميعا تقريبا أن يتقبلوه ؟

§ ٢ ـ الارستقراطيات العادية التي نريد أن نتكلم عليها هاهنا اما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة واما أن تقرب مما يسمى الجمهورية . فسنفحص اذا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن الا نوعا واحدا بعينه . وان عناصر حكمنا على كلتيهما متماثلة تمام التماثل .

اذا كنا على حق اذ قلنا في كتاب الأخلاق ان السعادة تنحصر في الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست الا وسطا بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هي تلك التي تلتزم هذا الوسط بأن تكتفي دائما بهذا الوضع الوسط الذي في مكنة كل امرىء أن يبلغه .

§ ٣ ـ بين أنه على هذه المبادىء نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما ، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها ، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون

---

§ ٢ ـ في كتاب الاخلاق ، ر . ما سبق النظرية عينها في أول الكتاب الرابع . والفقرة التي يحيل اليها أرسطو هي في علم الاخلاق الى نيقوماخوس ك ٢ ب ٦

الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بين ذينك الطرفين . ثم ليكن محل وفاق ان الاعتدال والوسط فى جميع الأشياء هما أحسن مايكون فينتج من ذلك جليا أنه فى صدد الثروات الملكية الوسطى أوفق مما سواها .

§ ٤ ــ فانها فى الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لأوامر العقل الذى يصعب الاصغاء اليه جدا حينما يتمتع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو بقوة أو بمولد أو بثروة ، أو حين يعانى انحطاطا سحيقا من فقر وضعف وخمول ذكر . فى الحالة الأولى الكبرياء التى يؤتيها مركز براق تدفع الناس الى صنوف العصيان ، وفى الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية، وان الجنايات لاترتكب أبدا الا بدافع الكبرياء أو الفساد . وبما أن الطبقتين المتطرفتين تهملان واجباتهما السياسية فى قلب المدينة أو فى مجلس الشيوخ فانهما سيان فى الخطر على الدولة .

§ ٥ ــ ينبغى أن يقال ان المرء لايريد الطاعة ولا يطيقها مع ذلك العلو الفاحش الذى يؤتيه نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى . فانه منذ الطفولة يتخذ ديدنا له فى بيت أبيه الخروج على النظام ، ولا تشاء له الزينة التى نشيء فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة . ومن جهة أخرى لايقل الفقر المدقع فى سوء أثره عن هذا الفساد . فالفقر مانع للمرء من استطاعة الحكم فهو لايتعلم الطاعة الا كما يفعل العبد . ففرط الثراء يمنع الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم الا باستبداد السيد كله .

§ ٦ ــ وحينئذ لايرى فى الدولة الا سادة وعبيد ولا رجل واحد حر فهنا غيرة حاقدة وهناك فخر صلف ، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك

---

§ ٤ ــ فانها فى الواقع يمكن أن تخضع . يلاحظ أن أرسطو فى هذه المناقشة الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها . وله الحق كله فى ذلك . أما فضائل الولاية التى هى أنفس من الاولى فانها كذلك أندر منها . ر . أيضا روسو (عقد الاجتماع ك ٢ ب ١١) .

§ ٦ انما هم خلق متساوون . هذا المبدأ الذى كرره أرسطو فى هذا المؤلف يكفى وحده فى دفع ما اتهموه به . فان تصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة متخذا اياها قاعدة ضرورية تبنى عليها الدولة . ر . المقدمة و ك ٣ ب ٨ .

الاخاء الاجتماعي الذي هو نتيجة التعاطف والرعاية . ومن ذا الذي يبغي عدوا يرافقه حتى في برهة مسايرة على الطريق . من يلزم على الخصوص للمدينة انما هم خلق متساوون متشابهون ، وتلك صفات توجد قبل كل شيء في الأوضاع الوسطى ، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكما متى تكونت من هذه العناصر التي تقوم منها ، على رأينا ، مقام القاعدة الطبيعية .

§ ٧ - تلك الأوضاع الوسطى هي أيضا آمن ما تكون للأفراد ، فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء ، وثروتهم غير مشتهاة كذلك من الغير ، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع . وحينئذ يرون بمعزل عن كل خطر ، وفي أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة . من أجل ذلك كانت أمنية فوسيليد غاية في الحكمة حين يقول :

« ان مركزا متواضعا هو مناط آمالي »

§ ٨ - بين أن الاجماع السياسي هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوي ثروة متوسطة . وان الدول الحسنة الادارة هي تلك التي فيها الطبقة الوسطى أكثر عددا وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخريين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة . فبانضمامها الى صف احدى الطبقتين أو الأخرى تقيم التوازن وتمنع أي رجحان غال من أن يتكون. وانها لسعادة بالغة أن يكون المواطنون على ثروة متواضعة قائمة مع ذلك بكل حاجاتهم . وحيث تكون الثروة المفرطة الى جانب الفقر المفرط يجر هذان الافراطان اما الى الديماغوجية المطلقة واما الى الأوليغرشية المحضة واما الى الطغيان . الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامحة أو من أوليغرشية مفرطة أكثر في الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لها . وسوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على الثورات .

---

§ ٧ - فوسيليد الملطي شاعر يضرب الامثال كان معاصرا لسولون وقد بقي لنا من آثاره ديوان من شعر الحكم ولكن يشك في صحة اسناد هذا الديوان اليه . وقد كان فوسيليد من أقدم الاخلاقيين اليونانيين ان لم يكن أقدمهم .

§ ٨ - فيما بعد . ر . ك ٨، ب ١ وما بعده .

§ ٩ – مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هي أنها لا تثور أبدا . فانه حيث تكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزعات الثورية أقل . وان المدن الكبرى لاتعزى سكينتها الا الى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جدا . أما في المدن الصغرى فالأمر على الضد حيث تنقسم الكتلة بتمامها الى معسكرين لاوسيط بينهما، لأنهم يمكن أن يقال عليهم اما فقراء واما أغنياء . كذلك انما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطيات أشد سكينة وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحظها في السلطان السياسي أقل ، لأن عدد الفقراء ينمو دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك ، فتفسد الدولة وسرعان ماتصل الى خرابها .

§ ١٠ – يلزم أن يزاد على هذا ، كضرب من الدليل سند لهذه المبادىء، أن الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى. فقد كان منها سولون كما تشهد به أبياته ، ولو قرغس من هذه الطبقة أيضا لأنه لم يكن ملكا . وخارنداس وكثير غيرهم نشأوا منها أيضا .

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات اما ديماغوجية واما أوليغرشية ، ذلك بأن الملكية الوسطى نادرة جدا فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائما على السواء مبعدون عن الحد الوسط لايلون السلطان الا لأنفسهم فيؤلفون اما الأوليغرشية واما الديماغوجية .

§ ١١ – زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأيا كان الحزب الذى يظفر بأعدائه فانه لايستند الى المساواة ولا الحقوق المشتركة . ولما أن السلطان ليس الا ثمنا للجلاد

---

§ ٩ – المدن الكبرى . يمكن أن يقال ان الامر على نقيض ذلك في أيامنا . فان عواصم الممالك هي على العموم بؤرة الثورات .

§ ١٠ – لوقرغس . يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث . فان لوقرغس دون أن يكون ملكا ، هو من الطبقات العلا ، لانه لولا ابن أخيه خايلاوس الذى كانت تحت وصايته لجلس على العرش .

فالظافر الذي يستولى عليه يجعل منه بالضرورة احدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأوليغرشية . كذلك الشعوب انفسها التى كانت تتداول بينها ادارة شئون الاغريق العليا لم يراعوا الا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد فى الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغرشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين الا بمنافعهم الخاصة ولا يرعون أبدا منافع الشعوب التابعة لهم .

§ ١٢ ـ من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربما رئي منها فى الندرة وفى مدة قصيرة من الزمن . ولم يلف الا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل الى السلطان أنشأ دستورا من هذا القبيل . ومنذ زمان طويل قد عدل الرجال الساسة فى الدول عن البحث عن المساواة فاما أن يتذرعوا الى الاستيلاء على السلطان واما أن يجنحوا الى الطاعة حينما لا يكونوا هم الأقوى . حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ماهى أفضل حكومة وماهى العلة فى فضلها .

§ ١٣ ـ أما الدساتير الأخرى التى هى الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأوليغرشيات التى سلمنا بها فهين أن يرى فى أى نظام ينبغى أن تسلك . هذا يكون الأول وذاك يكون الثانى وهلم جرا تبعا لكونها الأفضل أو الأقل صلاحا بالتنسيب للنموذج الفاضل الذى قررناه . وبالضرورة يكون فضلها تبعا لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعا لبعدها عنه . وانى لأستثنى دائما الحالات الخاصة ، وأعنى بذلك أن الدستور الفلانى وان كان مفضلا لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلانى الآخر لشعب خاص بعينه .

---

§ ١١ ـ ادارة شئون الاغريق العليا . اللقدمونيون والاتينيون . وقد لاحظ ارسطو غير مرة هذه الملاحظة فى مجرى هذا المؤلف . ر . ك ٨ ب ٦ الفقرة الاخيرة .

§ ١٢ ـ رجل واحد . لم يقع الاتفاق على الشخص الذى يشير اليه ارسطو هاهنا . فقد ظنوه جيلون السراقوزى أو ثيومف اللقدمونى ... الخ ويرى شنيدر أنه ثيسيوس ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ . وفى ك ٢ ب ٤ يحلل ارسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة . وربما كان هو المقصود ها هنا . ولكنه لا يعلم أن فالياس نفسه قد حكم ، ويظن غوتلنج أن الامر هنا بصدد فيتاكوس الميتيليني .

الباب العاشر

مبادىء عامة تنطبق على هذه الانواع المختلفة للحكومات . كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم : ضرورى أن تؤلف العناصر المختلفة للدولة بالعدل وأن يؤتى كل منها نصيبه : حيل الاوليغرشية . حيل ضدها للديمقراطية ، القواعد التى تجب رعايتها فى حق الاقراء . اعتبارات تاريخية : الاهمية المتزايدة للمشاة المجندين من صنوف الشعب .

---

§ ١ ـ لنمض الى مسألة تتصل عن كثب بكل تلك المسائل ، وهى مسألة نوع الحكومة وطبيعتها تبعا للشعوب المحكومة . مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات : يجب دائما أن يكون جزء المدينة الذى يبغى تأييد النظم أقوى من ذلك الذى يسعى فيها الى الانقلاب . فى كل دولة ينبغى أن يميز شيئان : كم المواطنين وكيفهم . وأعنى بالكيف الحرية والثروة والاستنارة والمولد ، وبالكم أعنى الغلبة العددية .

§ ٢ ـ الكيف يمكن أن يكون فى الجزء الفلانى من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون فى الجزء الآخر . فالناس الذين لامولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عددا من أولى المولد المشهور . وان الفقراء لأكثر عددا من الأغنياء دون أن يجزىء مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق فى الكيف. من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها . فى كل مكان حيث يكون لفيف الفقراء ، حتى مع ملاحظة هذه النسبة ، لهم الغلبة، تتقرر الديمقراطية طبعا بجميع تواليفها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جزء من الشعب. مثلا اذا كان الزراع هم الأكبر عددا كان النوع الأول من الديمقراطية ، فاذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عددا كان النوع الأخير . وتصف الأنواع الاخرى بين هذين الطرفين .

§ ٣ ـ وفى كل مكان حيث تكون الطبقة الغنية والممتازة تتفوق بالكيف

---

§ ٢ ـ بجميع تواليفها . ر . ما سبق ب ٤ ف ١ .

وكذلك فى العدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للكتلة الأوليغرشية التى تستولى عليها . غير أن الشارع لايجوز له أن يرعى غير الملكية الوسطى . فاذا سن قوانين أوليغرشية فبتلك الملكية ينبغى أن يهتم ، واذا سن قوانين ديمقراطية فهى أيضا التى يجب عليه أن يرعاها فى تلك القوانين .

§ ٤ — الدستور لايكون ثابتا وقويا الا حيث تزيد الطبقة الوسطى فى العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحد منهما فلا يحوك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء ، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون النير الذى يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم . فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه الا فى الطبقة الوسطى . وان مابينهم من عدم الثقة سوف يمنعهم دائما من التمسك بسلطة تداولية ، وليس يثق المرء أبدا الا بحكم ، والحكم هاهنا هو الطبقة الوسطى . كلما كان التأليف السياسى الذى يكون الدولة كاملا كان الدستور أعظم حظا فى البقاء .

§ ٥ — كل المقننين تقريبا حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطأين متساويين تقريبا : أولا بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغى ، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة . وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيقى ، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء .

§ ٦ — ان المكايد المموهة التى بها يراد تغرير الشعب فى السياسة تنطبق على خمسة أشياء : الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم واحراز الأسلحة والتمرينات الرياضية . ففى الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق

---

§ ٥ — بمنح الاغنياء أكثر مما ينبغى . عسير بعد تصريح بين كهذا أن يفهم كيف أن روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيقى لفكرة أرسطو . ر . عقد الاجتماع ك ٣ ب ٥

§ ٦ — التمرينات الرياضية . نحن لا نشعر بهذه الاهمية السياسية التى يعلقها المقننون الاقدمون على التمرينات الرياضية . فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بأن يولد الناس مشوهين أو مصدورين اذ الصحة الوقائية هى فى أيامنا مسألة بوليس لا يهتم بها . اما عند القدامى فقد كانت مسألة دستورية . ان القوة البدنية ربما كانت فى المدنية

حضورها ، ولكن يعنى بفرض غرامة على الأغنياء اذا تخلفوا عنها وهـذه الغرامة لاتضرب الا عليهم وحدهم أو على الأقل هى أشد عليهم كثيرا منها على الفقراء . وأما فى الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوى النصاب جـــواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفى المحاكم يحـــكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء ، أو أن تكون الغرامة جسيمة فى حق أولئك وتكاد تكون لاشىء فى حق هؤلاء كما فى قوانين خارنداس .

§ ٧ — وأحيانا يكفى أن يكون المرء مقيدا اسمه فى الدفاتر المدنيـــة ليكون له حق الدخول فى الجمعية العمومية وفى المحكمة . ولكن متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة ، اذا تخلف عن هـذين الواجبين . والغرض من ذلك أن يمتنع المرء من ذلك التسجيل ، ولما أن اســمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا فى المحكمة ولا فى الجمعية . ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق باحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء فى ألا يحملوا سلاحا ألبتة . ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون . كذلك فى الرياضات البدنيــة لاغرامة على الفقراء وغرامة مضروبة عـلى الأغنياء الذين لايزاولونها . فيذهب اليها هؤلاء خوف الغرامة ، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون .

تلك هى الخدع التى تستعملها القوانين فى الدساتير الأوليغرشية .

§ ٨ — فى الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تمــــاما : مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شىء على الأغنيـــاء الذين لايحضرونها .

:لحاضرة أقل ضرورة ، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية دائما . على أنه ، فى كل ما يمس الفرد ، حقوق الحكومة التى كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صـــارت الآن لا شىء أو تكاد . وقد تكون هذه احدى المصائب . ومن المشكوك فيه أنه :اذا قدر للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين ظهرانينا كما تدل عليه بعض محاولات ممدوحة ،فان القانون ينظم هذا :لعرف فى المنشآت العامة كما نظـــم الدراسات فى المـــدارس وبعض التمرينات البدنية فى المدرسة الحربية .

§ ٨ — الا المواطنين المسلحين . الدولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك. ما دامت مهددة داخليا من قبل العبيد وفى الخارج من قبل أعدائها .

لأجل أن يكون التأليف السياسى عادلا يلزم بالبداهة أن يستعار شيء من النظامين المضادين : أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء ، وعلى هذا فهم بلا استثناء يشاركون فى أعمال الدولة والا لكانت الحكومة ليست أبدا الا لطبقة دون الطبقة الأخرى . ان الجمع السياسى لاينبغى أن يؤلف الا من مواطنين مسلحين . أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالا تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة . لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى ان عدد أولئك الذين لهم نصيب فى الحكومة يربى على عدد الذين هم عنهــــا مخرجون .

§ ٩ ــ الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لايطالبــــون ويبقون هادئين بشرط الا يعمد الى اهانتهم وتجريدهم من القليــــل الذى يملكون . هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئا هينا : لأن رؤســاء الحكومة ليسوا دائما أكثر الناس وداعة . ففى زمن الحرب الفقراء ، تبعا لعوزهم ، يقعدون الا أن تغذوهم الحكومة ، لكن اذا أريد أن تكفلهم مشوا الى الحرب طائعين .

§ ١٠ ــ فى بعض الدول للتمتع بحق المدنية لايكفى أن يحمــل المرء الأسلحة بل لابد له من أن يكون قد حملها . ففى مالية الجمع السيــاسى يتكون من جميع المحاربين . ولا يختار الحكام الا من بين أولئك الذين هم من الجيش . والجمهوريات الأولى التى عند الاغريق قد خلفت الملوكيات لم تكن مكونة الا من محاربين حاملين الأسلحة . بل فى الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرسانا ، لان الخيالة كانوا هم كل قوة الجيــوش وهــم الذين يكفلون نجاح الحروب . وبالفعل المشــــاة متى كانوا غير منظمين فغناؤهم قليل . فى تلك الأزمان الغابرة كان لايزال غير معروف البتــــة بالتجربة قوة الفن الحربى فى شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان .

---

§ ١٠ ــ فى ماليه . كان الماليون يقطنون بالقرب من جبل أوتا على شاطىء اسبرشيوس وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم فى الرماية بالمقلاع . ر . أوتو ملر ، الدوريون ج ١ ص ٤٣ .

§ ١١ - ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة . من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية . لقد كانت تلك الحكومات العتيقة ، فى الحق ، أوليغرشية أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة . ونظرا لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالا لنير الطاعة .

§ ١٢ - والخلاصة أننا قد رأينا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة ، ولماذا لايزال موجودا منها ، غير ما ذكرناه ، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صورا مختلفة . ثم اننا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التى جاءت بها . ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسى الأفضل بوجه عام ، وماذ كان خير دستور بالقياس الى الشعوب المراد تطبيقه عليها .

الباب الحادى عشر

نظرية السلطات الثلاث فى كل نوع من الحكومة : السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية ، والسلطة التنفيذية أو الحكام . والسلطة القضائية أو المحاكم تنظيم السلطة التشريعية : فروقها المتنوعة فى الديمقراطية وفى الاوليغرشية . فى الاحـــكام القضائية المتروك أمرها الى الجمعية العمومية : عيوب النظام الحاضر .

---

§ ١ – لنأخذ الآن فى دراسة هذه الحكومات بجملتها واحدة واحدة ، مصعدين ، فيما يتلو الى المبادىء أعيانها التى تستند اليها كلها .

فى كل دولة ثلاثة أجزاء اذا كان الشارع حكيما اشتغل بهـــا فوق كل شىء ونظم شئونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الأجراء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول فى حقيقة الأمر الا باختلاف هذه العناصر الثلاثة . الأول من هذه الأمور الثلاثة انما هو الجمعيـــــة العمومية التى تتداول فى الشئون العامة ، والثانى انما هو هيئة الحكام التى يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئـــة القضائية .

§ ٢ – الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب ، وعقد المعاهدات وحلها ، وتصدر القوانين ، وتصدر حكم الاعدام والنفى والمصادرة وتنظر فى محاسبة الحكام . وهاهنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين : اما ترك القرارات للهيئة السياسية برمتها واما اسنادها كلها الى أقلية ، الى واحد أو كثرة من الحكام المخصوصين مثلا . واما تقاســـمها واســـناد الاختصاصات الفلانية الى جميع المواطنين والفلانية الى بعض آحاد فقط .

---

§ ١ – الاول . تلك هى نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ولا حاجة بنا الى لفت نظر القارىء اليه . ولقد غيرها منتسكيو (ك ١١ ب ٦) بعض الشىء وأغفل أن ينبه الى أنها كانت من عمل ارسطو . ر . ما سبق ك ٤ ب ٦ ف ١ ومناقشة آراء منتسكيو فى المقدمة .

§ ٣ ـ أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطى ، لأن الديمقراطية تقتضى على الخصوص هذا الصنف من المساواة . ولكن هاهنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية . فأولا يمكن أن يتشاوروا طوائف لابجمعهم كما فى جمهورية طلكليس الملطى . ففى الغالب كل الادارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها مؤقتة فان جميع المواطنين يصلون اليها على التناوب حتى ان جميع القبائل والبطون فى المدينة مهما صغرت يصلون اليها على التعاقب . أما جملة المواطنين فلا تجتمع حينئذ الا للتصديق على القوانين وتنظيم الشئون الخاصة بالحكومة عينها والتصديق على اعلان الأوامر العالية التى يصدرها الحكام .

§ ٤ ـ وثانيا يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لاينفذ ذلك الا فى الأحوال الآتية : انتخاب الحكام والتصديق التشريعى وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة ، وتترك بقية الشئون للادارات الخاصة التى أعضاؤها مع ذلك اما منتخبون واما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين . بل يمكن أيضا ، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الادارات العادية ، والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات ، وألا توكل الشئون الأخرى التى لاغنى فيها عن التجربة والاستنارة الا الى حكام مختارين اختيارا خاصا للفصل فيها .

§ ٥ ـ يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لايكون للحكام الا اقتراح القوانين ، اذ ليس لهم أن يقرروا شيئا قرارا نهائيا . وتلك هى آخر درجة للديماغوجية كما هى فى أيامنا ، وهى مقابلة ، كما قلنا ، للأوليغرشية العنيفة وللملوكية الطاغية .

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هى كلها ديمقراطية.

---

§ ٣ ـ طلكليس الملطى . لا يعرف من أمر هذا الرجل الا هذه الفقرة ، أشارع هو أم مؤلف نظرى .

§ ٥ ـ كما قلنا . ر . ما سبق ب ٤ ف ٥ .

§ ٦ – فى الأوليغرشية الحكم فى جميع الشؤون موكول الى أقلية ، وهذا النظام له أيضا عدة تفاريق . فاذا كان النصاب معتدلا جدا وأن عددا عظيما من المواطنين فى مقدورهم أن يبلغوه لتفاهته . واذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبدا ، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان ، فالنظام هو دائما أوليغرشى فى مبدئه ، لكنه يصير جمهوريا بما يحدث من لين فى الصور . فاذا كان ، على عكس ذلك ، المواطنون لايمكنهم المشاركة فى المداولات ، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغرشية كالأولى . لكن اذا كانت الأقلية وهى السيد الآمر فى الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث ، واذا كانت فوق القوانين ، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغرشية.

§ ٧ – متى كان الفصل فى بعض الأمور كالسلام والحرب موكولا الى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكا لكتلة المواطنين وكان للحكام الفصل فى الشئون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية . فاذا كان يلجأ الى الانتخاب لبعض الشئون والى طريقة القرعة فى بعض آخر سواء من الكتلة أو من قائمة المرشحين أو اذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة ، فالنظام هو بجزئه جمهورى وأرستقراطى وبجزئه جمهورى محض .

تلك هى التعديلات التى يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التى ذكرناها آنفا .

§ ٨ – فى الديمقراطية ، وعلى الخصوص فى ذلك الصنف من الديمقراطية التى يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى ، وبعبارة أخرى ، فى الديمقراطية التى فيها ارادة الشعب هى

---

§ ٦ – أدى النصاب . ر . بوخ . (الاقتصاد السياسى للاثينيين) ك ٣ ب ١١ ، فالنصاب أمر أساسى فى أى بلد هو فيه مسلم به .

§ ٨ – حتى القوانين . ر . ما سبق ك ٦ به ٤ ف ٧ .

فوق كل شيء حتى القوانين ، يحسن لمنفعة الشورى ، اتخاذ مذهب الأوليغرشيات في شأن المحاكم . الأوليغرشية تستخدم الغرامة لتكره على حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضروريا فيما يظهر . الديمقراطية التي تعطي تعويضا للفقراء في الوظائف القضائية يجب أن تتبع أيضا الطريقة عينها في شأن الجمعيات العمومية . الشورى لايمكن الا أن تستفيد من أن المواطنين بجملتهم يشتركون فيها اذ تستنير العامة بأفكار الأعضاء الممتازين ، وهؤلاء يفيدون من غرائز العامة . وربما حسن أيضا أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة . وأخيرا في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال الأكفاء سياسيا يمكن أن تمنح المكافأة ، لا للجميع ، بل لعدد من الفقراء يساوي عدد الأغنياء ويترك الباقي كله .

§ ٩ – في النظام الأوليغرشي يلزم اما أن يختار مقدما بعض أفراد من كتلة الأمة واما أن تنشأ ادارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول ، يسمى أعضاؤها وكلاء وحفظة للقوانين . وحينئذ لاتشتغل الجمعية العمومية الا بالأشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام . تلك وسيلة لاعطاء سواد الشعب صوتا في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضررا ما بالدستور . وجائز أيضا ألا يعطى الشعب الا حق التصديق هكذا على المراسيم التي تقدم اليه دون أن يجوز له مطلقا أن يقرر قرارا يخالفها . وأخيراً يجوز أن يعطى الشعب صوتا استشاريا بأن يترك القرار الأعلى للحكام .

§ ١٠ – أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف الجاري الآن في الجمهوريات . حكم الشعب يجب أن يكون نهائيا اذا كان بالبراءة ، وينبغي ألا يكون كذلك متى كان بالادانة ، بل يلزم في هذه الحالة الأخيرة الرجوع الى القضاة . النظام الحالي بغيض : فان الأقلية لها أن تبرئ نهائيا ، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع الى حكم الشعب بأسره .

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى ، أي السيد الحق للدولة .

الباب الثانى عشر

في السلطة التنفيذية أو نظام الادارات • صعوبة هذه المسألة • المعنى العام للحاكم ، شيمته المميزة ، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة ، فى البعض يجب تقسيم الادارات وفى البعض الآخر يلزم غالبا الجمع بينها فى يد واحدة • الادارات تختلف تبعا للدساتير • تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمنتخبون • طريقة التعيين • التفاريق المختلفة تبعا للدساتير المختلفة •

---

§ ١ ـ المسألة التى تلى مسألة نظام الجمعية العمومية هى مسألة توزيع ادارات الحكم • هذا العنصر الثانى للحكومة ليس أقل تغايرا من الاول من حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها ، هذه المدة هى تارة ستة أشهر أو أقل وتارة سنة أو أكثر • أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة والى آجال طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة ؟ أفيؤتى فرد واحد السلطات عدة مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط دون أن يتطلع اليها مرة ثانية ؟

§ ٢ ـ أما مايتعلق بتأليف ادارات الحكم فمن يكونون أعضاءها ؟ ومن ذا الذى يعينهم ؟ وعلى أى شكل يعينون • ينبغى معرفة الحلول الممكنة لهذه الاسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعا لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفعتها • بديا من المحير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالادارات • المجتمع السياسى يقتضى حتما أصنافا من الموظفين ، ويخطىء من يعتبر حكاما حقيقيين كل أولئك الذين يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة • مثلا الكهنة أليسوا شيئا آخر غير الحكام السياسيين ؟ متعهدو الرقص فى المسارح والدعاة والسفراء أليسوا أيضا موظفين بالانتخاب •

§ ٣ ـ لكن بعض الولايات سياسية محضة تعمل على نظام خاص للشئون اما على جميع المواطنين كالقائد يحكم على جميع أعضاء الجيش واما على

---

§ ٢ متعهدو الرقص • أولئك هم الذين كانوا يؤدون نفقات جوقات الموسيقى أو الرقص فى القطع المسرحية فى الاعياد العامة •

جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشي النساء أو الاطفال • ووظائف أخرى يمكن أن يقال انها من وظائف الاقتصاد السياسي ، مثلا وظائف وكلاء التموين الذين هم أيضا بالانتخاب • وأخيرا وظائف وضيعة وتوكل الى عبيد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم. وبوجه عام الادارات الحقيقية هي الوظائف التي تؤتي الحق في المداولة في بعض الامور والفصل فيها والامر بها واني ألح على الخصوص في هذا الشرط الاخير لان الامر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة • ومع ذلك فان هذا لايهم شيئا في مجرى العرف العادي • فانه لاأحد ينازع في تسمية الحكام ، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة •

§ ٤ ـ ماهي الادارات الاصلية لكون المدينة ؟ وما عـــددها ؟ وما هي الادارات التي ، وان لم تك لاغنى عنها ، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة ؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها في أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة • في الدول الكبرى كل ادارة يجوز بل يجب أن يكون لهـــا اختصاصات تنفرد بها • ان كثرة عدد المواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين ومن ثم كان بعض الوظائف لايشغلها الفرد عينه الا بعـــد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لايشغلها الفرد عينه الا مرة واحدة • لاينكر أن كل وظيفة لاتملأ حق الملء متى كان واجب الموظف محـدودا هــكذا بموضوع واحد ، عوضا عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة •

§ ٥ ـ في الدول الصغرى ، الامر على العكس ، يلزم تركيز كثير من الاختصاصات المتباينة في بعض الايدي : فان المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد ، وفي الواقع أين يوجد خـــلائف لهم ؟ فالدول الصغرى أحوج غالبا الى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى • الا أن الوظائف في الاولى يكثر اسنادها الى الايدي نفسها وفي الاخرى هذه الضرورة لاتظهر الا في فترات متباعدة • لكنه لاشيء يمنع أن

§ ٥ ـ الآلات المستعملة لعدة أغراض • الظاهر أنها كانت رماحا تثبت في أعلاها مصابيح • ويستخدم ارسطو هذه الكلمة في « أجزاء الحيوان » ك ٤ ب ٦ • وقد اضطررت الى التوسع في اللفظ لتأدية المعنى بجلاء •

يوكل الى رجل واحد بعينه عدة وظائف معا بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها . قلة المواطنين تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف ، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتى تصلح فى آن واحد لأن تكون رماحا ومصابيح .

§ ٦ — قد نستطيع بادىء بدء أن نعين عدد الوظائف التى لاغنى عنها لكل دولة والوظائف التى ، دون أن تكون ضرورية على الاطلاق ، يحتاج اليها مع ذلك ، وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتداء الى أى الوظائف هى التى يمكن الجمع بينها من غير خطر فى يد واحدة . وتلزم العناية بالتمييز أيضا بين تلك التى يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعا للمحلات وبين تلك التى يمكن فى جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر . ففى أمر الشرطة المدنية أيكون ضروريا أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة وحاكم آخر للمحل الفلانى الآخر ؟ أم لاينبغى الا حاكم واحد للمدينة بأسرها ؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الاشياء أو على الاشخاص ؟ أعنى هل يلزم مثلا أن يكون موظف مكلفا كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والاطفال ؟

§ ٧ — وبالنظر الى المسألة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف فى كل نظام سياسى أو هل يبقى متماثلا فى كل مكان . ففى الديمقراطية وفى الاوليغرشية وفى الارستقراطية وفى الملوكية هل الوظائف العليا هى بعينها ولو لم تسند الى أفراد متساوين بله الى أفراد متشابهين ؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات ؟ ففى الارستقراطية مثلا أليست موكولة الى أناس مستنيرين ؟ وفى الأوليغرشية الى أناس أغنياء ، وفى الديمقراطية الى رجال أحرار ؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة ؟ أولا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هى بعينها من جهة ومن أخرى ؟ أو لايقتضى بعض النظم فيها أن يكون متخالفا ؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحد الاختصاصات تارة ضيقا وتارة فى غاية السعة .

§ ٨ – الحق أن بعض الادارات خاصة بنظام دون سواه : هذا هو الشأن في اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التي تقتضي مجلس شيوخ. على أنه لابد حتما من موظفين متشابهين يكلفون تحضير مداولات الشعب اقتصادا لوقته • لكن اذا كان هؤلاء الموظفون قليلي العدد فالنظام أوليغرشي ونظرا الى أن أعضاء اللجان لايمكن أبدا أن يكونوا كثيري العدد فالنظام يتعلق أصلا بالاوليغرشية • ولكن في أي مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هي دائما فوق سلطة الشيوخ. مجلس الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطي ، واللجنة هي على المبدأ أوليغرشية وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضا في الديمقراطيات التي فيها يجتمع الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشئون •

§ ٩ – يعني الشعب عادة بذلك حين يكون غنيا أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية • وحينئذ يكثر من اجتماعه ويقضي بنفسه في كل أمر مادام قد تفرغ له فرقابة الأطفال ورقابة الرياضة البدنية أو أية ادارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الاطفال والنساء هي نظام ارستقراطي ولا شيء فيها من الشعبية • وفي الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن ؟ وكذلك ليس فيها شيء من الأوليغرشية لأنه كيف تمنع زينة النساء في الأوليغرشية ؟

على أني لا أذهب بالكلام بعيدا في هذه الاعتبارات •

§ ١٠ – غير أننا نحاول الآن أن نتعمق في معالجة ترتيب الادارات • لاتقع الفروق الا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتي جميع طرائق الترتيب الممكنة • هذه الثلاثة الحدود هي : أولا الناخبون

---

§ ٨ – اللجان التحضيرية • لا شك أن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبتهم أوليغرشية الاربعمائة ، في أتينا في السنة الاولى للاولمب الثاني والتسعين أي سنة ٤١١ قبل الميلاد • وكان ذلك بعد هزيمة صقلية •

§ ١٠ – في ميجار • هي مدينة دورية بين آتيقا وبرزخ كورنته • وان أرسطو ليتكلم أيضا على هذه الجمهورية والثورات التي عانتها ك ٨ ب ١١ ف ٦ و ب ٤ ف ٣ وفي البويطيقا (الشعر) ب ٣ يذكر أيضا بجمهورية ميجار • وان الحادثة التي يشير اليها هي في نحو السنة الثالثة من الاولمب الثالث والثمانين أي ٤٤٦ ق • م •

ثانيا المنتخبون وأخيرا طريقة التعين . هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثتها على ثلاث وجهات مختلفة . حق تعيين الحكام يتعلق اما بجمع المواطنين أو بطائفة خاصة وحسب ، وأهلية الانتخاب هي اما حق الجميع واما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق أو بأية ميزة أخرى . مثلا في ميجار كان هذا الحق مقصورا على أولئك الذين كانوا قد تآمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية . وأخيرا طريقة التعيين يمكن ان تتغاير بين القرعة والانتخاب .

§ ١١ – ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه الطرائق ثنتين ثنتين وأعني بذلك أن الادارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة خاصة في حين أن الادارات الفلانية الأخرى يعينها جمع المواطنين . أو أن أهلية الانتخاب تكون للبعض حقا عاما في حين أنها تكون للبعض الآخر ميزة ، أو هذه الادارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب ، وكل واحد من هذه التواليف يجوز أن يقع على أربعة أضرب .

١ – كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

٢ – كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة .

٣ و٤ – قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين في آن واحد فيمكن أن يكون الانتخاب اما على التوالي بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبطون بحيث ان جميع الطبقات تمر به في دورها .

٥و٦ – واما أن قابلية الانتخاب يمكن أن تكون دائما مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون احدى هذه الطرائق متبعة في بعض الوظائف وأخرى في بعض آخر. ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا :

٧ – من جمع المواطنين بطريق الانتخاب .

---

§ ١١ – التاليف بين هذه الطرائق . كل هذه الفقرة عسيرة الفهم . وقد رسم جوتلنج لبيانها جريدة أحصلها هنا ، فانه قد فهم معنى هذا التعديد السياسي بالنصف والحسابي بالنصف كان يقرر أرسطو بادىء الامر ثلاثة تقاسيم أصلية وهي :

٨ – ومن جمع المواطنين بطريق القرعة .

٩ – ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب .

١٠ – ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة .

---

١ – الناخبون . ٢ – القابلون لان ينتخبوا . ٣ – طريقة التعيين .

وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن أن ينقسم الى ثلاثة تعديلات ، فان الناخبين يمكن أن يكونوا : (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة أو (ج) المواطنين جميعا لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر .

كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق (أ) و (ب) و (ج) .

وطريقة التعيين يمكن أن تكون (أ) بالقرعة أو (ب) بالانتخاب أو (ج) بالانتخاب لبعض الوظائف وبالقرعة لبعض آخر .

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة : ففي أمر الناخبين يكون التعديل الاول أن لكتلة السكان بتمامها حق الانتخاب . وصدروا عن هذه القاعدة تكون التفاريق الاربعة كما يلي :

(أ) ما دام السكان جميعا ناخبين فانهم ينتخبون من بين جميع السكان .

(ب) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة .

(ج) ما دام المواطنون جميعا ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة .

(د) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة .

التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة . وهاك فروقه الاربعة :

(أ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لفيف المواطنين جميعا بالانتخاب .

(ب) كذلك الشأن اذا كان بالقرعة .

(ج) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات .

(د) كذلك الشأن في القرعة .

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة ممتازة تعين في بعض آخر . وصدورا عن هذه القاعدة أيضا نجد ثلاثة فروق أخيرة

(أ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب .

(ب) كذلك في أمر القرعة .

(ج) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر فيمكن أن يعينوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب .

(د) كذلك الحال في أمر القرعة .

تبقى أخيرا التوالف الفرعية الجزئية . يوضح ارسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة لكل تعديل .

بديهي أن هذه الفروق الاثني عشر الموضحة هاهنا للتقسيم الرئيسي الاول للناخبين تتكرر لاجل التقسيم الثاني ولاجل التقسيم الثالث . ولكن لاحدهما وللآخر لابد من تغيير وضع الحدود التي تبقى دائما هي هي .

§ ١١ – وأخيرا يمكن التعيين فى بعض الوظائف على حسب الصورة الاولى .

§ ١٢ – وفى البعض الآخر على حسب الثانية، أى أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر ، فتلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الادارات بصرف النظر عن تواليف فرعية أخر .

§ ١٢ – من كل طرائق الترتيب هذه ثنتان منها فقط ديمقراطيتان ، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنين ، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معا بالاقتران ، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الاخرى بالانتخاب . اذا كان جميع المواطنين مدعوين الى تعيين ، لابجملتهم بل على التعاقب ، وكان التعيين يقع اما على جمع المواطنين واما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين فى آن واحد – أو اذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معا أعنى القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهورى . فاذا كان حق التعيين فى جمع المواطنين يتعلق بالبعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معا القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغرشى غير أن الطريقة الثانية أدخل فى الأوليغرشية من الأولى .

§ ١٣ – فاذا كانت قابلية الانتخاب هى من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الافراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهورى وأرستقراطى . اذا كان التعيين وقابلية الانتخاب محتفظا بهما لأقلية فهما يرتبان نظاما أوليغرشيا ان لم يكن تكافؤ

---

§ ١٣ – فالنظام ليس بعد أوليغرشية . استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لانها ليست موجودة فى واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا غنى عنها . من أجل ذلك أثبتها .

بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معا . لكن اذا كان الممتازون يعينون من جميع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغرشيا . واذا كان حق الانتخاب ممنوحا للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرستقراطى .

§ ١٤ ــ تلك هى عدة التواليف الممكنة تبعا للأنواع المختلفة للدساتير فيرى بالسهولة أى نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب وأى الاختصاصات ينبغى أن تسند اليهم . وأعنى باختصاصات المنصب مثلا أن يكلف هذا المنصب ايرادات الدولة ، وذاك الدفاع عنها . وان الاختصاصات يمكن أن تكون فى غاية التغاير من قيادة الجيوش الى القضاء فى العقود المحررة على السوق العامة .

الباب الثالث عشر

فى السلطة القضائية او ترتيب المحاكم : موظفوها ، اختصاصاتها ، طريقة تاليفها ، الانواع المختلفة للمحاكم ، تعيين القضاة ، التفاريق الدقيقة المختلفة التى تكسبها تبعا لاختلاف الدساتير .

---

§ ١ ـ من الثلاثة العناصر السياسية التى عددناها فيما سلف ، لم يبق علينا بعد الا أن نتكلم على المحاكم. وسنتبع المبادىء أعيانها لندرس تعديلاتها المختلفة .

الفروق بين المحاكم لايمكن أن ترد الا الى نقط ثلاث : موظفوها واختصاصاتها وطريقة تأليفها . أما الموظفون فان القضاة يمكن أن يتخذوا اما من جمع المواطنين واما من جزء منهم . واما الاختصاصات فان المحاكم تكون عدة أنواع ، وأما طريقة التأليف فان المحـــــاكم يمكن أن ترتب بالانتخاب أو بالقرعة .

فلنعين بادىء الأمر ماهى الأنواع المختلفة للمحاكم ، ان عدتها ثمانية (١) محكمة لتصفية الحسابات العامة . (٢) ومحكمة للفصل فى الاضرار التى تلحق الدولة . (٣) ومحكمة للفصل فى انتهاك الحرمات الدستورية. (٤) ومحكمة لطلبات التعويض من الافراد أو من الحكام . (٥) ومحكمـــة اليها ترفع القضايا المدنية المهمة . (٦) ومحكمة لقضايا القتل . (٧) ومحكمة للأجانب .

§ ٢ ـ ومحكمة القتل يمكن أن تنضم تبعا لان القضاة أنفسهم أو قضاة غيرهم يحكمون فى القتل مع سبق الاصرار أو القتل الخطأ على حسبما

---

§ ٢ ـ محكمة البئر . كانت البئر فى مكان قريب من بيره على شاطىء البحر فحينما يكون لمنفى ، اتهم مدة غيابه بجناية جديدة ، رغبة فى أن يحضر ليبرىء نفسه كان ياتى على سفينة تجاه البئر (puits) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطىء

تكون الواقعة معترفا بها من قبل المتهم ولكن هناك شك فى دعـواه تبرير جريمته . وقد يكون للمحكمة الجنائية قسم رابع لمحاكمة القتـلة الذين يأتون للدفاع عن انفسهم بعد الحكم عليهم غيابيا • ومثال ذلك فى أتينـا محكمة البوى (البئر) • وبالجملة فهذه الحالات القضائية لاتقع مطلقا الا نادرا جدا ، حتى فى الدول الكبرى • ويمكن أن تنقسم محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل فى الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين (٨) وأخيرا النوع الأخير من المحاكم يحكم فى جميع الأقضية الجزئيـة التى يكون موضوعها من درهم الى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليـلا هذه القضايا مهما قلت قيمتها فانها يجب فى الواقع أن يحكم فيها كغيرها ، ولا يمكن أن تحال الى قضاء القضاة العاديين •

§ ٣ ـ ونحن لانرى ضروريا أن نتوسع فى الكلام على ترتيب هـذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب ، ولكنا نتـكلم عـلى المحاكم السياسية التى متى اختل نظامها فانه يؤدى الى اضطرابات وثورات فى الدولة .

جميع المواطنين متى كانوا أهلا لجميع الوظائف القضائية ، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعا بالقرعة أو جميعا بالانتخاب ويحكمون فى القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب • فاذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأقضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعـة والآخرون بالانتـخاب • بعد هذه الصور الأربع للتأليف التى فيها تظهر كتلة المواطنـين أجمعين ، يوجد على سواء أربع أخر للحالة التى فيها يكون دخـــول المحكمة ميزة لأقلية • الأقلية التى تحكم فى جميع القضايا يمكن أن تعين بالاختيار أو أن تعين بالقرعة أو أن تعين بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر

الذى كان محرما على هذا المتهم أن يبلغه • ر • أتيقا لبوزنياس ـ من درهم الى خمسة دراهم• هذه المحكمة كانت تسمى فى أتينا بارابيستة •

وبديهى أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائى لأتينا • ر • أول الكتاب الســـابع وآخره •

وأخيرا فبعض المحاكم ، حتى مع تشابه في الاختصاصات يمكن أن تؤلف بعضها بالقرعة والأخرى بالانتخاب ، وتلك هي الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التى أسلفنا بيانها .

٤ ـ يمكن أيضا أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلا قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين، وقضاة بعض القضايا الأخرى من بعض طبقات فقط ، أو على الوجه الواحد والآخر معا أعضاء المحكمة عينها ، هؤلاء من السودان وهؤلاء من الطبقات الممتازة سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معا .

تلك هى جميع التعديلات التى تعترى النظام القضائى . فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء فى عمومه جمع المواطنين ، والثوانى أوليغرشية لأنها تحصر القضاء على العموم فى بعض طبقات من المواطنين . والثوالث أرستقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معا .

الكتاب السابع

فى نظام السلطان فى الديمقراطية وفى الأوليغرشية

الباب الأول

النتائج التى تتفرع عن مبدأ الديمقراطية . التطبيقات التامة كثيرا أو قليلا التى يمكن تطبيقها شيمة الديمقراطية الحرية التى نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للافراد فى افعالهم الشخصية . النظام الخاص للسلطان فى الديمقراطية ، الجمعية العمومية ، مجلس الشيوخ : مرتبات الموظفين : المساواة الديمقراطية .

---

§ ١ – لقد عددنا الأوجه المختلفة التى عليها تكون فى الدولة الجمعية الشورية أو ولى الأمر ، والمناصب والمحاكم ، وأبنا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادىء الدستور عينها ، وفرق ذلك عالجنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها ، وذكرنا ماهى العلل التى تجر أحدهما وتؤيد الآخر . ولكن نظرا الى أننا قد قررنا عدة فروق فى الديمقراطية ، وفى الحكومات الأخرى السياسية ، نرى نافعا أن نبرز كل مانكون قد تركناه جانبا ونعين لكل واحدة منها طريقة النظام الذى هو بها خاص ولها أنفع .

§ ٢ – ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التى بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التى تكلمنا عليها فاذا اجتمعت فيما بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسى للحكومة فتصير الأرستقراطية مثلا أوليغرشية أوتدفع الجمهوريات الى الديماغوجية . وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التى أعمد الى فحصها هنا والتى لم تكن قد درست بعد أعنى مايلى : بما أن

---

§ ١ – عالجنا فيما مضى . ر . ك ٨ من هذا السفر ، وقد كان فى الترتيب القديم ك ٥ ، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتا اسناده الى المؤلف . وقد جرى العرف الحديث على الترتيب الذى اتبعه سانتهلير (المترجم) .

الجمعية العمومية وانتخاب الحكام هما فى النظام الأوليغرشى فالنظام القضائى يمكن أن يكون أرستقراطيا • أو بما أن المحاكم والجمعية العمومية هما مرتبتان على حسب النظام الأوليغرشى فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة أرستقراطية بحتة • ويمكن ان شئت ، افتراض الطريقة الفلانية الأخرى للتواليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبت فى نظام وحيد •

§ ٣ ــ كما أننا قلنا كذلك أى الحكومات تناسب الديمقراطية وأى شعب يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرشية وماهى مزايا النظم الأخرى على حسب الأحوال • لكنه لايكفى أن يعلم ماهو المذهب الذى يناسب ، على حسب الأحوال ، أن يؤثر للدول • بل الذى يلزم أن يعرف على الخصوص انما هو وسيلة اقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى • فلنبحث عاجلا هذه المسألة • ولنتكلم أولا على الديمقراطية ، وستكفى ايضاحاتنا لتفهم حق الفهم الصورة السياسية التى هى مقابلة تمام المقابلة لتلك التى تسمى عادة الأوليغرشية •

§ ٤ ــ ولن نغفل فى هذا البحث أى مبدأ من المبادىء الديمقراطية ولا أية نتيجة من النتائج التى تتفرع عنها فيما يظهر • لأنه انما هو بالتأليف بينها أن تنتج تفاريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للغاية • وانى لأذكر علتين لهذه التغايرات فى الديمقراطية : الأولى ، وقد ذكرتها ، انما هى تغاير الطبقات التى تؤلف الديمقراطية هنا الزراع وهناك الصناع وهنالك الأجراء • فتأليف أول هذه العناصر مع ثانيها أو الثالث مع الآخرين لايكون ديمقراطية طيبة كثيرا أو قليلا فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها •

§ ٥ ــ أما العلة الثانية فهاكها : ان النظم التى تشتق من المبدأ الديمقراطى والتى تظهر أنها نتيجة خاصة له فانها تغير تماما بالتواليف المختلفة طبع الديمقراطيات • هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعددا فى الدولة الفلانية وأكثر تعددا فى الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة فى دولة ثالثة • فيهم معرفتها كلها بلا استثناء سواء كان فى صدد انشاء دستور جديد

أو فى صدد تعديل دستور قديم • ان مؤسسى الدول يعنون بأن يجمعوا حول مبدئهم العام كل المبادىء الخاصة التى تتعلق به • لكنهم ينخدعون فى التطبيق كما نبهت الى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها • فلنعرض الآن القواعد التى عليها ترتكز المذاهب المختلفة ، والمميزات التى تميزها عادة ، وأخيرا الغرض الذى تقصد اليه •

§ ٦ – مبدأ الحكومة الديمقراطية انما هو الحرية • يكاد يظن عند سماع هذه القاعدة أن الحرية لايستطاع أن توجد فى غيرها ، لأن الحرية كما يقال هى الغرض الثابت لكل ديمقراطية • أول شيمة للحرية هى أنها تبادل الامرة والطاعة • فى الديمقراطية الحق السياسى هو المساواة ، لا على حسب الأهلية بل على حسب العدد • ومتى وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هى القانون الأعلى ،هى العدل المطلق ، لأنه انما يصدر عن هذا المبدأ : أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء • من أجل ذلك الفقراء فى الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عددا ، ورأى الأكثرية يشرع القانون تلك هى احدى الشيم المميزة للحرية ، وأنصار الديمقراطية لايفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذى لامحيص منه للدولة •

§ ٧ – والشيمة الثانية انما هى الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه • يقولون ان هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار حر • هذه هى الشيمة الثانية للحرية الديمقراطية • وينتج منها أن المواطن فى الديمقراطية ليس ملزما بالطاعة لأى كان أو أنه اذا أطاع فانما يطيع بشرط أن يتأمر فى دوره • فانظر كيف يضاف هذا فى ذلك المذهب الى الحرية التى تجىء من المساواة •

§ ٨ – ولما كان السلطان فى الديمقراطية خاضعا لهذه الضرورات كانت التواليف التى يمكن أن يقبلها هى الآتية وحدها • جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين • كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل • كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة

أو على الأقل كل تلك التي لاتقتضي تجربة ولا أهلية خاصة ، ولا يجوز أن يكون فيها أي شرط لنصاب ، أو أن كان فيجب أن يكون ضئيلا ، لاينبغي لأحد فيها أن يقوم مرتين بالوظيفة عينها ، او على الأقل أن يكون ذلك من الندرة بمكان • ويكون ذلك فقط في الوظائف الأقل أهمية • ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية • ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة والا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط • كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة في جميع الأقضية أو فيها كلها تقريبا على الأقل ، في القضايا الأهم والأشد خطرا مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيرا في جميع العقود الفردية • والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائيا في جميع المواد أو على الأقل في الرئيسية منها ، وينبغي أن تنزع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لاتترك لهم الا السلطة على الأشياء التافهة •

§ ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي حيث جميع المواطنين لاينبغي له أن يقبض من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسلطة مجلس الشيوخ لاتلبث أن تلغى • فان الشعب المثرى من المكافأة القانونية لاتلبث أن يستدعى كل شيء اليه كما قلت في جزء هذا السفر الذي سبق هذا مباشرة • لكنه يلزم قبل كل شيء أن يعمل على أن تكون جميع الخدمات ذات راتب : الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة ، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معا • فاذا كانت مشخصات الأوليغرشية هي المولد والثروة والعلم فان مشخصات الديمقراطية هي السوقية والفقر واتخاذ مهنة •

---

§ ٩ — مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي • ر • هذا المعنى فيما سبق ك ٦ ب ٧ ف ٨ • — الذي سبق هذه مباشرة • ر • ك ٦ به ٤ ف ٥ وفيما يلي ب ٢ ف ١ — وجباتهم معا • معلوم أن القبيلة في أثينا التي لها رياسة الخمسمائة وهي قبيلة بريتان ، كانت تأكل في البريتانى على نفقة الدولة مدة الشهر الذي فيه تؤدي وظائفها •ر• ديمستين في خطبته على التاج ص ٥٠١ من طبعة تيلور •

§ ١٠ ـ يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لمدى الحياة واذا كان بعض المناصب القديمة قد استنقذ هذا الامتياز من الثورة الديمقراطيـة فيلزم أن تحد سلطاته ويرد الى القرعة بدلا من أن يترك للانتخاب .

تلك هى الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات . وهى تستمد مباشرة من المبدأ الذى يعلن أنه ديمقراطى أى مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين مادامو لافرق بينهم الا فى العدد ، ذلك شرط يظهر أنه أساسى للديمقراطية أثير عند السواد . المساواة تقتضى ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء ، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونوهم بنسبة عددهم عينها . ومامن وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية .

§ ١١ ـ وهنا يمكن أن يتساهل أيضا ماذا تكون تلك المساواة ؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث ان النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساويا للنصاب المملوك لخمسمائة آخرين وأن يعطى حينئذ الى كتلة الأولين من الحقوق بقدر مايكون للآخرين . أم اذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر عدد مساو من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور فى المحاكم ؟ أفيكون هذا هو المذهب الأعدل على حسب القانون الديمقراطى ؟ أم يلزم اعطاء الأفضلية لهذا الذى لايقيم وزنا الا للعدد ؟ على رأى أنصار الديمقراطية العدل ليس الا فى حكم الأكثرية وعلى رأى أنصار الأوليغرشية العدل هو فى حكم الأغنياء ، لأن الثروة فى نظرهم هى القاعدة الوحيدة المعقولة فى السياسة .

§ ١٢ ـ وانى لأرى دائما فى الطرفين عدم المساواه والظلم . ان المبادىء الأوليغرشية تقضى قدما الى الطغيان لأنه اذا كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين بجمعهم فيلزم تبعا لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد ، لأنه هو وحده ذو الحق فى أن يكونه . والمبادىء الديمقراطية تؤدى مباشرة الى الظلم لأن الأكثرية التى هى سيدة بعددها

---

§ ١٢ ـ كما قلت فيما سبق ٠ ر ٠ ما سبق ٠ ك ٣ ب ٦ ف ١ ٠

لاتلبثأن تتقاسم أموال الأغنياء كما قد قلت فيما سبق • لايجاد مساواة يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها فى المبدأ ذاته الذى يستند اليه كل من الطرفين فى حقهالسياسى • على هذا فمن الجهتين يؤيدون أن ارادة الأكثرية يجب أن تكون هى السيدة •

§ ١٣ – وانى لأقبل اذا هذا المبدأ غير أنى أحده الدولة تتألف من جزأين : الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أى قرار أكثريتيهما المزدوجة هو القانون • فان يكن خلاف فليكن رأى الأكثرين عدداوأولئك الذين هم أعظم نصابا هو الذى يؤخذ به • فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين فقيرا ، ستة من الأغنياء يرتأون رأيا وخمسة عشر فقيرا يرتأون رأيا آخر • فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون الى الخمسة عشر فقيرا والخمسة الفقراء ينضمون الى ستة الأغنياء • فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أيا كانوا هم الذين باجتماع نصابهم من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى بالاعتبار •

§ ١٤ – فاذا كان النصاب متساويا من الجهتين فالأمر ليس محيرا أيضا أكثر مما يكونه اليوم توزع الأصوات فى الجمعية العمومية أو فىالمحكمة• وحينئذ فليترك الأمر الى القرعة أو يلجأ الىأية وسيلةأخرى من هذاالقبيل وأيا كانت صعوبة الوصول الى الحق فى أمر المساواة والعدل فالأمر دائما أهون من أن يوقف بالاقناع أناس لهم من القوة مايرضون به شرهرغباتهم• الضعف يطالب دائما بالمساواة والعدل ، والقوة لاتقيم لهما وزنا •

---

§ ١٤ – الضعف • كل يوم يمر يؤيد الحق فى هذه القاعدة التى قل أن يكون فيها للفقراء عزاء •

الباب الثاني

تبع لظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية ، الشعب الزراعي هو الاشد قابلية للديمقراطية : الانظمة التي تناسبه : القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة • في شعب الرعاة • في الديماجوجية المتطرفة : الوسائل التي هي خاصة بها • الحدود التي يجب أن تحتفظ بها •

---

§ ١ – من بين الاربع الصور للديمقراطية التي قررناها خيرها هي تلك التي قد أنزلتها المنزلة الاولى في الاعتبارات التي عرضتها آنفا • وهي أيضا أقدمها جميعا • وأعني الاولى على حسب التقسيم الذي أشرت اليه في طبقات الشعب . الطبقة التي هي أولى بالمذهب الديمقراطي هي طبقة الزراع ، من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام . ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع الا نادرا . ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تغتذي ، ولا تطلب غير ذلك من الخيرات . ولأن يعمل المرء من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السلطة لا تأتي بمنافع جليلة ، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف .

§ ٢ – وان مايثبته حق الاثبات هو أن أسلافنا كانوا يحتملون أنواع الطغيان التي كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحتملون بلا تذمر الاوليغرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للغاية بمصالحهم دون أن يخشوا صنوف النهب . وحينئذ يثرى أحدهم على عجل أو بالأقل يفر

---

§ ١ – الديمقراطية • هذا تنبيه عريق في الحق ولا يمكن الشك في ان الديمقراطية مدينة لهذه العلة بصنوف التقدم التي لقيتها في فرنسا – تعمل بلا انقطاع • ر • ك ١٨ ب ١ من روح القوانين لمنتسكيو •

§ ٢ – منتيني • يلمح في نظام جمهورية منتيني هذا صورة تكاد تكون نيابية • وربما كان هذا هو الاثر الوحيد الذي نجده عند الاقدمين منها • فمعلوم أن منتيني قد خربها

من الفاقة . بل كثيرا ما يرى أن مجرد الحق فى انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم ، يشبع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى فى أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية ، دون مشاطرتها فى انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناخبين الذين أخذوا على التوالى من جمع المواطنين بأسرهم ، كما هو الشأن فى منتينى ، تظل راضية مادامت تتصرف فى المداولات على وجه السيادة . وينبغي الاعتراف أيضا بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية . وقد كانت منتينى فيما سلف دولة ديمقراطية حقا .

§ ٣ ـ فى هذا النوع من الديمقراطية الذى تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادى أن يوضع فى صف الحقوق المخولة جميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم واخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنسيب النصاب الى أهمية الوظائف عينها . أو أنه مع اهمال شرط النصاب هذا الجميع الوظائف لا يختار الا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون اليه . وان الحكومة هى دائما من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادىء . وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأيدى الأشراف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من الرجال المحترمين الذين تدعوهم ارادته الى ادارة الشئون . هذا التوليف كاف فى ارضاء الرجال الممتازين .فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وانهم أنفسهم ليحكمون بالعدل لأنهم مسئولون عن ادارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم .

§ ٤ ـ ومن الخير دائما للانسان أن يكون ملجما بلجام وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه ، لأن الاستقلال غير المحدود للارادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة فى سبيل الرذائل التى يحملها كل منا فى صدره . من هذا تنتج ضرورة فى الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستنيرون لا يرتكبون أخطاء غليظة ، وأن الشعب لا يلحقه ضغط

اجزيلاس فى الاولمب الثامن والتسعين نحو سنة ٣٨٧ ق . م ثم بنيت بعد ذلك . ويظن أن نظام الحكومة هذا كان قائما فى منتينى سواء قبل خرابها وبعد بنائها .

ولا ازدراء . تلك هى ، بلا خلاف ، خير الديمقراطيات . ومن أين يجيء كمالها ؟ من أخلاق الشعب نفسه الذى تدير هى شؤونه .

§ ٥ – كل الحكومات القديمة تقريبا كان لها قوانين صالحة لأن تصير الشعب زراعيا . فكانت اما أن تحد ، على جهة الاطلاق ، الملكية الفردية للأراضى بحدود ما كان يجوز أن تتعدى ، واما أنها كانت تعين وضع الملكيات ، سواء حول المدينة أو فى الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن . بل كانت تضيف أحيانا الى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحات الأولية أبدا ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه فى هذا الصدد تقريبا المنسوب الى أكسيلوس الذى كان يحرم التسليف على رهون عقارية .

§ ٦ – فاذا أريد اليوم اصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع الى قانون الآفيتيين الذى سوف يكون تطبيقه سعد الأثر فى الموضوع الذى نشتغل به . ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جدا ومواطنهم قليل السعة فان جميع المواطنين مع ذلك فى تلك الدولة يزرعون جانبا من الأرض . وقد عنى فيها بألا يخضع للضريبة الا جزء من الملكيات ، والانصباء الأرضية هى دائما من عظم المقدار بحيث ان نصاب أشدهم فقرا يتجاوز المقرر قانونا .

§ ٧ – بعد الشعب الزراعى وهو الشعب الأقبل مايكون للديمقراطية يأتى الشعب الراعى الذى يعيش من قطعانه . هذا الصنف من المعيشة يقرب

---

§ ٥ – الفردية . ر . ك ٨ ب ٦ ف ٦ .

– الفلاحات الاولية . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ – آكسيلوس . يظهر أن آكسيلوس كان ملكا على الايليين . ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين الا بوزنياس (رحلة ايليدا ب ٣ و ٤) ولا يعلم عن قانون آكسيلوس هذا الا ما يقوله أرسطو عليه هنا .

§ ٦ – الافتيين : قد اتخذت هنا اللفظ الذى اصلحه سنلبرج وان تكن كل المخطوطات تعبر عنهم « الافتياليين » كما فى الترجمة القديمة . قال هيرقليدس الفونتى فى آخر رسالته على الدول بعض كلمات على الافيتيين يشيد فيها بعدلهم وصدقهم . وعلى حسب اكسينوفون (هللينيك ك ٥ ب ٢ ف ١٩) أن افيتيس مدينة من تراقيا . ر . فى هذه الكلمة ايتين البيزنطى .

§ ٧ – الذى يعيش من قطعانه . ر . فيما سبق ما قيل عن الزراع ف ١ .

كثيرا من العيشة الزراعية • وان شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة . وهم من قوة الأبدان بموضع وجديرون باحتمال مشقات العيشة فى المعسكرات • أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتى تتكون منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريبا فانهم أحط من هاتين الأولين : معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر فى المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء • ومع ذلك يجب أن يلاحظ أن الجمع الذى يموج فى الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا عناء فى جمعية عمومية • أما الزراع فهم على ضد ذلك ذلك متفرقون فى المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع .

§ ٨ – لكن اذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جدا عن المدينة فانه يمكن بسهولة فى هذا الوضع انشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية • فان أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش فى الأرياف ، وقد يقرر أن طبقة التجار لايمكنها أن تجتمع أبدا فى جمعية عمومية فى غيبة جمع الزراع .

تلك هى المبادىء التى عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها . ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائرالديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعا للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل الى تلك الطبقة السافلة التى يلزم دائما نبذها .

§ ٩ – أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جميع المواطنين فى الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتملها وتكون حياتها مؤقتة جدا الا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على امساكها .

ولقد بينا فيما مر معظم العلل التى تؤدى بهذا الشكل السياسى والدول الجمهورية الأخرى . ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية

---

§ ٩ – هذه الصورة الاخيرة للديماغوجية . لا شك فى أن ارسطو يلحظ ها هنا الديمقراطية الاثينية .

– ولقد بينا فيما سبق . ر . فيما مر هذه الفكرة ك ٦ ب ٤ ف ٤ .

ونقل السلطان كله الى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيدوا في جــداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون . ولا يترددون البتة أن يلفوا في عداد المواطنين من هم جديرون بهذا الاسم وحسب بل أيضا جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين الا باحدى الجهتين أعنى جهة الأب أو جهة الأم . كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس .

§ ١٠ ـ تلك هي الوسائل التي في متناول أيدى الديماغوجيين . ومع ذلك فانهم لايستعملونها الا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عــددا من الطبقات العليا والطبقات الوسطى . وانهم ليحذرون أن يذهبوا الى أبعـد من ذلك • لأنهم اذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجماعـــة ليست قابلة للنظام وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التي يعسر عليها أن تحتمل ســلطان الديمقراطية • وان ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هــذه • فربما لايبصر المرء الشر مادام خفيف الحمل لكن متى نما ملأ الأبصار جميعا •

§ ١١ ـ قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التي اتخذها كليستين في أثينا لتأسيس السلطة الشعبية والتي اتخذتها أيضا ديمقراطيات سيرين . وينبغي أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطـــون الجديدة • وينبغي أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعياد دينية قليلة العــدد ولكنها عامة • يلزم مزج علاقات المواطنـــين عـلى قدر الامكان بأن يعنى بالقضاء على كل الجمعيات السابقة •

§ ١٢ ـ ان صنوف المكر التي يقوم بها الطغاة يمكن أن تجد محلا في هذه الديمقراطية ، مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد ، وهو شيء ربما

---

§ ١٠ ـ ثورة سيرين . ر. هرقليدس الفونتي وهيرودوت (ميلبسومين) ب ١٩٥٢ وما بعدها .

§ ١١ ـ كليستين . قد أنشأ كليستين عشر قبائل عوضا عن أربع . ر . ما سبق ك ٣ ب ١ ف ١٠ وان مكيافلي ينصح بمثل نصيحة أرسطو تقريبا (ر . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ١ ب ٢٦) .

يكون نافعا الى حد معين ، وفجور النساء والأولاد . فيرخص لكل أحـد أن يعيش كما يطيب له ، وعلى هذا الوضع لايطلب كثير من الناس أحسن من أن يؤيدوا الحكومة ، لأن الناس فى عمومهم يؤثرون عيشة بلا نظام على عيشة حكيمة ومنظمة .

الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان فى الديمقراطية . اركان بقاء الديمقراطية . عدم المغالاة فى لنتائج المبدأ الديمقراطى ، اجتناب ارهاق الاغنياء والمصادرات لصالح الخزانة . العناية بأن يمهد للشعب يسر عام . الوسائل التى يتذرع بها بعض الحكومات .

---

§ ١ — ان انشاء حكومة ديمقراطيــــة لاينبغى أن يكون هو الصعوبة الوحيدة الكبرى لدى الشارع ولدى أولئك الذين يبغــون حــــكومة ديمقراطية ، بل الصعوبة هى فى معرفة كيف يقدر لها البقاء . ان حكومة أيا كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة . لكنا اذ ندرس، كما قد فعلنا فيما مر ، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا الفحص ضمانات للاستقرار السياسى ، بأن نعنى بأن نبعد بعناية جميـــع أسباب الانحلال وألا نشرع الا قوانين ، صريحة كانت أو ضمنية ، تحتوى على جميع المبادىء التى يرتكز عليها بقاء الدول . ينبغى الاحتراس أيضــا من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغرشية كل مايثبت مبدأ الديمقراطيـــة أو الأوليغرشية فى الحكومة ، بل تصرف العناية من باب أولى الى مايكفل للدولة البقاء الزمن الأطول .

§ ٢ — ان الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعــلون المحاكم تحكم بمصادرات كبرى . على أن من يحـــب الدولة التى يدير أمورها يسلك مذهبا ضد ذلك تماما . ويعنى بأن يسن فى القانون أن أموال المحكوم عليهم فى جنايات الخيانة العظمى لاتصير أبدا الى الخزانة العامة بل يجب أن تخصص للآلهة . وبهذه الوسيلة لايفلت الجناة مع ذلك من العقاب ويمنع الجمهور الذى يقضى بالعقوبات من الاكثار منها مادام لايعود عليه من ذلك نفع ما . ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب

---

§ ١ — فيما مر . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ .

غرامات كبيرة على أولئك الذين لاينجحون فى اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام الى الطبقـــة الممتازة على اتهـــاد أفراد الشعب . وحينئذ يلزم أن يكون المواطنون جميعا مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لايتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء .

§ ٣ – ان أشد أنواع الديمقراطية فسادا يكون على العموم فى الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية دون أن يكافأ الذين يحضرونها . من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تخشى هذه الضرورة حين لايكون للدولة ايرادات خصة ، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد اما بالضرائب الخاصة واما بالمصادرات التى تحكم بها المحاكم التى ليس عندها من النزاهة شيء وتلك هى علل الخراب فى كثير من الديمقراطيـــات . وحينئذ حيث لايكون للدولة ايرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادرا وأعضاء المحاكم كثيرى العدد لكن لايجلسون الا بضعة أيام . ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فبديا لايكون للأغنياء مايخشون من النفقات الباهظة مع أنه لايعود عليهم منها شيء بل على الفقراءالذين يؤتون المكافأة القضائية . ثم ان هذا يحسن كثيرا القيام بالعدل لأن الأغنيـاء لايريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها الا بعض فينات .

§ ٤ – فاذا كانت الدولة فى ثراء وجب أن يجتنب احتذاء ديماغوجى هذا الأوان . فانهم يوزعون على الشعب كل زائد من الايرادات ويستوفون نصيبهم كالآخرين من هذا التوزيع ، غير أن الحاجـــات تبقى هى هى بعينها ، لأن اعطاء المساعدات للفقراء انما هو ملء برميـــل لاقاع له . ان صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذى يفسد دائما الديمقراطية ، ويصرف عنايته الى أن يجعل اليسر أمرا دائما. وانه ليحسن لصالح الأغنياء أن تركم زيادات الايرادات العـامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص اذا كانت الأنصباء الفردية تكفى الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لانشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعى. فاذا لم يمكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات

فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعا لأى تقسيم على التوالى . وفى هذه الحالة يجب فى الحق على الأغنياء أن يشاركوا فى التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب الزامهم بالنفقات التى لانفع منها .

§ ٥ — ففى قرطاجنة قد استطاعت الحكومة ، بمثل هذه الوسائل ، اجتلاب محبة الشعب ، فهى ترسل دائما بعض أفراد الشعب ليثروا فى المستعمرات ، ان الطبقات العليا اذا اجتمع لها الذكاء والمهارة ، عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائما وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه . ويحسن بها أيضا أن تقلد حكومة ترنته ، فانها بتخويلها الفقراء الاشتراك فى الاستمتاع بالملكيات قد كسبت اخلاص الشعب . ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب فى مكنة من أن يصل الى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالأكفاء . وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرون يختارون لها بالانتخاب .

تلك هى المبادىء التى ينبغى اتباعها فى ترتيب الديمقراطية .

---

§ ٥ — ففى قرطاجنة . ر . ك ٢ ب ٢ ف ٨ .

الباب الرابع

تنظيم السلطـــان في الاوليغرشيات • قواعده هي أضداد القواعد الديمقراطية • القيود المختلفة للنصاب • ادارة الاوليغرشيات تقتضي فرط التبصر لان المبـــدأ ردىء • ضرورة حسن النظام • علاقة الإشكال المختلفة للأوليغرشية بتكوين الجيش • اوليغرشيون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة • اخطاء معظم الاوليغرشيات •

§ ١ — من الهين ، على حسب المبادىء السابقة ، أن يعلم ماهي مبادىء النظام الأوليغرشي ، ينبغي ، لكل نوع من الأوليغرشية ، أن يأخذ المقابل بالتضاد لكل مايخص النوع المقابل له من الديمقراطية • وهذا على الخصوص منطبق على أولى الأوليغرشيات وأحسنها تأليفا • وهذه الأوليغرشية الأولى تدنو كثيرا من الجمهورية على المعنى الخاص • فالنصاب يجب أن يكون فيها متفاوتا ، كبيرا في حق البعض وصغيرا في حق البعض الآخر ، وأصغر في أمر المناصب العامية وذات المنفعة التي لا صارف عنها ، وأكبر في أمر المناصب العلية • فمتى حاز المرء النصاب القانوني وجب أن يصـــل الى الوظائف ، وان عدد أفراد الشعب اذ يلون السلطة بمقتضى النصـــاب يجب أن يؤلف بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها • على أنه ينبغي أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازا هو المقبـــول للمشاركة في السلطان •

§ ٢ — ينبغي حصر هذه القواعد شيئا ما للحصول على أوليغرشية تلي ذلك النوع الأول • أما الشكل الأوليغرشي الذي يقابل الشكل الأخير للديمقراطية والذي هو كمثله أعنف عنفا وأطغى طغيانا ، فان هذه الحكومة تقتضي من التبصر بقدر ما هي رديئة . فان الأجسام صحيحة البنية والسفن التي أحسن بناؤها وأوليت ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء دون أن يخشى عليها الهلاك . أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التي ترك أمرها الى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تحتمل أقـــل

الأخطاء قدرا . كذلك الأمر فى الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة أولاها اقتضاء للاحتياط .

§ ٣ — وعلى العموم تجد الديمقراطيات سلامها فى كثرة سكانها . فحق العدد يحل فيها محل حق الجدارة . والأوليغرشية على الضد لايمكن أن تحيا وتسلم الا بحسن النظام . ولما كان جمع الشعب بتمامه تقريبا يتألف من طبقات أصلية أربع الزراع والصناع والاجراء والتجار ، وأربعة أنواع من الأسلحة ضرورية أيضا للحرب : الخيالة والرجالة الثقيلة والخفيفة والبحرية فى بلد صالح بطبعه لتربية الخيل كانت الأوليغرشية تستطيع بلا عناء أن تنشأ قوية ، لأن سلاح الفرسان الذى هو حينئذ ملاك القوة القومية وأمنها يقتضى دائما ثروة عظيمة لتعهده ، وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة العدد يستطيع النوع الثانى من الأوليغرشية أن يستقر ، لأن هذه الرجالة تتألف على العموم من أغنياء أكثر مما تتألف من فقراء ، وعلى ضد ذلك الرجالة الخفيفة والبحرية فانهما من عناصر ديمقراطية بحتة .

§ ٤ — من أجل ذلك كان الأغنياء فى الدول التى فيها تكثر كتلة هذين العنصرين ، كما يرى فى أيامنا ، هم فى الغالب فى مركز منحط حينما تشب الحرب الأهلية ، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق القواد الذين يعرفون أن يجمعوا فى الحرب الى الفرسان والرجالة عددا مناسبا من الجنود الأقل ثقلا . فى الفتن يتغلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلا يظفرون فى مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة .

§ ٥ — من أجل ذلك الأوليغرشية التى تتخذ رجالتها الخفيفة من الطبقات الدنيا للشعب لاتؤلفها الا ضد نفسها . بل يلزم على الضد من ذلك

---

§ ٣ — طبقات أصلية أربع . ر . ما سبق ك ٦ ب ٣ ص ١١ .

§ ٤ — أن يظفروا : فى القرن الوسطى كان السوقة الذين يتخذون سلاحا كيفما اتفق يكادون يغلبون دائما كلما التقوا بالأشراف ، أى بالفرسان . والسوقة أى الشعب انتهوا مع ذلك بأن تكون لهم الغلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال فى الديمقراطيات التى يتكلم عليها ارسطو .

§ ٥ — كما فى مرسيليا . ر . ك ٨ ب ٥ ف ٢ .

للأوليغرشيةاذ تنتهز فرصة تفاوت الأسنان فتنتفع بالأسن من الرجال كما تنتفع بشبانهم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع تمرينات الرجالة الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة الى الأعمال الشاقة كما لو كانوا مصارعين حقا ٠

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتخويل الشعب الحقوق السياسية اما بشرط النصاب ، كما قد قلت آنفا ، واما كما في دستور ثبية بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في مهنة غير كريمة ، واما كما في مرسيليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج ٠

§ ٦ ــ أما المناصب الرئيسية المحتفظة بها اضطرارا للذين يتمتعون بالحقوق السياسية فانه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي يستطاع أداؤها وحينئذ لن يشكو الشعب بعد من اقصائه عن الوظائف ويغتفر حقده بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف تبوئها بأغلى ثمن ، والحكام يجب عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء الى الأريحية في تجهيز مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة ، تلقاء ذلك يتمنى الشعب بقاء الدستور اذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما يزينها من المعابد والصروح ٠ ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة على ماينفقه الأغنياء ٠ أما اليوم فهيهات أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية ، كلا انهم يعملون ضد هذا ، يطلبون النفع بالحدة عينها التي يطلبون بها الشرف ، وربما يقال بحق ان هذه الأوليغرشيات ليست الا ديمقراطيات ردت مصائرها الى بعض الحاكمين ٠

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والاوليغرشيات

الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التى هى ضرورية او نافعة للدولة ، الاعمال التى تختص بها هذه المناصب : السوق ، المحافظة على الشوارع والطرق الخ • الارياف ، مالية الدولة العقود العامة ، تنفيذ الأحكام القضائية ، الشئون الحربية ، تحقيق الحسابات العامة ، رياسة الجمعية العمومية ، الشعائر الدينية والمدنية ، مراقبة النساء والأطفال — ختام نظرية تنظيم السلطات •

§ ١ — تبع طبيعى لهذا الذى سبق أن يعين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية لملئها • وهذا موضوع قد مسسناه فيما مر • فبديا لايمكن لدولة أن تكون بدون بعض مناصب لامندوحة لها عنها فلا يمكن أن تدار شئونها بدون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن • ثم من الضرورى كما قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد فى الدول الصغيرة متكثرة فى الكبيرة ، ومن المهم معرفة الوظائف التى يمكن الجمع بينها والوظائف التى لاتقبل الجمع •

§ ٢ — فأما مايختص بالحاجات التى لاغنى للدولة عنها فأول عمل للمراقبة انما هو السوق العامة التى يجب أن تكون تحت ادارة سلطة ترعى عرف المعاملات التى تقع فيها وتحافظ عليها . فى جميع المدائن تقريبا تقضى الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة ، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذى يطلبه ، فيما يظهر ، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك •

§ ٣ — ويأتى بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالا وثيقا وهو حفظ الملكيات العامة والخاصة . وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة ، ورعاية المبانى وتعمير مايتخرب منها هى والطرق العامة ، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للخصومات ، وغير ذلك من الشئون التى من هذا القبيل . تلك هى الوظائف التى يسمونها عادة النظام المدنى . فهى بذلك متغايرة يمكن فى

الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيد متعددة . على هذا يرتب معماريون اخصاصيون بالأسوار ومفتشون للمياه والنوافير وملاحظون للبناء .

§ ٤ ــ وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضروري مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة ، والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشي المزارع وتارة حفاظ الغابات . وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التي لاغنى عنها . وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهي تلك التي تقوم بجباية الضرائب العامة ، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للادارة العامة . وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والخزنة أو الصيارفة . وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة تسجيل العقود التي تتم بين الأفراد ، والأحكام التي تصدرها المحاكم ، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية ، ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم الى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التي عددتها . والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبة وأمناء أو أي اسم آخر من هذا القبيل .

§ ٥ ــ الوظيفة التي تأتي بعد تلك والتي هي أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هي تلك التي تكلف تنفيذ الاحكام القضائيـة الجنائيـة والاجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين ، والذي يجعلها على الخصوص أشق انما هو الانتقاد العام الذي تثيره . من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التي توجبها القوانين اذ كان مرتبها ليس مغريا . على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن اقامة العدل تصبح عبثا اذا كانت الأحكام لاتنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجودا بدون تنفيذ الأحكام منها بدون اقامة العدل الذي يصدرها .

§ ٦ ــ غير أنه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد ، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية . زد على هذا الوظائف التي ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحيانا أمر التنفيذ ، وفي القضايا التي يكون الخصوم فيها شبانا

يفضل أن يوكل التنفيذ فيها الى حكام شبان . أما في اتهامات الحكام وهم قائمون بعملهم فينبغي العناية بأن يكون المنوط به تنفيذ الحكم غير من حكم في الدعوى ، فمثلا مفتشو المدينة ينفذون قرارات مفتشي السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون . فكلما كان الانتقاد الموجه الى عمال التنفيذ ضعيفا كان التنفيذ أتم . وان مايضاعف الحقد هو أن توكل الادانة والتنفيذ الى أيد واحدة بعينها . وان مايصير الحقد عاما هو أن تمتد وظائف القاضي والمنفذ الى كل الموضوعات بأن تترك دائما الى الأفراد أعيانهم .

§ ٧ ـ وكثيرا مايميز بين وظائف السجان ووظائف المنفذ ، وشاهد ذلك في أثينا محكمة الأحد عشر فان هذا الفصل بين الوظائف شيء حسن وانه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمة السجان أقل كراهة ، تلك الوظيفة التي هي ضرورية كسائر الخدم التي تكلمنا عليها . الناس الأشراف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة ، ومن الخطر أن توكل الى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل اليهم حراسة غيرهم فمن المهم اذا أن تكون الوظيفة التي تناط بها هذه الخدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل الى شبان حيث تكون الشبيبة وحراس المدينة منظمين تنظيما عسكريا ، ويجب أن يوكل الى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة .

§ ٨ ـ تلك هي وظائف الصف الأول التي تظهر أشد ضرورة للدولة .

ثم تجيء بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث انها لامحيص منها ، غير أنها من طبقة أعلى لانها تقتضي أهلية قد اختبرت وأن مناطها هو الثقة وحدها . تلك هي التي تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية كلها . في وقت السلم كما في وقت الحرب ينبغي اليقظة لحراسة الابواب والاسوار وتعهدها . فينبغي تسجيل أسماء المواطنين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة .

---

§ ٧ ـ وشاهد ذلك في أثينا . كانت محكمة الأحد عشر محكمة حراسة المسجونين وتنفيذ الاحكام الجنائية . ولتاليفها كانت كل قبيلة تقسم قاضيا وكانوا يضيفون الى هؤلاء العشرة الاشخاص الاولين أمينا .

§ ٩ – ان الوظائف التي لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها أو يقل تبعا للمحلات ، ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفي لكل هذه الأمور . وان الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قوادا أو وزراء الحرب . زد على هذا أنه اذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورماة وبحارة كان لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكتائب بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب ورؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءا من الأولى . كل هذه الوظائف هي فروع للادارة الحربية التي تشتمل على كل التفاريق التي أبنتها آنفا .

§ ١٠ – بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التي تتصرف في الأموال العامة يجب حتما أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلا عنها تمام الانفصال ، وألا يكون لها الا هذا الاختصاص وحده . ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزانة .

وفوق هذه المناصب وأشدها قوة بكثير لأن به يتعلق في الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رياسة الجمعية العمومية في الدول التي الشعب فيها سيد ، وفي الواقع لابد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع في هيئة جمعية . وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للمداولات وتارة شيوخا خصوصا في الدول التي للشعب فيها الحكم الفصل

تلك هي على التقريب كل الوظائف السياسية .

§ ١١ – بقي أيضا أمر العناية به تخالف السابقات كلها وهو هذا الذي ينبغي أن يكون لعبادة الآلهة وهو مايوكل أمره الى كهنة أو مفتشي الشئون المقدسة الذين يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للآلهة . فتارة يكون المنصب موحدا وهذا هو الجاري عادة في الدول الصغيرة . وتارة يكون موزعا على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة

الى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشى المعابد وخزنة الايرادات المقدسة . ثم يأتى بعد هذا المنصب المنفصل تماما الذى اليه توكل رعاية جميع القرابين العامة التى لايسند القانون البتة أمرها الى الكهنة والتى لاتستمد أهميتها الا من المصدر القومى . وحكام هذه الطبقة يسمون هاهنا «أرشونت» وهناك ملوكا وهنالك « بريتان » .

§ ١٢ — والخلاصة أنه يمكن أن يقال ان المناصب التى لاغنى للدولة عنها هى تلك التى تختص بالعبادة وبالحرب وبتقرير الضرائب وبالنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافىء وبالارياف ، ثم التى تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالدعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيتها وأخيرا بالمداولات فى الشئون العامة للدولة .

§ ١٣ — انما هو على الخصوص فى المدائن الأشمل سكينة وحيث لايمنع الغنى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيامة على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين فى المدينة وقد يذكر أيضا الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد « باكوس» والشئون التى من هذا القبيل ، ولا شك فى أن بعض هذه الوظائف ينافى مبادىء الديمقراطية ، مثال ذلك مراقبة النساء والاطفال ، فان الفقراء يمتنع عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون الى اشراك نسائهم وأولادهم فى أعمالهم الثلاثة الانظمة للمناصب التى فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ ، أولها : أرستقراطى والثانى : أوليغرشى والثالث : ديمقراطى .

وفي هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها .

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الاول

نظرية الثورات ، محلها من هذا المؤلف السياسى ، العلة العامة لتخالف الدساتير « مساواة أسىء فهمها » ، الطرائق العامة للثورات ، أنها تتجه اما الى الاشياء واما الى الاشخاص فى المساواة الوضعية وفى المساواة التناسابية : للجمهورية حظوظ خاصة فى الاستقرار .

§ ١ ـ كل أجزاء الموضوع الذى كما اعتزمنا معالجته استنفدت تقريبا وتتمة لما سبق كله سندرس من ناحية عدد العلل التى تجلب الثورات فى الدول وطبيعتها والشيم التى تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التى يغلب أن تكون عادة بين المبادىء التى تدعها وبين المبادىء التى تعتنقها ، ومن ناحية أخرى سنبحث ماهى وسائل البقاء فى الدول على العموم وفى واحدة واحدة على الخصوص ، ثم نرى ماهى السبل الخاصة لكل واحدة منها .

§ ٢ ـ لقد عينا فيما سلف العلة الاولى التى اليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير واليكها : كل المذاهب السياسية ، أيا كان اختلافها ، تعترف بحقوق وبمساواة تناسبية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها فى التطبيق فالديماغوجية تتولد دائما على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية الا من بعض الوجوه . ولان الجميع متساوون فى الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الاطلاق .

---

§ ١ ـ لم يثبت بطريقة قاطعة أن أرسطو رتب كتب هذا السفر ، لذلك اجتهد بارتلمى سانتهلير بالرأى وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس ، كما فعل تيرو . ويرى بارتلمى سانتهلير بحق أن هذه الفقرة الاولى دليل من أقوى الادلة على صحة الترتيب الذى اتخذه فى هذا السفر . والذى جرى عليه العمل من بعد . ر . التعليق على ك ٧ ب ١ ف ١ « المترجم » .

والأوليغرشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لامساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية الا فى بعض النقط ، لان الكل ، وانهم ليسوا لا متساوين الا بالثروة قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين فى كل شىء وبلا حد ،

§ ٣ — فالاولون وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام فى جميع اختصاصاته موزعا عليهم بالسواء ، والآخرون مستندين الى هذه اللامساواة لم يفكروا الا فى تنمية امتيازاتهم لان زيادتها زيادة فى اللامساواة كل المذاهب ولو أنها عادلة فى الحق هى حينئذ كلها باطلة فى العمل بطلانا أصليا . من أجل ذلك ، من ناحية ومن أخرى ، اذ لم يحصل الناس فى أمر السلطة السياسية على كل مايظنون باطلا أنهم اياه مستحقون فزعوا الى ثورة وفى الحق ان من لهم الحق فى الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الاهلية السامية وان كان هؤلاء لايستخدمون البتة هذا الحق . لكن فى الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة الا فى حقهم . وهذا لايمنع أن كثيراً من الناس استنادا الى مولدهم الكريم أى أن لهم فى فضيلة أجدادهم وغناهم مايكفل لهم الشرف يظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق فى أن يكونوا فوق المساواة العامة .

§ ٤ — تلك هى العلة العامة بل يمكن أن يقال انها ينبوع الثورات والاضطرابات التى تجلبها ، وهى تجرى فى التغييرات التى تحدثها على طريقتين : فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستورا آخر فتستبدل مثلا بالديمقراطية الأوليغرشية أو العكس أوتستبدل بالجمهورية الارستقراطية أو العكس ، أو تستبدل الاولين بالثانيتين ، وتارة بدل أن تتجه الثورة الى الدستور القائم تحتفظ به كما تجده لكن الظافرين

---

§ ٣ — ليست معقولة الا فى حقهم · لقدصرح أرسطو عدة مرات بهذه الفكرة · وان له دائما تحفظا صريحا فيما يتعلق بالاهلية وفيما يتعلق بالعبقرية اللتين يميل الى اعتبارهما استثناءين من أشد ندرة وأبهى جمالا من ألا تجعل لهما الجمعية مركزا خاصامن التقدير والاعتبار · وان تجربة الاجيال جميعا تزكى نظرية الفيلسوف · على أن مؤهلات الكفاية لم تكن أبد معترفا بها قانونا على وجه مطرد · غير أن التاريخ يقوم شاهدا على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها الا نادرا · ر · فقرة مشابهة لهذه فى ك ٣ ب ٨ ف ١ — غناهم · يعتد ارسطو هنا بحقوق المولد وبالنبل غاية الاعتداد · ر · ك ١ ب ٢ ف ١٩ وك ٦ ب ٧ وف ٥ ·

يطمحون الى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور ، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الاوليغرشية والملوكية .

§ ٥ ـ وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغرشية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها ، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها كذلك الامر في كل مذهب آخر فاما أن تزيد عليه أو تنقص منه ، وتارة لاتعمد الثورة الى أن تغير الا جزءا من الدستور ، مثلا لايكون قصدهـا الا انشاء منصب بعينه أو الغاء منصب بعينه . ففي لقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوازنياس كان يريد القضاء على الايفورية .

§ ٦ ـ كذلك في ابيدامن قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس شيوخ . حتى في هذه الايام كفى فيها قرار من حاكم لكي يلتزم جميع أعضاء الحكومة الاجتماع في جمعية عمومية ، وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغرشـية . أكرر أن اللامساواة هي دائما علة الثورات حينما لايعوض عنهـا أولئك الذين تصيبهم . فالملوكية الدائمة بين المتساوين هي لامساواة لاتطاق وذاك على العموم أن الناس يثورون للحصول على المساواة .

§ ٧ ـ هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فانهـا يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الاهلية ، فبالعدد أفهم المساواة أي التماثل

---

§ ٥ ـ ليزندر . كان مشروع ليزندر أن يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكي وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس . وقد وجهت الى اليزندر تهم لم تقم أدلة كافية على صحتها . ومات بعد سبع سنين في حرب البويسيين في السنة الاولى من الاولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق . م . ر ديودور الصقلي ك ١٤ ص ٢٤٣ و٢٩٩ وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ٤٠٩ ـ بوزانياس ... الايفورية . حقيقة جناية بوزانياس أنه تآمر على حرية اسبرتة وحرية اغريقا مع الملك العظيم . ر . طوسيديد ك ١ ن ١٢٨ الى ١٣٥ وقد مات بوزانياس في السنة الرابعة من الاولمب الخامس والسبعين ٤٧٧ ق . م . ر . ديودور الصقلي ك ١١ ص ٣٥ .

§ ٦ ـ في ابيبدا من . ر . ما سبق ك ٣ ب ٢ ف ١ . وأتوملر (الدوريون ج ٢ ص ١٥٦ م؛ .

§ ٧ ـ مزدوجة . هذا التمييز المهم جدا في السياسة كما هو في غيرها هو من عند أفلاطون . ر . القوانين ك ٦ ص ٣١٧ .

فى الكثرة وفى السعة ، وبالاهلية المساواة التناسبية • وعلى ذلك ففى العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحدا • لكن بالتناسب أربعة الى اثنين كاثنين الى واحد ، وفى الواقع أن اثنين للاربعة على نسبة واحد الى اثنين • انما هو النصف من جهة ومن أخرى • فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التى بها يجب أن يعطى الحق • ولقد قلت فيما مر : البعض المتساوون من وجه يظنونهم متساوين على وجه الاطــلاق • والآخرون اللامتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لامتساوين فى جميع الوجوه بلا استثناء •

§ ٨ - ومن ذلك يجىء أن أكثر الحكومات هى اما أوليغرشـــية واما ديمقراطية . فالشرف والفضيلة من حظ قليلى العدد والصفات المضادة من حظ الأكثرية . ففى أية مدينة لايمكن عد مائة رجل ذوى ولادة مجيــدة وفضيلة لاغبار عليها • وعلى عكس ذلك يجد المرء فى كل مكان تقريباآلفافا من الفقراء • ومن الخطر القصد الى تقرير المساواة الحقيقية أو التنــاسبية بجميع نتائجها ، والحوادث على اثبات ذلك شهداء . ان الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لانه من الممتنع أن الخطأ الذى ارتكب فى القاعدة أول الامر لاينتج البتة على طول الزمان نتيجة معيبة ، والأحكم أن يؤلف مابين المساواة على حسب العدد والمساواة على حسب الاهلية .

§ ٩ - ومهما يكن من شىء فالديمقراطية أشد استقرارا وأقل عرضــة للانقلابات من الأوليغرشية . فى الحكومات الاوليغرشية الثورة يمكن أن تتولد من وجهين من الاقلية التى تثور على نفسهــا أو على الشعب ، وفى الديمقراطيات لاتقاتل الاقلية الا الاقلية الاوليغرشية . والشعب لايثور عـلى نفسه أو على الاقل ان حركات من هذا القبيل لا أهمية لها ، الجمهوريةالتى فيها تتسلط الطبقة الوســطى والتى تقترب من الديمقراطيــة أكثر من الأليغرشية هى أيضا أشد هذه الحكومات جميعها استقرارا •

§ ٩ - الطبقة الوسطى • ر • فى ك ٦ ب ٩ نظرية ارسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية • وكذلك • ر • المقدمة •

الباب الثانى

العلل المختلفة للثورات ، الاستعداد النفسى ، غرض الثورات ، الظروف القاضية ، هذه الظروف جد متراكبة ، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت فى القلة والكثرة ، الطمع فى ضروب الثراء ومراتب الشرف ، والاهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات ، والكيد ، والاهمال والاسباب الدلا محسوسة واختلاف الاصل ، الشـواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات .

---

§ ١ — ما دمنا نريد أن ندرس من أين تتولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادىء الأمر بطريقة عامة أصلها وعللها . ينبغى أن يقال ان هذه العلل كلها ترد الى أمور ثلاثة نبينها فى قليل من الكلمات ، وهى : الاستعداد النفسى لأولئك الذين يثورون ، وغرض الثورة ، وثالثا الظروف القاضية التى تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين . ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيىء النفوس على العموم للثورة ، وهذه العلة هى رأس العلل كلها . يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة فى المســاواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون ، على ما يزعمون ، مضحى بهم لضروب من الامتياز . وتارة بسبب الرغبة فى اللامساواة وفى السؤدد السياسيين عندما لايكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل .

§ ٢ — هذه المزاعم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة . مثال ذلك متى كان المرء فى مركز منحط ثار ليحصل على المساواة ، ومتى حصل على المساواة ثار ليسود . هـــذا هو حينئذ على العموم الاستـعداد النفسى للمواطنين الذين يبدءون الثورة . وغرضهم اذ يثورون انما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من خمول الذكر ومن البؤس ، لأن الثورة فى غالب

---

§ ١ — أصلها وعللها . لقد عالج منتسكيو من وجهة نظره موضوعا يقارب هـذا بأن عالج فى الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التى تفسد مبادىء الحكومات وبالنتيجة تودى بها — ولقد ذكرنا فيما مر . ر . ما سبق ب ١ ف ٧ ولا يذكر أفلاطون الا علة واحدة للثورة وهى الشقاق بين أعضاء الحكومة انفسهم . ر . الجمهورية ب ٨ ص ١٢٩

أمرها لم يكن لها موضوع الا تخلص بعض المواطنين أو أصدقائهم من عار أو من آداء غرامة .

§ ٣ – أما العلل والمؤثرات الخاصة التى تهيىء الاستعداد النفسي والرغبات المذكورة آنفا فهي سبعة ان شئت ولو أنه يمكن أن يعد منها أكثر من ذلك ، فبديا اثنتان منها مماثلتان للعلل المذكورة آنفا ولو أنهما لاتفعلان ألبتة على الوجه عينه . الطمع فى الثروات وفى التشاريف الذى ذكرناه آنفا يمكن أن يؤجج نار الفتنة دون أن يطمح القائمون بها الى هاتيك أو الى تلك بل لانه يحنقهم أن يروها بحق أو بلا حق فى أيدى آخرين . والى هاتين العلتين الأولين تضاف الاهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمو اللامتناسب لبعض أجزاء المدينة . وقد يمكن أيضا وعلى جهة نظر أخرى أن تعد أسبابا للثورة الكيد والاهمال والأسباب اللامحسوسة ثم اختلافات الأصل .

§ ٤ – يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون للاهانة وللمنفعة من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العلتين تجلبان الثورات . فمتى كان الرجال الحاكمون وقحا شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور ثار الناس عليهم وعلى الدستور الذى يوتيهم أمثال هذه الامتيازات الظالمة . وليس أصعب من ذلك أن يفهم أى تأثير تفعله التشاريف وكيف أنها تسبب الفتن. يثور المرء حينما يجد نفسه محروما شخصيا كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامتيازات . كذلك يكون الظلم على سواء حينما يكون البعض حائزا للتشاريف والآخرون ممتهنين الى ما وراء كل حد ، ولا يكون العدل حقيقة الا اذا كان توزيع السلطة متناسبا مع الأهلية الخاصة لكل أحد .

---

§ ٣ – المذكورة آنفا . ر . ما سبق ف ٢ . وقد رتب هبز علل الثورة كمثل ما فعل أرسطو هنا تقريبا . ر . أيضا مكيافللى (عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٦) ولقد أغفل منتسكيو أن يضع نظرية عامة للثورات ، ولا شك فى أن ذلك نقص يؤسف له فى سفر حسن كهذا . وقد اكتفى بأن أشار الى هذا الموضوع فى كتابه الخامس . كذلك لم يتهيأ لروسو أن يعالجه مباشرة . ويجوز القول بأن هذا هو أحد الاجزاء التى لم تجود دراستها ، على أنه من أطرف أجزاء علم اسياسة .

§ ٤ – ثار الناس عليهم . لا شك فى أن هذه العلة كان لها أكبر الاثر فى الثورة الفرنسية .

التفوق هو أيضا مصدر للفتن الأهلية حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد فى الدولة أو فى الحكومة نفسها . انه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أو ليغرشية .

§ ٥ ـ من أجل ذلك فكر فى بعض الدول ، اتقاء لغلو النفوذ السياسى ، فى وسيلة التغريب ، وهذا ما فعلته أرغوس وأتينا . ولأن تتقى منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هـذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتتكون .

يكون الخوف سببا للفتنة حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأنس المواطنون أن ستحل بهم قارعة فيثورون قبـل أن تحيق بهم . ففى رودس ثار جلة المواطنين على الشعب يستنقذون أنفسهم من الأحكام التى وقعت عليهم .

§ ٦ ـ كذلك الاحتقار يولد فتنا وأعمالا ثورية : فى الأوليغرشـية حينما تحس الأكثرية المبعـدة عن كل وظيفة عامة تفوق قواتهـا وفى الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقـارا للعربدة الشعبية والفوضى . ففى ثيبة بعد حرب الأونيفيت أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الادارة كانت بغيضة . وفى ميجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسوء النظام فيهـا كذلك حدث فى سراقوزة قبل طغيان جيلون وفى رودس قبل المروق .

ـ أسرة أوليغرشية . ر . ك ٦ ب ٥ ف ١ .

§ ٥ ـ فى وسيلة التغـريب . ر . مناقشة التغـريب ك ٣ ب ٨ ف ٢ ـ فى رودس . زعم مللر فى كتابه (الدوريون ج ٢ ص ١٤٩) أن الواقعة المقصودة هنـا هى بعينها الواقعة التى يتكلم عليها أرسطو فيما بعد ف ٦ ثم فى ب ٤ ف ٢ وأرى ما يرى مللر ولو أن ارسطو فى الحالة الاولى يسند الثورة الى الخوف وفى الثانية الى الاحتقار كما نبه عليه جوتينج ص ٣٩٢ غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينها على وجوه مختلفة . ر . مايلى فى هذا الكتاب ب ٨ ف ٨ . ومهما يكن من شىء فان جوتينج ومعه كرتيوم يرى أن الثورة الاولى هى ثورة رودس والثانية التى يتكلم عليها أرسطو تقعان أولاهما فى الاولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م . والثانية فى السنة الثانية من الاولمب الثانى والتسعين ٤١٠ ق . م على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق الى تبيانه .

§ ٦ ـ حرب الاونيفيت . ر . طوسيديد ك ١ ب ١٠٨ وديودور الصقلى ك ١١

§ ٧ – وان النمو غير المناسب لبعض الطبقات فى المدينة يسبب أيضا الانقلابات السياسية. والشأن فيه كما فى الجسم الانسانى يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق فى مجموعه . والا كان على خطر الهلاك اذا نمت الرجل فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط . وقد يتغير نوع الكائن تماما اذا كان ينمو بلا تناسب لا فى الامتدادات وحدها بل أيضا فى العناصر المركب منها . كذلك الجسم السياسى يتألف من أجزاء مختلفة قد يعرو بعضها فى الخفاء نمو خطر : مثال ذلك طبقة الفقراء فى الديمقراطيات والجمهوريات .

§ ٨ – بل قد يحدث أحيانا أن تنتج هذه النتيجة من ظروف طارئة . ففى تارنته بما أن أكثرية المواطنين الممتازين قد قتلوا فى حرب مع اليابيج خلفت الديماغوجية الجمهورية ، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل . وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الاسبرتى الجيش الأرجيانى قد اضطرت أن تخول حق المدينة للعبيد. وفى أتينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لانها اضطرت أن تدخل فى دورها فى المشاة بعد الخسائر التى لحقت ذلك الجيش فى الحروب مع لقدمونيا. ان الثورات من هذا القبيل هى أشد ندرة فى الديمقراطية منها فى جميع الحكومات الاخرى ، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت

ص ٦١ • هذه الحرب التى انتصر فيها الاتينيون على الثيبيين وقعت فى السنة الرابعة من الاولمب الثمانين ٤٥٨ ق • م •

– فى ميجار • ر • فيما يلى ب ٤ ف ٣ – فى سراقوزة • ر • مللر ج ٢ ص ١٥٧ • نحو الاولمب ٧٢ أى سنة ٤٧٠ ق • م وهيرودوت (بولمنى ب ٩٥) – رودس • ر • الفقرة السابقة وما عليها من تعليق • والواقع أن معلوماتنا عن رودس لا تزال من القلة بمكان •

§ ٨ فى تارنته • ر • فيما سيجيء به ٦ ف ٢ وفيما سبق ك ٧ ب ٣ ف ٥ وأتو مللر (الدوريون) ج ٢ ص ١٧٥ وما بعدها وان الحرب التى يذكرها أرسطو هنا قد وقعت فى السنة الرابعة من الاولمب السادس والسبعين ٤٧٣ ق • م • بعد واقعة بلاتى بست سنين ر • هيرودوت (بولمنى) ب ١٧٠ وديودور الصقلى ك ١١ ص ٣٩ • – بعد حرب السبعة • يرى مللر (ج ١ ص ١٧٣ وج ٢ ص ٥٩) على حسب فقرة من أفلوطرخس أن الكلمة التى يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول • وجوتينج (ص ٣٩٣) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان • ر • هيرودوت (ايراتو ب ٧٦ الى ٨٠ – فى أتينا • ر • طو سيديد ك ٦ ب ٣١ •

الثروات يمكن أن تتحلل الديمقراطية الى أوليغرشية اما معتدلة واما عنيفة .

§ ٩ — فى الجمهوريات تكفى المكيدة ، حتى بلا صخب ، لتغيير الدستور، ففى هيرى مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب الى طريقة القرعة لأن الأولى لم تكن تجىء للسلطان الا بدساسين . كذلك الاهمال أيضا يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به الى ترك السلطان يقع فى أيدى رجال أعداء للدولة . ففى أورى قلبت الأوليغرشية بهذا وحده ان هيرقليودور قد رفع الى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بالنظام الأوليغرشى .

فى بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة ، أريد أن أعنى بذلك أن القوانين يمكن ان يتم فيها تعديل رئيسى بحادث يعد لا أهمية له ولا يكاد يشعر به . ففى أمبراسيا مثلا كان النصاب بادىء الأمر خفيفا جدا ، ثم ألغى آخر الأمر تماما بحجة أن نصابا على هذا القدر من الضعف هو وعدمه سيان أو يكاد يكونه .

§ ١٠ — تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات ، لأن الدولة لا يمكن أن تتألف من أى شعب اتفق كما أنها لا تتألف فى ظرف كيفما اتفق . وفى الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغيرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجانب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئين عليها . ولقد كان الآشيون قد انضموا الى الترزينيين لتأسيس سيباريس . غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عددا طردوا الآخرين ، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك . فان السيباريين لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة فى ثوريوم من قبل شركائهم فى الاستعمار . بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء

ـ فى الحروب مع لقدمونيا . يعنى حرب بيلوبونيز التى كانت على أتينا أشأم ماتكون .

§ ٩ — ففى هيرى . كان فى أركادية مدينة بهذا الاسم . — فى أورى . نزلة أتينية فى أيتوليا ر . استرابون ك ١٠ ص ٤٢٩ — فى أمبراسيا . هى نزلة لكورنته على بحر يونيه ر . أتومللر ج ٢ ص ١٥٥ .

§ ١٠ تأسيس سيباريس . ر . ديودور الصقلى ك ١٢ ص ٧٦ وما بعدها . — فى بيزنته ر . أتومللر ج ٢ ص ١٦٩ وما بعدها .

من الأراضي كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص . وفي بيزنتة نصبت الجالية التي وصلت حديثا شركا للمواطنين . ولكنهم هزموا وأكرهوا على الخروج .

§ ١١ ـ كذلك الأنتيسيون بعد أن قبلوا المنفيين من شيوز اضطروا أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح . والزنكليون قد طردهم من مدينتهم الساميون الذين كانوا نزلاء عليهم . وقد قامت فتنة في أبولونيا من بونت ايكسن بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجانب . وفي سراقوزة بلغت الفتنة في المدينة درجة القتل لأنه ، بعد قلب الطغيان ، قد جعل الأجانب والجنود المأجورة مواطنين . وفي أنيبوليس صارت ضيافة نزلاء خاليس شؤما على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من وطنهم .

في الأوليغرشيات انما العامة هي التي تثور لأنها تزعم ، كما قدقلت آنفا ، أنها مغبونة في اللامساواة السياسية وتظن أن لها حقوقا في المساواة . وفي الديمقراطيات انما هي الطبقات العليا التي تثور لأنهم ليس لهم الا حقوق متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة .

§ ١٢ ـ الوضع التخطيطي قد يكفي أحيانا وحده ليثير الثورة مثلا حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية ، فانظروا في كلازومين الى العداوة بين سكان شيتروسكان الجزيرة ، والى الكوفونيين والنوسيين . كذلك في أتينا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية

---

§١١ ـ الانتيسيون • ر • استرابون ك ١ ص ٥٥ كانت أنتيس بادىء الامر جزيرة ثم اتصلت على أثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس ـ الزنكليون • كان زنكل بادىء الامر اسما لمدينة مسين في صقلية وان هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروى هنا • ر • ايراتو ب ٢٢ وما بعده • ـ أبللونيا دى بونت • كانت نزلة يونية • ر • ما سيأتي ب ٥ ف ٧ ـ في سراقورة ر • هيرودوت (بولمنى ب ١٥) وديودور الصقلى ك ١١ ص ٥٧ في السنة الرابعة من الاولمب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق • م • ر • أتوملر ج ٢ ص ١٥٨ ور • منتسكيو روح القوانين ك ٨ ب ٢ ـ ـ أنفيبوليس • مدينة في تراقيا • ر • فيما سيجيء ب ٥ ف ٦ ـ كما قد قلت آنفا • ر • ما سبق ب ١ ف ٢ •

§ ١٢ ـ في كلازومين • ر • استرابون ك ١٤ ص ٦١٤ حيث شيتر تسمى

لأجزاء المدينة المختلفة . وان سكان بيرى أشد ديمقراطية من سكان المدينة . وفى ساحة القتال يكفى بعض الخنادق المزمع اجتيازها أو أى العقبات لتقطع نظم الصفوف . وفى الدولة أى تمييز يكفى لأن يثير فيهـا ثائرة الشقاق . غير أن أقوى سبب للشقاق انما هو الفضيلة من جانب والرذيلة من جانب ولا يجيء الغنى والفقر الا بعد ذلك ، ثم تأتى أسباب أخرى قوية الأثر أو ضعيفته ومن بينها السبب الطبيعى الذى تكلمت عليه آنفا .

شيتريا وقد كان هو المكان الاولى لمدينة كلازومين . — الكوفونيين والنوسيين . كانت نوسيوم أو نوسيا هى الجزء الواطىء من كولوفون حيث كان لجأ اليه سكان المدينة العالية حينما استولى عليها الفرس . ر . طوسيديد ك ٣ ب ٣٤ .

الباب الثالث

العلل الواقعية للثورات هي دائما خطيرة جدا غير ان الفرصة ربما تكون تافهة : حتى المساواة بين الاحزاب كثيرا ما تأتي بالثورات • الطرائق العادية للثورات •

---

§ ١ ـ الموضوعات الحقيقية للثورات هي دائما مهمة وان كانت الفرصة لها قد تكون واهية : فان الناس لا ينزعون الى الثورة الا لأسباب جدية . وان أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم . فلينظر الى ماقد حدث في الماضي في سراقوزة فقد غير الدستور لشحناء حب دفعت شابين الى الانتفاض ، كان أحدهما في سفرة فانتهز الآخر فرصة غيبته واكتسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه • فلما عاد أراد لينتقم فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جر الى شحنائهما أعضاء الحكومة فسببا بذلك الثورة .

§ ٢ ـ فينبغي اذن اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة . فالشر كله في البداية كما يقول المثل الحكيم «متى بدىء شيء فقد تم نصفه» من أجل ذلك في كل شيء متى وقع الخطأ الأهون في الأساس ظهر على وجه التناسب في جميع الأجزاء . وعلى العموم ان ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد الى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب . ولقد آتتنا هستيا بعيد الحرب الميدية مثلا لذلك : أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أفقرهما أن أخاه كان قد اخفى المال والكنز الذي وجده أبوهما . وأشركا في نزاعهما

---

§ ١ ـ في سراقوزة • ر • أفلوطرخس (وصايا لاجادة الحكم ص ٢٨١) •

§ ٢ ـ متى بدىء شيء • هـذا مثل استشهد به أيضا أفلاطون (ر • القوانين ك ٦ ص ٣٠٩ من ترجمة كوزان • ـ هستيا • مدينة في أوبي (ر • ديودور الصقلي ك ١٥ ص ٣٤٩) •

هذا كل أناس الشعب ، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء المدينة .

§ ٣ ــ وحدث فى دلفس شجار بسبب زواج أدى الى اضطرابات دامت زمنا طويلا . فان مواطنا اذ يأوى الى خطيبته صادف ماتطير به فرفض أن أن يتزوجها . فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة فى متاعه وهو يقرب قربانا فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة . وفى ميتلين الفتنة التى أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سببا لجميع المصائب التى تلتها ولمحاربة الأتينتيين تلك المحاربة التى فيها استولى باشيس على ميتلين . ذلك أن مواطنا مثريا اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع دوكساندر أن يزوج ولديه اياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأتينيين لأنه كان قائما بالأعمال لهم فى تلك البلاد .

§ ٤ ــ وفى فوكيه كان أيضا زواج وارثة غنية هو الذى أثار الشقاق بين منسى والد منيسون وايثيمقراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة التى كانت شؤما على الفوكيين . وفى ابيدور كانت أيضا مسألة زواج هى التى غيرت الدستور فان مواطنا وعد بتزويج ابنته شابا حكم أبوه لما صار قاضيا بالغرامة على والد المخطوبة . وليثأر هذا الأخير مما اعتبره اهانة أثار جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية .

§ ٥ ــ لأجل اضرام ثورة تنقل الحكومة الى الأوليغرشية أو الى الديمقراطية أو الى الجمهورية يكتفى بأن يغالى فى اسباغ التشاريف أو الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة فى الدولة ، وعلى هذا النحو

---

§ ٣ ــ فى دلفس . يقص أفلوطرخس هذه الواقعة . ر . وصايا سياسية ص ٣٢ ور : أتو ملار الدوريون . ج ٢ ص ١٨٢ على دستور دلفس . ور . أيضا مكيافللى . مقاله على عاشورات تيت ليف ك ٣ ب ٢٦ ــ باشيس ــ ر . طوسيديد ك ٣ ب ١٨ (٤٢٨ ق . م .) ــ القائم بالاعمال . البروكسين . . بوخ الاقتصاد السياسى للاتينيين ك ١ ب ٩ .

§ ٤ ــ فى فوكيه . ر . ديودور الصقلى ك ١٦ ص ٤٢٥ السنة الثانية للاولمب السادس بعد المائة ٣٥٦ ق . م وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر .

§ ٥ ــ مجلس الكبراء . ر . ك ٢ ب ٩ ف ٢ .

كان التكريم المفرط الذى كان مجلس الكبراء محاطا به فى عهد الحرب الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ماهو أكثر مما ينبغى . ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذى كان حمله مؤلفا من رجال الشعب قـــد كسب النصر فى سلامين وكسب لأثينا قيادةأغريقا والتفوق البحرى لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها . وفى أرغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمنتينى وتغلبوا على اللقدمونيين أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصـــة للقضاء على الديمقراطية .

§ ٦ – وفى سراقوزة استعاض الشعب الذى كسب وحده النصر على الأتينيين عن الجمهورية بالديمقراطية . وفى خالسيس مالبث الشعب أن استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف . وفى امبراسى طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولى بنفسه السلطان .

§ ٧ – ينبغى العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم سلطانا جديدا سواء أكانوا أفرادا أم حكاما أم قبائل أم أيا كان كيفما اتفق من المدينة يصبحون سبب فتنة فى الدولة . فاما أن يثار عليهم واما أنهم أنفسهم وقد ملأ النجاح صدورهم كبرا يحتالون ليقوضوا المساواة التى لم يعودوا يرضونها .

مصدر آخر للثورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم بعضهم لبعض عدو فيما يظهر ، بين الأغنياء والفقراء مثلا حينما لا يكون البتة بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد . لكن متى تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حـــذر

– ظفروا بمنتينى . ان واقعة منتينى التى هلك فيها ايباميننداس قد وقعت فى السنة الثانية من الاولمب الرابع بعد المائة ٣٦٢ ق . م . ر . أتومللر ج ٢ ص ١٤٣

§ ٩ – فى سراقوزة . كانت هزيمة الاتينيين فى السنة الرابعة للاولمب واحدةوالتسعين ٤١٢ ق . م . ر . أتومللر ج ٢ ص ١٦٠ – فوكوس . لا يعرف هذا الاسم الا من هذه الفقرة – بيريندر . يظهر أن بيريندر هذا كان من أقرباء بيريندر الكورنتى الأدنين ر . أتومللر ج ٢ ص ١٥٥ ثم . ر . فيما سيجىء فى هذا الكتاب ب ٨ ف ٩ .

الفريق الآخر أن يقتحم عبثا خطر الجلاد . من أجل ذلك أيضا كان المواطنون الممتازون بكفايتهم لا يثيرون الفتنة أبدا لأنهم دائما أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب .

تلك هي على التقريب كل الأسباب وكل الملابسات للعبث بالنظام وللثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة .

§ ٨ — الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة . فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة . أو أن البغي ربما قد لا يجيء الا بعد زمان طويل ، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضا على وجهين . فأولا يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة ، ولا يلجأ الا بعد ذلك الى القوة لتحفظ الثورة من المقاومة ، ففي أتينا خدع الأربعمائة الشعب بأن أقنعوه أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على اسبرتة ، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم . وثانيا أن الاقناع وحده أحيانا يكفي الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لارضاء أولئك الذين يطيعون ، كما قد كان كافيا للاستيلاء عليه بادىء الأمر .

نستطيع أن نقول اننا قد بينا على العموم العلل التي تجلب الثروات في الحكومات من جميع الأصناف .

---

§ ٨ — الاربعمائة . السنة الاولى من الاولمب الثانى والتسعين ٤١١ ق . م . ر . طوسيديد ك ٨ ب ٦٧ .

الباب الرابع

علل الثورات فى الديمقراطيات · شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يثبته التاريخ · فى الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش · الاخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغى فى يد واحدة · فائدة التصويت بالفرق عوضا عن التصويت بالجملة ·

---

١ ـ فلنبحث الآن على أى أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص كل واحدة من تلك العلل على مقتضى التقاسيم التى عملناها .

فى الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شىء بشغب الديماغوجيين : أما فيما يتعلق منها بالأفراد فانهم يضطرون ، باتهاماتهم الدائمة ، الأغنياء الى أن يجمعوا أنفسهم ليتآمروا لأن الاشتراك فى الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة . وقد جرى العرف فى الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس جمهرة الشعب الى الانتقاض . ويمكن الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة .

٢ ـ ففى قوس قد أدت افراطات الديماغوجيين الى سقوط الديمقراطية بأن أكرهوا أعيان المواطنين على أن يتحزبوا عليها . وفى رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال المخصصة لمرتبات الجند أداء السلفة التى كانت واجبة لرؤساء السفن . فهؤلاء لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائى لم يكن لهم وسيلة أخرى الا التآمر واسقاط الحكومة الشعبية . وفى هرقلة بعد الاستعمار بزمن قليل عمل الديماغوجيون

---

§ ١ ـ فى الديمقراطية · ر · منتسكيو · ك ٧ ب ٢ وما بعده ـ بشغب للديماغوجيين · ر · ك ٦ ب ٤ ف٤ رسم صورة الديماغوجى ·

§ ٢ ـ فى قوس · قوس هى وطن ايبقراط · ر · أتومللر فى الدوريين ج ١ ص ١٠٩ وهيرودوت بولنى به ١٦٣ ـ فى روديس · ر · تفاصيل موجزة جدا وردت فى هذا الكتاب ب ٢ ف ٥ ـ وفى هرقلة · من بونت · ر · فيما بعد ب ٥ ف ٥ وأتوموللر ج ٢ ص ١٧١ والحادثة التى يتكلم عليها أرسطو يظهر أنها كانت فى السنة الاولى من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٤ ق · م ·

أيضا للقضاء على الديمقراطية . فانهم بمـــا ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين الاقوياء الى الهجرة من المدينة ، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا الى المدينة ، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله .

§ ٣ ــ وعلى هذا النحو تقريبا هلكت ديمقراطية ميجـــــار . فان الديماغوجيين لاجل أن يخلقوا لانفسهم مصادرات كبرى تسببوا فى تغريب المواطنين الأعيان فزاد ذلك فى عدد المنفيين فى قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء ان عادوا وهزموا الشعب فى حرب منظمة وأقاموا حكومة اوليغرشية . وكذلك فى كوم كان حظ الديمقراطيـــة التى أسقطها ثراسيماك . وان مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضا تقيم الدليل على أن السير العادى للثورات فى الديمقراطية هو هذا : تارة يصل الديماغوجيون جريا وراء اجتذاب حب الشعب الى أن يثيروا ثائر الطبقات العليا للدولة بالمظالم التى يرتكبونها فى حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضى وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها . وتارة يقنعون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى .

§ ٤ ــ وفى الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجيا وقائدا انقلبت الحكومة فورا الى طغيان . ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن يكونوا ديماغوجيين ، فاذا كانت صنوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منهـــا بكثير فى أيامنا فالسبب فيه بسيط : فى ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجيا لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام . أما الآن فبفضل ضروب التقدم فى الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل الى أن يكون رئيسا للشعب ، غير أن الخطباء لا يغتصبون البتة بسبب جهلهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان .

§ ٥ ــ وان ما كان يجعل ضروب الطغيان فى ذلك الزمان أكثر منها

---

§ ٣ ــ ميجار . ر . ما سبق ب ٢ ف ٦ ــ فى كوم يريد ارسطو بلا شك ان يتكلم على أوليدا ، لانه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم . ر . ك ٢ ب ٥ ف ١٢ .

§ ٤ ــ ديماغوجيا وقائدا . هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد ارسطو عدة مرات ، ولكيلا نستشهد الا بمثلين نذكر أن كرومويل ونابليون ، لم يستطيعا الاغتصاب الا لانهما كانا كلاهما الشخصين الاجلين فى الجيش .

§ ٥ ــ محافظة ملطية . لا أدرى هل كانت الواقعة التى حكاها ديودور الصقلى

في زماننا هو أنه كانت تركز سلطات واسعة في منصب واحد ، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذي يلي هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ . يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت الدول أصغر ماتكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسبا للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يغتصبون الطغيان متى كان لهم شيء من الحذق الحربي . وكان هؤلاء بكسبهم ثقة الشعب يصلون الى غرضهم . وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بعداوة الأغنياء . انظر الى بيزستراط في أتينا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل . وانظر الى ثياجين في ميجار اذ ذبح قطعان الأغنياء التي صادفها ترعى على شواطيء النهر . وديونيس باتهامه دفنوس والأغنياء وصل الى أن يتسلم زمام الطغيان . فان البغض الذي أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذي اتخذه الصديق الأوفى .

§ ٦ – قد يخلف أحيانا شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم . فمتى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبي ويدون أي شرط لنصاب فان الناس الذين يتطلعون الى السلطان ينقلبون ديماغوجيين ويعملون كل مافي وسعهم لجعل الشعب سيدا مطلقا حتى على القوانين . لاتقاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعيين الحكام بدلا من أن يجمع الشعب في جمعية عمومية .

تلك هي على التقريب كل الأسباب التي تجلب الثورات في الدول الديمقراطية .

ك ٨ ص ٢٢٣ في السنة الثالثة من الالمب الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا – أهل السهل . كان سكان أتيقا ينقسمون الى ثلاث طبقات : أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل . ر . هيرودوت كليو ب ٥٩ – ثياجين . يتكلم عليه ارسطو ايضا في الريطوريقا (الخطابة) ك ١ ب٢ . ر . بيكر ص ١٣٥٧ ور . ماسبق في هذا الكتاب ب ٢ ف ٨ . ان سيلون الذي شرع في الاستيلاء على الطغيان في أتينا قد كان صهر ثياجين . (طوسيديد ك ١ ب١٢٦)ديونيس . ر . ديودور الصقلي ك٨ ص ٢١٦ ودفنوس كان قائدا للسراقوزيين فعمل على قتله دنيس في السنة الثالثة من الالمب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق . م .

§ ٦ – حتى على القوانين . ر . ك ٦ ب ٤ ف٤ .

الباب الخامس

علل الثورات هى الاوليغرشية · انقسام الاوليغرشين فيما بينهم · فالذين ابعدوا عن السلطان يثورون وأحيانا يصطنعون ان يكونوا ديماغوجيين · سوء سلوك الاوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية · علل الثورات فى الاوليغرشية فى وقت الحرب · بغى الاوليغرشيين بعضهم على بعض · الظروف العرضية البحث ·الاوليغرشيات والديمقراطيات يندر ان تنقلب الى الحكومات المضادة ·

---

§ ١ – فى الأوليغرشيات العلل الأشد ظهورا للانقلاب اثنتان : الواحدة انما هى ضيم الطبقات المنحطة التى ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذى يتقدم لمساعدتها أيا كان . والأخرى وهى كثيرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليغرشية أعيانها . مثل ليجداميس من نكسوس الذى مالبث أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه .

§ ٢ – أما الأسباب الخارجية التى تقلب الأوليغرشية فيمكن أن تكون مختلفة جد الاختلاف فأحيانا الأليغرشيون أنفسهم الا الذين هم فى الحكم ، يدفعون الى التغيير حينما تكون ادارة الشئون مركزة فى أيد قليلة العدد جدا كما فى مرسيليا واستروس وهرقلة وفى عدة دول أخرى . فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستمتاع

---

§ ١ – ليجداميس · نحو الاولمب السابع والستين ٥١٠ ق · م · ر · أتوملار فى الدورين ج ١ ص ١٧١ – نكسوس · احدى جزائر الارخبيل الدائر حول ديلوز · يروى آتينى ك ٨ ص ٣٤٨ هذه الواقعة بناء على قول ارسطو نفسه فى تحليله لدستور نكسوس ·

§ ٢ – فى مرسيليا · حلل ارسطو أيضا دستور مرسيليا · ويشهد بذلك آسينى ك ٨ ص ٥٧٦ فانه عندما ذكر مؤلف ارسطو على جمهورية مرسيليا تكلم على عائلة أرستقراطية هى عائلة البروتيين ، من نسل المؤسسين الاولين الذين كان لهم النفوذ الاعلى · ر · استرابون ك ٤ ص ١٧١ · كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليغرشية فى الوقت الذى كان يكتب عنها استرابون · – فى استروس · لا يعلم شىء عن تاريخ استروس · – فى هرقلة · محتمل أن يكون الامر هنا أيضا بصدد هرقلة بونت · ر · ما سبق ب ٤ ف ٢ وما سيأتى فى هذا الباب ف ٥ ·

المقترن بالسلطان فبديا للأب ثم لأكبر الأخوة ثم للأخوة من بعدهم . وفى الواقع ان القانون يحرم فى بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكاما فى وقت واحد ، وفى بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثانى الأكبر . ففى مرسيليا صارت الأوليغرشية أشد جمهورية . وفى استروس انتهت بأن انقلبت الى ديمقراطية . وفى هرقلة اضطرت هيئة الأوليغرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة .

§ ٣ – فى اكنيد خرجت الثورة من تحريض أثاره الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر فى بعض المواطنين وأن الأب ، كما قلت ، لا يمكن أن يجلس مع ابنه فى آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذى كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة . فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيسا منه لم يلبث أن ولى السلطان بعد ظفره لأن الشقاق يجعل الحزب الذى ينقسم على نفسه ضعيفا جدا . ففى ايريترى فى عهد أوليغرشية البازليين العتيقة أسقط الشعب الذى مل الاستعباد الأوليغرشية على رغم الرعاية الظاهرة التى كان يبذلها رؤساء الحكومة ، وما كان ذنبها الا أنها كانت محصورة فى عدد قليل .

§ ٤ – من بين أسباب الثورات التى تحملها الأوليغرشيات فى باطنها ينبغى أن يعد حتى قلاقل الأوليغرشيين الذين يصيرون ديماغوجيين . لأن للأوليغرشية أيضا ديماغوجيها وقد يكونون فيها على صنفين . فبديا يجوز أن يوجد الديماغوجى من بين الأوليغرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلا . ففى أثينا صار شاريكليس ديماغوجيا حقا من بين الثلاثين . وفرينيخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعمائة .

---

§ ٣ – فى اكنيد . هذه النزلة الاسبرتية كانت خاضعة لاوليغرشية شديدةالبأس ر . أتوملر . الدوريون ج ٢ ص ١٧٢ – فى ايريترى . نزلة أثينية فى يوليه ولا يعرف شىء محقق عن أسرة البازيليين .

§ ٤ – شاريكليس . ر . اكسينوفون . الهيلينيون ك ٢ ب ٣ . وذكرى سقراط ك١ ب٢ – فرينيخوس . ر . طوسيديد ك٨ ب ٦٢ و ٩٠ .

§ ٥ — واما أن أعضاء الأوليغرشية يترأسون الطبقات المنحطة : ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذى كان له حق تعيينهم . وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعا حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين فى كل الوظائف العامة بل ان هذه الوظائف مع بقائها امتيازا لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هى مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب . يمكن أن يلقى النظر مثلا الى ثورة أبيدوس . وهذا هو الخطر الذى يهدد أيضا الأوليغرشيات التى فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم ، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدى الى تمليق الشعب واسقاط الدستور كما حدث فى هرقلة بونت .

§ ٦ — وأخيرا اليك مايحدث حينما تتشبث الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغى ، فان ذلك يضطر الأوليغرشيين الذين يطالبون بالمساواة لأنفسهم أن يدعوا الشعب الى مساعدتهم . سبب آخر للثورة فى الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيات الذين يبذرون فى ثروتهم الشخصية بالافراطات فمتى أملقوا لايفكروا الا فى ثورة وحينئذ اما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم واما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيبارينوس لدينيس فى سراقوزة . وفى أنفيبوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب الى المدينة نزلاء من خالسيس وحينما استقروا رمى بهم الأغنياء . وفى ايجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذى أدار الائتمار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة .

---

§ ٥ — فى لارسا • مدينة فى تساليا • لايعرف عن حكومتها شىء • ر • ماسبق ك ٣ ب ١ ف ٩ — ثورة أبيدوس • نزلة من ملطية على الهلسبونت وعلى شاطىء آسيا ر • ما سيلى فى هذا الباب ف ٩ — فى هرقلة بونت • ر • ما سبق ب ٤ ف ٢ • وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا أدرى هل كان أرسطو يفرق بين هرقلة وهرقلة بونت • ر • فيما سيلى فى هذا الباب ف ١٠ ثم ك ٤ ب ٥ ف ٧ •

§ ٦ — سوء سلوك الاوليغرشيين • لقد لعب ميرابو فى الثورة الفرنسية دورا مثل دور الاوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو ها هنا • ويمكن ايراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا ايضا — هيبارينوس • هو آخو ديقيس القديم او صهره • ر • ديودور الصقلى ك ١٦ ص ٤٣٦ ، وأفلوطرخس فى « حياة ديون » ص ١٣٤ — فى أنفيبوليس • ر • ما سبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ ثورة أنفيبوليس •

§ ٧ ـ وأحيانا عوضا عن قلب الدستور ينهب الأوليغرشيون الذين أملقوا الخزانة العامة ، وحينئذ اما أن يدب الشقاق فى صفوفهم واما أن تندلع الثورة حتى من قبل المواطنين الذين يدفعون اللصوص بالقوة . وقد كانت كذلك ثورة أبللونى بونت .

عندما يسود الاتحاد فى الأوليغرشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها . وشاهد ذلك فى حكومة فرسال . فان أعضاء الأوليغرشية ولو أنهم فى غاية القلة يستطيعون بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوموا الجماعات الكبيرة .

§ ٨ ـ غير أن الأوليغرشية تهلك حينما تقوم فى باطنها أوليغرشية أخرى . وهذا هو مايقع حينما تكون الحكومة بأسرها بما أنها ليست مؤلفة الا من أقلية ضعيفة لايكون لأعضاء هذه الأقلية جميعا مع ذلك حظ من مناصب الرياسة : وشاهد هذا ثورة ايليس التى كان دستورها وهو أوليغرشى بحت لايسمح بدخول مجلس الشيوخ الا لعدد قليل جدا من الأوليغرشيين لأن المقاعد وعددها تسعون كانت الى مدى الحياة وأن الانتخابات المقصورة على الأسر القوية لم تكن فيها خيرا منها فى لقدمونيا .

§ ٩ ـ الثورة تصيب الأوليغرشية فى زمن الحرب كما فى زمن السلام . ففى مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار ولعدم ثقتها بالشعب الذى تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو . وحينئذ فاما أن الرئيس

ـ الائتمار بشاريس . لا يبين أن الواقعة التى يتكلم عليهاارسطو هنا مرتبطة بالواقعة التى يرويها هيرودوت فى ايراتو ب ١٨ كما كان يظن ذلك شنيدر . على أن التاريخين لا ينطبقان ، فان شاريس هو القائد الأتينى الذى هزم فى شيروفى فى السنة ٣٣٨ ق م ، ر . جوتلنج ص ٣٩٩ .

§ ٧ ـ أبللونى بونت . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٢ ف ١١ . ـ يقل استهدافها . يشهد تاريخ الاوليغرشية فى البندقية بصحة هذه الملاحظة التى لاحظها أفلاطون من قبل . ر . الجمهورية ك ٨ ص ١٢٩ ـ حكومة فرسال . ر . آكسينوفون فى كتابه الهلينيون ك ٦ ب ١ .

§ ٨ ـ ثورة ايليس . ايليس هى عاصمة ايليدا غربى بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيرا من حكومة اسبرطة (ر . مللر ج ٢ ص ٩٦ وطوسيديد ك ٥ به ٤٧) .

§ ٩ ـ تيموفان فى كورنتة . تيموفان هو اخو تيموليون الذى اشترك فى قتله ر . مللر فى الدوريين ج ٢ ص ١٥٢ ورحلة انا خارس الصغير ج٢ ب٨ ـ فى عهد

الوحيد الذى توكل اليه السلطة العسكرية يصير طاغية مثل تيموفان فى كورنته ، واما أن رؤساء الجيش اذا كبر عـدـدهم لأنفسهم وبالقوة أوليغرشية . وقد حدث أحيانا أن الأوليغرشيات من خوف هاتين العقبتين قد خولت حقوقا سياسية للشعب اذ كانت مضطرة لاستخدام قواه . وفى زمن السلم يكل الأوليغرشيون حذرا من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة الى جنود يقودهم رئيس لايتبع أى حزب سياسى لكنه فى غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيسا على الجميع . وهذا هو ما صنعه ساموس فى لارسا فى عهد الألويين الذين أسلموا له القيادة ، وهذا ما وقع أيضا فى أبيدوس فى عهد الجماعات التى كانت احداها جماعة ايفياد .

§ ١٠ ــ تقع الثورة فى الغالب بسبب أعمال العنف التى يصطنعها الأوليغرشيون بعضهم لبعض . وقد تكون الأنكحة والدعاوى عندهم فرصا كافية لاسقاط الحكومة. وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادثه من الصنف الاول. ففى ايريتريا قوض دياجوراس أوليغرشية الفرسان انتقاما لرده عن خطبة زواج بلا مبرر . وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقلة كما سببت قضية زنا ثورة الثيبين . ولقد كان العقاب مستحقا ولكن الوسيلة كانت ثورية فى هرقلة ضد أوسيون ، وفى ثيبة ضد أرخياس ، وان تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث انهم عرضوا كل واحد منهما فى الميدان العام مصلوبا فى عمود .

§ ١١ ــ كثير من الأوليغرشيات قد هلكت بافراطها فى الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عينها الذين كانوا يألمون بعض الظلم . ذلك

الالويين . كان هؤلاء اسرة كبيرة فى تساليا ادعت انها من نسل هرقول . ر . ملّر ج ١ ص ١٠٩ و١٧١ وجوتلنج ص ٣٩٩ . فيما يختص بلارسا . ر . ما مر فى هذا الباب ف ٥ .

ــ ما وقع ايضا فى ابيدوس . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ .

§ ١٠ ــ وقد ذكرنا فيما سبق . ر . ما سبق ب ٣ ف ٣ ــ فى أريتريا . أريتريا هى مدينة فى أوبى ــ ثورة هرقلة . ر . ما سبق فى هذا الباب ف ٥ وك ٤ ب ٥ ف ٧ ــ أوسيون ... أرخياس . لا يعرف شىء عن هذين الرجلين .

§ ١١ ــ الاوليغرشيات فى اكتيد . ر . ما سبق فى هذا الباب ب ٣ ــ وف

هو ما حدث للأوليغرشيات فى اكنيد وفى شيوز . وقد تكون أحيانا حادثة عرضية تجلب الثورة فى الجمهورية وفى الأوليغرشيات . ففى هذه الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف أخرى . ففى الغالب يعين النصاب الأول تبعا لحالة الوقت على وجه يؤتى السلطان بعض المواطنين دون غيرهم فى الأوليغرشية والطبقات الوسطى دون غيرها فى الجمهورية . لكن متى انتشر الرخاء على أثر السلام أو لأى ظرف آخر موات فان الملكيات مع بقائها على حالها تزيد قيمتها زيادة كبرى فتؤدى النصاب مرات عدة بحيث ان جميع المواطنين ينتهون الى أن يحصلوا على جميع الوظائف . فتارة تقع الثورة على درجات وتستقر شيئا فشيئا دون أن ينتبه اليها وتارة أيضا تقع وتتم على وجه أسرع من ذلك .

§ ١٢ – تلك هى أسباب الثورات والفتن فى الأوليغرشيات . أضيف الى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات الى أنظمة سياسية من النوع عينه ، ولا تتحول فى الغالب الى نظم مقابلة لها بالتضاد . على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون ، تصير ديمقراطيات وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس .

شيوز . شيوز جزيرة كبيرة بقرب شواطىء آسيا الصغرى . ولا يعلم من تاريخها الا شيىء قليل . ولقد ثبتت عدة مرات فى الحرب ضد الفرس واللقدمونيين والآتينيين .

الباب السادس

أسباب الثورات فى الارستقراطيات ٠الاقلية الاضيق مما ينبغى لاعضاء الحكومة ـ المخالفة الدستورية ٠ نفوذ الحزبين الضدين الغالبين فى مبدئهما ٠ الثروة المفرطة للمواطنين الاعيان ٠ الاسباب اللا محسوسة ٠ الاسباب الخارجية للفساد ـ خاتمة نظرية الثورات فى الدول الجمهورية ٠

---

§ ١ ـ فى الأرستقراطيات تحدث الثورة بديا من أن الوظائف العامة هى من نصيب الأقلية الضيقة الى أشد مما ينبغى . وقد قررنا فيما سلف أن هذا هو أيضا سبب انقلاب فى الأوليغرشيات . لأن الأرستقراطية هى ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان فى احداهما كما فى الأخرى لأقليات ولو أن للأقليات من جهة ومن أخرى شيما متخالفة . وهذا هو الذى يفضى الى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية فى الغالب . وان صنف الثورة الذى نتكلم عليه يقع فيهما ضرورة فى ثلاث حالات على الخصوص . أولا حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت العزة صدورهم يشعرون أنهم بكفايتهم مساوون لولاة أمورهم ، مثال ذلك أولئك الذين سموا فى أسبرته آلبرتينيين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء الأسبرتيين الآخرين فقد كشف تآمر فيمابينهم فأرسلتهم الحكومة ينشئون مستعمرة فى ترنتة ٠

§ ٢ ـ وثانيا حينما يكون رجال أفذاذ لايقلون فى الأهلية عن غيرهم قد أهانهم أناس ممن فوقهم فى المرتبة . ومثال ذلك ليزندر الذى أهانه ملوك لقدمونيا . وأخيرا حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكى القلب مثل

---

§ ١ ـ البرتينيين ٠ أثناء حرب مسينيا الاولى نحو الاولمب الثامن عشر ٧٠٨ ق ٠ ر ٠ استرابون ك ٦ ص ٢٤٩ ٠

§ ٢ ـ ليزندر ٠ ر ٠ ما سبق فى هذا الكتاب ب١ف ٥ وحياة ليزندر لافلوطرخس ـ سينادون ٠ ر ٠ الهلينيون لاكسينوفون ك ٣ ب ٣ ٠

سينادون اذ شرع في ذلك الهجوم الجرىء على الأسبرتيين في عهد أجيزيلاس .

تتولد الثورة أيضا في الأستقراطيات من البؤس الأقصى للبعض والثروة الطائلة للبعض الاخر . وتلك هي النتائج العادية للحرب . كذلك كان الوضع في أسبرتة طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرتي المسماة « الأونومي » فان بعض المواطنين الذين أملقوا بسبب الحرب طلبوا اقتسام الأموال الثابتة . وأحيانا تحدث الثورة في الأرستقراطية لأنه وجد فيها مواطن قوى يطمع في أن يزيد من قوته أيضا ليستولى على السلطان لنفسه وحده . وهذا ما شرع فيه ، على ما يقال ، في اسبرتة بوزانياس القائد الأعلى للاغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون في قرطاجنة .

§ ٣ — ان أشأم ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات انما هو الاعتداء على الحق السياسي كما ينص عليه الدستور نفسه . وان ما يسبب الثورة حينئذ هو أن في الجمهورية العنصر الديمقراطي والعنصر الأوليغرشي لايلفيان على تناسب سوى وأن في الأرستقراطية هذين العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية . غير أن الانقسام يبرز على الخصوص بين العنصرين الأولين أعني الديمقراطية والأوليغرشية اللتين تعني الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما .

§ ٤ — أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار كثيرا أو قليلا . لأنه يصف بين الأرستقراطيات كل الحكومات التي تميل

— تيرتي . قد بعثته أثينا الى اللقدمونيين ، كما هو معلوم ، في الحرب الثانية المسينية نحو سنة ٦٨٤ ق . م واليينا بعض قصائده وهي تستدعي الاعجاب . ولكنه لم يبق لنا شيء من قصيدته التي يتكلم عليها ارسطو هنا وجوستنيان ك ٢١ ب ٤ . — بوزانياس . ر . ما سبق في هذا الكتاب ب١ ف٥ وك ٤ ب٨ ص ١٣ ، ور . طوسيديد ك ١ ب ١٣٠ وما بعده . — وهنون . ر . ما سبق ك ٢ ب ٨ ف ١ .

§ ٤ — الاشكال الديمقراطية . هذا اطراء جميل للديمقراطية .

الى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل الى الديمقراطية وان الأشكال الديمقراطية هي الأشد متانة لأن الأكثرية هي التي تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذي يؤتيها أثيرا عند أهلها . على ضد ذلك الأغنياء متى كفل لهم الدستور استعلاء سياسيا لم يعنوا الا باشباع كبريائهم وطمعهم .

§ ٥ — على أنه أيا كانت الجهة التي اليها يميل مبدأ الحكومة فانه يتحلل دائما بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين لايفكران أبدا الا في انماء سلطتهما ، فالجمهورية الى الديماغوجية والأرستقراطية الى الأوليغرشية . واما أن يقع العكس فتتحلل الأرستقراطية الى الديماغوجية متى كان الأشد فقرا الذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل ، وتتحلل الجمهورية الى الأوليغرشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتي المساواة على نسبة الأهلية والذي يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين أجمعين .

§ ٦ — الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفا قد وقع في ثوريوم : أولا لأن شروط النصاب التي وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما ينبغي قد خفضت وتضاعف عدد الوظائف . ثم لأن أعيان المواطنين ، على رغم حكم القانون ، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها لأن الدستور وهو أوليغرشي محض ، كان يسمح لهم بأن يثروا كما يشاءون . لكن الشعب وقد مرن في الحروب ما لبث أن صار أقوى من الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر مما ينبغي .

---

§ ٥ — الدستور الوحيد المستقر . يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات أخرى ذكرت فيما من تبرىء أرسطو تماما من الانتقادات التي كثر ما وجهت اليه ظلما . فمن العسير الجهر بالمساواة في حدود أضبط ضبطا وأجمل وصفا من ذلك . ومن سوء الحظ أن المساواة ، كما قد عناها الاقدمون لم تكن الا ظلما يؤسف له . فالى جانب المواطنين يوجد دائما الارقاء . ر . في هذا الكتاب ب ٩ ف ٧ والمقدمة .

§ ٦ — في ثوريوم . في اغريقا الكبرى . راجع ما يجيء من معلومات جديدة في هذا الباب ف ٨ . وديودور الصقلي ك ١٢ ص ٧٧ وما بعدها .

§ ٧ ــ هذا المزاج الأوليغرشي الذي تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذي ييسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة. ففي لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية في حيازة بعض الأيدي فحسب، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون ويصاهروا على مقتضى موافقاتهم الشخصية . وان ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أبيح لدينيس أن يتزوج فيها . ولم تك مثل هذه المصيبة لتقع لا في الديمقراطية ولا في أرستقراطية حكيمة معتدلة .

في الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات في الأرستقراطيات دون أن يشعر بها وعلى وجه من الفساد غير محسوس ، وليذكر أننا ، اذ نعالج مبدأ الثورات على العموم ، قد قلنا انه ينبغي أن يعد أيضا من الأسباب التي تؤدي اليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته . فبديا قد تهمل نقطة من الدستور لاأهمية لها . ثم يتوصل بأقل عناء الى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلا من الأولى حتى يفضي ذلك الى تغيير المبدأ كله .

§ ٨ ــ واني أذكر من جديد مثال ثوريوم . كان القانون يجعل خمس سنين حدا لوظائف القائد . فقام بعض شبان حربيين وكانوا ذوي نفوذ في الجند وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين في وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدؤوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذي كان مستعدا تماما لموافقتهم، على أبدية الخدم العسكرية ،فأراد الحكام الذين تعنيهم المسألة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فانهم لما ظنوا أن هذا التنزل يكفل استقرار القوانين الاخرى وافقوا كغيرهم . بيد أنهم لما أرادوا بعد ذلك أن يقفوا في وجه تغيرات جديدة لم

---

§ ٧ ــ في لقدمونيا . ر . ما سبق ك ٢ ب ٦ ف ١٠ .
ــ بجمهورية لوكرس . ر . ديودور الصقلي ك١٤ ص ٢٧١ و٣١٧ وآتيني ك١٢ ص ١٥٤ ــ ان قلنا . ر . فيما سبق ب ٢ ف ٣ هذه النظرية التي هي من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان .

§ ٨ ــ من جديد . ر . ما سبق في هذا الباب ف ٦ .

يكن لهم بعد من القدرة مايمكنهم من ذلك ، وما لبثت الجمهورية أن صارت أوليغرشية عنيفة فى أيدى أولئك الذين حاولوا أول تجديد .

§ ٩ — يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات انها تسقط تارة بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية ، مثال ذلك حينما يكون لها على أبوابها دولة قائمة على مبدأ مضاد لمبدئها أو حينما يكون العدو مع بعده عنها له قوة كبرى . واليك النضال بين اسبرتة وأتينا . فان الاتينيين كانوا فى كل مكان يسقطون الأوليغرشيات فى حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على الدساتير الديمقراطية .

تلك هى على التقريب علل الانقلابات والثورات فى الأنواع المختلفة للحكومات الجمهورية .

---

§ ٩ — مبدأ مضاد . ان سبب الحرب هذا هو الذى جعل فرنسا تشتبك بأوربا كلها بعد الثورة . فان تخالف المبادىء هو اليوم على التحقيق العقبة الكئود لسلام القارة . وانه بعبارة أخرى « الحكومة المضادة » التى يذكرها أرسطو .

— اللقدمونيون . ر . ما سيجيىء ب ٨ ف ١٨ .

الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الدول الديمقراطية والاوليغرشية والارستقراطية وسلامها : احترام القوانين : فى الصراحة السياسية ، قصر مدة الوظائف ، المراقبة الفعالة التى يقوم بها المواطنون جميعا : موالاة النظر فى النصاب القانونى : الاحتياطات اللازم اتخاذها اتقاء للحظوظ السياسية الكبرى : مراقبة عادات المواطنين واخلاقهم نزاهة الموظفين العموميين ، النزول عن وظائف صغرى للشعب . حب اكثرية المواطنين للدستور، الاعتدال فى مباشرة السلطة ، « العناية الواجبة للتربية العامة » .

---

§ ١ – نبحث الآن فيما هى وسائل الحفظ بالقياس الى الدول على العموم والى واحدة على الخصوص . نقطة أولى بديهية هى أننا اذا عرفنا الاسباب التى تدمر الدول وجب أن نعرف أيضا الاسباب التى تحفظ بقاءها . فان الضد ينتج الضد دائما ، والدمار هو مقابل الحفظ .

§ ٢ – فى جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هى أولا يخالف القانون فى أى شيء كان وأن يحترس بأشد مايكون من التحرج من أن يصاب القانون بأى أذى مهما يضعف. ان تعدى حدود القانون يلغم الدولة من حيث لاتشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت الى محق الثروات . لايلتفت المرء الى مايلحقه من الخسائر لانها لاتصيبه البتة جملة . انها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن ، مثلها مثل اشكال السفسطائيين هذا : « اذا كان أى جزء صغير فالكل يجب أن يكونه » وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء ، لأن المجموع أى الكل نفسه ليس صغيرا لكنه مركب من أجزاء صغيرة . فيلزم حينئذ هاهنا أولا اتقاء الشر من أصله وثانيا لاينبغى الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفاسط التى تمد للشعب مدا ، فالحوادث حاضرة لتأثيمها على رؤوس الأشهاد . ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا نعنى بالسفاسط السياسية والخدع التى يظن بها فرط الحذق .

---

§ ٢ – فيما سبق . ر . ك ٦ ب ١٠ ف ٦ .

§ ٣ ـ غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيرا من الأرستقراطيات بل بعض الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لاحكام دستورها بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الحكام في سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم فانهم يصرفون عنايتهم الى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لايفوتهم أبدا دعوة الرؤساء منهم الى تصريف الشئون ، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لانفسهم من الاعتبار ، أو الجماعات في منافعهم المادية ، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم فيالادارة بالاساليب الديمقراطية البحتة لان بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذي يراه الديمقراطيون في سيادة الأكثرية ليس عادلا فحسب بل هو أيضا نافع .

§ ٤ ـ فاذا كان أعضاء الجمهوريةحينئذ كثيري العدد فيحسن أنتكون عدة من الانظمة التي يسيرون على مقتضاها كلها شعبية فمثلا وظائف الحكام لاتلبث الا ستة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعا فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما انهم كلهم متساوون يؤلفون شعبا على نحو ما . وهذا حق الى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت . ان هذه المدة القصيرة للوظائف هي فوق ذلك وسيلة لاتقاء الأقليات العنيفة في الأرستقراطيات وفي الأوليغرشيات ومتى كان بقاءالمرء في الوظيفة زمنا قصيرا فليس من السهل أيضا أن يأتي الشر كما لو بقي فيها مدة طويلة . ان المدة المستطيلة للسلطان هي وحدها التي تجلب الطغيان الى الدول الاوليغرشية والديمقراطية فاما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون الى الطغيان هاهنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الأقليةالوراثية واما أن يكونوا هم الحكام الذين خولوا سلطانا عظيما بعد أن استمتعوا به زمانا طويلا .

---

§ ٣ ـ كثير من الارستقراطيات . يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات منتسكيو ر . روح القوانين ك ٥ ب ٨ .

§ ٤ كما قلت . ر . ما سبق ب٥ ف٤ ـ الاقليات العنيفة . ر . ما سبق ك٦ ب٥ ف ٢

§ ٥ – تحتفظ الدول ببقائها لا لان أسباب الخراب بعيدة فحسب بل أحيانا أيضا لان تلك الاسباب راهنة فيحملهم الخوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشئون العامة . من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقيا على الدستور واجبا عليهم أن يفترضوا الاخطار البعيدة وشيكة الوقوع جدا فيمهدوا لفزع من هذا القبيل يحمل المواطنين على اليقظة كما تكون الحال عند خطر ليلى فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها . وفوق ذلك ينبغى دائما بالوسائل المشروعة اتقاء المعارك والخصومات بين المواطنين الأقوياء وتنبيه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصيا . غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامى ، بل لاتكون تلك الحصافة الا لرجل دولة .

§ ٦ – فى الاوليغرشية وفى الجمهورية لاجل منع الثورات التى قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة للنقد تحسن اعادة النظر فى هذه القيم بموازنتها بالماضى اما فى كل سنة فى الدول التى فيها النصاب سنوى واما فى كل ثلاث سنين أو خمس فى الدول الكبرى . فاذا زادت الايرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التى استخدمت بادىء الامر قاعدة للحقوق السياسية فينبغى أن يجيز القانون رفع النصاب أو خفضه رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة اذا نمت وخفضه بمقياس قانونى اذا نقصت .

§ ٧ – فاذا أهمل هذا الاحتياط فى الدول الأوليغرشية والجمهورية نشأت عما قريب هاهنا الأوليغرشية وهنالك حكومة أقلية وراثية وعنيفة . أو خلفت الديماغوجية الجمهورية ، والجمهوريةأوالديماغوجيةالأوليغرشية

نقطة هامة أيضا للديمقراطية والأوليغرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة ، وهى أن يلتفت الى أنه لاتقوم فى الدولة قائمة لاى استعلاء يجاوز حدود التناسب : انما هى أن تعطى الوظائف قليلا من الاهمية وطويلا من المدة فذلك خير من أن تترك لها دفعة واحدة سلطة واسعة المدى ، لان

§ ٥ – ان يضاعفوا الاهتمام . ر . منتسكيو . روح القوانين ك ٨ ب ٥ .

§ ٧ – وراثية وعنيفة . ر . فيما سنبق ك ٤ ب ٥ ف ١ .

السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الاقبال والرفعة . فاذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطى بلا تبصر ، وينبغي حصر مداه شيئا فشيئا .

§ ٨ — غير أنه انما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات المخيفة التى ترتكز على سعة الثراء ، أو على قوى حزب كثير العدد ، وحينما لا يمكن منعهـا من أن تتكون فلابد من العمـل بحيث انها تذهب فتبسط أهميتها فى الخارج . ومن جهة أخرى لمـا أن التجديدات يمكن أن تتسرب بادىء الامر فى أخلاق الافراد وعاداتهم فينبغي خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذين معيشتهم غير متفقة مع الدستور . ففى الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطى ، وفى الأوليغرشية بواسـطة المبدأ الاوليغرشى . وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحـكومات الاخرى على السواء . ولاسباب مشابهة ينبغي ألا يغرب عن النظر أبدا تكاثر اليسر والثروة الذى قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة ، ووسيلة اتقـاء الشر هى أن يوكل السلطان وادارة الشئون الى العناصر المعارضة للدولة ، وأعنى بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامة من جهة ومن الاخرى الفقراء والاغنياء ، وينبغي العناية اما بادماج الفقراء والاغنياء ادماجا تاما واما بزيادة الطبقة الوسطى . فانما هو هكذا تمنع الثـورات التى تتولد من اللامساواة .

---

§ ٨ — غير متفقة مع الدستور . هذا هو السبب فى خلق المراقبين فى روما . ولقد تكهن أرسطو ، دون أن يكون هناك مثال تحت نظره ، بالاثر الفعال الذى تحدثه ادارة مثل هذه فى الجمهـورية ذات حكومة صالحة . ر . روسو ، عقد الاجتماع ك ٤ ب ٧ ، وأما أفلاطون فانه لم يقترح الرقابة الا على الحكام . وقد عنى حق العناية بتنظيم مسئولية السلطة التى لم يتكلم عليها أرسطو . ر . القوانين ك ٧ ص ٣٤٦ وما بعدها . — ادماج ... ادماجا تاما . لقد تحقق هـذا فى تاريخ جميع الدول الحديثة تقريبـا وعلى الخصوص فى فرنسا . فان طبقة le tiers état قد كسبوا . فى الخفاء ومن حيث لا تشعر الطبقات الممتازة والملوكية نفسها ، الثروات الواسعة والثقافة العالية . وقد يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءا من الحكم فى الشئون العامة ، ولو قد عمل بهذا المذهب فى الوقت المناسب وألحف فى اتباعه لكان ذلك على التحقيق مخففا للمصيبة الكبرى التى فيها تردت الملوكيـة وطبقة الاشراف . غـير أن الحكومات ، مهما دفعتها منفعتها ، ندر ما ترى الرأى المحكم ، لانها بلا شك أقرب مما ينبغي الى الواقع بحيث

§ ٩ — واليك موضوعا رئيسا فى كل دولة : ينبغى احسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة ، لاتغنى أبدا أولئك الذين يشغلونها ، وهذا فى الأوليغرشيات على الخصوص ، وهو من الأهمية بمكان رفيع . فان كتلة المواطنين لايحنقون من شىء حنقهم من ابعادهم عن الوظائف ابعادا يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لاعمالهم الخاصة ، وانه ليثير غضبهم أن يظنوا أن الحكام يختلسون الاموال العامة ، لانه حينئذ يكون لديهم سبب للشكوى ماداموا محرومين معا السلطان والكسب الذى يؤتيه .

§ ١٠ — ان ادارة شريفة متى أمكن انشاؤها هى ذاتها الوسيلة الوحيدة لكى تقترن فى الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية. أعنى أن يؤتى المواطنون الممتازون والعامة كل مايطمح اليه هؤلاء وهؤلاء . وفى الواقع المبدأ الشعبى هو تمكين الجميع من الوصول الى الوظائف ، والمبدأ الارستقراطى انما هو أن توكل الوظائف الى المواطنين الفضلاء . هذا التأليف يتحقق اذا كانت الوظائف ليست ذوات مكاسب . فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لايرغبون فى السلطة ويؤثرون التفكير فى منافعهم الخاصة . يستطيع الاغنياء قبول السلطة لانهم لا حاجة بهم الى أن تضاف الثروة العامة الى ثروتهم . وعلى هذا الوجه أيضا يثرى الفقراء بأن يتفرغوا لشئونهم الخاصة ، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة الى الخضوع لأناس لامكانة لهم .

§ ١١ — على أنه لأجل اتقاء تبديد الايرادات العامة ينبغى أن تكون المحاسبة على الاموال العامة بمحضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ فى القبائل والبطون والمقاطعات ، ولكى يكون الحكام نزهاء يعنى القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون بحسن ادارتهم .

يغشاها بسبب ذلك الدوار . أما الفلسفة فلأنها فى المرقب العالى فنظرتها فى الاشياء نظرة أشد طمأنينة . انها ترى الشر فتصف له الدواء ولكن هل من مستجيب ..

§ ١١ — نسخ . فى أتينا كانت الحسابات تنقش على الحجر وتعرض على أنظار الجمهور كالاوامر العالية التى يصدرها الشعب . ر . بوخ . الاقتصاد السياسى للأتينيين ك ٢ ب ٨ وثمة نقوش من هذا القبيل فى « شندلر » السجلات القديمة ص ١٧ وفى « فسكونتى » مذكرات رقم ٣٦ .

في الديمقراطيات ينبغي أن يمنع التذرع الى تقسيم أموال الاغنياء ، بل يمنع حتى توزيع الغلات . وهذا ماقد حدث في بعض الدول بوسائل ملتوية . ومن الخير ألا يخول الاغنياء ، حتى متى سألوا ، حق اعانة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقية مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القبيل .

§ ١٢ — أما في الاليغرشيات فالامر على الضد من ذلك ، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى الغاية كما ينبغي أن يوكل اليهم من الوظائف ماله مرتب . ينبغي أن يعاقب الاغنياء على مايقع منهم من الاذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الاغنياء . للمذهب الاوليغرشي نفع كبير أيضا في أن تكسب المواريث بحق الولادة وحدها دون أن تكون على سبيل الهبة وانه لايمكن أبدا أن يجمع بين عدة منها . وفي الواقع أن هذه الوسيلة تميل الثروات الى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرخاء .

§ ١٣ — ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الايثار بجميع الوظائف التي ليست من الاهمية للدولة بمكان للمواطنين الذين ليس لهم في السلطة السياسية إلا حظ ضئيل : ففي الديمقراطية للأغنياء وفي الأوليغرشية للفقراء . أما تلك المناصب العليا فانها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة الى أيدي المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية دون سواهم .

— التمثيلات المسرحية . معلوم أن المواطنين الاغنياء في أثينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى والرقص في المسرح . ر . بوخ الاقتصاد السياسي للاثينيين . ك ٨ ب ٢١ — والاعياد بالمشاعل . ر . المرجع السابق ك ٣ ب ٢٣ انها كانت أعيادا يجري فيها سباق بالمشاعل . والظاهر أن شيشرون يشير الى ذلك في deoffcils ك ٢ ب ٥٦ ويعارض شيشرون بين رأي ثيو فراسط الذي يقرر في كتابه على الثروات الموافقة على اسراف المواطنين الاثرياء وبين رأي أرسطو الذي يلوم على ذلك . ر . تورو ص ٣٤٧ .

§ ١٢ — للفقراء تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملوكية سنة ١٧٨٩ . فانها على ضد ذلك قد عنيت باهانة طبقة سواد الناس le tiers état أي الفقراء في ذلك العهد . وقد انتقمت هذه الطبقة فأوغلت في الانتقام حين ذكرت يوم ٥ مايو .

§ ١٤ - مباشرة المناصب العليا تقتضى من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثا : الاولى استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصريف الشئون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان ، في كل نوع من الحكومة ، للمبدأ الخاص الذى عليه أسست ، لانه مادام الحق متغيرا بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضا أن يتغير العدل في كل واحد منها ، هاهنا تعرض مسألة ، كيف يختار الموظف ويعين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة في الفرد عينه ؟ مثلا اذا كان المواطن الفلانى الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقد الذمة وقليل الاخلاص للدستور ، واذا كان المواطن الفلانى الآخر نزيها جد النزاهة ونصيرا مخلصا للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شيء ، فأيهما يختار ؟

§ ١٥ - ينبغى فيما يظهر ، العناية هاهنا بتعرف أمرين : ماهى الصفة العامية وما هى السفة النادرة . ففيما يتعلق بالقائد ينبغى النظر الى التجربة أولى من النظر الى طهارة الذمة ، لان طهارة الذمة تلفى بسهولة وكثرة دون الحذق الحربى . ولامانة الخزانة العامة الأوفق اتخاذ سبيل آخر . فان وظائف الخازن تقتضى من طهارة الذمة ماليس لأكثر الناس في حين أن مقدار الذكاء الضرورى للقيام بها أمر عام جدا. لكن أفيمكن أن يقال أيضا اذا كان مواطن مليء بالكفاية والاستمساك بالدستور ففيم يطلب اليه فوق ذلك من الفضيلة ؟ أليس حسبه حينئذ الصفتان اللتان له ليحسن عملا ؟ كلا بلا شك ، لان هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لارادع لها . الناس في مصالحهم الخاصة التى يعرفونها ويحبونها لايحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغى ، فمن ذا الذى يضمن أنهم لايفعلون كذلك أحيانا متى كان الأمر بصدد المصلحة العامة ؟

§ ١٦ - على العموم كل مافى القانون يتفق ، بحسب نظرياتنا ، ومبدأ الدستور عينه ، فهى أساسى لحفظ الدولة . غير أن الموضوع الاهم انما هو كما كررنا مرارا ، جعل فئة المواطنين التى تريد ثبات الحكومة أشد قوة من

---

§ ١٤ - ما دام الحق متغيرا . ر . ك ٣ ب٥ ف ٨ و٩ وما بعدهما .

التي تريد سقوطها . وينبغي فوق ذلك الحذر كل الحذر من اهمال مانهمله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط في جميع الاشياء . فكثير من النظم الديمقراطية في الظاهر ، هو على التحقيق مايدمر الديمقراطيــة ، وكثير من النظم ، الاوليغرشية في الظاهر ، يدمر الاوليغرشية .

§ ١٧ – متى ظن المرء ان به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فانه يدفع به في عماية الى الافراط . ولكن الخطأ غليظ . ففي وجه الانسان الانف مع انه انحرف عن الخط المستقيم الذي هو الاجمل ليقترب من ان يكون اقنى او افطس يمكن مع ذلك ان يبقى كما هو جميلا ومقبولا ، لكن متى اندفع هذا الانحراف الى الافراط فانما ينزع بديا من هذا الجزء المقياس الحق الذي يجب ان يكون له ثم يفقد كل مظهر للانف بامتداداته الذاتيــة الفظيعة وبالامتدادات الصغيرة للاجزاء المجاورة له . وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على ســـواء ، فالامر هو على الاطلاق بعينه فيما يتعلق بانواع الحكومات .

§ ١٨ – الديمقراطية والاوليغرشية مع ابتعادهما عن الدستور الكامل يمكن مع ذلك أن تكونا منتظمتين تنظيما كافيا لحفظهما . ولكن الناس يغلون في مبدا احداهما والاخرى فيجعلون منهما بديا حكومات أسوأ وينتهي بهم الامر الى ردهما الى أن تكون حكومات بعد. ينبغي أن يعرف الشارع ورجل الدولة أن يميزا في الاجراءات الديمقراطية أو الاوليغرشـــية ، تلك التي تحفظ الديمقراطية أو الاوليغرشية وتلك التي تخربهما . فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع أن تكون وأن تبقى دون أن تشتمل في باطنهـــا على أغنياء وفقراء . لكن اذا تقررت المساواة في الثروات فالدستور هـــو ضرورة غير ، واذ يراد القضاء على القوانين التي قصد بها الى بعض أولي التفوق السياسي يقضي معها على الدستور نفسه .

§ ١٩ – ترتكب الديمقراطيات والأوليغرشيات هاهنا خطأ كبيرا عـلى

§ ١٧ – يدفع به في عماية الى الافراط . لقد أوضح أفلاطون ضرورة تلطيف مبدأ الدولة ايضاحا عجيبا . ر . القوانين ك ٣ ص ١٩٠ و١٩٩ . والمقدمة .

انسواء . ففى الديمقراطيات حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائيا يقسم الديماغوجيون دائما المدينة بهجماتهم المستمرة على الأغنياء الى معسكرين في حين أنهم يجب عليهم فى خطبهم ألا يظهروا الا بمظهر المشغولين بمنفعة الاغنياء كذلك في الاوليغرشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لاهدف لها الا منفعة الشعب . ويجب على الاوليغرشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كالتى يحلفونها اليوم . واليك الأيمان التى تحلف فى بعض الدول فى أيامنا : «لأكونن عدوا مقيما للشعب، ولأعملن له الشر بقدر ما أستطيع كان ينبغي أن يكون الأمر على وجه مضاد كل التضاد ، وكان أولى أن يتخذ وجه مستعار في أن يقال جهرة في الأيمان من هذا القبيل : « لا أوذى الشعب أبدا » .

§ ٢٠ – ان أهم النقط التى تكلمنا عليها لاستقرار الدول ، ولو أنها في أيامنا مهملة فى كل مكان هي مطابقة التربية لمبدأ الدستور . وان أنفع القوانين ، أى القوانين المصدق عليها باجماع المواطنين ، تصير لغوا اذا كانت الاخلاق والتربية لاتطابق المبادىء السياسية الديمقراطية فى الديمقراطية والاوليغرشية لانه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه اذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر فى هذا الاخلال بالنظام .

---

§ ١٩ – أن يعدلوا عن حلف أيمان . « يقرأ فى سياسيات أرسطو أن فى زمانه فى بعض المدائن كانوا يضمرون بعض الشعب ويعلنونه . هذا هو الواقع من الامر ولكنهم كانوا يحلفون على ضد ذلك . وذلك التوقح لا يمكن تصوره » . ر . ديدور . سياسة الملوك ف ٧٦ .

وقد احتفظ لنا استوبي فى وعظه ٤١ ص ٢٤٣ بنص اليمين الديمقراطية البحتة التى كان يحلفها الشبان الأتينيون حين تسجل أسماؤهم فى السجل المدنى ، وهي يمين حسنة جميلة .

§ ٢٠ – ان أهم النقط . لشد ما أحس أرسطو الأهمية السياسية للتربية التى خصها بكتاب ونصف من مؤلفه ك ٤ وك ٥ . وقد خصها منتسكيو بالكتاب الرابع من روح القوانين . ووضع لها روسو كتاب ايميل الذى كان لنشره نتائج مدرسية خطيرة على التحقيق بأن أثار لموضوع التربية تفكير العقول الحصيفة . ومما ينبغي التنبيه اليه أن حكومة convention ، هى أول حكومة فى فرنسا اشتغلت سياسيا بهذا الموضوع فأنشأت في البلاد دور التعليم العام وبدأت التعليم الابتدائى . ومن سنة ١٨٣٠ اقتفيت آثارها وحققت آمالها ولم يزد فى ذلك على أن أعترف بأحد المبادىء البديهية والاساسية لكل نظام سياسى . وقد يحسب بين أخطاء الملوكية القديمة التى

§ ٢١ – أن تربية مطابقة للدستور ليست هي التي تهدى الى فعل كل ما يرضى اما أعضاء الاوليغرشية واما أنصار الديمقراطية ، انما هى تلك التي تهدى الى استطاعة العيش فى ظل حكومة اوليغرشية أو فى ظل حكومة ديمقراطية . وفي الاوليغرشيات الحالية يعيش أبناء اصحاب السلطان فى الرخاوة فى حين أن أبناء الفقراء الذين يتخشنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة في اثارة الثورة والقدرة عليها .

§ ٢٢ – فى الديمقراطيات وعلى الخصوص فى تلك التي دستورها أدخل مايكون فى الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لان فيها يفهم معنى الحرية فهما فاسدا ، فعلى حسب الرأى العام الشيمتان المميزتان للديمقراطية هما سيادة الاكثرية والحرية . المساواة هي الحق العام ، وهذه المساواة هي بالضبط أن ارادة الأكثرية هي السائدة . ومن ثم تندمج الحرية والمساواة في الرخصة لكل أحد أن يفعل مايشاء : «كل على هواه» كما يقول أوريبيد وهذا مذهب بين الخطر . لانه لاينبغى أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقا للدستور هي عيشة استعباد • بل على الضد يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة .

لقد عددنا حينئذ على وجه تام تقريبا أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعا •

ربما كانت ضرورية • وهى من الاخطاء التي كانت شؤما عليها ، ذلك الاهمال المطلق للتربية الشعبية فانها لم تفكر قط فى أن تحولها الى منفعتها • ر • ما سيجىء ب ٩ ف ٢ •

§ ٢١ – أبناء اصحاب السلطان • ر • ما سبق فى هذا الباب المعانى المشابهة لهذا ف ٨

§ ٢٢ – سيادة الاكثرية • ر • ما سبق ك ٧ ب ١ ف٦ و١١ – أوريبيد • لا يعرف من أية قصة من قصص أوريبيد أخذت هذه العبارة •

– والسلام والاستقرار • لقد نبه هيجيويتش فى رسالة في ماليات روما ص ٤٤ ، على أنه فى الزمان الغابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادى الذى لا معدى عنه للانقلابات السياسية في الازمان الحديثة • وتعليل ذلك يسير جدا • فان الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبة المصروفات العامة واقتضاؤه الاحاطة علما بها فيه وقاية من كل تبذير • كذلك حق أيضا من جهة أخرى ، أن الاقتراض بأوضاعه الخطرة لم يكن معروفا بعد • فتنبيه هيجيويتش صحيح تماما يؤيد التاريخ صحته •

الباب الثامن

علل الثورة وعلل الحفظ فى حكومات الفردملوكية او الطغانية الفرق بين الملك وبين الطاغية : علل الثورة فى حكومات الفرد مماثلة بالجزء لنظائرها فى الجمهوريات • ضروب التآمر على الاشخاص وعلى السلطات : الاهانات التى تصدر من الطغاة : تأثير الخسوف والامتهان على الخصوص : ضروب المؤامرات التى يدسها الطمع فى المجد • صنوف الهجوم الخارجية على الطغيـــان • اعتداءات انصـــاره الاقربين : أســـباب البدء فى الملوكية : اخطار الوراثة •

---

§ ١ ـ يبقى علينا أن ننظر فيما هى العلل الأكثر شيوعا للانقلاب وللحفظ فى حكومة الفرد • أن الاعتبارات التى يناسب عرضها فى مصير الملوكيات والطغيانات تقارب كثيرا الاعتبارات التى ذكرناها فى صدد الدول الجمهورية الملوكية تقترب من الارستقراطية والطغيان يتألف من عناصر من الاوليغرشية المتطرفة ومن الديماغوجية . من أجل ذلك كان أشأم الأنظمة على الرعايا لانه مكون من حكومتين رديئتين وانه يجمع بين النقائص والرذائل التى لاحداهما وللأخرى •

§ ٢ ـ على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى فى نقطة بدايتهما . الملوكية تخلقها الطبقات العليا التى يجب عليها أن تحميهـــا من الشعب . وان الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التى يمتاز عليهـــا بفضيلته السامية أو بالاعمال الجليلة التى توحى بها اليه تلك الفضيـــلة أو بشهرة أصوله المعترف بها . أما الطاغية فانه على الضد يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الاقوياء ليدفع عنه اضطهادهم •

§ ٣ ـ والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء . يمكن أن يقال ان كل الطغـــاة قد كانوا فى مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعاياتهم عـــلى

---

§ ١ ـ أشأم الانظمة • ر • ما سيلى ف ٧ • وما سبق ك ٦ ب ٢ ف ٢ و ب ٦ ف ١ •

المواطنين الرؤساء . وقد نشأت بعض الطغيانات على هذا النحو حين كانت الدول قوية من قبل . وبعضها وهي أقدم من الاولى لم تكن الا ملوكيات انتهكت قوانين البلد وطمحت الى سلطان استبدادى . وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا أن ينتخبهم الناس للمناصب العليا لان الشعب فى الماضى كان يعطى جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف العامة مدة طويلة وأخرى قد خرجت من الحكومات الاوليغرشية التى وكلت بلا تبصر الى شخص واحد أختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية .

§ ٤ ـ بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هينا على جميع الطغاة اذ لم يكن لهم من عمل الا أن يعتمدوا على ارادتهم ليكونوا طغاة لانهم كان فى يدهم من قبل اما سلطان الملك أو السلطة التى يكفلها لهم مركز سام : أمثال ذلك فيدون فى أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدءوا بان يكونوا ملوكا . ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يتربعون فى أعلى المناصب فانتيوس فى ليونتيوم وسبسل فى كورنته وفيزيسترات فى آتينا ودينيس فى سراقوزه وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية .

§ ٥ ـ أكرر أن الملوكية تصطف الى جانب الأرستقراطية من حيث انها كمثلها ثمن للاعتبار الشخصى أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظمى أديت أو لكل هذه الميزات مضافات الى الكفاية . كل أولئك

---

§ ٤ ـ فيدون فى ارغوس . يظهر انه ملك فى القرن الثامن قبل الميلاد ، ويعتبر انه طاغية مقدام غاية فى الحنق . ويقال انه انشأ فى بيلوبونيز وحدة المكاييل والموازين بين جميع القبائل الدورية ، وانه اول من ضرب النقد . ر . أوتو مللر ، الدوريون ج ١ ص ١٥٥ وج ٢ ص ١٠٨ وهيرودوت ايراتو ب ١٢٧ ـ كل طغاة يونية . ر . هيردوت ، ملبومين ب ١٣٤ ، اذيقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار ـ فالاريس . طاغية اغريجنت نحو الاولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ ق . م . ر . أوتو مللر ، الدوريون ج ٢ ص ١٦٣ ـ فانتيوس الذى يتكلم عليه ارسطو ايضا فى هذا الكتاب ب ١٠ ف ٤ لا يعرف الا بهذا . ـ ليونتيوم مدينة مجاورة لسراقوزة فى صقلية ـ سبسل . اغتصب الطغيان فى كورنتة فى نحو الاولمب الثلاثين ٦٥٨ ق . م . ـ فيزيسترات . ٥٥ ق . م . ـ دينيس فى سراقوزة . ر . ما سبق فى هذا الكتاب ب ٤ ف ٥ .

§ ٥ ـ أكرر . ر . ماسبق ف ١ . ـ كما فعل قردوس فى القرن الحادى عشر قبل الميلاد . ـ والملوس . ر . فيما سيجيئ فى هذا الكتاب ب٩ ف١ بعض كلمات على ملوكية الملوس .

الذين قد أدوا خدمات كبرى لمدائن أو لشعوب أو كانوا في مكنة من اداثها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي : بعضهم بانهم ظفروا بالاعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل فردوس . والآخرون بان ردوا على الشعب حريته مثل قيروش ، وآخرون بانهم اسسوا الدولة أو بانهم حازوا أرضها كملوك الاسبرتيين والمقدونيين والملوس .

§ ٦ — رساله الملك الخاصه ان يسهر على ان أرباب الأملاك لايصابون بأى ضرر في ثروتهم ولا الشعب باية اهانة لشرفه . اما الطاغية فعلى الضد كما قلت اكثر من مرة لم يك لينظر في الشئون العامة الا الى منفعتـــــه الشخصية . غرض الطاغية هو الاستمتاع ، وغرض الملك هوالفضيلة من أجل ذلك في معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص في المال ، واما الملك فيفكر على الخصوص في الشرف . وحرس الملك يتالف من المواطنين وحرس الطاغية من الأجانب .

§ ٧ — ومع ذلك فمن الهين أن يرى أن للطغيان كل اضرار الديمقراطية والأوليغرشية . فهو كالأوليغرشية لايفكر الا في الاثراء الذى هو وحده يكفل له بالضرورة أمانة الاتباع والاستمتاع بالزينه . الطغيان يخاف ايضا من الجماعات فينزع منهم حق اقتناء السلاح . وايذاء الشعب وابعاد المواطنين من المدينة وتشتيتهم هي الوسائل المشتركة للأوليغرشية وللطغيـــان ، من الديمقراطية يستعير الطغيان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء ذلك الجلاد الخفي والعلني الذى يدمرهم وتلك الصنوف من النفى التى يسلطها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداؤه ، لانه لايجهل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده، وأن بعضهم يحوكون الحبائل ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخرين ليتخلصوا من الرق الذى يرهقهم هذا هو ماتعنيه نصيحة بريندر لطرازيبول ، فان تسوية السنابل التى تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائما التخلص من المواطنين الأجلاء .

§ ٦ — كما قلت .ر. ما سبق ك٣ ب٥ ف٤ .

§ ٧ — الديمقراطية والاوليغرشية .ر. ما سبق ف١ — بريندر .ر. ما سبق ك٣ ب٨ ف٣ .

§ ٨ — ماقلته آنفا دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن تكون هى بأعيانها على التقريب فى حكومات الفرد كما هى فى الجمهوريات . الظلم والخوف والاهانة هى التى أدت دائما تقريبا الى مؤامرات الرعايا على الملوك ومع ذلك فان الظلم قد كان حظه فى السببية أقل من حظ الاهانة وأحيانا أيضا من صنوف السلب الذى يقع على الأفراد .

ان الغاية التى ترمى اليها المؤامرات فى الجمهوريات هى عينها أيضا فى الدول الخاضعة لطاغية أو لملك . وانها لتقع دائما لان الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات مايحسده عليه الآخرون جميعا .

§ ٩ — تتجه المؤامرات تارة الى أشخاص أولئك الذين بيدهم السلطان وتارة الى السلطان نفسه ، فالاحساس بالاهانة يدفع على الخصوص الى النوع الاول . ولما ان الاهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذى تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة . وفى أكثر الحالات لايفكر المتآمرون فى اشباع أطماعهم بل فى مجرد الانتقام . وشاهد ذلك عاقبة البيزيستراتيين فانهم انتهكوا حرمة أخت هرموديوس فتآمر هرموديوس للانتقام لأخته وأرستوجيتون لتأييد هرموديوس . ولم يكن للمؤامرة التى حيكت حبائلها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر الا أن الطاغية فى سكرة معربدة قد سأل أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصيره بعد أما؟

§ ١٠ — وبوزنياس قتل فيليب لان فيليب قد خلى أنصار أتال يهينونه ودرداس تآمر على آمنتاس الصغير الذى كان يفخر بأنه هو الذى اغتصب زهرة شبابه L'Eumuque, (الخصى) قتل ايفاغوراس صاحب قبرص لان

---

§ ٩ — تتجه المؤامرات ·ر· فى ميكافللى افكاره فى المؤمرات · مقاله على عاشورات تيت ليف ك٣ ب٦ — هرموديوس · يروى طوسيديد مؤامرة هرموديوس ك١ ب١٠ وك٦ ب٥٤ وما بعده — على برنيدر ·ر· ما مر فى هذا الكتابه ب٣ ف٦ ..

§ ١٠ — بوزنياس · قتل فليب سنة ٣٣٦ ق· م· وتلك هى الواقعة الجديدة التى لها ذكر فى سياسة ارسطو ·اما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلى ك١٦ ص ٤٨١ ورواية مكيافللى فى مقالة على عاشورات تيت ليف ك٢ ب٢٨ — الخصى · هونيكو كليس الملقب بالخصى قتل ايفاغوراس فى السنة الثالثة من الاولمب الاول بعد المائة ٣٧٤ ق· م·ر· ديودور الصقلى ك١٦ ص ٣٦٣ ·

ابن هذا الاخير كان قد أهانه بأن اختطف زوجته . وكثير من المؤامرات لم يكن لها سبب الا انتهاك الحرمات الذى كان يقع من الملوك على أحـــد رعاياهم .

§ ١١ ـ كذلك كانت المؤامرة التى حاكها كراتى على أرخيلاوس، فان الأول لم يكن ليطبق أبدا الا على كره تلك العلاقات المهينة . من أجل ذلك لم يدع أول تعلة مقبولة وان كانت أقل خطرا فى نفسه مما كانت الأخرى فان أرخيلاوس بعد أن وعده بتزويجه احدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كلتيهما احداهما للملك ايليمى، على أثر هزيمته فى الحرب مع سيرا وأرهبوس والأخرى لآمتناس ابن ذلك الملك ، يريد بذلك أن يلطف من العـــداوة بين كراتى وبين ابن كليوبترا . غير أن السبب الحقيقى لعداوته هو الحقد الذى كان يحمله الشاب من العلاقات التى كانت تربطه بالملك .

§ ١٢ ـ وقد دخل هللنوقراط من لارسا فى المؤامرة لاهانة مشابهة . فان الطاغية الذى كان قد فسق به فى شبابه لم يشأ أن يرده الى وطنه كما كان قد وعده ، فاقتنع هللنوقراط بأن حظوة الملك له لم تأت من شـــهوة حقيقية بل ليس لها غرض الا أن يشهر بعاره . وبرهون وهيرقليـــدس وكلاهما من أونوس قتلا كوتيس انتقاما لأبيهما . وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهين الذى أجراه فيه ابان طفولته .

§ ١٣ ـ وكثيرا مايتآمر المرء غضبا للمعاملات السيئة التى يعامل بهـــا شخصيا . حتى ان حكاما وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تآمروا عليهم ليشفوا مافى صدورهم من أحقاد من هذا القبيل . ففى ميتلين مثلا كان البنتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينـــة يضربون

---

§ ١١ ـ ارخيلاوس . لا ادرى هل ارخيلاوس هذا هو الذى جاء ذكره فى غورغياس افلاطون ص ٢٥٣ من ترجمة كوزان ـ كراتى . يزعم ديودور الصقـــلى ان كراتى الذى يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ فى الصيد .ر. ك١٤ ص ٢٦٥ وكل هذا القسم مـن تاريخ مقدونيا غامض جدا .

§ ١٢ ـ برهون . او كما يسميه ديوجين اللارشى فيتون قد قتـــل كوتيس طاغية ينوس فى تراقيا ولجأ الى اثينا .ر. ديوجين اللارشى ك٣ ف٤٦ .

بالعصي كل من كان يلقاهم قد ذبحهم ميغاكليس وأعانه على ذلك أصحابه . ثم بعد ذلك قتل سامرديس بنتيلوس الذي أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه الى هذا الانتقام . واذا كان ديكامنخوس في الائتمار على أرخيلاوس قد رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لانه كان قد امتلأ غيظا من أن أرخيلاوس أسلمه الى الشاعر أوزيبيد الذي أمر بضربه بالسياط لانه سخر من بخره . وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم ثمنا لأمثال هذه الاهانات .

§ ١٤ — ان الخوف الذي ذكرناه سببا للانقلاب في الجمهوريات ليس في حكومات الفرد بأقل أثرا . فان ديكامنخوس أرتبان قتل اكزركسيس خوفا من أن يعلم الملك أنه أمر بشنق دارا على رغم النهي الذي صدر من الملك . غير أن أرتبان كان يرجو بادىء الأمر أن يكون اكزركسيس قد نسي ذلك النهي الذي صدر منه أثناء وليمة . كذلك الاحتقار يجلب أيضا ثورات في حكومات الفرد . فان سردانابال قتله أحد رعاياه اذ رآه ممسكا بالمغزل وسط نسائه ، ان صدقت الرواية . ومع التسليم بأن هذا لا يصدق في حق سردانابال فانه يمكن أن يكون صدقا في حق رجل آخر . وان ديون لم يتآمر الا احتقارا لدينيس الشاب اذ رأى جميع رعاياه لايأبهون له وانه كان غارقا في سكر مقيم .

§ ١٥ — انما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحيانا حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به : فان الثقة التي يتمتعون بها لديه توحي اليهم

---

§ ١٣ — سامرديس . لا يعرف من هذا .

§ ١٤ — الخوف الذي ذكرناه . ر . ما سبق ب٢ ف٣ — ارتبان . قتل اكزركسيس في السنة الرابعة للأولمب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق . م . وقد اختلف المؤرخون في رواية موت اكزركسيس والظاهر أن رواية ارسطو ارجحها . وان هذا الجزء من التاريخ يكاد يكون مجهولا .

— أحد رعاياه . هو ارياس الذي اسقط سردانابال . ر . ديودور الصقلي ك٢ ص١١٠ .

— ديون . تجريدة ديون على دينيس الصغير كانت في السنة الرابعة للاولمب الرابع بعد المائة ٣٥٧ ق . م .

§ ١٥ — قيروش اسقط استياج . خلع قيروش استياج ولكنه لم يقتله . ر . هيرودوت كليو ب ١٣٠ .

احتقاره وتسهل سبل الرجاء فى اخفاء مؤامراتهم . وفى الغالب حينما يظن المرء بنفسه انه فى مكنة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه يحتقر الطاغية ليتآمر به ، لأنه متى كان المرء قويا استهان بالخطر وصار ميسورا له التصميم فى العمل مدفوعا لذلك بما له من الثقة بقواه . وعلى هذا النحو لم يكن للقواد فى الأغلب من أسباب أخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم مثال ذلك قيروش أسقط استياج الذى كان يزدرى سلوكه وقوته والذى كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصيا ليفرغ للافراط فى صنوف اللذائذ . وسوتيز التراقى تآمر كذلك بآمودكوس وكان قائدا عنده . وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر . وأحيانا ينضم الحرص الى الاحتقار : وشاهد ذلك ائتمار متريدات بأريوبرزان ، هذه الاحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولى الخلق الجرىء والذين استطاعوا أن يبلغوا عند الملوك منصبا حربيا ساميا . فان الشجاعة متى عاونتها الوسائل القوية تنقلب الى جسارة فيتآمر المرء لانه يظنه واثقا من النجاح مادام ذانك السببان يؤيدانه .

§ ١٦ — للمؤمرات التى تدفع اليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماما لتلك الطوابع التى ذكرنا الى الآن ، فليست الدوافع اليها هى الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا للطاغية والتى تسبب فى الغالب التآمر عليه ، فليس لاعتبارات من هذا القبيل يلقى الرجل الطموح بنفسه فى أخطار مؤامرة ، بل يترك للأغيار الأسباب الدنيئة والوضيعة التى تكلمنا عليها آنفا ، فكما أنه يجازف فى كل شأن لانفع فيه لكنه ربما أدى الى الشهرة وحسن الأحدوثة كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد .

§ ١٧ — والرجال من هذا الطراز من الندرة بمكان ، لأن أمثال هذه العزائم تقتضى دائما احتقارا للحياة على الاطلاق فى حال اقتران المشروع

— سوتيز التراقى ر . اكسينوفون اناباز ك٧ ب٢ . والهلينيين ك٤ ب٨ — ائتمار متريدات ر . اكسينوفون . سيروبيدى ك٨ ب٨ .

بالحيلة ، وان الفكرة الوحيدة التى يجب أن تكون هى مصدر الايحاء هى فكرة ديون ، غير أنه من العسير أن تخطر على بال كثيرين • فان ديون حين مشى الى دينيس لم يكن معه الا قليل من الجنود معلنا أنه أيا كان حظه من النجاح فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى انه لو مات حين يطأ أرض صقليه لكان موته على كل حال حسنا جميلا •

§ ١٨ ــ الطغيان يمكن أن ينقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجى آت من دولة أقوى منه ومدسترة على مبدا مضاد • وبين أن هـذه الحكومة المجاورة بسبب مبدئها المضاد نفسه ، لا تتربص الا ساعة الهجوم • والمرء متى قدر فعل دائما مايرغب فيه . فان الدول ذات المبادىء المختلفة هى دائمـا بعضها لبعض عدو • فمثلا الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الخزاف عدوا للخزاف كما يقول هيزيود • وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية المتطرفة الى أقصاها هى طغيان حقيقى • والملكية والارستقراطية كلتاهما عدوا للاخرى بسبب تخالف مبدايهما • من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضا السراقوزيون كلما كـانت تدير شئونهم حكومة صالحة •

§ ١٩ ــ الطغيان يحمل فى باطنه سببا آخر للخراب حينما يقيم الثـورة أولئك الذين هو يستخدمهم • وشاهده سقوط الطغيان الذى أنشأه جيلون • وفى أيامنا طغيان دينيس • فان طرازيبول أخا هيرون كان يعنى بتحبيـــذ الشهوات الجنونية لابن جيلون الذى خلفه وغمره فى الملذات ليحكم باسمه • فتآمر أتباع الأمير الشاب اللصقاء به لا لاسقاط الطغيان نفســـه بل لخلع طرازيبول غير أن شركاء هذا الأخير قد انتهزوا هذه الفرصـة المواتيـــة

§ ١٨ ــ مدسترة على مبدأ مضاد •ر• ما سبق فى هذا الكتاب ب٦ ف٩ •

ــ كما يقول هيزيود •ر• الاعمال والايام . البيت ٢٥ •

ــ اللقدمونيين •ر• ما سبق فى هذا الكتاب ب٦ ف٩ حيث ذكر ان اللقـــدمونيين كانوا يسقطون الديمقراطيات •

§ ١٩ ــ الذى انشأه جيلون • ملك جيلون فى السنة الرابعة مـن الاولمب الثـــالث والسبعين ٤٨٤ ق• م• وقد كان منذ ست سنين طاغية لجيل •ر• هيرودت • بولنى ب١٥٣ وما بعده •

لطردهم جميعا • أما دينيس فان قريبه ديون هو الذي سعى عليه واستطاع قبل موته أن ينفى الطاغية بمعاونة الشعب الثائر •

§ ٢٠ – ومن الاحساسين الحقد والاحتقار اللذين يسببان ، فى الغالب المؤامرات على الطغيانات يستحق الطغاة دائما أحدهما على الاقل وهو الحقد لكن الاحتقار الذى يلقونه فى روع الناس يجلب سقوطهم فى غالب الأحيان • وما يثبته حق الاثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه مالبثوا أن فقدوه • فانهم وقد سقطت بهم الافراطات وضروب السوء فى سلوكهم يسهل سقوطهم فى الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المواتية للمتآمرين عليهم •

§ ٢١ – ويجوز أن يوضع الغضب فى صف الحقد فان أحدهما والآخر يحملان على أفعال متشابهة فضل تشابه • الا أن الغضب هو أيضا أفعل من الحقد لأنه يؤتى فى التآمر حدة أشد تقودها شهوة لاتدبر فيها • وان الشعور بالاهانة هو الذى يسلم القلوب الى سورات الغضب ، وشاهد هذا سقوط البيزستراتيين وكثير غيرهم • ومع ذلك فالحقد أشد روعا . الغضب مصحوب دائما بالشعور بألم لايدع محلا للتبصر • وأما الكره فلا ألم له يزلزله فى مؤامراته •

لأجل أن نلخص مامر نقول ان جميع أسباب الثورات التى عيناها للأوليغرشية الغالية والتى ليس لها مايزن أمرها وللديماغوجية المتطرفة تنطبق على الطغيان سواء بسواء • لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما طغيانان حقيقيان مقسمان فى أيد كثيرة •

§ ٢٢ – الملوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية • وهذا هو الذى يكفل لها البقاء • وانما فيها عينها ينبغى البحث عن جميع أسباب انهيارها • ويمكن ردها الى سببين : أحدهما دسائس أعوانها الذين تستخدمهم والثانى الميل الى الاستبداد حين يطمع الملوك فى نماء قوتهم حتى على حساب القوانين

§ ٢٠ – :ولئك الذين كسبوا السلطان •ر• فيما بعد ف ٢٢ • ومكيافللى «الامير» ب ٦ وكذلك افلاطون يبغض الارث •ر• القوانين • ك ٣ ص ١٨٣ وما بعدها •

ويكاد يُرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطغيانات من أن تكون ملوكيات • ذلك بأن الملوكية الحقة في الواقع هي سلطان مرضي بحرية ومتمتع باختصاصات عالية فقط. لكن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لاواحد له من التفوق العظيم مايمكنه أن يختص دون سواه بالطموح الى مركز رفيع في الدولة كهذا ، فينتج منه أن الناس لايعطون الرضا بعد للملوكية وأنه اذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعد طاغية •

§ ٢٣ — في الملوكيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص : أن أكثر هؤلاء الملوك بالارث يوشكون أن يصيروا بائسين وانه لايغفر لهم أي افراط في سلطتهم ماداموا لايملكون البتة سلطة طغيانية بل مجرد كرامة ملوكية • الملوكية أسهل مايكون اسقاطها لأنه ليس فيها بعد من ملك منذ لايريد الناس أن يكونه . أما الطاغية فعلى ضد ذلك يضرب نفسه على الناس ضربا على رغم الارادة العامة •

تلك هي الأسباب الرئيسة لانهيار حكومات الفرد • ولا أعدد أغيارها التي تقاربها •

---

§ ٢٢ — ملوكيات ••• حكومات فرد • هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فان «الملك» هو ذلك الفرد الذي يملك ويصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذي سنها • واما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له الا ارادته ولكنه مع ذلك لا يسيء استعمال سلطانه المطلق • أما الطاغية فانه يسيء استعمال السلطان الذي بيده • هذه الفروق هي من الاهمية بمكان •ر• ك٣ ب١٠ ف٧•

§ ٢٣ — ان يصيروا بائسين • يمكن ان يضاف هذا التصريح الجلي ضد الوراثة الى ما صرح به أرسطو من قبل ك٣ ب١٠ ف٩ • يلزم ان يريد المرء ان يغمض عينيه عن التسور ليدعي أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بخصال البطانة وأنه عنى في كتاب السياسة بتمليق الاسكندر الذي كاد لا يتفق حقه الوراثي البحت مع مبادىء استاذه الاستقلالية — ليس فيها بعد من ملك • راجع الفكرة عينها في :فلاطون «السياسي ص ٣٨٦ من ترجمة كوزان» •

الباب التاسع

وسائل الحفظ لحكومات الفرد : الملوكية تسلم بالاعتدال ، وللطغيانات مذهبان مختلفان للبقاء : العنف مع الخداع وحسن الادارة • رسم للمذهب الاول : عيوبه • رسم للمذهب الثانى : فوائده • صورة الطاغية • مدة بقاء الطغيانات المختلفة • تفاصيل تاريخها •

---

§ ١ ــ حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداهة أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التى تكلمنا عليها آنفا تبعا للطبع الخاص لكل منها ، فالملوكية مثلا تستمد استقرارها من الاعتدال • وكلما ضاقت الاختصاصات الملوكية طال حظها من البقاء فى سلامة تامة • فالملك حينذاك لا يفكر فى أن يكون مستبدا ويشتد احترامه فى كل أفعاله للمساواة العامة • والرعايا من جانبهم يقل ميلهم الى أن يحسدوه • وهذا ما يفسر طول البقاء للملوكية عند الملوس •

أما عند اللقدمونيين فانها لم تعش بهذا القدر الا لأن السلطان منذ البداية ، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوفمف بأنظمة عدة يليه التوازن الذى آتاه اياه بانشاء بطون القبائل • فانه لما أضعف قوة الملوكية كفل لها مدة أطول • وقد وسعها حينئذ على نحو ما دون أن ينقصها وانه كان على حق حين أجاب زوجته التى سألته : « ألا يستحى من أن ينقل الى أبنائه ملكا أقل قوة مما تلقاه عن أجداده » : « كلا بلا ريب ، لأنى أترك لهم ملكا أطول بقاء بكثير » •

---

§ ١ ــ عند الملوس •ر• ما سبق ب٨ ف٥ • ويروى لنا أفلوطرخس فى كتاب «حياة فيروس» ب٥ ان ملوك الملوس كانوا يجددون كل سنة امام الجمعية العمومية يمينهم على طاعة القوانين •ــ قد خفف منه ثيوفمف •ر• ك٢ ب٦ ف٥ • ويسند افلاطون الى ثيوفمف ايضا انشاء الايفور (بطون القبائل) •ر• القوانين ك٣ ص ١٧٤ •و•ر• أيضا ما ذكره عن الملوكية فى هذا المرجع ص ١٨٨ • واكسينوفون فى بداية مدحته لأجيزيلاس يثنى على ملوك اسبرطة لانهم لم يعنوا قط بتوسيع سلطانهم •

§ ٢ ـ أما الطغيانات فانها تبقى بطريقتين مضادتين على الاطلاق •الأولى هى العادية وهى التى يستخدمها جميع الطغاة تقريبا • والى بريندرفى كورنتة يرجع الفضل فى كل هذه القواعد السياسية التى يمكن أيضا لمملكة الفرس أن تقدم عددا عظيما من أمثلتها •

ولقد أشرنا فيما سبق الى بعض الوسائل التى يستخدمها الطغيان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك • القضاء على كل تفوق يرفع رأسه ، والتخلص من الرجال أولى الألباب ، ومنع الموائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل مايمت بسبب الى التنور أعنى اتقاء كل مايؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس ، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التى قديجد فيها المرء تسليات مشتركة ، وعمل كل مامن شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضا ، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة •

§ ٣ ـ وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها واكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبدا أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون ، وتعويدهم بواسطة هذا الاستعباد المستمر الضعة ووجل النفس • تلك هى الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند المتوحشين • وهى وسائل طغيانية تؤدى كلها الى غرض واحد • وهاك أخرى : العلم بكل مايقال وكل مايفعل من جانب الرعايا ، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك النسوة اللائى يسمين فى سراقوزة أولات السعاية • وأن يبعث، كما فعل هيرون، أناسا سماعين فى الجماعات وفى المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه اذا تكلم فقد علم كل ماقال •

---

§ ٢ ـ بريندر فى كورنتة • بريندر بن سيبسل خلفه على ملكه فى السنة الاولى من الاولمب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق• م• ر ما سبق ك٣ب ٨ف٣ واترمللر • الدوريون ج١ ص ١٦٥ وديوجين اللايرثى (حياة بريندر) ك١٠ ص ٣٧• ولم يكن افلاطون يحسن رأيا فى بريندر وحذفه الطغيان •ر• الجمهورية ك١ ص ٢٣ • ـ وقد اشرنا فيما سبق •ر• الباب السابق ف ٧ ـ القضاء على كل تفوق • ر • الجمهورية • أفلاطون • ك ٨ ص١٧٨ •

§ ٣ ـ كما فعل هيرون • خلف هيرون جيلون أخاه فى السنة الثالثة من الاولمب الثانى والستين ٤٧٨ ق• م• ـ سماعين فى الجماعات • هذا هو :صل الجواسيس •ر• منتسكيو ك١٢ ب٢٣ •

§ ٤ — وأن يبذر الشقاق والنميمة بين المواطنين ، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم في بعض ، ويثير حقد الشعب على الطبقات العلى التي يجتهد في أن يفرق بينها • مبدأ آخر للطغيان وهو افقار الرعايا حتى لايكلفه حرسه شيئا من جهة ، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم في شغل لتحصيل قوت يومهم لايجدون من الوقت مافيه يتآمرون • ولمثل هذا الغرض أقيمت اهرام مصر والمعابد للسيبسيليين ومعبد المشترى الاولمبى الذى أقامه البيزستراتيون والآثار العظمى التي شادها بوليقراط في ساموس • تلك أعمال ليس لها الا موضوع واحد بعينه ، أن يشغل الشعب دائما ويمسكه على الفقر •

§ ٥ — يمكن أن ترى وسيلة مشابهة في نظام الضرائب كما كانت مضروبة في سراقوزة : ففي خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضريبة قيمة الملكيات كلها • والطاغية يقرر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة الى رئيس حربى • واذا كانت الملوكية تعتمد في بقائها على اخلاص الرعايا فان الطغيان لايحفظ ذاته الا بالارتياب الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه اذا كان الرعايا جميعا يودون اسقاط الطاغية فان أصدقاءه على الخصوص هم الذين في مكنة من ذلك •

§ ٦ — عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد في الطغيان : إباحة للنساء في داخل العائلات أن يخن أزواجهن • واباحة للعبيد أن ينموا على أسيادهم لأن الطاغية ليس له مايخشاه من العبيد ومن النساء ، فان العبيد ماداموا يتركون يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان والديماغوجية •وقد

---

§ ٤ — افقار الرعايا •ر• الفكرة عينها في افلاطون • الجمهورية ك٨ ص ١٧٧ •— اهرام مصر • ان تقدير الغرض السياسى للأهرام هى وآثار اخرى للاقدمين هو من التعمق في الفكر وتحرى الحق بمكان —معبد المشترى الاولمبى • تكلم فيتروف في مقدمة كتابه « فن العمارة » على معبد المشترى الاولمبى ووصفه بوزنياس ف(in attica) • كان محيط هذا المعبد يقاس باربع غلوات او ٧٦٠ مترا • ولم تتم عمارته الا في عهد الامبراطور ادريان بوليقراط في ساموس • يصف هيرودوت (طاليا ب ٦٠) هذه الاعمال الكبرى في ساموس وقد مات بوليقراط سنة ٥٢٢ ق•م • بعد ان ملك احد عشر عاما •ر• رحلة اناخرسيس الصغير ب ٧٤ •

§ ٦ — يقدر المتملق فضل تقدير •ر• ما سبق ك٦ ب٥ ف٤ •

يجعل الشعب من نفسه حاكما بأمره ـ من أجل ذلك يقدر المتملق فضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية • فلدى الشعب يوجد الديماغوجي الذي هو بالقياس الى الشعب متملق حق ، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضعاء الذين لاعمل لهم الا الملق المستمر • من أجل ذلك لايحب الطغيان الا أشرار الناس لأنه على التحقيق يحب الملق ، والقلب الحر لايسفل الى هذا الدرك • الرجل الخير يعرف أن يحب ولكنه لايملق أبدا • زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة • « مسمار يطرد الآخر » كما فى المثل •

§ ٧ ـ خاصة الطاغية أنه يقصى كل من يحمل نفسا عزيزة وحرة لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الخلال السامية • وان اللألاء الذى تزهى به بين يدى الطاغية مروءة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذى يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها • اذا فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه • ومن عادة الطاغية أيضا أن يدعو لمائدته وأن يقبل فى بطانته الخاصة أجانب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فان هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد سلطانه •

كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التى يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هى من الشر بمكان مكين •

---

§ ٧ ـ فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة •ر• غرغياس افلاطون ص ٣٧٠ من ترجمة كوزان ـ من الشر بمكان مكين • بعد هذا الوصف للطاغية الذى يساوى فى صدقه وفى دقته كل ما قد كتب على هذا الموضوع ، يؤثم ارسطو صراحة كل هذا الكيد الذى يكيده الطغيان • وهذا ايضا دفع جديد للتهم التى لا اساس لها والتى عيب بها كتاب السياسة •ر• فى هذا الكتاب ب٩ ف٢١ وفيما سبق ك٣ ب٨ ف١ • ولو ان مكيافللى عنى بابراز هذا التحفظ كما فعل ارسطو ، لما اعتبر نصيرا مغرضا متبجحا للطغيان ، وربما كان من أسباب ذلك أيضا تميمة بطانة روما • فانه ينبغى أن يقال انه قد وقف ملكاته وحياته جميعا على خدمة جمهورية •ر• فيما سيجيىء التعليق على الباب العاشر ف٦ والمقدمة • وقد لخص منتسكيو كل هذه النظريات على الطاغية بان جعل الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة •ر• روح القوانين ك٣ ب٩ •

§ ٨ ــ وبتلخيصها يمكن ردها الى أصول رئيسية ثلاثة هى الغاية الدائمة للطغيان : الأول خفض المستوى الأخلاقى للرعايا ، لأن النفوس الوضيعة لاتفكر أبدا فى الائتمار ، ثانيا اعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعض الآخر لأن الطغيان لايمكن القضاء عليه الا بمقدار مايستطيع المواطنون الاتحاد فى المشاورة ، من أجل ذلك يطارد الطاغية الأخيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مهينا بل أيضا لثقتهم بأنفسهم ولثقة الأغيار بهم ، وأنهم لايستطيعون أن يخون بعضهم بعضا ولا يقربون الخيانة فى أى أمر كان ، والأمر الثالث الذى يقصد اليه الطغيان هو اضعاف الرعايا وافقارهم، لان المرء لايكاد يحاول أمرا محالا وبالنتيجة لايتصدى للقضاء على الطغيان حين لايكون له وسائل اسقاطه ،

§ ٩ ــ وحينئذ فكل مايشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم الى الأقسام الثلاثة التى أسلفنا بيانها ، ويمكن أن يقال ان كل وسائله للسلامة تتجمع حول هذه القواعد الثلاث : عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض واضعافهم وتسفيل أخلاقهم ،

هذا هو النمط الأول لاحتفاظ الطغيانات بسلامتها ،

§ ١٠ ــ أما الثانى فانه يتعلق بالعناية باجراءات مضادة تماما لتلك التى بيناها آنفا ، ويمكن استخراجه مما ذكرناه من الأسباب التى تسقط الملوكيات لانه كما أن الملوكيات تضر بسلطانها اذ ترمى الى جعله أشد استبدادا فكذلك الطغيان يؤيد سلطانه بجعله أشد ملوكية ، وليس هاهنا الا نقطة أساسية لايجوز نسيانها أبدا ، أن يكون للطغيان دائما القوة الضرورية للحكم لا بواسطة الرضا العام فحسب ، بل أيضا على رغم الارادة العامة ،

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عينه ، غير أنه متى

---

§ ١٠ ــ اما الثانى ، هذا متمم لما قيل من قبل فى هـذا الباب ف٢ ، ر ، ما يقوله منتسكيو على اخلاق الملك :لفرد ، روح القوانين ك٧ ب٢٧ ،

ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبتى أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ظواهره .

§ ١١ – فبديا يتظاهر الطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاشتغال بالمنافع العامة ولا يظهر أبدا بمظهر المبذر فى الهدايا الثمينة التى يتكلف الشعب شـديد الكلفة فى تقديمها له والتى يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليبذرها على الحظايا والأجانب والفنانين الجشعين . الطاغية يقدم حسابا عن ايرادات الدولة ومصروفاتها ، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد. لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدبر الأمر لا الرجل المستبد . وانه مع ذلك لايخشى أن تعوزه الأموال مابقى سيد الحكومة المطلق .

§ ١٢ – فاذا ذهب ليسيح بعيدا عن مقره فالأحسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزا مركومة . لأنه حينذاك يكون الذين وكل اليهم أمر الحراسة أقل شهوة فى سلب ثرواته . عندما ينتقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشيته المواطنين الآخرين : فان أولئـك يتبعونه فى طريقه فى حين أن هؤلاء يبقون فى المدينة . ومن جهة أخرى اذ يجبى الضرائب والاتاوة ينبغى أن يظهـر بمظهر أنه لايتصرف الا فى صالح الادارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير . وبالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والخازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية .

§ ١٣ – ينبغى للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقـاء ومع ذلك يجب أن يكون وقور اللقاء لالكى يبعث على الخوف منه بل على الاحترام . على أن الأمر هو فى غاية الدقة ، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائما موضعا للاحتقار ، ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه ، حتى حين لايحفل بصنوف

---

§ ١١ – فبديا بتظاهر بأنه يعنى . ر . الامير لمكيافللى ب ١٦ .

§ ١٣ – الاحترام .ر. الامير لمكيافللى ب١٧ ومنتسكيو ك١٢ ب٢٦ و٢٧ من روح القوانين يوشك ان يكون دائما موضعا للاحتقار .ر. المرجع السابق ب١٩ – كفاياته الاخـرى .ر. الامير ب١٨ – انتهاك ... ر . الامير ب١٨ و١٩ ومنتسكيو ك ٧ ب ٢٨ حيث يذكر :نتقام نرسيس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة منتبنسى من هنرى الثالث . – الشـجار النسوى .ر. مقال مكيافللى على عاشورات تيت ليف ك٣ ب٢٦ .

كفاياته الأخرى ، أن يتشبث بالكفاية السياسية ، ويجعل لنفسه في هذا الصدد شهرة لاتقبل الطعن ، زد على هذا أنه ينبغى أن يمتنع وأن يمنع كل من حوله من انتهاك حرمة الشبيبة من ذكور واناث • وأن يظهر نساؤه ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات ، لأن الشجار النسوى قد أهلك أكثر من طغيان واحد •

§ ١٤ ـ فاذا أحب اللذة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض الطغاة الذين لم يكفهم الاستغراق في صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية ، بل يريدون أيضا أن يعلنوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعا ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم • في هذا الصدد على الاخص يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال ، فان لم يستطع فليستخف في ذلك عن أنظار العامة • فان المرء الذى يستغفل ويحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع ، انما هو الرجل السكران ، ليس هو بالمرء الذى يسهر ، انما هو ذاك الذى ينام •

§ ١٥ ـ الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التى تقال على تصرف الطغيان • يلزمه أن يجمل المدينة كما لو كان مديرها لا سيدا لها • ويعنى بأن يعلم أنه على تقوى تضرب بها الأمثال • فان الناس كثيرا مالا يخشون ظلما من قبل رجل يظنونه مواظبا على جميع واجباته نحو الآلهة ويقل اجتراؤهم على الائتمار به ، لأنهم يخالون السماء حليفة له • ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحذر من أن يدفع بظواهر أمره الى حد الوسوسة المؤدية الى السخرية • متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف مالم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل • الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القبيل ، ويترك الى الحكام الأقل درجة والى المحاكم أمر العقوبات •

---

§ ١٥ ـ كل هذه القواعد القديمة •ر• في هذا الباب ف٣ وما بعدها ويمكن ان يقارب بين هذه النصائح التى يسديها ارسطو الى الطغاة وبين النصائح التى يوجهها سيمونيد الى طاغية سراقوزة في كتيب اكسينوفون المعنون «هيرون» ويمكن الانتفاع أيضا بما قاله ديكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للأمير لمكيافللى ج٩ ص٣٨٨ وما بعدها ، طبعة كوزان •

§ ١٦ – كل حكومة فرد أيا كانت يجب أن تحترز من نماء قوة أحد الافراد الى مابعد الحدود العادية ، أو اذا كان لايستطاع اتقاء هذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثال تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين • وتلك هي الوسيلة لجعلهم في مستوى واحد • فاذا ألجأت الضرورة الى خلق واحد من صنوف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغية على الأقل ألا يوجهه الى رجل جريء • لأن القلب الجريء على استعداد للمخاطرة فى أى أمر • واذا لزم اسقاط أى نفوذ سام فليكن ذلك بالتدريج وأن يعنى بألا يقضى البتة دفعة واحدة على الأسس التى عليها يرتكز •

§ ١٧ – وليكن على الطاغية اذ لايسمح لنفسه البتة أن تصدر عنه أية اهانة من أى ضرب كان أن يجتنب على الخصوص منها اثنتين • ألا يبسط يده على أى كان وألا يهين الشبيبة • وهذا الاحتراس هو على الأخص ضرورى في حق النفوس النبيلة المعتزة بذواتها • ان النفوس الحريصة لاتطيق صبرا على أن تضار فى منافعها المالية ، غير أن النفوس العزيزة والشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى • فأحد الأمرين لازم اما أنه يلزم العدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الخلق واما أن تكون العقوبات التى يعاقبون بها عليها مسحة من الأبوة وليست نتيجة للزراية • اذا كان للطاغية علاقات مع الشبيبة فيجب عليه أن يظهر بمظهر المنقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه • وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الاهانة •

§ ١٨ – من الأعداء الذين يبغضون شخص الطاغية والذين هم أشد خطرا وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لايحرصون على الحياة مادامو يودون

– واجباته نحو الآلهة •ر• الامير ب١٦ – امر العقوبات •ر• ما سبق ك٦ ب٢ ف١٠ والامير لمكياقللى ب١٩ ومنتسكيو ك٢ ب٣٣ •

§ ١٧ – اية اهانة من اى ضرب كان •ر• منتسكيو ك١٢ ب٢٨ ومقالة مكياقللى على عاشورات تيت ليف ك٢ ب٢٦ و٢٨ •

§ ١٨ – كما يقول هيرقليطس • هيرقليطس من ايفيز كان يعيش نحو القرن السادس قبل الميلاد • ر• الامير ب١٩ •

بحياته • من أجل ذلك وجبت العناية كل العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أهينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أعزاء عليهم • فان الشخص متى تآمر بعامل البغض لايضن بنفسه ، وكما يقول هيرقليطس : « الغيظ عسير أن يتغلب عليه لأن حامله يجود فيه بنفسه •

§ ١٩ – ولما أن الدولة تتألف دائما من حزبين متميزين الفقراء والاغنياء وجب اقناع هؤلاء بأنه لا ضمان لهم الا في السلطان وأن يتقى كل ظلم متبادل بينهم • غير أن بين هذين الحزبين أقواهما هو دائما ذلك الذي يجب اتخاذه أداة للسلطان حتى لايضطر الطاغية ، في حالة متطرفة ، الى أن يعطى الحرية العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح • هذا الحزب يكفي دائما وحده لحماية السلطان الذي هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه •

§ ٢٠ – على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل في تفاصيل أطول من ذلك • فان الموضوع الأساسي هو هاهنا بين بالبداهة • يلزم للطاغية أن يظهر لرعاياه لابمظهر مستبد بل بمظهر مدبر ، بمظهر ملك ، لابمظهر رجل يعمل لمنافعه الشخصية بل رجل يدبر منافع الأغيار • يلزمه أن يطلب في سلوكه كله الاعتدال دون الافراطات • يلزمه أن يقبل في مجلسه المواطنين الممتازين وأن يجلب الى نفسه بوسائله محبة العامة • بذلك يكون واثقا قطعا لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقا للمحبة لأن رعاياه سيصيرون أحسن حالا وبمعزل عن كل اهانة ، وأنه لن يثير أي حقد ولا أي خوف فحسب ، بل أيضا ليجعل سلطانه أبقى على الزمان • وبالجملة يلزمه أن يظهر

---

§ ١٩ – اداة للسلطان • ر• منتسكيو ك١٢ ب٢٧ – يمكن تلقاء هذه الصورة التي رسمها ارسطو من الطاغية ان توضع الصورة التي رسمها افلاطون في آخر الكتاب الثامن واول الكتاب التاسع من الجمهورية ترجمة كوزان ص ١٧٦ و٢٠٠ وما بعدها •

§ ٢٠ – مدبر • احتفظت بهذه الكلمة التي هي واردة في جميع المخطوطات ، واما الرواية التي آثرها سلبودج ومن تبعه من الناشرين فهي توائم في حقيقة الامر تعابير ارسطو (ك ا ب ا ف ٢) ولكن لا شيء يسمح بها هنا وليست ضرورية •

بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل والأيظهر أبدا بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار مايمكن الانسان أن يكون •

§ ٢١ — ومع ذلك فعلى رغم كل هـذه الحيطات فان أقل الحكومات استقرارا هى الأوليغرشية والطغيان • فان أطول طغيان بقاء كان طغيان أورطاغوراس وذريته فى سيسيون ، فقد بقى مائة عام • ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم فى كثير من الأشياء لنير القانون • فان كليستين اتقى الهوان بكفايته الحربية وصرف كل عنايته الى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال الى أن توج بيديه القاضى الذى نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه • واذا صدقت الرواية فان التمثال الجالس الذى هو فى الميدان العام هو تمثال ذلك القاضى المستقل ، يقال أيضا ان بيزستراتـ رضى لنفسه أن يعلن قضائيا أمام المحكمة •

§ ٢٢ — الطغيان التالى فى طول البقاء هو طغيان السبسيليين فى كورنته ، لبث ثلاثة وسبعين عاما وستة أشهر • فان سبسيل ملك شخصيا ثلاثين عاما وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن غرديوس حكم ثلاث سنين • وان الأسباب التى حفظت طغيان سبسيل زمانا طويلا هى الأسباب المتقدمة أنفسها ، لأن هذا الأخير كان ديماغوجيا أيضا ولم يشأ البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع • وأما بريندر فكان مستبدا غير أنه كان قائدا عظيما •

---

§ ٢١ — اقل الحكومات استقرارا • هذا تأثيم جديد للطغيان •ر• ما سبق فى هـذا الباب ف٧ • و•ر• منتسكيو • روح القوانين ك٨ ب١٠ — اورطاغوراس وذريته • استولى اورطاغوراس على الطغيان نحو الاولمب السادس والعشرين ٦٧٦ ق• م• ر• اوتوملر • الدوريون ج١ ص ١٦١ • واشهر سلالة اورطاغوراس كان كليستين ، واما الاخرون فـلا يكادون يعرفون • وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنتة فى شمالها الغربى •

§ ٢٢ — طغيان السبسيليين • ملك سبسيل نحو الاولمب الثلاثين ٦٥٨ ق• م• — حكم ثلاث سنين • هنا خطأ واضح فى الارقام فانه اذا عد بسامتخوس من السبسيليين وسياق عبارة ارسطو لا يكاد يسمح باستثنائه ، فلا يكون ملك السبسيليين يعد ثلاثا وسبعين سنة بل ستا وسبعين • على انه لا يعرف من هو بسامتخوس المصرى الاسم • يرى جوتلنج انه ليس من سلالة السبسيليين وانه لكونه كان قائدا لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدة ثلاث سنين فى آخرها وصل بريندر الى خلعه • والتاريخ صامت تماما عن هذه الوقائع

§ ٢٣ - ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعد هذين الطغيانين الأولين طغيان البيزستراتيين في أتينه غير أنه كان متقطعا. فإن بيزسترات مدة سلطانه قد اضطر أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة الا سبع عشرة سنة ، وملك أبناؤه ثماني عشرة سنة : فالمجموع خمس وثلاثون سنة • ثم تجيء بعد ذلك طغيانات هيرون وجيلون في سراقوزة ، ولم يكن هذا الاخير طويل المدة ، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاما • ومات جيلون في السنة الثامنة من ملكه . وملك هيرون عشر سنين • وخلع طرازيبول في نهاية الشهر الحادي عشر • وبالجملة فان أكثر الطغيانات لم يلبث الا مدة قصيرة •

تلك هي على التقريب في الحكومات الجمهورية وفي حكومات الفرد كل أسباب الدمار التي تهددها ، وتلك هي وسائل السلامة التي تثبتها •

جميعا • والذي يظهر أنه الحق بناء على شهادة جميع المؤرخين هو أن سبسيل ملك ثلاثين سنة وبريندر اربعا واربعين كما يقول ارسطو •ر• اتوملر • :لدوريون ج١ ص٢٦٨ •

§ ٢٣ - طغيان البيرستراتيين • بيزسترات اغتصب الطغيان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق• م• وطرد هبياس من اثينا سنة ٥١٠ ق• م• - ومات جيلون •ر• ما سبق ب٨ ف ٩ وما بعدها • - وملك هيرون •ر• ما سبق ب٩ ف٣ من هذا الكتاب - طرازيبول •ر• ما سبق ب٨ ف٩ من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل عن طرازيبول •

الباب العاشر

نقد نظرية افلاطون على الثورات • اخطاء افلاطون المتعلقة بالنظم الذى فيه تتعاقد الحكومات المختلفة فى الغالب من العادة • افلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغى

§ ١ – فى الجمهورية يتكلم سقراط أيضا على الثورات لكنه لم يجد معالجة هذا الموضوع • حتى انه لم يعين أى سبب للثورات خاص بالجمهورية الفاضلة أى بالحكومة الأولى • وعلى رأيه أن الثورات تأتى من أنه لاشيء فى هذه الدنيا بباق الى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير فى حين من الزمان • ويزيد على ذلك أن «هذه الاضطرابات ، التى جذرها المزيد بثلث زائد خمسة يؤتى لحنين ، لاتبدأ الا حين يرتفع العدد هندسيا الى المكعب ،

---

§ ١ – فى الجمهورية •ر• جمهورية افلاطون ك٨ ص ١٣٠ ترجمة كوزان وتعليقه الاخير ص ٣٢٣ • هذا التعليق المطول الذى وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين والمفسرين لفقرة افلاطون هذه • والنتيجة العامة هى ان هذه الفقرة غير معقولة أصلا • أفكانت كذلك عند القدماء وهنا على الخصوص عند أرسطو ؟ هذا أمر لا يطاق • لا شيء فى ايراده يدل على ذلك • حتى انه يجد نظرية افلاطون باطلة مادام ، على رأيه ، الجزء الاخير هو وحده الذى ليس باطلا • لكنه لا يقول ان عبارة هذه النظرية غير مفهومة عنده كما هى عندنا • بل ينبغى الاعتقاد بانه كان يفهمها بلا عناء وان كان لايقرها ، كذلك يمكن ان يقال فى شأن المفسرين القدامى لافلاطون ان هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة • فاذا كانت لا تؤدى عندنا اى معنى فذلك على الراجح لان العبارات الهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بها مرانة • والذى يظهر انه الاشد احتمالا هو ان عمليات الضرب المتعاقبة يجب ان تنتج العدد خمسة آلاف واربعين الذى له اهمية عليا فى النظرية السياسية لأفلاطون (ر•ما سبق ك٢ ب٣ ف٢)• والذى هو يعين بلا شك العهد الطويل للثورات • وبعد ان درست طويلا هذه الفقرة لم اجد ما اقترحه حلا جديدا • وربما كان واجبا على ان افعل كما فعل كوزان بان احذف من ترجمتى هذه الفقرة غير المرضية •على ان نقد ارسطو لا يصح ان يوجه الى الكلمات فانه من الممكن أن نفهم هذه الفقرة حق الفهم بصرف النظر عما أورده من كتاب استاذه • وينبغى ايضا ان يراجع فى اسباب الثورات على رأى افلاطون كتاب القوانين ك٣ ص١٣١ وما بعدها • وقد خلق افلاطون لاتقاء الثورات هيئة حراس القوانين • هذا نظام عجيب ينبغى ان يفرق فى كل الدول على صورة او على اخرى • ولعل ارسطو قد اخطأ فى عدم مناقشة فكرة استاذه هذه •ر• القوانين آخر ك٧ ور•• ك٥ و٦ و٧ و٨ من الجمهورية • ولقد رسم فولوبيوس ومكيافلل ايضا الدائرة التى تتبعها حتما ثورات الدول ر•• التاريخ العام ك٦ ب٥ وما بعدها وب٥٧ والمقالة على عاشورات تيت ليف ك١ ب٢ •

مادام أن الطبيعة تخلق حينئذ كائنات معيبة وغير قابلة للاصلاح أصلا » ٠ هذا الجزء الأخير من تدليله يجوز أن ألا يكون باطلا لأن على ظهرها رجالا عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء ٠ لكن لماذا تنطبق هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتينا اياها على أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أي شيء في هذه الدنيا ٠

§ ٢ – لكنه في هذه اللحظة التي يعينها للثورة الكلية يتغير كل شيء دفعة واحدة حتى الأشياء التي لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع ، وان مخلوقا ولد في اليوم الأول من الطامة سيكون مشمولا بها كالآخرين ٠ يجوز أن يتساءل أيضا : لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة الى النظام اللقدموني؟ ان نظاما سياسيا أيا كان أولى به أن ينقلب الى النظام الذي هو المقابل له في أكثر مايكون من العادة من أن ينقلب الى النظام الأقرب له ٠ يمكن أن يقال هذا القول على جميع الثورات التي يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام اللقدموني ينقلب الى أوليغرشية والأوليغرشية الى ديماغوجية وهذه الى طغيان غير أن الأمر على ضد ذلك تماما. فالأوليغرشية مثلا يغلب عليها أن تخلف الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد ٠

§ ٣ – زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع في الطغيان ثورات أو لا تقع ٠ ولا يقول شيئا في الأسباب التي تأتي بها ولا في الحكومة التي تبدل بينها ٠ وقد يفهم بلا عناء سكوته الذي شد ماعالج عدم الاحتفاظ به ٠ فكل الأمر هنا يجب أن يبقى مظلما تماما لان في أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان الى هذه الجمهورية الفاضلة التي تصورها ، وتلك هي الوسيلة الوحيـــدة للحصول على هذا الدور اللانهائي الذي تكلم عليه ٠ غير أن الطغيان يخلف الطغيان أيضا ٠ وشاهد ذلك طغيان كليستين اذ خلف طغيـــان ميرون في

---

§ ٢ – على النظام اللقدموني ٠ ر ٠ الجمهورية ك ٨ ص ١٣٤ من ترجمة كوازن ٠

§ ٣ – الطغيان يخلف ايضا الطغيان ٠ لا يجعل افلاطون الطغيان يجـيء الا من الديمقراطية المتطرفة ٠ ر ٠ الجمهورية ك٨ ص ١٦٥ و١٦٩ ٠

سراقوزة . الطغيان يمكن أيضا أن ينقلب الى أوليغرشية مثل طغيان أنتيليون في خالسيس أو الى ديماغوجية مثل طغيان جيلون في سراقوزة ، أو الى أرستقراطية مثل طغيان شاريلاوس في لقدمونيا أو كما قد رئي في قرطاجنة .

§ ٤ ـ الأوليغرشية في دورها تنقلب الى طغيان وهذا وقع في الماضي لأكثر الأوليغرشيات في صقلية . فيلذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان بانسيوس في ليونتيوم ، وفي جيل خلفت طغيان كليندر وفي ريجيس طغيان أنكسيلاس . وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء وهذا هو أيضا خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب التجارية . بل الذي ينبغي هو أن يطلب الأصل في ذلك الرأي الذي يرتئيه أناس واسعوا الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك الذين يملكون والذين لايملكون شيئا . في أية أوليغرشية الحكام لايستطيعون أن يشتغلوا بالتجارة ، والقانون يحرم عليهم ذلك . بل أزيد من ذلك في قرطاجنة التي هي دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع في الدولة بعد ثورة .

§ ٥ ـ ومن الغرابة بمكان أيضا أن يقال أن الحكومة في الأوليغرشية منقسمة الى حزبين الفقراء والأغنياء ، أفيكون هذا شرطا أخص بالأوليغرشية منه بجمهورية أسبرتة مثلا أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوي

ـ ميرون في سراقوزة . كان ميرون من سلالة اورثاغوراس . ر . ما سبق ب٩ ف٢١ . ـ أنتيليون . لا يعرف هذا الاسم في غير هذا الموضع . ـ في قرطاجنة . هذا يناقض تماما ماقاله ارسطو ك١٢ ب٨ ف١ . وما سيقوله في الاسطر الآتية في هذا البـــاب ف٤ . وربما كان ينبغي ان يقال هنا خلقيدون بدلا من قرطاجة . ومعلوم ان الكلمتين تلتبسان احداهما بالاخرى في اللغة اليونانية .

§ ٤ ـ بانسيوس . ر . ما سبق ب ٨ ف ٤ ـ طغيان كليندر . ر . هيرودوت (بولمني ب ١٥٤) وقد كان كليندر في نحو الحرب الميدية ـ طغيان أنكسيلاس . ر . هيرودوت (ايراتوب ١٨) وكان أنكسيلاس يعيش في زمن كليندر ـ المساواة السياسية . ر . تنبيها مشابها ك ٣ ب ٣ ف ٢ و ٤ . ـ في قرطاجنة . ر . التعليق الخاص بقرطاجنة في هـــذا الباب ف ٣ .

الثروات أو غير متساوين في الفضيلة ؟ حتى على فرض أنه لاأحد يملق فهذا غير مانع للدولة من ان تنقلب من الأوليغرشية الى الديماغوجية اذا زادت كتلة الفقراء ، ومن الديمقراطية الى الأوليغرشية اذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب مايتبطل البعض ويجد في العمل البعض الآخر ، ان سقراط ليهمل كل هذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب الثورات ليتشبث بسبب واحد اذ يسند الفقر الى سوء السلوك والى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون في السعة .

§ ٦ ــ ذلك خطأ فاحش . والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا الى الثورة . وأنه حين يفقد المواطنون الخاملون ثروتهم فهذا لايمنع الدولة من أن تبقى هادئة . هذه الثورات لاتجر كذلك الى الديماغوجية أكثر مما يأتي بها نظام آخر . يكفي نفي سياسي أو ظلم أو اهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب في الدستور ، دون أن يقع أي مساس بثروات المواطنين . ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على مايناسبه ، رخصة يسند سقراط أصلها الى افراط في الحرية .

وأخيرا بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغرشيات وللديمقراطيات لايتكلم سقراط على الثورات فيها الا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها .

---

§ ٥ ــ وان سقراط ليهمل . ر . أفلاطون . الجمهورية ك٨ ص ١٤١ لقد مدح تنمان في « تاريخ الفلسفة » ج ٣ ص ٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحا جميلا هو خير ما مدح به هذا الكتاب . اذ يقول « لقد أودع أرسطو هذا الكتاب كنزا من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبدا . » وأضاف تنمان الى ذلك قوله : « ان وسائل البقاء التي وضعها للطغيان ليست في باب العبقرية بأقل مما وضعه مكيافللي » . ر ما سبق ب ٩ ف ٥ . ولقد حاكى بودن هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع من جمهوريته .

§ ٦ ــ سقراط . يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانتقاد نظريات أفلاطون وانه ليختمه بهذا الانتقاد أيضا .

فهرس

كتاب السياسة

صحيفة

الكتاب الاول

فى الاجتماع المدنى ـ فى الرق ـ فى الملكية ـ فى السلطة العائلية

صحيفة

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن ــ نظرية الحكومات والسيادة ــ فى الملوكية

صحيفة

صحيفة

صحيفة

الكتاب الخامس

التربية فى المدينة الفاضلة

الكتاب السادس

فى الديمقراطية وفى الاوليغرشية ، وفى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية

الديمقراطية والاوليغرشية ·الشيمة الاصلية لاحداهما وللاخرى·

صحيفة

الكتاب السابع

في نظام السلطان في الديمقراطية وفي الاوليغرشية

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الدار القومية للطباعة والنشر

شركة ذات مسئولية محدودة

١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٥

من الشرق والغرب

تقدم قريباً

الكون والفساد

لأرسطوطاليس

نقله الى العربية

احمد لطفي السيد

العدد ٢ الثمن ٥٠ قرشا

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد ــ روض الفرج

تليفون ٤٥٣٤٦ ــ ٤٥٤٠٥ ــ ٣١٦٢٥

(فرع الصحافه)